٤١٥
ت.أ

توضيح مقاصد ألفية ابن مالك، تأليف ابن أم قاسم، الحسن بن قاسم ٧٤٩هـ. بخط محمد بن محمد بن عبد الرحمن الثعالبي ١١٠٦-١١١٠هـ.

٢ج (٩٩+٩٩ق) ٣٠ س ٣٠×٢١٫٥سم

٧٠٨٩

نسخة وسط، خطها مغربي مقروء.

الأعلام ٢:٢١١ الظاهرية (النحو): ١٠٨

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ

١/١٤٥٦
١٤١٦/٨/١٦

ج- تاريخ النسخ د- شرح المرادي على ألفية ابن مالك

هـ- شرح ابن أم قاسم على الألفية.

٧٠٨٩
٢٤٢

مكتبة جامعة الملك سعود "المخطوطات"
الرقم: ٧٠٨٩ ف ١٤٥٦ / ١
العنوان: توضيح مقاصد الفيتا بن مالك
المؤلف: ابن أم قاسم الحسن بن قاسم - ٧٤٩هـ
تاريخ النسخ: ١١٠٠هـ
اسم الناسخ: محمد بن عبد الرحمن الثعالبي
عدد الأوراق: ج ١ (٩٩ ص)
ملاحظات:

الحمد لله خاتمة الحمد [illegible] كلما تعلق به [illegible]
بحمده وكلما تعلق به [illegible] على الصفا

رب يسر واعن اتمم بخير بالله

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

التر خيم

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وترخيم التصغير والمذكور في هذا الباب الاول وسيأتي الثاني في بابه

اما ترخيم النداء فهو حذف اخر المنادى تخفيفا وفرارا اليه بقوله ش ص ترخيما احذف اخر المنادى ش شبه بقوله ص كيا سعا فيمن دعا سعادا ش اي في قول من دعا سعادا يحذف المضاف **فان قلت** ما وجه نصبه ترخيما **قلت** اجاز فيه الشارح ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال او ظرفا على حذف مضاف مثل ثلاثة اوجه وجماز ايضا وهو ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال او ظرفا على حذف مضاف **وجيء** مطلقا ونائبه احذف لانه يلاقيه في المعنى ثم احذف في نيابة ما يعوض ترخيمه فقال ص وجوزنه مطلقا في كل ما اتت بالتا ش المنادى ص بالمؤنث بالتاء ومجرد منها والمؤنث بالتاء يجوز فيه ترخيمه مطلقا اي بلا شرط فيرخم علما وغير علم وثلاثيا وازيد نحو اقبلكم مثلا بعد هذا التنزلا ص جاري لا تستكري عن يرى ص تنبيه واستغنى عن يعبري ص وبلا شا ترخيمه اي فيه يقال رخم بالتكاوين حذف جوفا اقام به **فان قلت** كيف قال مطلقا ولترخيمه شروط **الاول** ان يكون معينا فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة نحو يا رجلا يا امرأة خذ بيد **والثاني** ان لا يكون مضافا فلا يجوز ترخيم نحو يا غلامه اغير واما قوله يا علقم اغير فرحالت افا متنا فشاذ **والثالث** ان لا يكون مختصا بالنداء فلا يجوز ترخيم نحو قوله **الرابع** ان لا يكون منسوبا فلا يجوز ترخيم نحو عقيلة علامة النسبة او لم تلحقه نحو عقيلي سيبويه **الخامس** ان لا يكون مستغاثا به فانه لا يجوز ترخيمه **قلت** قد يجاب بان معنى قوله مطلقا ان يلاحظ من الشروط التي تخص المجرد كالعلمية واما هذه الشروط فاشترط فيه النوعان الا ان اشتراط الاضافة في المجرد يوهم عدم اشتراطها في المؤنث بالتاء فيقوى الشذوذ فاستغنى عن ذكرها في التفصيل باشتراط التاء ولم يذكر ذلك **فنبهنا الاول** اشترط المبرد في ترخيم المؤنث بالتاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه لما تقدم **الثاني** منع ابن عصفور ترخيم ضلفعة بن قلفعة لانه كناية عن المجهول الذلاذي

واطلاق

واطلاق الضلفعة يخالفه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس **الثالث** اذا اردت يا طلحة او نحوه وخفت فلتة يا طلح ويا طلح بالفتح والضم كما سيأتي وان لم تخف فلت يا طلحة بضم التاء وفتحها وجه رابع وهو يا طلحة بفتح التاء قال النابغة ص كليني لهم يا أميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب ص واختلف النحويون فيه فقال قوم ليس بترخيم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل هو مبني على الفتح لان منهم من بنى المنادى المفرد على الفتح لانه حركة تشاكل حركة اعراب الواحد وهو نحو يا رجل في الدار واختار هذا القائل يا ربع ورخم الشمال الصبية بالفتح **وذهب** الكثير منهم الى انه مرخم بحذف التاء ثم ضم التاء غير ضمة بناء وفتحها لانه واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث وهذا كما في كلام سيبويه **فلت** وعلى هذا تكون مضمومة بين الهاء والتاء المحذوفة المنوية وللعارس قولان **احدهما** انها زيدت ثم فتحت اتباعا لحركة اتباعا **والثاني** انها ضمت بين الهاء وفتحتها بالفتحة التي في التاء هو فتحة الهاء اتباعا لحركة التاء **وقال في شرح** التسهيل بعد ان ذهب سيبويه واسهل وهذا اضعف ان تكون فتحة التاء اتباعا للفتح ما قبلها **قلت** وهذا موافق لما في الاتباع لا كما ظنه صاحب الشرح ان التاء هي الاولى بل الاولى ان يزيدوا بعد حذف الاولى ويقولوا اخر **الرابع** اجاز قوم منهم الفراء الحاق الهاء بالتانيث المحذوفة بناء في الفتح فاجازوا يا سماء اقبلي وليس بصحيح لانه غير مسموع ومقيس على ما ثبت فيه مقتضى الدليل **الخامس** اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالطلب ان تلحقها ساكنة فتقول في المرخم يا طلحة واختلف في هذه الهاء فقيل هاء السكت وهو كلام كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة اعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها او تعويض الالف منها واشار بالتعويض الى قوله ص وفي قبل التعويض باضطرار ما لا يقف مثل الوداعا ص الوداع بحذف التنوين عنه وبعدها الهاء الساكنة ليزاعا ص فجعل الالف الاخلاف هو ظاهر الهاء وفسر سيبويه وابن عصفور على ارادة لك لا يجوز الا في الضرورة شاذ يقوله غالبا الى ان بعض العرب يقف بالهاء ولا عوض **حكى** سيبويه يا هرمي في الوقف بغير هاء **وقال الشيخ** ابو حيان واختلفوا في لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر اللحق ثم قال ص والزم فيما بعد ما وجه بعد ش اي لا تغير منه شيئا بعد حذف الهاء وعلم ان قوله ومع الاخر احذف الزم تلا خاص بالمجرد منها وما ذكره هو مذهب جمهور النحويين واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا بعد حذف الهاء على لغة من يراعي المحذوف ومنه قوله اطارق نوبة فرولبت ولاية ص فلم جزنا فيها تغور وقسرف ص **وقول الاخر** يا ازلم الحداء عاملا فلنه ص والزم يستحيي اذا لم يصرف ص ويراعاة ابن سهية قال الشيخ ابو حيان ولو نسب ما نسب الى المؤنث يجوز في ترخيمه وجهان **احدهما** حذف التاء فقط

فيه نفعه فوائد من ندا المنادى الصبر على البغي

وهو الكسر والاخفش مزجا مع ما قبلها كالحزف من منصور الكاف قولا وتقدم ان الشاعر
في البيت الواحد نوى الترخيم اولا ثم نوى الترخيم ثانيا في الكلمة الواحدة حال النطق به يحتاج
الى وجه يسبق عن هذا التقدير انتهى ثم انتقل الى المجرد من الهاء فقال **م واحذف للترخيم ما**
م من ثلاثة الهاء فذ خلا ش اي احذف ترخيم ما خلا من الهاء الا ما اجتمعت فيه اربعة شروط
الاول ان يكون زائدا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثي فحرف وسطه غير حكم بسكونه
هذا مذهب الجمهور واجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط ونقل عن الكوفيين ونظر
لانه قد نقل عن الكسائي المنع الا ان يثبت له قولان واما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز
ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم غير ذي احرف وليس كما قال لان فيه خلافا حكاه
الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ونقل الخلاف فيه ابو البقاء العكبري وصاحب النهاية
وابن الخشاب وابن مشاء **قلت** وفيه بعض التناقض بين لازم السكون وعارضه فقال الوسمي
بحرف اشبع للمفعول بسكن لما امتنع ترخيمه وتوسمي به بعد ان اسكان لم يجز ذلك **الثاني** ان يكون علما
واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا فاطمة في فاطمة غير فيا سامع فولهم احرف كراوية
طاح **الثالث** ان لا يكون ذا اضافة فلا يجوز ترخيم مرفق نحو ونحو وسيأتي الكلام عليه
الرابع ان لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله **م** خذوا حظكم
يا آل عكرمة **م** واذكروا ايامكم والرحم بالغيب يذكر **م** وهذا عند البصريين شاذ وانذر منه حذف
المضاف اليه بالسر كقوله **م** يا عز هل تنكرني ساعة **م** في موكب اوراير للقيصر **م** يريد يا عبد
عمرو وعكرمة عمر وعلى له وتقدم ان ترخيم المضاف شاذ ايضا في قوله يا قلقم الخير **فان قلت**
اهمل المصنف شروط ترخيم المجرد ثلاثة **احدها** ان يكون مختصا بالنداء **والثاني**
ان لا يكون منسوبا **والثالث** ان لا يكون مستغاثا **قلت** اما الاول فعلم بقيه عليه
واما الثاني والثالث فقد تقدم ما يشير اليهما وموقفه على الترخيم حرف النداء معنى لا ان علة
الترخيم فيه معنى مسى علة منع ترخيمهما واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام
كقوله **م** اقاعم لك ابن مصعصعة ابن سعد **م** فما ذنبي ليقتلني لقيطة **م** قال ابن الطيع وهذا ضرورة
وقد نداء يغني بلا وذلك ممنوع وقد سمع ترخيمه ومعه اللام كقوله **م** كلما نادى مناد منهم يا
لتيم الله قلنا يا لما **م** ثم اعلم ان الخلاف في ذلك انما يكون اذا استوفى الترخيم فالمحذوف منه للترخيم اما
حرف واما حرفان او كلمة فالذي يحذف منه حرف نحو حارث ومالك فتقول يا حار ويا مال واما الذي
يحذف منه حرفان فهو الذي اشار اليه بقوله **م ومع الاخر احذف الذي تلا ش** اي احذف مع الاخر
ما قبله بخمسة شروط **الاول** ان يكون حرفا لينا فلو كان حرفا صحيحا حذف الاخر وحده فتقول في
سعد يا سعد وفي نصر يا نصر ويا فتح خلافا للفراء في نحو فتح فانه يقول يا فتح بحذف حرفين **الثاني**
ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف فتقول في هبيخ وفتور يا هبو ويا فتو بحذف الاخر
وحده **الثالث** ان يكون زائدا فلو كان متحركا لم يحذف اصليا لم يحذف فتقول في مختار يا مختا

ولا تحذف

ولا تحذف الالف لانها بين الغيرين مع الاخفش انه يحذفها مع الاخر واجاز الجرمي في منقاد يا منق
الرابع ان يكون رابعا فصاعدا فلو كان ثالثا نحو عماد وسعيد وثمود فمذهب البصريين انه
لا يرخم بحذف اخره فقط ونقل المصنف عن الفراء انه اجاز في نحو عماد وسعيد وحميد حذف الاخر وحده
كما البصريين انه لا يرخم بحذف اخره وحذفه مع الالف والياء فتقول يا عم ويا سع واما ثمود فيجوز
الجرمي ولا يجوز يا ثمو لان بقاء الواو يستلزم عدم التغيير ونقل غيره عن الفراء انه يجوز الجرمي
في ثمود ويجوز الاخفش فقط في عماد وسعيد **الخامس** ان يكون قبله حركة مجانسة فلو
كان قبل الواو والياء فتحة نحو عثيثق وعرعوى فمذهب الجرمي والفراء انه يجوز مع الاخر
لانه قبله حركة مجانسة لا يجوز فارس النوعين قال في شرح الكافية وعند سيبويه والاخفش لا يجوز
يا عثو ويا عثيث **قلت** وذكر الجرمي ان ما ذهب اليه هو مذهب الاكثر والصواب
الخلاف اشار بقوله **م والخلف في واو وياء بعد فتح قفي ش** **فان قلت** الخلاف
يوهم اجراء الخلاف في نحو مصطفون على الاواو فيلما فتحة وليس كذلك بل يقولون في ترخيمه
يا مصطف وجعلا واحدا وفرقه في شرح الكافية على ذلك **قلت** الواو في مصطفون
ونحوه والجمع بعد ضمة مقدرة لا اصله مصطفيون باصل على ما اقتضاه النص فليست الواو
في التقدير بعد فتح والى هذا اشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة لفاء مفردة
ومثال ما يحذف منه حرفان لاجتماع الشروط المذكورة عمران وعمار اسماء وزيدان
ومسلمان علمين وحمدون ومنصور وزيدون وملكون علمين وجعفير وعقيرب وعشليل اعلاما
ثم اشار الى ما يحذف منه كلمة بقوله **م والعجز احذف من مركب ش** اذا رخمنا المركب حذف
عجزه نحو يا بعل ويا سيب في بعلبك وسيبويه وفي خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم
المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما اعرب وفيه وذهب الفراء الى انه لا يجوز
منه الا اسماء فتقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الثاني من المركب بل حذف الاخر وانما
فيه فقلت يا بعلب ويا خمسة عشر لم ارد به باسا والمنقول ان العرب لم ترخم المركب وانما اجاز النحويون
قياسا **قلت** اذا رخمت اثني عشر واثنتي عشرة عليه حذفت العجز مع الالف فيه
فتقول يا اثنو ويا اثنة كما تقول في ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته ان عجز هما
بمنزلة النون وذلك اعرابه وقوله **م وقل في ترخيم جملة وذا اعم ونقل ش** قال المصنف اكثر
النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضم اسناده كتابط شرا وهو جائز لان سيبويه حكى ذلك
في بعض ابواب النسب فقال تقول في النسب الى تابط شرا تابطي لان العرب ترخم ويقول يا تابط
ومنع ترخيم في باب الترخيم فعلم من ذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم
ان جوازه على لغة قليلة والى هذا اشار بقوله وذا اعم ونقل وهو ثم سيبويه قال الشيخ
ابو حيان وهو غير صحيح لان سيبويه لم ينص على ترخيمه بل قال العرب ترخمه فيقولون يا تابط
اقبل فيجعلونه اسما مفردا وليس منافضا لما قرره من ان المحكي لا يرخم بل اراد ان العرب ترخمه

لا على جهة الترخيم ولذلك فلا يرخم ولا يقال مرخم ولا نعلم خلافا على احد من النحويين ان المحكي لا يرخم
وان علم ان ترخيم المنادى لغير الاول ان ينوى المحذوف **وال الثانية** اى لا ينوى وهذا اشار الى الاولى
بقوله **ص وان نويت بعد حذف ما حذف الى اخره** ش اى ان نويت المحذوف بعد حذفه للترخيم
ترك ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو يا حار ويا جعف ويا منص في حارث
وجعفر ومنصور او سكون نحو يا قمط في قمطر خلافا للكوفيين في انهم لا يرخمون قمطرا وجميع ما قبل اخره
ساكن الا على لغة من ينتظر وتقدم مذهب الفراء في حذفه **تنبيه** مقتضى قوله بما فيه الف
الا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف ويرد على اطلاقه مسئلتان **الاولى** ما كان مرخما
في المحذوف وهو بعد الف فانه اذا كانت له حركة في الاصل رد بعد نحو مظر وتحاج تقول فيهما يا مظر
بالكسر لان اصلهما مظار وتحاج بالفتح لان اصلهما مظور وتحاج بالفتح لان اصله تحاج تقول في الاصل
السكون حرك بالفتح لانها اخف الحركات ايضا ثم انهم نبهوا ايضا ان انهم نبهوا تقول فيهما يا مظار وتحاج
مذهب سيبويه ثم اختلف عنه فقال الصيمري يفتح الفتح وقال الشلوبين يختار وتجيز الكسر ونقل
ابن عصفور عن الفراء انه يكسر على اصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل عنه صاحب البسيط
بل انه يسقط كل ساكن يبقى بعد الاخر حتى ينتهي الى متحرك وعلى هذا تقول يا مظ **الثانية**
ما حذف لواو الجمع نحو قاضون فانه اذا رخم بحذف الواو والنون رد اليه ما حذف منه والسبب الحذف
هذا مذهب الاكثر واختاره في التسهيل عموم الرخم ثم اشار الى الثانية بقوله **ص واجعله ان لم
ينو محذوف الى اخره** ش اى اذا لم تنو المحذوف فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام الموضوع
على تلك الصيغة فيعطى ما اخره من البناء على الضم وغيره لكن من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان
اخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو كانت اسماء تامة
لم يحذف منها شيء **تنبيهان الاول** ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على
هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة تقديرها **الثاني** غير مرخم في نحو يا
حار وعمرو على هذه اللغة مع الواو وفتحها لما جاز ذلك في يا زيد عمرو ثم فرع على الوجهين فقال
ص وفعل على الاول في ثمود يا ثمو الى اخره ش يعني بالاول لغة من ينوي وبالثاني من لا ينوي فتقول
في ترخيم ثمود على الاول يا ثمو لان الواو محذوف لما يجمع المحذوف ولم يلزم مخالفة التنظير وعلى الثاني يا ثمي
بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة لما فعل في ادلو نحو وذلك لان بقاءها على هذا التقدير مستثقل نحو
التنظير الخليل في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة واذا رخمت تميما وقلت على الاول
يا ثمو ويا قضو وعلى الثاني يا ثمي ويا قضي بقلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
ولا مانع واذا رخمت سفلة قلت على الاول يا سفلو ويا طفاو وعلى الثاني يا سفا ويا
طفا بقلب الياء والواو همزة لتطرفهما بعد الف زائدة واما غزا فتقول فيه على الاول يا غزا و
وعلى الثاني يا غزا ولا تبدل لما مر من الوجهين **احدهما** ان الياء والواو اعلالا لان لامهما اعتلت **والثاني**
انه صار كالاسم تام على ثلاثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو واو ذكر ذلك الشيخ ابن

حيان

حيان واذا رخمت شاة قلت على الاول يا شا وعلى الثاني يا شاة ثم الالف لبقائها على حرفين مثل حرف
علة ولا يكون كذلك اسم متمكن واذا رخمت شاة قلت على الاول يا شا وعلى الثاني يا شاة وانما الخلاف
في شاة واذا رخمت لاة قلت على الاول يا لا وعلى الثاني يا لاة بتضعيف العين لانه لا يعلم له ثلاث فيرد
واذا رخمت سعيد تصغير سعيد قلت على الاول يا سعيد وعلى الثاني يا سعيد عند الاكثر وقال الاخفش
يا سعيد لان الالف المحذوفة لاجل التصغير وجود الياء كثيرة وبقاؤها هنا كثير ثم اشار الى ما يلتزم
فيه الوجه الاول بقوله **ص والتزم الاول في كمسلمة الى اخره** ش يعني ان الوجه الاول وهو الترخيم
على لغة من ينوي ما يلتزم في الصفات المؤنثة بالتاء العارية من التذكير والمؤنث نحو مسلمة فيقال فيه يا مسلم
بالفتح ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني لانه لو قيل فيه يا مسلم لزاد حكم لا تنسب بالتذكير فخلاف العلم
نحو مسلمة فانه يجوز ترخيمه على الوجهين لان التاء فيه ليست للتأنيث في قول وكلام في التفصيل بين
على احتمال التسمية العلم وغيره من ذلك ان تجوز دعته يجوز ترخيمه على الوجهين وان كان صفة لان
التاء فيه ليست للتأنيث **تنبيه** لالتزام الوجه الاول سببان **احدهما** ما ذكر
والثاني لزوم عدم النظير بتغيير التمام فيمتنع الوجه الثاني في امثلة منها كميلاء بكسر
اللام اذا لو رخم على لغة من ينوي لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح وهو مفقود الا ما نادر من
صيغل اسم امرأة وبيطر في قراءة ومنها حبلوى وحمراوين فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما
يا حبلى ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو كون الف فعلى ومن كون فعلاء مبدلة من
واو وهما لا يكونان الا لتأنيث ومنها عرفوة وحزربة فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما
عرفى وحزرى فيلزم وجود فعلى وفعلى وهما بناءان مهملان **فان قلت** اهمل هذا
ذكر السبب الثاني وفرد في الكافية والتسهيل **قلت** هو سبب مختلف فيه ومن مذهب
الاعتناء الاخفش والمازني والمبرد نقل عنهم في تخريج حبلوى ونفاعى الاخفش في كميلاء ونقله ابن
اجمع عن كثير من النحويين ومذهب السيرافي وجمهور النحويين اعتناء فاجاز الترخيم في المسائل المتفرقة فلعله
تركه لذلك وقوله **ص واضطر الى ترخيم ما ليس بمنادى الى اخره** ش يعني ما ليس بمنادى يشترط ان
يكون صالحا لان ينادى نحو اسمع فتقول في اسمع وفي مسمع وعلى تقدير جواز ترخيمه على الوجهين اما ترخيمه
عن تقدير النداء فمجمع على جوازه كقوله انعم العشي تعشوا الى ضوء نار ... تحرق بالليل نبع والغضا
يعني ابن مالك واما ترخيمه على نية المحذوف فاجازه سيبويه ومنعه المبرد وهو محجوج بالقياس
على النداء وبالسماع كقوله اذا ما ... حارث لم ترني ... واقتربت فلا تراني ... فلما رفع علمتموه وقوله
الا اضحت حبالكم رماما ... وقد كنتم نقاتل عن نساء ... اماما ... واشتري المبرد ... وما اخترت كمختار يا اماما
قال في شرح الكافية والاضطرار يقتضي تفريق الواقيين ولا تزوج احدهما بالاخرى وفهم من الشرط
المذكور المعنى بال الامر خرم في غير النداء لعدم ملاحظته للنداء ولهذا خطئ من جعل ترخيم الضرورة قول
العجاج فواها منك من قوت الحمى **فان قلت** وهل يشترط في ترخيم الضرورة علمية
او تانيث بالهاء **قلت** لا ونص على ذلك في التسهيل وهو مفهوم من كلامه هنا ومن ترخيم

المصنف

الذكر قوله ليس حتى على المنوي فخالد يعني بخالد **الاختصاص**

ص الاختصاص كنداء دون يا الى اخره ش الاختصاص ما جيء به على صورة منادى لغرض توسعا لما
مر في المعنى بصيغة الامر والباعث على الاختصاص مجرد او تواضع او بيان والمخصوص اسم ظاهر يعين
ضمير متكلم مخصصا او مشاركا فيه وذلك الاسم ثلاثة انواع **الاول** ايها وايتها فنحو انا افعل كذا
ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة واي هنا مبنية على الضم ويلزم وصفها باسم جنس معرف باي
واجب الرفع على ما تقدم في النداء **الثاني** المعرف بلا طائية كقوله **عليه السلام** نحن معاشر
الانبياء لا نورث قال سيبويه والكثير الاسماء دخولا في هذا الباب نحو فلان ومعشر مطلقة واهل البيت
والفلان **الثالث** المعرف بال كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وقد يكون علما كقول
رؤبة • بنا تميما يكشف الضباب • ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة قال سيبويه ولا يجوز
ان يذكر الا اسما معرفا ولم يقع المختص مبتنيا الا بعد ايها وايتها واما غيرهما فمنصوب والخاص
بفعل واجب الاضمار تقديره اخص واما ايها وايتها فمذهب الجمهور انهما في موضع نصب باخص مضمر ايضا
وذهب الاخفش الى انه منادى فاذا قلت يكرم ايها الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه
كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انه تمام وجهين **احدهما**
ان يكون خبر المبتدا محذوف التقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل المخصوص به **والثاني**
ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور والاكثر في هذا الاختصاص
ان يأتي ضمير متكلم لما سبق وقد يأتي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم
ولا يكون بعض ضمير غائب واما ما وقع في الكتاب على المضاري الوضيعة تابعا للبايع فقال العلماء سيبويه لا على
بوجه ذلك وفي كتاب الصفار ان هذا فساد وقع في الكتاب وقد اراد بانه وضع الظاهر موضع المضمر ليكون
المعنى على الوضيعة ايها البايع وقد روي كذلك **ولما ذكر** ان الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على انه
خالف النداء في ثلاثة اوجه **الاول** انه لا يستعمل معه يا ولا غيرها من حروف النداء وان هذا انظر بقوله
دون يا **والثاني** ان لا يستعمل مبهما به فيهم هذا من قوله باب رجوني **الثالث** انه استعمل
معرفا باي دون هذا اشار بقوله **ص وقد يرى خاص دون اي نلو الا الى اخره ش** انه قال دون اي لان
استعمال المعرف بال صفة كان مشتركا بين النداء والاختصاص نحو يا ايها الرجل **قلت** ووجه رابع
وهو ان ايا توصف في النداء باسم الاشارة وهنا لا توصف باسم الاشارة ووجه خامس وهو ان الفارسي
اجاز نصب صفة ايها في النداء ولم يجيزوا هنا خلافا في وجوب رفع صفتها وفي الارتضاء لا خلاف في
ذلك لعلة انه موضع

التحذير والاغراء

ص اياك والشر ونحوه نصب الى اخره ش انما ذكر التحذير والاغراء بعد باب النداء لان الاسم بعد
التحذير والاغراء مفعول به بفعل لا يعود الضمير وكلامنا على تفصيل سياقه **والتحذير** هو تنبيه المخا
طب على مكروه ليجتنبه الاحتراز منه ويكون بثلاثة اشياء باياك واخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة
الى ضمير المخاطب وبذكر المحذر منه فاول باياك واخواته وجب اضمار ناصبه مثل اغنه في اجرائه و

تقدم

وذكر اي والعطف عليه وقد مثل العطف بقوله اياك والشر فاياك مفعول بفعل واجب الاضمار تقديره
اتق او نحوه **فان قلت** هل يقدر قبل اياك او بعده **قلت** قبل يجب تقديره بعده لانه
لو قدر قبله لاتصل به فيلزم تعدية فعل المضمر المتصل الى ضمير المتصل وذلك خارج في فعال القلوب وما الحق بها
وقيل كان الاصل اتق نفسك فلما حذف الفعل استغني عن النصب وانفصل الضمير **واختلف** في اعراب ما بعد
الواو وقيل هو مفعول معه على اياك والتقدير اتق نفسك ان تتعرض للشر او الشر اي تعرضك وهذا مذهب
كثير من النحويين منهم الاسيرافي واختاره ابن عصفور **فان قلت** كيف جاز عطفه على اياك وهما
مختلفان في الحكم لان الاول محذور والثاني محذر منه **قلت** الجواب انه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف
عليه الا في المعنى الذي كان عاملا بسببه والتقدير السابق يوضح ذلك **وذهب** ابن كيسان
وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر محبوب عنهما فقيل عطفه الجمل واختاره في شرح التسهيل
مذهبه الثاني وهو ان الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الاول على تقدير اتق تلاقي نفسك والشر
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك ان هذا قلت تكلفا فلان اولى ومثال التكرار اياك اياك
والشر ومثال الاظهار اياك والشر وقد نبه على وجوب اضمار ناصب اياك في الاول بقوله **ص ودون عطف
ذا الا بلا نسق ش** واي كلام التحذير بغير اياك لم يلزم الاضمار لامن العطف نحو ما زيدا وعمرا
والشبهان وليس او التكرار نحو راسك راسك والاسد والاسد وان ثلث احذر الاسد والاحذر الاسد بقوله **ص وما
سواه بشرط فعله ربلزما الى اخره ش** ومثال التكرار بقوله **ص كالضيغم الضيغم يا ذا السلاح**
ش والضيغم الاسد **فان قلت** ما علة التزام الاضمار مع اياك مطلقا ومع غيرها في العطف
والتكرار **قلت** علة التزام مع اياك كثرة الاستعمال وشابهت بذلك الامثال وغيرها ليس كذلك
الا ان العطف والتكرار جعلا كالبدل من الفعل فلذلك وجب اضمار معهما **تنبيهات الاول**
اجاز بعضهم اظهار العامل مع التكرار وقال الجزولي يقبح ولا يمتنع **الثاني** شمل قوله وما سواه بعض
اياك التنوعي المتقدم ذكرها انفا فاناب عن اياك لا بتمام المضافة الى ضمير المخاطب والمحذر منه ولا مرة
في الكناية وشرحه يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار في الاول وهذا غير النوعي فانه قال ونحو اسك
كاياك جعل ما اخر المحذر منه معطوفا وقال في الشرح فلو لم يذكر المعطوف جاز الاظهار والاضمار
وفرض الشارح وجوب الاضمار في نحو راسك راسك لاجل التكرار **الثالث** لا يعطف
في هذا الباب الا بالواو **الرابع** لا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذر مجرور بمن نحو اياك من
الشر وتقديره مع ان كان اياك ان تفعل اي من ان تفعل فاما بيت الكتاب وهو • اياك اياك المراء فانه
الى الشر داع والشر جالب • فقيل هو على حذف الجار للضرورة وقيل على حذف العاطف للضرورة
ايضا وقيل ان بدل اياك وقيل اضمر له ناصب واخر بعد اياك وقوله اياك اياك مستغل من فعله
ثم اخر بعد اياك وقال تقديره اتق المراء على هذا حمله سيبويه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال
فلا يجوز مثل هذا الا في الشعر انتهى **وقوله** في باب التحذير من التسهيل والمحذور العاطف
بعد اياك الا والمحذور منصوب باضمار فعل او مجرور بمن يقتضي جواز اياك المراء ونحوه على اضمار فعل

لتصوبته بلفظه وبين المجرور نحو وقال ابو البقاء العكبري في نحو ايا طه الشعر المختار عندي ان يضمر به
فعل متعد الى مفعولين نحو جنب نفسك الشر ومثل الشارح اراد ايا بقوله ايا طه الشعر وقال تقديره
ايا طه احفظ طه الشعر وتقديره ايا طه المرآة وظاهر تقديري ان الناصب لهما فعل واحد متعد الى اثنين فهو
نحو ما قاله ابو البقاء وقلت اذا جعل ناصب المرآة فعلا مضمرا بعد ايا طه فهل يكون
اضماره واجبا او جائزا قلت قال ابن عصفور ان حذف الواو لم يلزم اضمار الفعل نحو
ايا طه ايا طه المرآة تقديره دع المرآة ولو كان في الكلام لجاز اظهار هذا الفعل انتهى مر وشرح
ايا ي وايا ي اشتر شرح الشايع في التعجب ان يراد به المخاطب وقد يراد به المتكلم كقول قرة بن ايا ي وان
يحزن احزن الارنب اي ايا ي دع عن حزني الارنب ودع الارنب عن حزني فعلى هذا هو جملة واحدة
وقال الزجاج ان لك جملتان والتقدير ايا ي وحزني الارنب وايا كم وحزن احزن الارنب فحزني الاول
ما اثبت تقديره في الاول وقال بعضهم ايا ي ليس على معنى فعل امر بل هو بمعنى ايا ي انا عن مخاطبه
حينا وضرورة للغائب في قوله اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب والشر اشار بقوله واياه
اشتر اي اشتر واياي وفي هذا المثل شذوذ من وجه اخر وهو اضافة ايا الى الضمائر وقوله مر وعن
سبيل الحصر وقد سبق شرح شرح يقتضي منع القياس على ايا ي وعلى ايا ه فلا يستعمل الا حيث سمع
قلت ظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس على المتكلم لانه قال ينصب محذوف ايا ي وايانا معطوفا عليه
المحذوف فلم يصرح بشذوذه وذكر ايانا معه مر ومحذوف بلا ايا اجعلا الى اخر شرح الاغراء الزام المخا
طب العكوف على ما تجب عليه والمغري به منصوب بفعل مضمر وجوبا نحو ناصبه في وجوب الاضمار وجوازه
كحكم ناصب المحذور به فيجب اضماره مع العطف نحو الاهل والعبد والتكرار نحو اخاك اخاك ولا يجب
في الافراد بل يجوز اظهاره نحو الزم اخاك الا ان الاغراء لا يكون بلفظ ايا ك واخواته فلهذا قال بلا
ايا تنبيه قد يرجع المظهر في التحذير والاغراء كقوله تحذرون بالوقاء اذا قال
احد الجبناء السلاح السلاح واجاز الزجاج الرجع في قوله تعالى ناقة الله وسقياها على اضمار هذا

اسماء الافعال والاصوات

الكلام على اسماء الافعال والاصوات يحتاج الى مقدمة تشتمل على ثلاثة مسائل الاولى مذهب
جمهور البصريين انها اسماء وقال بعض البصريين افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب
الكوفيون الى انها افعال حقيقة والصحيح انها اسماء لقبولها بعض علامات الاسماء كالتنوين والتعريف
ولعدم قبولها علامات الافعال ولعدودها على وزان تخالف اوزان الافعال الثانية اختلف
القائلون باسميتها في مدلولها فقيل مدلولها الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل
على الحدث والزمان وقيل مدلولها المصدر لا لانها حاملة معنى الامر ومعنى الوقوع بالمصدر
وحد دلالة الفعل في معنى الامر فيتبعه الزمان وقيل الفائدة الدلالة على ما تدل عليه الافعال من الحدث والزمان لا
لانها على الزمان بالوضع لا بالصيغة فيما هو الظاهر مذهب سيبويه والمبرد على وجهين مثلا
ثلاثة مذاهب فيه مثلا على الاول اسم الفعل اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم

لمعنى

لمعنى الفعل الاول لانه الفعل على الزمان بالصيغة وذلك انها على الزمان بالوضع الثالثة مذهب
كثير منهم الاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم
الى الجمهور وذهب المازني والمبرد والفراء الى انها في موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن الفارسي
الغولا وذهب بعض النحويين الى انها في موضع رفع بالابتداء واعترض عليه بوجوه منها الفصل
في قولهم افلح الزيدان وفرع عليه بقوله مر ما نابه عن فعل كشتان وصه الزاجر شرح قوله ما
ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل وقوله كشتان وصه يعني في كونه غير
معمول ولا فضلة وهو تمثيل تخرج به النحو مجرور به ما ناب عن فعل وهو معمول لا لمصدر العامل
او فضلة لا لمجرى العامل عمل الفعل فانه ليس كشتان وصه وهذا كقوله في القافية ناب
فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل تنبيه اسم الفعل ينقسم الى احدهما ما لا
في الاصل حرف او مختص به او جر بحرف جر او مجرور وسيأتي والاخر ما ليس كذلك وهو ضربان
ضرب مختلف في الاقيسة من عليه وضرب مقصور على السماع والمختلف في قياسه ثلاثة انواع الاول
بناء فعال من الثلاثي المجرد مذهب سيبويه والاخفش انه مقيس ومذهب المبرد انه لا يقاس
عليه الثاني بناء فعال من فعل الخماسي بقطع الفيا س عليه كما جاز البناء منه في التعجب وقد
سمع منه دراك مدراك الثالث بناء فعلال من الرباعي اجاز الاخفش قياسا على
ما سمع من قولهم قرقار وعرعار ومذهب سيبويه انه لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته وانكر
المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت واما المنقول
فمن على السماع فما عدا صيغ الانواع وهي الغالب كثيرة وانا اشرح منها ما اشتمل عليه
النظم ان شاء الله تعالى فمما اشتمل هذا البيت على اربعة الفاظ منها ومعنى شتان وصه واوه
ومه اما شتان فهو اسم فعل بمعنى تباعدوا وافترقوا وذهب ابو حاتم والزجاج الى ان شتان
مصدر جاء على فعلان وهو واقع موقع الفعل ويقال شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو
بزيادة ما وشتان ما بين زيد وعمرو وقال ابن عصفور وضيم ان الاصمعي منع شتان ما بين زيد
وعمرو ورد عليه بانه مسموع ونقل صاحب البسيط ان الاصمعي جوز ان يكون بمعنى بعد
فيقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره منع من ذلك واما صه فاسم فعل بمعنى اسكت ويقال صه
بكسر الهاء غير منونة وصه بالتنوين وبسكت الهاء منونة وبالهاء بنون مبنية معرفة
ونكرة يقال كانه بالف قبل الهاء الساكنة واما اوه فاسم فعل بمعنى اتوجع وفيها لغات اخر اوه
واوه واوه واوه واوه واوه واوه واوه واوه واوه واوه واوه واذا صرف الفعل منه
قيل اوه وتأوه واما مه فاسم فعل بمعنى اكفف لا بمعنى الكف لانه متعد ومه لا يتعدى ويقال
مه بالكسر ومه بالتنوين كما تقدم في صه مر وما بمعنى افعل كاميل الزاجر شرح اسم الفعل
ثلاثة اضرب ضرب بمعنى الامر وهو كثير وضرب بمعنى المضارع وضرب بمعنى الماضي ولا هذين
الضربين قليل وما جاء بمعنى الامر فما هو مقيس كما تقدم وليس في الذي بمعنى المضارع او الماضي شيء

يقاس عليه ومثل الامر بامير والمضارع بيهات اما امير فاسم فعل بمعنى استجب وهو اختيار
المبرد والفعل خلافا لابن درستويه في تخصيص الفعل بالضرورة واذا امر فقيل وزنه فاعيل وهو اعجمي
وقيل اصله الفعل ووزنه فعيل والمراشباع لانه ليس في كلام العرب افعيل ولا فاعيل ولا فيعيل حكى
ذلك عن ابي علي وحكى الفارسي عياض عن الزاوي وهي امير بالمد والتشديد وقال الفارابي لغة شاذة وذكر
ثعلب وغيره ان تشديد الميم خطا واما وي فهم اسم فعل بمعنى اعجب ومثلها واوي وهاها فان في
شرح الكافية ووي وواوي واها بمعنى اعجب وقال غيره وي بمعنى اعجب وفيها تنبيه وواو بمعنى
التعجب والاستحسان قال في واوي انت وهو لحن الاشنب لا تلمه عليه زينب واوز تعجبا وهو غير
الطيب ● وتلحق وي كلام الخطاب كقولهم عشرة ● ولغة شعبان تميم وابن اسحاق قيل العوام ويك
عنترا قدم ● وزعم الكسائي ان ويك محذوف من ويلك فالكاف على قوله تعالى
ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء فقال الخليل وسيبويه هي وي ثم قال كان الله يبسط وقال ابو الحسن
هي ويك بمعنى اعجب لان الله واما هيهات فاسم فعل بمعنى بعد خلافا لابي اسحاق اذ جعلها
بمعنى البعد وزعم الله في موضع رفع نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وخلافا للمبرد
اذ زعم انها ظرف غير متمكن وبني لاشتماله على ما وليه عنده في البعد وبعض الحجازيين يقول هيهات
ويفتحون بالتاء ويكسرها تميم واسد ويفتحون بالتاء وبعضهم يضمها واذا اضفت فمذهب ابي علي
انك تكتب بالتاء ومذهب الجرجاني انما تكتب بالهاء ● وحكم الصفاقسي فيه ست وثلاثين لغة هيهات
وايهات وهيهاة وايهاة وهايهات وايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحة
ومكسورة وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ستة وثلاثون وجعلها وحكى غيره فيها وايهاة
والكاف للخطاب وايها وايها وايها وهيهاة وقرا عيسى بن عمر المهدوي هيهات هيهات على نية
الوقف ● والفعل واسمه عليك الى واخر ● ان اسم الفعل نوعان هو في الاصل جار ومجرور او
ظرف ومجرور فالاول عليك والبك وكذلك وكما انت والثاني عندك ولديك ومعك ووراءك
وامامك ومكانك ويعرف هذا بالمسموع فعليك بمعنى الزم وتتعدى بنفسه قال الله تعالى
وعلى عليكم انفسكم وبالباء تقول عليك بزيد والبك بمعنى تنح وهو لازم عند البصريين وزعم
ابن الشلبيت والكوفيون انها تتعدى تقول البك زيدا اي امسك زيدا وكذلك بمعنى امسك كقوله
يقلن وقد تلاحقت المطايا ● كذاك العز ان عليك عتبا ● وكما انت بمعنى انتظر حكى الكسائي
كما انت زيدا اي انتظر زيدا وكما انتهى اي انتظر في وعندك بمعنى خذ وهي متعدية وترد بمعنى تنحى
فتكون لازمة ولديك بمعنى خذ وهي متعدية تقول لديك زيدا ووراءك بمعنى خذ فتتعدى وبمعنى
تاخر فلا تتعدى ووراءك بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت وسمع
العرب مكانك اي انتظر في فتكون ذات تعد ولزوم وبعدك بمعنى تاخر وحكى الكسائي اما غداة
يبين وسمع من كلامهم بينكما البعير مجزاء ولا حجة فيه لجواز ان يكون من باب الاشتغال فتنبه فانه
الاول لا يستعمل هذا النوع في الغالب الا جاز التقديم الخاص وشذ على بمعنى اولى والى بمعنى

انتهى

انتهى وعليه بمعنى لبيك الثاني اجاز الكسائي بقية الظروف بالقياس على المسموع بشرط الخطاب
نحو خلفك وقدامك ونقله بعضهم عن الجمهور ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع الثالث
اختلف في لام عليك واخواته فمذهب الكسائي انها في موضع نصب ومذهب الفراء انها في موضع
رفع ومذهب البصريين انها في موضع جر وهو الصحيح لان الاخفش روى عن فصحاء العرب على عبد الله
زيد اي عبد الله فتبين ان الضمير مجرور الموضع ● ومنع ابن باجشا بن الناظم في خطاب ولا موضع
لها من الاعراب الرابع في كل واحد من هذه الاسماء مع الضمير المجرور ضمير رفع مستتر هو الفاعل
عليك في التوكيد او توكيد الكاف بالجر نحو قولك عليك نفسك وان توكد المستتر بالرفع فتقول عليك
انت نفسك ولا يؤكد بالمرفوع المنفصل قوله ● كذا رويد قوله ناصبين الى آخره ● رويد
مستعمل امرا وغيره فاذا استعمل امرا فله حالان احدهما ان يكون مبنيا على الفتح واذا وليه
مفعول نصب نحو رويد زيدا ومنه هنا اسم فعل بمعنى امهل لانه لو كان مصدرا لكان مع ما بعده كما ذكر
بعضهم انه يرد بمعنى تنح ع ومنه والله لو اردت الدراهم لاعطيتك ورويدا الشعر في وقع الشعر
وما زاد ويجوز الا تراه لما فاه ورويدا تمشي تمشيا بعض وغيره كله فانوا غرا خيلا على سعوار
والاخر ان يكون معربا منصوبا اما مضافا نحو رويد زيد واما منونا منصوبا نحو رويدا زيدا فمنه
هنا مصدر لانه لو كان اسم فعل لكان مبنيا واذا اضيف فتارة يضاف الى فاعله نحو رويد زيد عمرا وتارة
الى مفعوله نحو رويد زيد فيلزم الاضافة الى فاعله فقولهم رويد كرم زيدا وتحتمل ان يكون اسم فعل والكاف
للخطاب واذا نون نصب المفعول ومنع الجر النصب بدلا كونه مصغرا ورويد تصغير رواد مصدرا
رود اي امهله تصغير ترخيم ● ومذهب الفراء الى تصغير رود بمعنى امهل وترخيم رويد
تعرى واذا استعمل غير امر فله حالان احدهما ان يكون حالا لا تقول هما رواد رويدا فقيل هو
حال من الفاعل اي رود رويدا وقيل هو نعت لمصدر محذوف اي سار رويدا والاخر ان يكون نعتا اما
لمصدر مذكور نحو سار واسيرا رويدا واما لمصدر محذوف نحو سار رويدا اي سيرا رويدا وضعف كونه
نعتا لمصدر محذوف لانه صفة غير خاصة بالموصوف واختلف في رويدا الواقع نعتا فقيل
هو الذي يستعمل مصدرا وصف به كما وصف برخي وقيل هو تصغير الترخيم وليس بمصدر
واما ايه فتكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية نحو ايه زيدا وتكون مضافا بمعنى ترك التاديب
عن زيد فتستعمل مضافة نحو ايه زيد وهو مضاف الى المفعول وقال ابو علي الى الفاعل وروى ابو زيد
فيه القلب اذا كان مضافا نحو ايه زيد وحكى ابو الحسن المسيني فتح الهمزة اللام فتقول ايه زيد
واجاز قطرب وابو الحسن ان يكون بمعنى كفى فتقول ايه زيد وروي قوله ايه الاكب لا تقلق
بالنصب على ان اسم فعل وبالجر على ان مصدر وبالرفع فقيل هو اسم فعل بمعنى يكفي وقيل بمعنى كفى
وانكر ثعلب على الرفع بعدها ● ومذهب بعض الكوفيين ان ايه بمعنى غير بمعنى ايه الاكب غير
الاكب ومذهب الاخفش الفراء وجمهور الكوفيين والمغاربة ان ايه من ادوات الاستثناء واذا
جاز النصب بعدها على الاستثناء فقوله ● وما لما تنوي عنه من عمل ● يعني ان اسماء

الافعال

الا بعد ان تعمل عمل الافعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل كما في نحو هيهات زيد ومضمر الخفوض ان نصب المفعول
ان ثابت عن متعد وتتعدى اليه بحرف الجر ان ثابت عن ما يتعدى به وليفضي ان يفضي الى كما قال في التسهيل احترازا
قرامير فانه لم يجيء لما مفعول ومعلما يتعدى ص واخر ما الزمه فيه العمل ش يعني انه يجب تاخير معمول
اسماء الافعال ولا يجوز تقديمه ويراد بالمعمول في جواز التقديم فلا يقال زيدا رد الحق قال الشارح هذا مذهب جميع
النحويين الا الكسائي فانه اجاز تقديم ما يجوز في الفعل من التقديم فلا يقال في التاخير انتهى ونقله بعضهم عن
الكوفيين تنبيه مذهب المصنف جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية ان اضمار اسم
الفعل مغتفر لدلالة متاخر عليه جائز عند سيبويه انتهى ومنع كثير من النحويين حذفه وارتضاه معمولة قال ولم
كلام سيبويه ص واحكم بتنكير الزم ينون الى اخر ش ما فيه وصل اسماء الافعال فيه نكرة وما لم ينون فهو
معرفة وهي ثلاثة اقسام لازم التعريف كنزال وامين ولازم التنكير كرويدا بمعنى امهل وبلها بمعنى اعرض
ودواء بمعنى غوصه ومد وذهب قوم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريفه على
الجنس والاول هو المشهور وما وقع واسماء الافعال تنقل الى اسماء الاصوات وهو ما يطلق اشبهت
اسماء الافعال في الاكتفاء بمرفوعها وعاد احدهما ما خوطب به ما لا يعقل اما زجرا لما
للخيل وهو يس للبغل واما دعاء به كلا وللعير وذو الربع والى هذا النوع اشار بقوله ص وما به خوطب
ما لا يعقل الى اخر ش والثاني ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو غاق للغراب وماء للظبية او عن
حيوان نحو قوقى لوقع السيف وكفى لوقع الحجارة والى هذا النوع اشار بقوله ص كذا الزاجر
حكاية كعب شراي او بهم حكاية ثم قال ص والزم بنا النوع غير فهو فرد وجب ش يعني ان غير
اسماء الافعال والاصوات ويحتمل ان يكون يعني نوع غير الاصوات وعلة بناء اسماء الافعال تشبهها بالحرف
في انها عاملة غير معمولة كما تقدم او الكلفة وعلة بناء الاصوات انها ليست عاملة ولا معمولة فاشبهت
فعل الحرف والمهملة فيما جوز البناء في اسماء الافعال تنبيه هذه الاصوات كالمضمر في بخلاف
اسماء الافعال فهي وفيل المبهمات واسماء الافعال من قبيل المركبات

فصل التوكيد

ص للفعل توكيد بنون بني الى اخر ش توكيد الفعل نونان ثقيلة كنون اذهبن وخفيفة كنون اقصدن
وهما اصلان عند البصريين خلافا لبعض الكوفيين ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذلك لتعليل التوكيد
بالثقيلة اشار الى الخفيفة في قوله للفعل خصوصه وفي قوله تنوين توكيد انها اعلى في قوله اما بالقسم
والشهود اه ص يؤكد ان يفعل ويفعل اقبلا الى اخر ش نحو ان التوكيد يؤكد الامر والمضارع دون
الماضي وفرجاء توكيد الماضي لكونه مستقبل المعنى في قوله مدام يستوطن ان رجت منتماه لولا لم يك
للصبابة جانحا فاما الامر فيؤكد انه بلا شرط نحو اضرب وكذا الدعاء نحو جازك الله سيئا وتوكيد
الامر بالنون حتما لازم واجب واما المضارع فان كان حالا لم تدخل عليه النون ولهذا قال واقبلا وان كان مستقبلا
الزمه لا مكلفا بالمواضع مخصوصة اولها ان يكون بعد ما يقتضي طلبا ولا اولا نفي او دعاء
تحضيض او عرض او تمني او استفهام او يعرف او بائع خلافا لمن خص ذلك بالامر وهما وقد اشار الى هذا بقوله

الطلب

الطلب الثاني ان يكون شرطا لا مفروضة بما الزائدة اما تقدم وان هذا اشار بقوله او شرطا اما قائلا
واحترز بالواقع شرطا بغير اما فانه كثير قليل كما سيذكره الثالث ان يكون جوابا لقسم مخصوص
شروط الاول ان يكون مستقبلا فلا تدخل الا على المؤكد بالنون كما سيذكره فاذا اقسم على فعل الحال صدر باللام
وحرفها كقراءة ابن عباس لاقسم بيوم القيامة ومنع الاقسام على فعل الحال او الاية على اضمار مبتدا اي
لانا اقسم ومنع مذهب البصريين الثاني ان يكون مثبتا فان كان منفيا لم تدخله النون نحو والله لا
يقوم زيد وخرجا توكيد المنفي في قوله تعالى لا يحسبن المرء مجتنبا فعل الكرام ولو باق الورى حسبا
الثالث ان يكون غير مفروق بحرف تنفيس فانه لا تدخله النون نحو ولسوف يعطيك ربك
فترضى الرابع ان لا يكون مفرقا المعمول نحو ليقومن زيد او قتلتم لالى الله تحشرون فانه لا تدخله
النون الخامس ان لا يفرق بفعل نحو والله لقد اكرم زيدا منطلقا فانه لا يجوز توكيده والى هذا
اشار بقوله او مثبتا في فعل متصل لا كنصر اخل باشتراط الثلاثة المتاخرة وفرقه في الكافية
والتسهيل على الثالث والرابع تنبيه توكيد المضارع بعد الطلب ليس واجبا اتفاقا واما
بعد اما فمذهب سيبويه انه ليس بلازم ولا كثير احسن ومنه لم يجيء في القرآن بعد هذا الا وكذا وابيه
مذهب الفارسي واكثر المتاخرين وهو الصحيح وقد كثر في الشعر بعد اما وكذا مذهب المبرد والزجاج
الالزام فيه التوكيد بعد اما وزعما ان حذف ما بعد اما ضرورة واما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط
المذكورة فلا يدخل مع اللام والنون واجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وقوله ص وقل
بعد ما وقل وبعد لا الى اخر ش يعني ان التوكيد بالنون قل بعد هذه الاشياء الاربعة الاول ما
والمراد بها الزائدة كقوله تعالى فاما ترين من البشر احدا فقولي اني نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا
وان ما وجعل بعضهم منه قوله ما تجزنك وان نافية وقال هو نادر او ضرورة ويترجح في الكافية
ما الكافية اي هكذا سيبويه ربما تقلب ذلك واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
فيعيد جرا فان قلت قد ذكر في الكافية ان التوكيد بعد ما الزائدة شائع وقال في شرحها وانما
كثر هذا التوكيد بعد ما الزائدة لشبهها بلام القسم قال سيبويه ولا تقع بعد هذه الحروف الا وما زائدة
فاشبهت لام القسم عندهم انتهى كتبه قال هنا قال قلت فلتة انما هي بالنسبة الى المواضع
السابقة فلا ينافي كونه شائعا فان قلت هل هو مطرد قلت كلام المصنف
الحواشي وقال بعضهم لا يقاس على هذه الامثلة المذكورة فان قلت هل يرد بعد ربما
قلت قال في الكافية والنون تلزم بعد ربما وحلا ولم ذلك قال الفعل بعدها ماض المعنى ونص
بعضهم على ان الحاق النون بعدها ضرورة وكلام سيبويه يشعر بانه لا يختص بالضرورة وهو
ظاهر التسهيل ومثاله بعد قوله ص يسبه انجاها طالما يعلاه وهو قليل ونص سيبويه على انه
ضرورة لان الفعل بعد ما ماض المعنى كما كان بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما احسن ومثاله
بعد لا والمراد بها النافية في قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وذلك لشبهه بالنهي ومذهب الجمهور
منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا في الضرورة واجاز المصنف وابن هشام وتاول الاخفش الاية

وقيل لا ناهية والجملة محكية بقول هو صفة قبيلة فيكون تغيير جاء ومن هل رأيت الذئب قط
وقيل ناهية ايضا وتم الكلام هنا وقوله واتقوا فتنة ثم ابتدأ من الكلمة عن التعرض للظلم فتصيبكم الفتنة
خاصة واخرج الذهبي عن اسماء للفتنة فيبو نهي محول لما قالوا لا ارتكب هاهنا وهذا تخريج المبرد
والفراء والزجاج وفي الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل لا تصيبن جواب قسم
والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم دخلت اللام وهو تعقيب لان الاشياء
بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية وقد خلت النون تشبيها بالموجب كما قد خلت في قوله
قالت لا يجوز الهر مجتنبا وفي الاية الجملة جواب الامر نحو فوك اذن على الدابة لا تركبنه ولا نافية
ومن منع النون بعد دخول لا النافية منع اذن على الدابة لا تركبنه ويؤيد ما ذهب اليه المصنف
ورود النون بعد النافية وفرق بينها وبين الفعل المحمول لقوله ولئن انعم تبرك لنعمة
ولئن الضيف منه اراح محوا ومعمول معمول كقوله بلا الجارة الدنيا على الحيثهاه ولا الضيف
منها الراح محوا فيتولد للتصيير احق بالجواز لاتصاله بلا فان قلت محل الفعل النو
كيد بعد لا مع الفعل قلت نص عليه المصنف على ان ذلك ضرورة وقوله وغيرها اما من هو الجواب
الجزاء يشمل ان يجزم وغيرها ويشمل الامر الشرط كقوله ومن يتقف منهم فليس بآئب وقد يجيء
فتيته تنازع والجواب كقوله تبسم ثنايا الغيث راني في الوغى متى ما يلاقيك الغيث يفعلوه وهو
لما في شرط عنها او جواب الشرط مطلقا ضرورة قال سيبويه انشاده ومما تشاء من ذراري
نعماه وهو قليل في الشعر قال في التسهيل وقد يحذف جواب الشرط اختيارا انتهى ولم يجز غيرنا
جواب الشرط بالضرورة تنبيه جاء توكيد المضارع في غيرها ذكر نص ورد الشعر وهو
في غاية من الندور ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعري واشعر اما في بعضها منشورة ودعيت
الى الغبوق فعلى اذا هو سبت الخمر على الحساء مغيث ولما يرج من ذكرها ترحله النوار اخذ في بيان ما
يشتمل عليه توكيد التصيير فقال ص ودا خر المؤكد افتح كلا زاما ش اي يفتح اخر المؤكد اذا كان
او مظاهرا نحو اوزن ولا تهزن وشمل كلامه الصحيح كما مثل والمعتل بالواو نحو اغزوا ورم بالياء نحو
ارميا وبالالف نحو اسعيا بعد قلب الالف ياء فان قلت واي يجوز كلامه قلب الالف ياء
قلت مما سيذكر تنبيهات الاول اطلق في قوله اخر المؤكد وراد
المجرد والضمير البارز وعلى ذلك مما سيأتي الثاني ذهب قوم الى ان فتحة اخر المؤكد عارضة
لالتقاء الساكنين ونسبه الزجاج الى سيبويه وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج الى انها
فتحة بناء ونسب الى سيبويه ايضا وهو ظاهر مذهب المصنف وقال في الدرة انه هو الصحيح
الثالث لغة بني الحارث حذف الالف اذا كان ياء تلي كسرة نحو ارمي زيد ومنه لا تشتم لوعة
الشوق ولا هلعا ولا تقاسي بعد المنية والجزعا ثم انتقل الى رابع الضمير البارز فقال ص وانقله
قبل مضمر لبر الى اخر ش قبل مضمر يتحرك اخر المؤكد قبل المضمر البارز كتقاسه والمضمر المبين
هو الف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة فيفتح اخر المؤكد قبل الالف ويضم قبل الواو ويكسر

قبل الياء

قبل الياء واما حكم المضمر في نفسه فلا كما بالعلامة تحذفها وان كان واوا او ياء حذفت وتحركت
الحاذفة دليلا عليها والى هذا اشار بقوله ص والمضمر احذفه الا الالف ش فعلم ان الالف
تقر نحو هل تضربان وان الواو والياء تقران نحو هل تضربان زيدون وهل تضربين هذا
حكم الصحيح واما المعتل بالياء والواو فتحذفان نحو اغزون بحذف الواو وابغاء بالضمة دليلا عليها
وارمين بحذف الياء وابغاء الكسرة دليلا عليها كما فعلت في الصحيح فان قلت
ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح لان المعتل بهما يحذف اخره وتجعل الحركة المجانسة على
ما قبله بخلاف الصحيح قلت حذف اخر المعتل انما هو لاستثقال الواو والياء
لا التوكيد فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم واما المعتل
بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم اخر بينه بقوله ص وان يكن في اخر الفعل الف
الى اخر ش الضمير في اجعله للالف التي هي اخر الفعل المعتل والضمير في منه للفعل وياء تلي
مفعولي اجعل اي اجعل الالف التي هي اخر الفعل ياء ان كان رابعا عن الياء والواو فيشمل ثلاثة
انواع رابع الالف نحو اسعيا بالزيدان ورابع نون الاناث اسعينا والمجرد من الضمير البارز نحو
اسعين بالزيدون ثم ذكر حكم رابع الواو والياء فقال ص واحذفه من رابع هاتين ش اي واحذف
الالف من رابع الياء والواو وتبقي الفتحة قبلها دليلا عليها ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف
الالف فقال ص وفي واو وياء تثقل بها انسر افتح ش يعني ان الواو والياء تكسر واعلم
احتيج الى تحريكهما ولم يجز قلبهما حركة غير مجانسة اعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذفتها لم
يبق ما يدل عليها ثم مثل فقال ص نحو اخشين يا هند بالكسر الى اخر ش قوله واضمم يعني
مع الواو تنبيهات الاول اجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين
فتقول اخشين يا هند وحكى الفراء انها لغة طي الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم
الالف والواو والياء لانهما علامة تلحق الضمير وهذا واضح ص ولم تقع خفيفة بعد الالف الى اخر
ش قال في شرح الكافية لو كان المسند اليه العالم يجوز ان يؤتى بالنون الا مشددة هذا مذهب سيبويه
وغيره والبصريين الا يونس فانه يجيز ان يؤتى بعد الالف بالنون الخفيفة مكسورة ويعضد قوله قراءة
بعض القراء ادعوا الله تدميرا هكذا ابن جني ويجوز ان يكون من هذا قراءة ابن كثير ولا تشعر انها
اذا جاءت لا يؤمنون وتذهب يونس مذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الالف انتهى قلت
وفي كلام بعضهم ما يدل على انه لم يجز فيها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيبويه قال واما يو
نس فانه من النحويين فيقول اضربان واضربنان زيدا فيما لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها
اي لا تقع بعد الالف ساكن الا ما يدغم انتهى فان قلت اذا كان بعدها ما تدغم فيه
فهل تدغم ايضا على مذهب البصريين والمانع نحو اضربان نحو قلت قال الشيخ
ابو حيان نص بعضهم على المنع وبعضهم على الجواز انتهى وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وقوله ولكن
هذا الف يعني ان النون الشديدة اذا وقعت بعد الالف كسرها وان كانت في غير ذلك مفتوحة وانما

بدر الدين

كسرة وامح الالف وانما من اجتماع الامثال م والجائز قبلها موكدا الى اخره ش فتقول اضربان
وانما زيدت هذه الالف للفصل بين الامثال والخلاف في التوكيد بالخفيفة بعد الالف الفاصلة لا تخلاف
بعد الالف الاثنين م واحذف خفيفة لساكن رد في الى اخره ش يعني ان الخفيفة تحذف وهي
مرادة للامر احدهما ان يليها ساكن نحو اضرب الرجل زيدا ضربا ومنه قوله لا تلم العير على
ان تركع يوما والدهر قد رفعه لانه لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف الحرف الثاني
اذا وليها ساكن وهي بعد الالف الف على مذهب الجميع وهم يونس انما تبدل منها وتفتح فتقول
اضربا الغلام واضربنا الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب قال والقياس اضرب الغلام
واضربن الرجل يعني بحذف النون والالف والثاني ان يقف عليها بغير هاء فتحة يعني بعد
فتحة اولى مدة فلذا تحذف اخذا لها كما تحذف التنوين ويرد ما حذف لاجلها اعني واو الضمير وياء
ونون الرفع ايضا في المعرب وفرضه على رد المحذوف بقوله م وارده اذا حذفتها في الوقف
الى اخره ش يعني انه يرد الى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الوصل لاجلها
فتقول في اضربن يا زيدون واضربي يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير وياءه
وتقول في هل تضربن وهل تضربي اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون
الرفع لزوال السبب المحذوف لاجله على حكمها بعد الفتحة فقال م وابدلنها بعد فتح الفا الى اخره
ش وذلك لشبهها بالتنوين وقد نظر حذفها لغير ساكن لا وقف كقوله م اضرب عنك الهموم
طارقها م وكقولك م لما قيل اليوم خاف تعرف م فان قلت ما ذكر حذف الخفيفة
للوقف بعد فتحة مناف لمعنى التوكيد لانه جاء بها لاجله اذ لا دليل عليها بعد الحرف
فينبغي ان يقال ان التوكيد بها انما يكون في الوصل خاصة كما اشار اليه بعضهم فلت يرد
قبلها بعد الفتحة الفا في الوقف فعلم بذلك ان التوكيد بها انما يكون لا يختص بالوصل تنبيها
ت الاول اختلف في الفعل المعرب اذا وكد بالنون على ثلاثة اقوال احدها
انه مبني والثاني انه معرب والثالث التفصيل بين ما يباشر فيكون مبنيا وبين ما لا يباشرها
فيكون معربا وهو الصحيح لما تقدم او الكلام ويدل على صحة رد نون الرفع عند حذفها نون التوكيد
في الوقف بدل على انها مقدرة في الوصل الثاني اجاز يونس للواقف ابدال الهمزة واوا في نحو
اخشوون واخشين فيقول اخشووا واخشيي وغيره يقول اخشوا واخشي وقد نقل عنه ابدال الهمزة
واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة مطلقا فلت ولسيبويه يدل على يونس انما قال ذلك
في المعتل لانه قال واما يونس فيقول اخشي واخشوا ابدل الواو والياء بدلا من النون الخفيفة واجل
الضمة والكسرة وقال الخليل الذي ذلك الاعلى قول من قال هذا عمرو ومررت بعمرو ثم قال او يقيس
لم قال يقول يونس في اخشوا واخشي اذا اراد الخفيفة ان يقول هل تضربوا فيجعل الواو مثل الخفيفة
الثالث اذا وقفت على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين
ابدلت الفا تنص سيبويه على ذلك عن يونس ومن وافقه ثم قال الجمع بين الالفين وبعد لغوا رما وقيل

بتبعني

ينبغي ان يحذف احدهما ويقلب بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى في الاخرى اذا وقف على اضربا على مذهب
يونس زدت الفا عوض النون واجتمع الفا فيجوز الثانية وقلت اضربا وفيما سواه في اضربنا اضربنا

ما لا ينصرف

الاصل في الاسم ان يكون معربا منصرفا وانما يخرجه عن اصله تشبهه بالفعل او بالحرف فان شابه الحرف بلا
معارض منع وان شابه الفعل بكونه دعا مرجعه من الوجوه الاتية منع الصرف ولما اراد بيان ما يمنع
من الصرف بدا بتعريف الصرف فقال م الصرف تنوين الى اخره ش فقوله تنوين جنس يشمل جميع اقسامه
التنوين وقد تقدمت اول الكتاب وقوله اتم مبينا الى اخره مخرج لتسامي اقسام التنوين غير المعبر عنه
بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم امكن فيه على حالته التي عليها مشابه فعلا ولا حرفا
فان هذا هو المعنى الذي به يكون الاسم امكن في ابوابه التمكن قيل وهو افعل تفضيل من التمكن وهو شاذ
تنبيهات الاول مذهب المحققين ان الصرف هو التنوين المذكور اعني تنوين التمكين
وهو ما فيه الصرف بجواز الجر والتنوين معا الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق
على غيره من التنوين التنكير والعوض والمقابلة ص الثالث فيدخل تعريف الصرف ان المنصرف
ما يدخله التنوين المسمى بالصرف فالمنصرف لا يدخله ذلك التنوين المسمى بالصرف فالاشارة وهو
هذا التعريف مبنية على جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الامكنية تاء مسلمات قبل التسمية به
وليس من الجمع ان يقال انه غير منصرف لما مر تعريفه بعد الرابع اختلف في اشتقاقه فقيل هو من
الصرف وهو الصوت كان في اخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف وهو الجولان والحركات وقيل من
الانصراف وهو الهروب كان فيه انصراف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى
ما يدخله من علامة تنوين التنوين ووجهه من وجوه الاعراب الى غيره الخامس جميع ما لا ينصرف
اشتمل على نوعان منها خمسة لا ينصرف في تعريف ولا تنكير والتسعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في
التنكير وستة مفصلة ان شاء الله تعالى ولما فرغ من بيان موانع الصرف بدا بما يمنع فيما
يرفع م والف التانيث مطلقا منع الى اخره ش يعني ان الف التانيث مطلقا اي مقصورة
كانت او ممدودة تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع وكونه نكرة او معرفة معدولا او معدولا اسما او صفة
والمقصورة نحو ذكرى وسلمى ومرضى وسكرى والممدودة نحو صحراء وزكريا واشياء وحمراء وانما
اشتغلت الالف بالمنع لانها قائمة مقام شيء وذلك لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها في الغالب
لب مفردة الا نحو اربعة المؤنث بالالف مرجعية من جهة التانيث ومرجعية من جهة لزوم علامته
بخلاف المؤنث بالتاء م وفي الاولى اذا سميت بكلمتها وقولك فاعلت كلمتها جاز تقديرها
منعت الصرف كان العلمية التانيث وان سميت بها وقولك رايت كلمتها او كلمتها المراد به لغة الكلمة
صرفت كان العلمية اخذ الها منقلبة فليست للتانيث الثاني اذا سميت بمبلى على لغة الاستقلال
عند واجازه فقلت يا مبلى ثم سميت به صرفت لما ذكر في كلمتها ثم قال م وزائدا فعلان ووصف
سلم الى اخره ش ان يمنع صرف الاسم اجتماع الفا فعلان وبينهما الالف والنون في مثال فعلان صفة

فيه بلا فعل مع فعل التجريد وان كما يستغنى بالخبر عن الفعل في غير اينما مع نشوء الكبرى **تنبيه**
فوزيكون اخر جمع اخرى بمعنى اخر فينصرف للانتهاء العدل والوصف اخرى انثى اخر واخرى بمعنى
اخر ان تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليه مثلها من جنسه واحدا واما اخرى بمعنى اخر قبل
على الانتهاء ولا يعطف عليه مثلها وصفا واحدا وهي المقابلة للاولى في قوله تعالى فالت اولاهم
لاخراهم وكلا ينبغي ان يجوز منه كما احتمل في الكافية والتسهيل بقوله مفاعل واخر **مرور مثنى**
وثلاث كما الى اخر ش يعني ان ما وازن مثنى وثلاث والمعدول واحد الى اربعة فهو مثلهما في امتناع
صرفه للعدل والوصف فيتركب ثمانية العاطف متعوض عنها وهي احاد ومعدولة وثنا ومثنى
وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولذلك افتح عليه قال في شرح الكافية وروي فيه عن بعض العرب
مخمس وعشار ومعشر ولم يرد عنه لفظ وظاهر كلامه في التسهيل انه فرض مع هذا ايضا واختلف
فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب **احدها** انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج
ووافقهم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها **والثاني** انه لا يقاس بل يوقف على السموع
وهو مذهب جمهور البصريين **والثالث** انه يقال على معنى التشريك على معنى قال الشيخ
ابو حيان والصحيح ان الثنائي مسموع عن واحد الى عشرة حكى الثنائي ابو عمرو الشيباني وحكى
ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار ومربعة خبرة على ولم يخبره **تنبيه** احاد الى
ص يعني الاعلام مذهب ابي علي مذهب الاسماء فان تعدوا العرب احد فلوا ثلاث ثلاث ثلاثا ثلاثا
والصحيح ان لا تجوز انتهى منع ذلك غير **مرور كجمع مشبه معا علا الى اخر** ش الجمع
المشبه معا علا او معا عيل هو الجمع الذي لا نظير له في الاحاد وهو كالف التانيث في انه يستقل
بمنع الصرف وحكم لمقامه مقام شيئين فان فيه فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير ويعني
بالشبه ان يكون اوله مفتوحا والاخر كالف التانيث العاطف بعد هذه ثلاثة اوسطها ساكن وما بقي الالف
مكسور العظم او تقديرا ولا يشترط ان يكون اوله ميما بل يوجد فيه ملاوله ميم نحو مساجد ومطابع
وما اوله غير ميم نحو دراهم وهذا تنبيه المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل في الصيغة لا في الوزن وفي
تفسير اوسطها الثلاثة بالسكون اعتراض بالتحريك وانما كان منع وما الاشتمال في الاحاد
نظيرا وذلك طواحين وكالمساجد ونحوهما وميم وتفسير الالف بان يكون ما وليه مكسورا اما ليس
كذلك منصرف نحو عبالة جمع عبالة على حدة وثم لان الساكن الذي بعد الالف في عبالة لا
في الحركة والعبالة الثقل فالالف عليه عبالة ان ثقله هذا مذهب سيبويه والجمهور اعني
انتفاء الحركة ما بعد الالف فالاشتقاق وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك فاجاز في تلبيس
هبيل بفاعيل بالادغام فالواحد البيلة عند الشكوى ولولا ذلك لاظهر هذا انتهى وهو مقتضى
ان عود دواب غير منصرف لان اصله دوابب فهو على مثال مفاعيل تقديرا **مرور اعتلا من كالجوار**
الى اخر ش ما كان والجمع الموازن مفاعل مفتعلا قلبت التاء **احدهما** ان يكون الجزء ياء
قبلها كسرة نحو جوار **والاخرى** ان تقلب ياء العلة نحو صلاة وان كان الجزء ياء قبلها كسرة نحو

في وجه

في وجه وجرى مجرى ساري نحو والمنصوص فتعوض هو لا جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء كما تقول
هو ساري ومررت بساري واما في نصبه فيجوز مجرى موازنه الصحيح فتقول رايت جوارى بفتح الجزء من غير
تنوين كما تقول رايت مساجد واذا قلت يا قوم العبا فقد راعيه ولم ينون بحال والاختلاف في تنوينه **قال**
قلت لم يتعرض النظم على هذا المطلوب في قوله وذا اعتلا **قلت** فزيد بقوله كالجوار
انه ينون كتنوين **تنبيهان الاول** اختلف في تنوين جوار ونحوه ومعاوجرى
فذهب سيبويه الى ان تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض
عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تغيرت
زالت صيغة مفاعل وصار بمعنى الاسم كجناح وقاض والصحيح مذهب سيبويه وانما جعله عوضا لظهور الحركة
وضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان ذو الالف اولى به من الياء لان حاجة الحركة الى التعويض
اشد ولا يقع مع الالف واللام كما لا يقع معهما تنوين الترنم واما كونه للصرف فضعيف لان الياء حذفت
تخفيفا وتنوينا منوين ولذلك يثبت الاشتراك دليلا عليه ولو لم يكن منونا لجعل ما قبلها حرف اعراب
قال قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها اولا **قلت** قال في شرح الكا
فية لما كانت الياء المنصوص المنصرف فيحذف تخفيفا ولكنه يعوض بالكسرة التي قبلها ولما المنصوص الذي لا ينصرف
اثقل التزموا فيه من الحذف ما لا يجوز في الاول من ثقل لا يكون لزيادة الثقل بزيادة الحذف اذ لا يسير بعد الجواز
الا الى ورفع جهة بعد الحذف بالعوض كما فعل بالياء حين حذف ما انظر عليه انتهى قال الشارح وذ
هب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مغرورا بدليل الرجوع اليه في الشعر مجتمعا له في جوار ونحوه
بحكم الموجود وحذف الاجل الياء في الرفع والجر لتوهم الثقل الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين
وهو بعيد لان الحذف لعلة فات سابقا فتوهم الوجود مما له بوجه له نظير ولا يعد ان تكلف مثله انتهى
قلت والمشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض من الحركة كما نظر في شرح الكافية **الثاني**
ما ذكره تنوين جوار ونحوه من الجمع المعتل في رفعه وجره متفق عليه نص على ذلك المصنف وتبعه وما
ذكره ابو علي من ان يونس ومن وافقه ذهبوا الى ان لا يجوز ولا تعرف بالتنوين وانه يجر بفتحة ظاهرة ومع وا
ذا قالوا ذا لحق الفعل وسيلة بيانه **الثالث** اذا قلت مررت بجوار وقلاة جرى منصرفا
مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نائبة على الكسرة فاستثقلت
لنيابتها عن المستثقل **الرابع** اعلم ان باب جوار وجرى مجرى ساري في الرفع والجر وهو مفا
لعة وجمع **احدهما** ان جرى بفتحة مقدرة وجر ساري بكسرة مقدرة **والاخر** ان تنوين جوار
تنوين عوض وتنوين ساري تنوين صرف وتقدم بيانه **قال قلت** قوله اجرى كساري يوهم ان علا
مة جهة واحدة وان تنوينهما واحد **قلت** انما اراد اجرى كساري في اللفظ فقط وان كان التقدير
مختلفا **ص وليس او يلي هذا الجمع الى اخره** ش اعلم ان ما وليه الميم من جاء على مثال مفاعيل
فيمنع الصرف للشبه بالجمع في الصيغة المعتبرة وذلك ان بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام
العرب الا جمع او منقولا من الجمع فهو ما وازنه او يمنع الصرف وان فقدت منه الجمعية ولا يكن قبل ثلاثة حروف

الاول ان لا تكون الف عوضا واحدى ياءي النسب تخفيفا نحو يمان وشام وان اصلهما يمني وشامي
فحذفت احدى الياءين وعوض منها الالف او تقدر انه نحو نعام وشان وان اليمن موجودة قبل وكانهم نسبوا
الى يمن او جعل ثم حذفوا احدى الياءين وعوض الالف فيهما الا انها مصروفة وان كانت على مثال
مفاعل لان العوض يعارض الجمع بذلك لان العوض لا يكون عوضا **الثاني** ان لا تكون كسرة ما
قبل الالف عارضة نحو قواري وقواريرا وزنهما في الاصل قواريو فقلبت الياء الى الكسرة لتصح
الياء فهذا ايضا منصرف لانه خالف الجمع لعوض الكسرة **الثالث** ان لا تكون بعد الالف ياء
مشددة عارضة نحو حواري وهو الناصر ولنحو انصاري فان ياء النسب في ذلك مقدرة الانفصال
فخالف بذلك الجمع لان ما بعد الالف غير مقدر الانفصال واما نحو انماري جمع نمر فغير منصرف لان ما بعد
الالف ليس بعارض ولم نسب الى انماري لانه عارض العوض ياء النسب **وضابط ذلك** ان
الياء ان تقدر وجودها على وجود الالف وجب المنع والا صرف سواء هيئ وجود الالف كقواري
او لا وغير ما يليق كحواري فاذا تقرر هذا فاعلم ان سراويل اسم اعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع
والصرف لوجود صيغة الجمع فيه والى هذا اشار بقوله وسراويل بهذا الجمع شبه وفسر بقوله
اقتضى عموم المنع على انه ممنوع والصرف وجهان واحدا خلافا لمن زعم انه وجهين المنع والصرف
وقال المصنف ان صرفه لم يثبت عن العرب **قلت** نقل عن الاخفش ان بعض العرب يصرفه في النثر
اذا جعلوه اسما مفردا **تنبيهات الاول** ذهب بعضهم الى ان سراويل عربي وانه جمع
سروالة في التقدير ثم اهلق الفرع جنسه على هذه الالف المزيدة وردها بعضهم وانه اعجمي واما قوله
عليه السلام لا تلبسوا سراويل فانه مصنوع لا حجة فيه **قلت** ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة
وقال ابو حاتم من العرب من يقول سراويل والزيادة هذا الفرع وهما **احدهما** ان سراويل والانثى في
سراويل لانها بمعناها فليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية **والاخرى** ان النقل يثبت باسماء
الاجناس وانما ثبت في الاعلام **الثاني** سراويل مؤنث فلو سميت به مذكرا منع للعلمية
والتانيث وان زالت صيغة الجمع بالتصغير **الثالث** شذ منع صرف ثمانين تشبيها له
بقواري في قوله يعدون اثمانين مولعا بلقاحهما والمعروف فيه الصرف وقيل مما لغتان **صرف ما
سواه وما نحو الى واخر** شذ يعني ان ما سمي به من الجمع الذي على مفاعل او مفاعيل او ما الحق به
كسراويل مخففة ان يمنع من الصرف سواء كان منقولا عن جمع محقق كما جدائم رجالا او مقدر كشراحيل
قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية او فيه العلمية منفا
عدا فلو لم تنكر انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول انتهى **قلت** مذهب
سيبويه انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه باصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش
العولا والصحيح قول سيبويه لانه منع لانه اسراويل والصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح **ص
والعلم امنع صرفه وكيا الى واخر** شذ فرقوا ان ما لا ينصرف على ضربين **احدهما** ما لا
ينصرف في معرفة ولا نكرة **والثاني** ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وفروع الفلاح

على الضرب

على الضرب الاول وشرع في الثاني وهو سبعة اقسام **الاول** المركب تركيب المزج والمراد به جعل
الاسمين اسما واحدا لا بالاضافة ولا باسناد بل بتنزيل الثاني من الاول منزلة تاء التانيث وهو نوعان
احدهما ما اختص بوجه مميزا مبنيا على الفتح **فان قلت** فلم لم يحترز عنه هنا
قلت عرفت الجواب **احدهما** ان قوله نحو معديكرب يغني اخلاقه **والثاني**
انه اشار الى انه مبني في باب العلم فالتحق بذلك **والثالث** ان يكون الخلق ليدخل في اطلاقه
ما اختص بوجه على لغة وان عربه ولا يرد على لغة مبناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات ونقوله
ذكر في العلم **والنوع الثاني** ما اختص بغير وفيه مميزا فيه ثلاثة اوجه **احدها** وهو
الاصح ان يعرب اعراب ما لا ينصرف ويبنى صدره على الفتح نحو بعلبك الا ان يكون ياء نحو معديكرب
فانها تسكن قبل الواو نحو ثانيه خمسة وانما بني على الفتح لئلا يجتمع منزلة تاء التانيث
وانه لم تفتح الياء وان كانت تفتح قبل تاء التانيث لان التركيب مزيل شكل يخص بمزيد خفة **والوجه
الثاني** ان يظل صدره الى عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل ويعرب عجزه بالحركة الاضافة
ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فاذا كان فيه مع العلمية سبب مؤثر منع الصرف كمعدي
مرام مهزاع فيه العجمة والاصرف نحو موت وحضرموت واما كرب معدي كرب فمبني في اللغة
المشهورة وبعض العرب لا يصرفه فيجعله مؤنثا **تنبيه** اذا كان اخر الصدر ياء نحو معدي
كرب واضيف صدره الى عجزه على هذه اللغة استحب تسكين ياءه في الاحوال الثلاثة قال المصنف
لان العرب من يسكن هذه الياء في النصب مع الاضافة تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل
ما كان جائزا في الاضافة انتهى وقال الشارح تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر **والوجه الثالث**
ان يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يتصل الاول بساكن فتشبه بخمسة عشر وانه يعضد هذه اللغة
وقد نظمها الاخفش **تنبيهان الاول** احترز بقوله تركيب مزج من تركيب الاضافة وتركيب
الاسناد وقد تقدم حكمهما في العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فيجتمع البناء عند البصريين
والجاز فيه النحويون اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سميت به فيجوز ثلاثة اوجه **احدها**
ان يقر على حاله **والثاني** ان تعربه اعراب ما لا ينصرف **والثالث** ان تضيف صدره
الى عجزه **الثاني** تركيب الاحوال الكلمة نحو شغر بغر وبلت بلت وصباح مساء فهذا الخامس
بدا منها صدره الى عجزه وزال التركيب هذا ان سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء **ص ذا الحا
وى زايدي فعلان** شذ يعني ان زايدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفعلى نحو
حمدان وعثمان وعمران وعثمان واصيلان وقرنية على التعميم بالتمثيل **تنبيهان
الاول** قد يكون في النون اعتبار ان فان فزت النون زائدة منع الصرف وان فزت اصلية صرف نحو
حسان ان جعلت العلم وان جعل من الحسن انصرف وشيخنا ابو حيان جعل من شاطبيته امتنع اوس
تشبيها بالنصرف ولو سميت بها فمذهب سيبويه والخليل انه منع الصرف لكثرة زيادة النون في نحو
غدانة ومذهب الاخفش انه صرف لان فعالا في الصفات اكثر وجوده كما قال بعضهم ارض مغنة وبلدة الاملاء

على زيادة النون في التقدير ان شاء الله تعالى **الثاني** اذا ابدل من النون الزائدة كما منع الصرف
اعتدادا للبدل حكم المبدل **مثال ذلك** اصيلا فان اصله اصيلان فلو سمي به منع الصرف
ولو ابدل من حرف اصلي نحو عثير اصيلا **ومثال ذلك** حنا في حنان ابدلت من نون
فعولا **الثالث** ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة الالف قبل فعلان اصلية تشبيها
لها بالزائدة نحو سنان وبنان والصحيح صرفه لذلك **مر كذا مؤنث بتاء مقدرة الى اخر**
متن من موانع الصرف التانيث وهو ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي ان كان بالالف فيقدر مقصورة
وان كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة ومكة والمعنوي يمنع ايضا مع
العلمية ولا يشترط في تحتم منعه ان يكون زائدا على ثلاثة احرف نحو زينب لان الرابع بتاء
التانيث او منقلبة الوسط نحو سعاد لان الحركة فاتت مقام الرابع خلافا للفراء لانه
لانه جعله ذا وجهين وما ذكر في البسيط وان سمي بمنوع الصرف بالتاء وبه كذلك او يكون
اعجميا نحو جوربا ثم بلد لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا
تمنع صرف الثلاثي لانها مسالم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتم المنع وحكى بعضهم خلافا
يجعل جور مثل هند في جواز الوجهين او منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به او انه لانه حصل
منقله الى التانيث ثقل عاد خفة اللبس هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى
الجرمي وابو زيد والجرمي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس فنسب على الثلاثي الى
الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا عن مذكر نحو هند وهو مذهب الفراء والصرف بقوله **مر وجهان في العاد**
مع تذكير اسمه الى اخر **متن** مع مر به نظر الى خفة السكون ومع يصرف نظر الى وجود التسبب
ولم يعتبر التحتم وفرض بلا منعه احق وصرفه وهذا مذهب الجمهور وقال الاخفش الصرف
اصح قال ابن هشام وهو غلط على ذهب جماعة وقيل الاخفش الى انه تحتم المنع فان
الزجاج لان السكون لا يغير حكما ووجه اجتماع علتين تمنعان الصرف وذهب الفراء الى ان ما كان
اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو بيسان لانه لا يزيد وزن اسم المؤنث على غيرها فلم تكن في الكلام بخلاف
هند **تنبيهات الاول** الاوفق في ذلك ما سكنوا اصلي نحو او عارض نحو التسمية
لحجر او اعلال كدار فيجي كل ذلك وجهان اجودهما المنع **الثاني** اذا كان المؤنث ثلاثيا نحو بيد
جاز فيه الوجهان ذكرهما سيبويه وظاهر التسهيل ان المنع اجود لما في منعه وفاق صاحب
البسيط في بيد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح **الثالث** اذا صغر نحو هند تحتم منعه
لضمه التاء نحو هنيدة فان صغر بغير تاء نحو حرب وهي الفاظ مسموعة لا تصرف **الرابع**
اذا سمي بمذكر مؤنث فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وتعلق اذهب الى انه لا ينصرف
سواء تحرك وسكنه نحو فخذ او سكن نحو زيغ ولا خرج في متحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا
نحو سعاد او تقديرا نحو الا لاله نحو جبل مخفف جبل بالنقل منع الصرف **فان قلت**
مذهب سيبويه والنحو ان علامة التانيث تاء وان الهاء عند من يبدل التاء على عوض التنبيه بالتاء

في قوله

في قوله كذا مؤنث بتاء مقدرة هلا قلت لانه عدل الى الهاء احترازا من قلب بلت واخت فانهما
تاءان فخاف بقلب الكلمة عليهما فليس حكمهما حكم الهاء وفرض سيبويه على قلبتا واختا
اذا سمي بهما رجل مع وجود ما يمنع هذا الهاء اذا سمي بهما اولى يجوز فيهما الوجهان وقد
ذهب قوم الى ان تاء بلت واخت للتانيث فمنعوهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء
فان قلت فرتقدر الهاء المؤنث بلا علامة كما مر فيه تاء مقدرة وذلك في التصغير
فيقال هنيدة فكيف سماه عاريا في قوله ومنه منع العار **قلت** يعني العاري
من العلامة لفظا وهو واضح **مر والعجمي الوضع والتعريب الى اخر** **متن** موانع الصرف
العجمة مع العلمية فاذا كان الاسم من اوضاع العجم وهو علما امتنع صرفه بشرطين **احدهما**
ان يكون عجمي التعريب ايضا اعني يكون علما في لغتهم **والثاني** ان يكون زائدا على ثلاثة احرف
وذلك نحو ابراهيم واسماعيل واسحاق ولا حتمل بالشرط الاول اعجمي نوعين **احدهما** ما نقل
من لسانهم وهو ضربان نحو نعام ولا اثر للعجمة فيه لان عجمته جنسية فالحق بالامثلة العربية **والاخر**
ما لا في لسان العجم ثم نقل في اوزانهم عملا نحو نبراس وهو اقوى خلاف ذهب
قوم منهم الشلوبين الى عجمة الزائد لا ينصرف كالمنع لا يشترطون ان يكون علما في لغة العجم
مذهب قوم الزائد منصرف والزائد ذهب المصنف وهو ظاهر كلام سيبويه واحتج بالشرط
الثاني على الثلاثي فانه ينصرف كالا العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي بخلاف التانيث
فان في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات لمن وجه عدا وجهين مع
الشكل وتحتم المنع مع الحركة فان وجد صرح بلا تاء عجمة الثلاثي مطلقا الصنبي ابي زيد هان
وابن خروف والاعلم لمع والمتقدمين مخالفا التنبيه **قلت** فرتقل عن عيسى بن عمر وتبعه
ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الثلاثي استثناء الوسط **ويتحصل** في الثلاثي
ثلاثة اقوال **احدها** ان العجمة لا تؤثر فيه مطلقا وهو الصحيح **الثاني** ان ما تحرك وسطه
نحو لمك اسم رجل لا ينصرف وما سكن وسطه فيه وجهان وقد نقله القائلون به **والثالث**
ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف وبه جزم ابن الحاجب **تنبيهات**
الاول قوله زيد حصر زائد يقال زائد زيد او زيادة وزيد ابنا **الثاني** ادراج العجمي ما نقل من
لسان غير العرب ولا يخرج بلغة العرب **الثالث** اذا كان الاعجمي رباعيا واحد
حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتبر بالياء **الرابع** تعرف عجمة الاسم بوجوه **احدها**
نقل الائمة **والثاني** خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو الصنج ابو قبيلة وهو
بفتح الميم والدال وكسرها وفتح الراء **والثالث** ان يعرى من حروف الذلاقة وهو عماسي
او رباعي فلو كانت في الرباعي السين فقط يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل **وحروف**
الذلاقة ستة يجمعها مر بنفل **والرابع** ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب
كالجيم والقاف بغير فاصل نحو فرج وجنق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو

وهو الخرب

سترجمة والخامس ان يكون في اوله زيادة كزيادة اول الكلمة نحو زيد وان زاد بعد الزائد نحو منطلق
من كذا ووزن يخص الفعل الى اخره مثل مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل
دبة له او يكون مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الاثاث او علم او عجمي
كصيغة المثال المفتتح بتاء مطاوعة او مضارعة وصل وما سلم من المصوغ للمفعول وبناء فعلوا
صيغ للامر مبني فاعل والثلاثي وما سوى افعل وفعل وفعل وفعل وفعل واوزان المضارع واحترز
بالثاث من نحو مدلوبة ويخلب لغزة وتبشر الهاء وبالعلم من نحو خضم رجلا وشمر لعرس
وبالعجمي من نحو يعم واستبرق فلا يمنع وجوبا هذا اختصاص اوزان بالفعل لان الثاث والعجمي
لا يخص لهما والعلم منقول من فعل والاختصاص بالفعل المراد بالغالب ما كان الفعل به اولى اما لكثرته
فيه كاشر واصبع وابلم فاوزانها تدل في الاسم وتكثر في الاوزان الثلاثة واما لان زيادته تدل على
معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كاجدل واكلب فان زيادتهما تكثر في الاسماء والافعال الا
المتمكن من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بهما من الافعال اصلا
للمفتتح بهما من الاسماء وقد يجتمع الاوزان نحو يعم وتنضب فانهما كاشر في كونهما على وزن يكثر في الا
فعلان ويدل في الاسماء وكاجدل في كونهما مشتركا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم **تنبيه**
فوائد الصحيح بما ذكر ان التعبير عن هذا النوع بان يقال ما اصله للفعل كما ذكره الكافية او ما هو به
اولى كما فعل في التسهيل اجود من التعبير عنه بالغالب **تنبيه ثان** قد يمنع قوله
يخص الفعل او غالبا ان الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب وخرج خلافا
لعيسى محتجا بما نقل من فعل فانه لا يصرف مستشهدا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولا
حجة فيه لانه يحتمل ان يكون فيه ضمير الفاعل فيكون محكيا لانه منقول من جملة او يكون حذف
الموصوف واقام صفته مقامه اي انا ابن رجل جلا وقد ذهب بعضهم الى ان الفعل قد يحكى مسمى
به وان كان غيره مستدلا الى غير متمسك بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يوافق ومذهب عيسى
قال الامثلة التي تكون للاسماء والافعال اذا غلبت للفعل فلا تنصرف في المعرفة نحو رجل اسمه
ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو اشهر للفعل وان غلب في الاسم فاجرى في
المعرفة والنكرة نحو رجل يسمى مجمر لانه يكون فعلا نقول مجمر عليه الغاضي ولا كفه اشهر في الاسم
تنبيه ثالث يشترط في الوزن الشائع للصرف شرطان **احدهما** ان يكون
لازما **الثاني** ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو اوى فانه لو سمي به انصرف
وان كان في النسب شبيها بالاوى وعلم وفي الجر شبيها بالاوى وضرب وفي الرفع شبيها بالاوى وخرج لانه
خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ويخرج بالثاني نحو رد فيل
فان اصله رددد وقوله لا خر الاعلام علم والاعلال اخرجا ما هما الى مشابهته رد وقيل فلم يعتبر
فيهما الوزن الاصلي وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين **احدهما** ما خرج الى مثال غير
نادر ولا اشكال في صرفه نحو رد وقيل **والاخر** ما خرج الى مثال نادر نحو اهلوك اذا اسكنت لام

فانه خرج الى بناء الفعل وهو نادر فيه خلاف وجهور اجروه فيه الصرف والمنع وقد تقدم في الجر
ان ما دخله اعلال لم يخرجه الى وزن الاسم نحو موازين لا يمنع صرفه **تنبيه رابع** اختلف
في سكون الشعب العارض بعد الاسمية نحو ضرب فجوز سيبويه انه كالسكون اللازم فينصرف
وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد وموافقهما الى انه يمنع الصرف فلو خفف فيه التسمية
انصرف قولا واحدا **مرو ما يصير علما وفي الف الى اخره** مثل الف الالحاق المقصور تمنع
الصرف مع العلمية اشبهها بالف التانيث مرو ضمير لا يوجد في الف الالحاق الممدودة
فلذلك لم تمنع الصرف **احدهما** انها زائدة ليست مبدلة من شيء وغلبة الممدودة فانها مبدلة
من ياء **والثاني** انها تقع في مثال لا تقع الف التانيث نحو ارطى فهي على مثال سكرى
بخلاف الممدودة **تنبيه** حكم الف التانيث كحكم الف الالحاق في انها تمنع مع العلمية نحو
فبحثى ذكره بعضهم **مرو العلم امنع مرو ان عدلا الى اخره** مثل العدل يمنع الصرف مع
العلمية في اربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين منها **الاول** العدل التوكيد
والمراد به جمع وقواعد كقولك مررت بالنسوة جمع والمانع له من الصرف بالتعريف والعدول اما
تقديرا فيه الاضافة المنوية فيشابه بذلك العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية هذا ظاهر
قول سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وذهب بعضهم الى انه علم وهو المفهوم من كلام الناظم
منا **قلت** والى الاول ذهب في الكافية وقال في شرحها لان العلم اما شخصي واما جنسي
والشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس
فلا يصلح لغيره وجمع بخلافه فلذلك والحكم بعلميته باطل وقال في التسهيل مع شبه العلمية
او الوصفية في فعل قولا **قال الشيخ** ابو حيان وتجويزه باطل لان العدل يمنع مع شبه
الصفة في باب جمع لا اعرف له فيه سلفا في ذلك انتهى **واما** عدله فيه اقوال قيل انه
معدول عن فعلاوات لانه جمع فعلاء مؤنث افعل وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق الجمع
ان يجمع بالالف والتاء وهو اختيار المصنف وقيل معدول عن فعل لانه جمع افعل اي
جمع مذكر ومؤنثه على فعل نحو حمر في حمراء واحمر وهو قول الخليل والسيرافي واختاره ابن
عصفور وقيل انه معدول عن فعلى لانه جمع حمراء اسم كصحراء **الثاني** علم المذكر المعدول الى فعل
نحو عمر وهو يفيد العلم بعد هذا النوع بما عشر عين مصروف عارية من سائر الموانع ومنه زفر
ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وجشم وقثم وجمع وقزح وحلب وطلع بفتح موضع
فان رد فعل مضر وما وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو اهد وهو عند سيبويه من
الوهد بمعنى الهدوء عند غيره من الهد وهو العظيم بمنزلة اصلية فلا وجه في فعل مانع مع
العلمية الى جعل معدولا نحو طوى فان منعه للتانيث والعلمية ونحو شمال اسم عجمي فالمانع
له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي العجمي **تنبيهات الاول** فعل
المذكور معدول عن فعال فعمر عن عامر وزفر عن زافر قيل وبعضها معدول عن افعل وهو تعل

وما جمع لكونه معرفة بغير علامة منقولة كلانه علم وليس بعلم

الثاني انما جعل هذا النوع معدولا لامرين **احدهما** انه لولم يعتبر عدوله لزم ترتيب المنع
على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية **والاخر** ان الاعلام يغلب عليها النقل فجعل
عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل من زحل **الثالث** ذكر بعضهم لعدله
بابين **احدهما** لفظية وهي التعريف **والاخر** معنوية وهي تحقيق العلمية
اذ لو قيل علم ولتوهم انه صفة **الرابع** ذكر بعضهم ان فعل علم جنس فالواحد ويعلق
وطلق ولا ينصرف وهو غريب **الخامس** ان الممنوع للصرف للعدل والتعريف ما جاء على
من المعدول الى فعل في النداء كعمر ويسق فحكم حكم عمر فان الصنف وهو احق من عمر بمنع
الصرف لان عدوله محقق وعدل عمر مقدر انتهى وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه
ابن السيد الى صرفه ثم انتقل الى الموضع الثالث فقال **ص والعدل والتعريف ما نعا اسم**
الى اخره ش اذا قصد بسحر بعينه فالاصل ان يجري بالواو بالاضافة فاذا تجرد منها مع
قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا ينصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من
الصرف العدل والتعريف اما العدل فعن اللفظ بدل وكل الاصل ان يجري بها واما التعريف فقيل بالعلمية
لانه جعل علما لهذا الوقت وصرح به في التسهيل وقيل شبه العلمية لانه تعرف بادارة مفردة
كالعلم وهو اختيار الشيخ وقوله هنا والتعريف يوهم انه اذا لم يقل والعلمية وذهب صدر
الافاضل وهو ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي الى انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف
التعريف كما سيذكره ذهب ابن الهداية الى انه مبني لتضمنه معنى الحرف بل لعدم النظائر وذهب
السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب
ايضا وانما حذف تنوينه لنية الوقف على هذا من الغوابر فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب
اليه الجمهور **تنبيه** نكرة صحيح في امتناع صرفه العدل والتعريف امس عن بني تميم فان منهم
من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في الجر والنصب ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف
في الاحوال الثلاثة خلافا لمن زعم انه خاص ببني تميم يبنونه على الكسر **وحكى**
ابن الاعرابي ان بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف اذا رفع او جر بغير منون فقط وزعم الزجاجي
ان العرب كلها تبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز لقد رايت عجبا مذ اهليلا قال في شرح
التسهيل وما ادعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولا يسوغ به استشهاد
لجواز على الفتح في موضع الرفع فهذا مسلم فتحة اعراب وابو القاسم لم يلحظ البيت وغيره كتاب
سيبويه فقلد غلطه فيما ذكره عبد الله واستحق ان لا يعول عليه انتهى واجاز الخليل في الغيبة
امس ان يكون التقدير بالامس فحذفت الباء وان يكون الكسر كسر اعراب ولا مس احكاه واخر
ليس هذا موضع ذكره ثم انتقل الى الموضع الرابع فقال **ص وابن على الكسر معدل علما**
الى اخره ش لغة الحجاز زيد تميم وفعال علما لمؤنث نحو حذام على الكسر مطلقا وفي سبب
بنائه اقوال **احدها** شبهه بنزال اوزنا وتعريفا وعدلا وتانيثا **الثاني** تضمنه معنى

فد عل هذا التنبيه

ساء الثالث

ساء التانيث واليه ذهب الاخفش **الثالث** توالي الاعلال ويسير بعد منع الصرف الا البناء قاله
المبرد والاول هو المشهور واما بنو تميم فيعلل التزامهم بساء اخرى نحو حطاء فينون على الكسر وغير ما ليس
باخر ممنوعة من الصرف وبعضهم اجرى النون عينا اعراب ما لا ينصرف وانما وافق التميم بساء اخرى لالتقاء
ساكنين في الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوا الصرف لامتنعت **وقد** جمع الاعشى بين
التانيث في قوله ورح هريق على ربا بعلكت جمرة وبار وبعلا ماضيا والواو غير جمع
واختلف في علة منعه من الصرف فعند تميم مذهب سيبويه ان المانع له العدل والعلمية
والعلمية وذهب المبرد الى المانع له التانيث والعلمية وليس بمعدول وافق على انها معدولة اذا بنيت
فان قلت مذهب المبرد هو الظاهر لان التانيث محقق والعدل مقدر وايضا فلا حاجة الى
تقدير عدل والعدل اذا جاء عن علة لا يترتب لانه لو لم يعتبر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها ولا يلزم
ذلك هنا **قلت** قال بعضهم الظاهر مذهب سيبويه لان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة
فلما جعلت معدولة دل على انها معدولة عن الصفة كما تقول في عمر على مذهب المبرد تكون مرتجلة
تنبيهات الاول الطلق في قوله عند تميم وانما هو عند بعضهم **الثاني** فهم من
قوله نكرة حينئذ ان المانع له العدل والعلمية واما السببية **الثالث** فهم من قوله مؤنثا
او حزام وظاهره لو سمي به مذكر لم ينون ولا كسر بمنع الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث ويجوز فيه لانه
لما كان مؤنثا لا ادخلت به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التانيث بزواله **الرابع** فعال
يكون معدولا وغير معدول اما علم المعدول اما علم مؤنث نحو حذام وقطام حكمه واما امر مخوف او اما مصدر
نحو هماء واما حال نحو والخيل تقدو ابا الصغير بها **واما** صفة جارية مجرى الاعلام نحو خلاف
للهيئة واما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث فيمن كسر خمسة انواع كلها مبنية على الكسر وكلها معدول
عن مؤنث فان سمي بها مذكر فيه وجهان وارجحهما منع الصرف كخباث اذا سمي به والاخر الصرف
كجعل الصباح ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو
جاء وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو سمي بشيء من هذه لم ينصرف فعولا او احد الا
ما كان مؤنثا كخباث وقوله **ص واحد وما ذكر الى اخره ش** يعني ان ما ذكر فيه التعريف
اذا نكر انصرف لذهاب جزء العلة والمراد بذلك الانواع السبعة المتاخرة وهي ما امتنع للعلمية
والتركيب او الالف والنون الزائدتين والتانيث بغير الالف او العجمة او وزن الفعل او الف الالحاق
او العدل فيفعل او معدولة وعمر وطلحة وامرأة صبح واحمر وارطى وعمر فيمتنع فيه الصرف لذهاب
العلمية **واما الانواع** الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع للالف التانيث والوصف والزائد
بالتاء او للوصف والعدل او للجمع المشبه مفاعل او مفاعيل فمذكرها
لا ينصرف وهي نكرة فلو سمي بشيء منها لم ينصرف ايضا اما ما فيه الف التانيث فلانها كالتاء
في منع الصرف ومع مرفال في هواء امتنع للتانيث والعلمية واما ما فيه الوصف مع زيادتي
فعلان ووزن افعل فلان العلمية تغلب الوصف فيصير منعه للعلمية وان زيادتي للعلمية ووزن

العدل واما ما فيه الوصف والعدل وذلك اخر ومثال ومعدل نحو احمد وموحر فمذهب سيبويه
انه اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل وكل معدول سمي به فعله له باق الا اسم واحد
في لغة تميم هذا مذهب سيبويه وذهب الاخفش وابو علي وابن برهان وابن باشاذ الى صرف
العدد المعدول سمي به قالوا لان العدل يزول بالتسمية والصحيح مذهب سيبويه لان العدل باق
ولا اثر لزوال معناه واما الجمع الموازن مفاعل او مفاعيل فعند قوم الكلام على التسمية به واذا نكر
بشيء وهذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف ايضا اما فعل والف التانيث فللالف واما
ذو الوصف مع زيادتي فعلان او وزن افعل او العدل الى فعل او مفعل فلانها لما نكرت شابهت
حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع زيادتي هذه العلل هذا مذهب سيبويه
وخالف المبرد الاخفش في باب سكران فصرفه واما باب احمر فيه اربعة مذاهب **الاول**
منع الصرف وهو الصحيح **والثاني** الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش في احد قوليه ثم وافق
سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح التسهيل واكثر المصنفين لا يذكرون الا هذا لغته وذكروا
فتحة اولى الاسماء اخر قوليه **والثالث** ان سمي باحمر رجل لم ينصرف بعد التنكير وان سمي
به اسود او نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانباري **والرابع** انه يجوز صرفه وتركه
صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى مفعل او مفعال فصرفه فعل بعد التسمية صرفه
وتقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية **تنبيه** اذا سمي بفعل التفضيل مجردا من
ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا لانه لم يبق شبه الاصل اذ لا يستعمل نكرة الا بمن فلما منع بان
سمي به مع من نكرا امتنع الصرف قولا واحدا وسقط خلاف الاخفش لانه ان لحظ اصله خرج
عن كلام العرب **قلت** ولا مانع في الكلمة وشرحها يقتضي اجراء الخلاف فيه فانه قال
وذو التفضيل منعه رجح وان قارنته من وقال في شرحها وحكمه حكم احمر **ص وما يكون منه**
منفوصا الى اخر ش تقدم ان الجمع الموازن مفاعل او مفاعيل منفوصا اجري في الرفع والجر مجرى
سار وفي النصب مجرى نظيره الصحيح ولا خلاف في ذلك وقد سبق تعليله وحكى فيه الخلاف
واما غير الجمع والمنفوص الذي نظيره من الصحيح غير مصروف فان كان غير علم جرى مجرى جوار
ونحوه مما فيه لا خلاف نحو اعيم تصغير اعمى تقول هذا اعيم ومررت باعيم ورايت اعيمي وتنوينه
في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق وان كان علما وهو المشار اليه بالبيت فيه خلاف مذهب الخليل
وسيبويه وابي عمرو وابن اسحاق انه كذلك فتقول في يعلى مصغر اهز يعيلي ومررت بيعيلي ورايت يعيلي وذهب
يونس وابو زيد وعيسى والكسائي الى انه يجري مجرى الصحيح في حال تنوينه وجر بفتحة ظاهرة واحتجوا
بقوله قد عجبت مني ويعيلياه والصحيح الاول لان نظيره جوار واما قوله ومن يعيلي فهو عند غيرهم
ضرورة **ص ولا ينصرف ما ونسب صرف الى اخر ش** اما صرف ما يستحق المنع في الضرورة فيبقى
على جوازه ومنه قوله وبلغا احيا كلا في النسم بعضب فقال كونه عجبا وهو كثير وقد اختلف في
نوعين **احدهما** ما فيه الف تانيث مقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة وقال انه لا بد لالف فيه

اذ يريد بغير ما ينفض ورد بقول المسلم بن ابي الهذيل انني مقيم ما ملكت بحاجة ... وما عاجل ... تقيع ... انشد ابن الاعرابي ينوي حيا وقال بعضهم في رد هذا القول ان الالف قد يلتقي بساكن
بعدها فيحتاج الشاعر الى كسرها لاول الالف منعا الوزن وينوي تنوينه فيكسر **قلت** ومقتضى هذا انه اذا
لم يحتج الى تنوينه لم ينوه وهو تفصيل حسن **والثاني** افعل ومنع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا
لان حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينهما وبينه ومذهب البصريين جوازه لان المانع له الوزن
والوصف كل منهما لا دليل صرف خير منك وشر منك لزوال الوزن ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى
سلاسلا واغلالا وسعيرا وقراريرا وزمهريرا ولا يخونا ويعوقا ونسرا واجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير
له في الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرفه لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعر
الا انهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على لغة في الكلام واما منع صرف المستحق الصرف للضرورة
فهو جواز خلاف مذهب اكثر البصريين منعه ومذهب الكوفيين والاخفش والفارسي جوازه واختاره
المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه ما كان رحمن لا هاجسر يعوفا وهل اسرة جمع وابيات
اخر وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية فاجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما لم يكن كذلك
فمنعه ويوجد ان ذلك لم يسمع الا في العلم واجاز قوم منهم احمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا

اعراب الفعل

ص ارفع مضارع الذي تجرد الى اخره ش يعني بالمضارع الذي لم يباشره نون توكيد ولا نون
اناث وانما لم يقيد الانتفاء بتعرض ذلك في باب الاعراب **وفهم** من كلامه انه يجب رفع المضارع
العري اذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو انت تسعد ولم يتعرض لما على ارفعه وفيه اقوال **احد**
هما ان رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين **والثاني** ان رافعه تجرده من الناصب والجازم
وهو قول الكوفيين منهم الفراء **والثالث** ان رافعه تعبير المضارعة وهو قول ثعلب
والرابع ان رافعه حروف المضارعة ونسب الى الكسائي واختاره المصنف الظاهر قال السلامة
من النقض في الاول مذهب البصريين فانه ينتقض بنحو هلا تفعل ورد مذهب الفراء بان التجرد عدم
فلا يكون عاملا واجاب الشارح بانا لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن
استعمال المضارع على ما هو اصله مخلصا عن لفظ يفتح تغييره واستعمال الشيء والجيء دعلى
صفة ما ليس بعدمي انتهى **وما ذكر** ان رافعه مشروط بتجرده من الناصب والجازم اخذ في تبيينهما
فقال **ص وبان النصب وكي كذا ان ش** الادوات التي تنصب المضارع اربعة وهي الثلاثة المذكورة
في هذا البيت واذن وسنذكرها واما في فهي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال ولا يلزم ان يكون
موجبا خلافا للزجاج فانه لا يجيز في اقوم زيدا وفال في غيره ان لو التاكيد ما تقديره لا من يجوز استقبال
قال ابن عصفور وما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن النفي
بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا قسم عليه اكد **قد تنبيها**
ن الاول مذهب سيبويه والجمهور ان النصب بها وذهب الخليل والكسائي

الى الفعل وكتبه واصلها لاان وحذفت همزة ان حذف الالف للالتقاء الساكنين وردّه سيبويه بجواز
تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا الواضرب واجيب بانه مفرع بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع
الاخفش الاصغر تقديم معمول معمولها عليها وذهب القرآء الى ان ام مع لا ابدلت الفا نونا وهو ضعيف
الثاني ذهب قوم منهم ابن الشجري الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور وجعلوا
منه قوله تعالى فلولا كون ظهير المجرمين والصحيح انه لا يستعمل من حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة
الثالث حكى بعضهم ان الجزم بلن لغة لبعض العرب واما الى فليست مشتركة بل تكون اسما مخفوضا
مركبا فيليها اسم او فعل ماض او مضارع مرفوع كقوله ٭ كي تجنحون الى سلم وما تهب ٭ فتلاقي والكفى
المبيحة تضطرم ٭ وتكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام وحرفا مصدريا فيتعين الاول في ثلاثة مواضع
احدها ان تدخل على ما الاستفهامية نحو لام كيه **والثاني** ان تدخل على ما المصدرية كقوله
٭ لئلا يرى ونبع ٭ **والثالث** ان تقع اللام بعدها كقوله ٭ فاوقدت نارى كيلا يبصر ضوءها ٭
فمتى صلحت حرف الجر والام لا كيلا وان مضمرة بعدها ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام وحمل الزمخشري
وتبعه الشلوبين اذا وقعت بعد الفاء ولم تقع ان بعدها نحو جئت لكي ما ان تكرمني افراد الاصوب ان تكون حرف جر
لوجود حرف الجر عليها فلو وقع بعدها ان لا يكون ذلك الا في الضرورة كقوله ٭ اردت لكيما ان تطير بقربتي ٭
ترجح كونها حرف جر موكدة باللام ويحتمل ان تكون مصدرية موكدة بان وانما ترجح كونها جارة لان وجه
احدها ان ام الباب فلو جعلت موكدة لكي لكانت هي الناصبة **والثاني** ان ما كان اصلا
في بابه لا يجعل موكدا لغيره **والثالث** ان ولي الفعل فترجح ان تكون العاملة ويجعل الاول
نحو جئت لكي تفعل كذا ما جعلت جارة كانت ان مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة
قبلها **تنبيهات الاول** اذا كانت ان كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه
وجمهور البصريين ومذهب الكوفيين الاخفش ان كي ناصبة للفعل ابدا وقالوا كيما على تقدير كي تفعل ما اذا
وذهب قوم الى انها حرف جر ابدا ونقل عن الاخفش **الثاني** اذا كانت كي حرف جر ودخلت على
الاسم فهي بمعنى لام التعليل واذا دخلت على الفعل دلت على لام العلة الغائية فقط فهي اخص
من اللام **الثالث** اجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت لكي اتعلم ومذ
هب الجمهور منع ذلك **الرابع** اذا فصل بين كي والفعل بمرفوع عمل عملها خلافا للكسائي في نحو جئت
كي فيك ارغب والكسائي يعتبر بالمرفوع كما بالنصب قيل والصحيح ان الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في
الاختيار **الخامس** زعم الفارسي ان اصل كما في قوله ٭ وكم رطبا اما جنينا فاحسنه ٭ لما
تحسبوا ان الهوى حيث تنظر ٭ فيما مجرورة البتة ونصبها وذهب المصنف الى انها كاف التشبيه
كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل مرفوعا بعدها في قوله ٭ لا تشتم
الناس كما لا تشتم ٭ واما ان فتكون زائدة ومفسرة ومصدرية فالزائدة هي التي هي حرف لا معنى له كقوله ٭ اذا كللا
وتقع زائدة بعد ما نحو فلما ان جاء البشير وبين القسم ولو كقوله ٭ اما والله ان لو كنت حرا ٭ ووقع لابن عصفور
ان اهمل اربعة واثنان اولو ما دخلت عليه وشذت زيادتها بعد لاب الجر في قوله كان ظبية على وادية

مرجو

مرجو وادخل زيادتها للتوكيد وزعم الزمخشري والشلوبين انه يقع مع التوكيد معنى اخر وهو ان الجواب يكون
يكون بعقب الفعل الذي يليها فتنبه عن الشبيهة والانطاء وليست مشغلة في الاصل هذا واذا تمهد والمعنى
من التي يصلح في موضعها الى وعلامتها ان تقع بعد جملة فيها معنى الفعل دون حروفه ومنه وما وجينا
التي ان اصنع الفلك فلو كان الذي قبلها غير جملة حكم عليها بانها المصدرية نحو اشارة اليهم ان اصبروا ولا
تقع المعنى بعد حرف الجر خلافا لبعضهم ومذهب الكوفيين ان التعليل ليس من معانيها وهي عندهم
الناصبة للفعل والمصدرية هي التي تاولوا مع صلتها بمصدر وتنقسم الى مخففة من الناصبة للمضارع وان
كان العامل فيها فعل علم وجب ان تكون المخففة نحو علم ان سيكون منكم مرضى فتقع بعدها في بابها وان كان فعل ظن
جاز فيها الاهمال وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبار الا ان النصب هو الاكثر ولذلك اجمع عليه
في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا وفي بالوجهين وحسبوا الا تكون فتنة قال ابن العلامة فيها غير العلم وا
الرجاء وجب ان تكون الناصبة للفعل نحو ويدان تفعل والى هذا التقسيم اشار بقوله **مر لا بعد علم والتي**
مر بعد ظن الى اخر شرايي واعتبر تخفيفها من ان اذا وقعت الفعل بعدها **تنبيهات**
الاول اذا دل العلم بغير جاز وقوع الناصبة بعدها ولذلك اجاز سيبويه ما علمت الا ان تقوم زيدا
نصب قال لانه كلام خرج مخرج الاستثناء مجرى قولك اشير عليك ان تقوم وعن الفارسي ان الناصبة
لا تقع بعد فعل العلم ابدا **الثاني** جمهور سيبويه والاخفش اجازوا هل بعد الخوف مجراها بعد العلم
لتنبيه الخوف نحو خفت ان لا تفعل وخشيت ان لا تقوم بالرفع ومنع ذلك المبرد **الثالث**
اجاز القرآء وابن الانباري في ان تنصب بعد العلم غير المتوقع ومذهب الجمهور المنع **الرابع** اجاز القرآء
تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله ٭ ريثته حتى انما تمعددا ٭ كان جزاء بذلك ان اجدوا ٭
فالرفع استشهادا ولا حجة فيما استشهدوا به لنوروا او امكان تقدير عامل مضمر **الخامس**
اجاز الاخفش ان تعمل ان مهملة قياسا واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا الا نقاتل ٭ بالقياس على حرف
الجر اذا دل الاجماع في ذلك لكن الاية ونحوها مصدرية دخلت بعد ما النافية وله بما منعناه والعرف
بينهما وبين حرف الجر اختصاصه بالمفرد مع الزيادة بخلاف ان فانها تدخل على الاسم في كان ظبية
السادس قيل اذا وصلت ان بالماضي والامر قيل انها تنصب المضارع خلافا لابن كيسان فانه جعلها
غيرها **السابع** جملة ما ذكر لا عن تقرر افسلم ناصبة للفعل ومخففة وتفسيرية ومفسرة ونافية
ظنية وبمعنى لا وبمعنى اجل وبمعنى لئلا وبمعنى ان المخففة وجازمة وقد تقدم الكلام على الاربعة الاول
وقد قلت ما لسواها **واما الجازمة** فقال في التسهيل ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين انتهى
ووافقهم ابو عبيدة وحكى الجيانى انه لغة بني صباح وقال الدماميني فصحاء العرب ينصبون بها واجازها
الفعل مرفوع ومنهم قوم يرفعون بها ومنهم قوم يجزمون بها وقد انشدوا على ذلك ابيات **مر وبعضهم**
اهمل ان حملا على ما الى اخر شرح يعني ان بعض العرب اهمل ان الناصبة حيث استحقت العمل
وذلك اذا لم يتقدم فعل علم او ظن كقوله ٭ ان تقرآن على اسما وبيدكما ٭ منى السلام وان لا تشعرا احدا ٭ فان
الاولى والثانية مصدرية تقديرا عيني في قيتيه وقد اعملت احداهما واهملت الاخرى ومنه قراءة بعضهم

فراد ان يتم ادخاعة ووجد امامها حملها على ما احتما اعني ما المصدرية هذا مذهب البصريين واما
الكوفيون فهي عندهم مخففة وخففهم في التسهيل وفي تلميذه جملة اسمية او مضارع مرفوع لكونه
المخففة او محمولة عليها او على ما المصدرية يقتضي قولا ثالثا **فان قلت** هل يقاس على
ذلك **قلت** ظاهر كلام المصنف ان اعمالها مقيس قال في شرح الكافية ثم نبهت على ان في العرب
من يجيز الرفع بعد اذن الناصبة السالمة وسيبين علم اوظن **ص وتنصب اذن المستقبلة الى اخره**
ش اذن حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط **الاول** ان يكون مستقبلا فان كان الرابع لا النواصب
تخلص للاستقبال **الثاني** ان تكون مصدرة فان تاخرت الغيت نحو انا اكرمك اذن وان توسطت واقتضى
ما قبلها ما بعدها فكذلك قال في شرح الكافية وشرط النصب به خبر مبتدا حتى في نحو اذن اخاك لا تترك
فيهم شفيعا اذن اهلك او اهيرا **قلت** نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين وتاوله البصريون
بتقدير حتى حرف الجر والتقدير انه لا افوز على الظلم استانف باذن فينصب وان تقدم ما هو عطف فسيأتي
والثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فان فصل بينهما بغير الغيت نحو اذن زيد يكرمك
وان فصل به لم يعد حاجزا نحو اذن والله اكرمك **تنبيه** اجاز بعضهم الفصل بالظرف
نحو اذن غدا اكرمك واجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء نحو اذن يا زيد احسن اليك واذن غفر
الله لك يدخلك الجنة ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائي وهشام الفصل
بمعمول الفعل وهو الفصل حينئذ جائز والاختيار عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع
وقد اشتمل البيت على الشروط الثلاثة ثم اشار الى الفصل بالقسم فقال **ص وانصب وارفعا اذن اخرا**
ش ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال **ص وانصب وارفعا اذن اخرا** ش اي ارفع احمد الوجهين
وبه قرا السبعة وفي الشاذ واذا لا يلبثوا على الاعمال **تنبيهات الاول** المعلوم
العطف وصل بعضهم فقال ان كان العطف على ما المعمل الغيت نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك
تجزى احسن عطفا على جواب الشرط وان كان على ما لا عمل له فالاكثر الالغاء كالاية **الثاني** الغاء
اذن مع استيفاء الشروط لغة ثابتة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من ادعى خطأها **الثالث**
مذهب الجمهور ان اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم واصلها اذا والاصل ان تقول اذا جئتني
اكرمك فحذفوا ما اقتضاه الشرط وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور ثم اختلف القائلون
بحرفيتها فقال الاكثر وانها بسيطة وذهب الخليل في احد اقواله الى انها مركبة من اذ وان ثم اختلف
القائلون بانها بسيطة فذهب الاكثر الى انها ناصبة بنفسها وقيل بان مضمرة بعدها واليه
ذهب الزجاج والفارسي **الرابع** اذا وقع بعدها الماضي مصحوبا باللام كقوله تعالى اذن
لاذقناك فالظاهر ان اللام جواب قسم مقدر قبل اذن وقال الفراء لو مقدرة قبل اذن والتقدير لو
ركنت لاذقناك وقدر في كل موضع ما يليق به **الخامس** قال سيبويه معناها الجواب
والجزاء فجملة الشرط من على الظاهر وانها للجواب والجزاء في كل موضع وتكلف تخريج ما يقع
فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد تجرد لهما وهو الاكثر وقد تكون للجواب وحده نحو ان يقول

القائل

القائل انك اخيك فتقول اذن اظنك كاذبا فاذا لا تتصرف هذا الجزاء وعمل الكلام سيبويه على ذلك
قال في نعم انها عاملة وتصرف باعتبار حالين وقال بعضهم اذن اذا دخلت على ما بعدها فسبب
عما قبلها على وجهين **احدهما** ان تدل على انشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها **والثاني**
ان تكون موكدة جوابا ارتبط بمقدر او منبهة على سبب حصل في الحال نحو ان تجتهد اذن اتيك
واذن اظنك كاذبا فانه قوله تعالى **ص ويرفعان بلا وبلام جر النفي ما لم تاخرا** مثل اعلم انهم يؤمنون
حبب الفعلان لا اختلط صفاته وتشبيهها بالناصبة للاسم فلذلك عملت مضمرة ومظهرة بخلاف
اخواتها واعملها على ثلاثة اضرب واجب وجائز وشاذ **فالواجب** بعد ستة اشياء
اولها كي الجارة وثانيها لام الجحود وثالثها او بمعنى الى ورابعها حتى وخامسها
واو الجوار وسادسها واو المصاحبة **والجائز** بعد شيئين **الاول** الا كي اذا لم يرد معها
والثاني العاطف على اسم خالص **والشاذ** اعمالها مضمرة في غير هذه المواضع
تحاصل ان لا تعمل مضمرة بالجر الا بعد حرف جر او حرف عطف على ما سيأتي بيانه فاما كي الجارة فلم
يتعرض في النظم عليها بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول بانها ناصبة بنفسها ثم اما لانه ذكرها
مع النواصب ولم يذكرها غير ذلك وفرد ذكرها في الكافية وغيرها العالية وقد اشتمل هاتان البيتان
على حكم ان بعد لام كي ولام الجحود واما لام كي فهي لام التعليل ولان بعدها حالا وجب فيه
اظهارها وذلك مع الفعل المنفي بلا النافية او ان زائدة كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وحال
يجوز فيه اظهارها واضمارها وذلك مع الفعل غير المنفي بلا نحو جئت لتكرمني وكما لتكرمني
فقلت لا تكرمني تجاز **فان قلت** هل يجوز ان يكون النصب بعدها باضمار كي **قلت**
اجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي ومذهب الجمهور ان كي لا تضمر لانه لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع
فان قلت لم سميت لام كي **قلت** لانها للسبب كما ان كي للسبب واما لام الجحود فهي
الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظا او معنى نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولم يكن
الله ليغفر لهم والفعل بعدها منصوب بان واجبة الاضمار وعلة ذلك بان ايجاب ما كان زيد ليفعل
كان زيد سيفعل جعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين السين وكان لا يجمع بين ان واللام
فان قلت حاصل كلام الناظم ان كان بعد لام الجحود ثلاثة احوال وجوب اظهار ان مع المفر
ومن ملا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك وهذا غير محرر ثلاثة اوجه
احدها انه لم يقيد بالناقصة فاوهم انه يجب الاضمار ايضا بعد التامة وليس كذلك لان اللام
بعدها ليست لام الجحود **والثاني** انه يوهم اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا وقد تقدم ان الماضية
معنى كالماضية لفظا **والثالث** انه اطلق فشمل الطلاقه النفي بكان او وليس كذلك
لان النفي هنا لا يكون الا بما او بلم ولا يكون بان ولا بلن ولا بلا ولا بلن نص على ذلك في الارتشاف
قلت قد عاب عن الاول بان استعمال الناقصة الشروحها في ابواب النحو اشهر فتوجه كلامه
اليها وتعين حمله على عدم التقييد عليها وعن الثاني بان لم يكن مندرج في قوله نفي كان لان المراد نفي المعاني

ولم تقع الماضي على او من النحويين من يرى انها تنصب بالفعل الماضي دون معناه وعن الثالث ان قوله ان
نعمي كان لا يشمل كل زمان قابل شمل كل ما يقع الماضي فخرجت لان انها تختص بالمستقبل وكذلك لا جاز نعم
عني المستقبل قليلا واما لما فانها وان كانت تقع الماضي فانها تدل على اتصال نفي بالحال بخلاف
لم واما ان تجيء بمعنى ما واطلاقها يشملها وفي استثنائها نظر لان الظاهر ان لام الجحود تقع بعد
المنفي بها ويدل على ذلك قراءة عيسى الكسائي وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وتنصر بعضهم على
ان اللام في قراءته لام الجحود وفي هذه الاية رد على من زعم ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم
السابق وقد مر من النحويين من اجاز الاولى ان ذلك لا يكون في اخوات كان لتخصيص العمل بها فلا
لم جاز فيما سواها في اخواتها ولم اجاز في هذه والثانية ان الفعل لا يكون مقدما موجبا
فلا يقال اما كان زيد لا يفعل لانها اذا دخلت اعياب لا يعرف كلا والثالثة ان
الظاهر ان بعد لام الجحود ممتنع لقوله حتما اضمار وهو مذهب البصريين واما الكوفيون فجوزوا
الاضمار وعنهم منع ذلك وحكي عن بعضهم جواز الظهار بعدها توكيدا فتنبيهات
الاول اجاز بعض النحويين جزم لام الجحود والظهار مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى وما منعه ابن عصفور فيه اجازوه منع والصحيح المنع ولا حجة لهم في الاية لان ان يفترى
في تاويل مصدر هو اغنى الثاني قد يجيء مما تقدم ان لام الجر التي ينتصب الفعل بعدها فيسمى لام كي
ولام الجحود اما لام الجحود فقد تقدم ذكرها واما لام كي فهي ما عدا اما و فقسم بعضهم ما عدا
لام الجحود على ثلاثة اقسام كما فعل الشارح لام كي نحو جئت لتحسن الي ولام العاقبة نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام زائدة نحو يريد الله ليبين لكم وان بعد الثلاثة يجوز
اضمارها واظهارها قلت اما لام العاقبة ايضا لام الصيرورة ولام المثال فقد اثبتهما
الكوفيون والاخفش وذكرهما في التسهيل وتاول جمهور البصريين اولهم ذلك ورده الى لام كي
واما الزائدة فذهب قوم الى ان اللام في نحو يريد ليذهب عنكم الرجس واوتا لتسلم زائدة وان مفعول يريد
وقال العرب تجعل لام كي في موضع ان مع اردت واردت والمختار انها لام كي والتعليل يريد
ما يريد من الذهاب واوتا بما اوتا لتسلم الثالث ما ذكر من ان اللام التي ينتصب
الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام
ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى ان اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام ان والخلاف في الاسم
اعني لام كي ولام الجحود الرابع اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى انه
خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك المحذوف
وقدروه وما كان صريحا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها في تاويل
المصدر وصرح المصنف بانها موكدة لنفي الخبر وظاهر موافقة الكوفيين لان الناصب عندهم
ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ ابو حيان ليس بقول رابع والكوفيين ومقتضى قوله موكدة
انها زائدة وصرح به الشارح وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت موكدة لصحة اللام دونها

لا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن نصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل
لقصد ما كان زيد مقدرا او مقدرا او مستعدا لان يفعل قلت ما نقل عن البصريين وانها
متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست بزائدة وتعليلهم مردود يقتضي انها زائدة مقوية للعامل فليتامل
الخامس ذكر في التسهيل ان جميع اللام الجارة الداخلة على الفعل الغير عقل والمعنى قال الجوزي
سمعت اعرابيا يقرا وما كان الله ليعذبهم ثم انتقل الى الوقف م وتضمر بعد او اذا يصلح الى اخر
ش يعني ان يجب اضمارها بعد او اذا صلح في موضعها حتى او الا كما وجب اضمارها بعد لام الجحود
فان قلت حتى تكون بمعنى الى وبمعنى كي فما يدل اراد قلت قال الشارح زيد
حتى الله بمعنى الى لا الله بمعنى كي فان كل ما خلا مما ينقضي شيئا فشيئا فهو بمعنى الى والا
فهو بمعنى الا انتهى ويحتمل ان يريد المعنيين معا وذلك ان يعضهم قدرها بكي وبعضهم قدرها
بالى واما سيبويه فقدرها بالا فلانه اشار الى الاولين بذكر حتى ويصلح للتعليل ان الثلاثة
قولهم لا تزهد كي تفتقر حقي فانه يصلح للتعليل والغاية والاستثناء والازمان وتعين الاول
في نحو لا ان غير الله او يغيره والثاني لا انظرنه او يجيء والثالث في نحو لا قتلن اللص او
يسلم وبذلك يعلم ضعف قول من ان تقديرها بالا مطردة وتقديرها بكي او الى غير مطردة ويؤيد الا
حتمال الثاني انه لو اراد حتى التي بمعنى الى فقد تصرح بالى والعرب مواف له على ذلك قسمها
ان المضارع اذا وقع بعدها منصوبا جاز الظهار ان كقوله ولو لا رجال من رزام اعزة والا سيبح او
يسود فتى علقما الثاني ما ذكر من تقدير حتى او الا في مثال او قد فرق بعضهم فيه المعنى وذلك ان
والتقدير الا ان اعرابي الرتب على الفعل ان يقول قبيل او مصدر وبعدها الناصبة المفعول بها في تاويل مصدر
معطوف باو على المفرد قبلها فتقديرها بالا مطردة او يقع وليكون انتظار او وقوع الثالث
ذهب البصريون الى ان ناصبة الفعل في تاويل مصدر معطوف باو على مصدر متوهم وذهب الكسائي
الى ان او التي تكون ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه والكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة
والصحيح ان النصب بان مضمرة بعدها لا بالحرف عطف فلا عمل له ولا كونه عطفت مصدرا مفردا
على مصدر هو نعم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها الرابع قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا
هو من قول الشارح بعد او بمعنى الى او الا فانه يوهم ان او تزاد في العربية وليس كذلك بل هي
العاطفة التي لاحد الشيئين ثم انتقل الى حتى وقال م وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم الى
اخر ش حتى في الاكثر عاطفة على ثلاثة اقسام عاطفة وابتدائية وجارة فالعاطفة تعطف بعضا
على كل وتقدمت في حروف العطف والابتدائية تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها
كقوله حتى ماء دجلة اشكل وليس المضارع بعدها يجب ان يكون بعدها مستقبلا والخبر بالمعنى
على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية فعلها مضارع بما مضى نحو حتى عفوا ومضارع مرفوع
كقولك سرت حتى ادخل البلد والجارة تدخل على الاسم

العرب بمعنى الى وتفردت في حروف الجر وتدخل على المضارع وتجب حينئذ اضمار ان ناصبة له ليكون
ليكون مع الفعل في تاويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار ان بعدها **تنبيهات**
الاول قال في شرح التسهيل عند قول حتى الجارة ومجرورها اما اسم صريح نحو حتى حين او مصدر
مؤول من ان وفعل نحو حتى يعفوا او مضارع نحو يقولا وفزع في الماضي فان حتى قبله ابتدائية
بينه وان عنى مضمرة **الثاني** ذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا الاظهار ان
بعدها توكيدا لما اجاز واذلك بعد لام الجحود **الثالث** اذا انتصب المضارع بعد حتى
فالغالب ان تكون للغاية كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها
منها ان يصلح في موضعها الى وقد تكون للتعليل نحو اخبر حتى تسره اخرى وعلامتها ان يصلح
في موضعها كي وزاد في التسهيل انها تكون بمعنى الا ان كقوله ليس العطاء من العقول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل وهذا معنى غريب ومن ذكر ابن هشام وخلاف في البسيط
عن بعضهم ولا حجة في البيت لاحتمال جعلها فيه بمعنى الى ثم فيه على ان الفعل لا يكون بعدها الا
مستقبلا حقيقة او حكما بقوله **ص وقد تجر حتى حالا او ماولا الى اهـ** **ش** مثال الحال قولهم
سالت عنك حتى لا احتاج الى السؤال ومثال المؤول بالحال قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول
والمراد بالمؤول بالحال ان يكون الفعل فرضوفع فيعلم انها فيه بالدخول فيه فهو مع الاشتراك
بالنسبة الى تلك الحال وقوله وانصب المستقبلا يعني حقيقة او مؤولا والمستقبل حقيقة
نحو لا يبرح حتى ارجع الى المدينة والمؤول كقراءة غيرنافع وزلزلوا حتى يقول **تنبيهات**
الاول اذا كان الفعل حالا او مؤولا به حالا حتى حتى جعل الفعل في موضع جر
واذا كان مستقبلا او مؤولا به فهي الجارة وان مضمرة بعدها كما تقدم **الثاني** علامة كونه حالا
او مؤولا به حالا حتى جعل الفعل في موضع حتى ويجب حينئذ كون ما بعدها مسببا عما قبلها
الثالث فهم مما ذكر ان الرفع يمتنع في نحو كان سيري حتى ادخل خلفها اذا جعلت ثم
فجاءة لانه لو رفع لكانت حتى ابتدائية فيبقى كان بلا خبر وفي نحو سرت حتى تطلع الشمس
لانتفاء السببية خلافا للكوفيين وفي نحو ما سرت او اسير حتى تدخل المدينة مما يراد على حتى
عني واجب لانه لو رفع لزم ان يكون مستقبلا مفهوما بوقوعه وما قبله سبب له وذلك
لا يصح لان ما قبلها منفي في ما سرت ومشكوك في وقوعه في اسير فيلزم من ذلك وقوع المسبب
مع نفي السبب او الشك فيه واجاز الاخفش الرفع في نحو ما سرت حتى ادخل المدينة بقيل
هي مسئلة خلاف بين سيبويه وبين الاخفش وقيل انما اجازه على ان يكون اصل الكلام واجبا ثم ادخلت
اداة النفي على الكلام وبقيت ان يكون عند شرطه سببا لكان عنه دخولها الا ان عصفور وهذا
الذي قاله جيد وينبغي ان لا يجيز خلافا **الرابع** ذهب ابو الحسن الى ان حتى اذا كانت بمعنى
الفاء فهي العاطفة وتعطف الفعل على الفعل وذلك اذا دخلت على الماضي او المستقبل على
جهة السبب نحو ضربت زيدا حتى بكى ولا ضربته حتى يبكي ومذهب الجمهور انها ابتدائية كما

سبق

سبق لانها انما تعطف المفردات وثمرة الخلاف ان الاخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف وا
لجمهور لا يجيزون فيه الا النصب ثم انتقل الى بيان الجواب فقال **ص وبعد فا جواب نفي او طلب**
الى اهـ **ش** يعني ان نصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا او
طلب وهو امر او نهي او دعاء او استفهام او عرض او تحضيض او ترج كقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا او
و النهي لا تقترب على الشجرة فتكونا من الظالمين **و** الدعاء ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم
فلا يؤمنوا **و** الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا **و** العرض فهلا تعطي العرب الانفع الماء فيسبح
بريه الماء **و** التحضيض كقوله لم هلا امرت فتطاع **و** التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا **و** الترجي
يكون بليت كما مثل بالا نحو الا اهبوا لنا منا فيعفينا **و** ولو كقوله **ص** هل انتهى في جموعه لانا
جبال سهرا لو نقاس بنا تقصر **و** منع المصنف كون لو للتمني وقال التقدير وجدنا لو نقاس فهو جواب
تمن انشاء من جواب ليت وقد فهم من كلامه انه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك الا بشرطين **احدهما**
ان تكون الفاء مفصودا بها الجزاء لا ضامنة الى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف
كقوله ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما او بمعنى
ما تاتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدا فيكون المقصود نفي الاتيان مما واثبات الحديث واذا
قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها الا منصوبا على معنى ما تاتينا فتحدثنا فيكون
المقصود نفي اجتماعهما او على ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الكيف او يكون النفي
والطلب محضين واحترز بذلك من الفعل الذي ليس بمحض نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا ومن الطلب
الذي ليس بمحض **و** المراد بالطلب المحض ان يكون بفعل اصيل في ذلك فاحترز من نحو صوم
نحو سقيا او بناء فعل نحو صه او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فلا يكون شيء من ذلك جوابا
منصوبا وسيأتي التنبيه على الخلاف في بعض ذلك **تنبيهات** **الاول** اشار في شرح
الكافية الى ان لا جواب له منصوب الكثير ليس فيها خالطا باربعة امثلة **ما** انت الا تاتينا
فتحدثنا **وما** نزل الا تاتينا فتحدثنا **وما** قوم فتاكل الا طعامه وقول الشاعر
وما قام منا قائم في قومنا فينطق الا بالذي هو اعرف وتبعه الشارح في التمثيل بها **فاما**
الاول فالتمثيل به صحيح **واما** الاخران فالنصب فيهما جائز فاذا انتفض بالا بعد الفاء
جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب اخفش فينطق اذا بالذي هو اعرف **الثاني**
ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة
كما تقدم في او والصحيح مذهب البصريين ان الفاء عاطفة فلا عمل لها وذلك لما ذكر
لمعة لمهور مفرد على مضمر متوهم والتقدير في نحو ما قام منا فينطق اقيل فيحدث
وكذلك فلا في جميع المواضع **الثالث** شرط في التسهيل في نصب الجواب الاستفهام
ان لا يقترن وقوع الفعل المختار اذا امر نحو اضربت زيدا فيجازيك لان الضرب فرض وقع فلم يكن سببا

مصدر مستقل منه وهو مذهب ابي علي ولم يشترط ذلك المعاربة وحكى ابن كيسان ان ذهب زيد
فتنعم بالنصب والفعل في ذلك محقق الوجود واذا لم يكن بسيط مصدر مستقل والجملة
بسكناه ولازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منك ثم انتقل الى الواو فقال ص
والواو كالفا ان تقدر مفهوم مع الى اخره ش يعني ان الواو تنصب ان بعدها وجوبا بعد النفي
حينئذ عاطفة لمصدر على مصدر متوهم كما تقدم في الفاء او واحتزز من ان يفصل التشريك بين الفعل
فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم وان يفصل بينها الاستيناف
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع وامثلة النصب بعد الواو معلومة من امثلة الفاء فلا نطول
بذكرها قال الشيخ ابو حيان ولا احفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا في العرض ولا التحضيض
ولا الرجا ولا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع انتهى **تنبيهات الاول** اختلف
في الواو كالفاء في الفاء وقد تقدم **الثاني** قد علم ان النصب بعد الواو ليس على معنى النصب
بعد الفاء وقولهم تقع الواو في جواب كذا يجوز كذا مبني وزعم بعضهم ان النصب بعد الواو هو على
معنى الجواب وليس بصحيح ص **وبعد غير النفي جزما اعتمد الى اخره** ش ان قد ذكرت الفاء
بان الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط او يفصل الجزاء نحو فعلا بعد ذكر جيد
ومثال وذلك انما يكون بعد الطلب والامثلة لها مرت واما النفي فليس له جواب مجزوم
لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع مما يقتضيه الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعدها كما لا يجزم في
الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفي واحترز من الا يفصل الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا
به الوصف نحو ليت لي مالا انفق منه او الحال او الاستيناف ويحتملهما قوله تعالى واجاهد لم ظفا
في البحر سببا لا تخاف دركا **تنبيه** اذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه اقوال
الاول ان بعض الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم والى هذا ذهب ابن خروف واختاره المصنف
ونسبه الى الخليل وسيبويه **والثاني** ان الامر والنهي وما فيه تاويل بحرف الشرط اي جزت جملة
الشرط والجزاء هكذا في العمل مما يعمل فيجزمه وهو مذهب الفارسي والصيرفي وابن عصفور
الثالث ان الجزم بشرط مقدر دل عليه الكلام والى هذا ذهب الكوفيون **الرابع**
ان الجزم بلام مقدرة واذا قال الا تنزل تصب خيرا معناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يكاد لا يجوز
وتكلف والمختار القول الثالث كما اختاره المصنف لاربعة اوجه **احدها** ان ما ذهب اليه
يستلزم ان يكون العامل جملة وذلك لا يوجد في موضع **والثاني** ان الاضمار اسهل من
التضمين لان التضمين يلزم تغيير الوضع والاضمار يلزم بغير تغيير فهو اسهل **الثالث**
ان التضمين لا يكون الا بعاطف ولا عاطف لتضمين الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام **الرابع**
ان الشرط لا بد له من فعل ولا يجوز ان يكون هو الطلب بنفسه ولا متضمنا مع فعل الشرط
لما في ذلك من التعسف ولا مقدرا بعده لفتح الخلاف بدون حرف الشرط بخلاف الخلاف مع حرف

وشرط جزم

ص وشرط جزم بغير نفي ان تضع الى اخره ش يعني ان شرط جزم الجواب بعد النفي ان تضع
اقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك ان تضع المعنى تقديرا من قبل الاثبات نحو لا تدن من الاسد
تسلم فجزم تسلم بالنفي جزمه لان المعنى لا تدن من الاسد تسلم بخلاف فان تدن من الاسد تاكلك فان تدن
رفع جزمه لعدم صحة المعنى تقديرا ان لا تدن مذهب الجمهور واجاز الكسائي جزم جواب
النهي مطلقا ولا يشترط تقديرا قبله بل يقدر ان تدن من الاسد تاكلك ونحوه في شرح الكافية ان
غير الكسائي لا يجيز ذلك **قلت** وقد نسب ذلك الى الكوفيين واستدل الكسائي بالقبل
من على الذكر لان النصب المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا
وبالسماع كقول النبي صلى الله عليه وسلم وشرفا وكرم ولا يغرب مساجدنا يوذينا بريح الثوم
وقوله صلى الله عليه وسلم وشرفا وكرم كانوا جمعوا بعد تعلم ايضرب بعضكم رقاب بعض وقول
ابي طلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرفا وكرم يصيبك سهم واجيب بان القياس على
المنصوب لا يجيز النصب بعد الفاء يكون في النهي وكما جزم فيه **واما** السماع فحملوا على
ابدال الفعل من الفعل مع ان الرواية المشهورة يوذينا ويضرب بالرفع ويحتمل ان يكون بضرب بعطف
من الاعلام نحو يجعل الله **تنبيه** شرط الجزم بعد الا فرقا تقديرا ان يجعل كما ان شرط بعد
النفي تقديرا لا يجعل جزم الجزم في نحو احسن الي الا احسن اليك لانه لا يجوز احسن الي لا
احسن اليك لكونه غير مناسب وكلام الشيخ يوهم اجراء خلاف الكسائي فيه **ص والامر**
ان كان بغير افعل الى اخره ش اذا دل على الامر بغير فعل ماض او مضارع او بالاسم فعل او بالاسم غير
جاز جزم الجواب ايضا فاكقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وقوله تعالى قل هل ادلكم على تجارة
وقوله وقاتلوا في سبيل الله يقاتلوكم وانفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة
ولا شفاعة وقوله تعالى ويا قوم اوفوا المكيال والميزان بالقسط لا نكلف نفسا الا وسعها واذا كنتم تعلمون يغفر لكم وقول الشاعر
ملك تحمد او تستريح • وحسبك ينم الناس فان المعنى يستريحوا امنوا واتقيت واكفف واجاز
الكسائي النصب نحو صه فاحدثك وحسبك ينم الناس ومذهب الجمهور منع ذلك لان
النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم فحسبك وصه ونحوهما لا تدل على
المصدر لانها غير مشتقة ولذلك قالوا لا تنصب جوابه **تنبيهات الاول** ذكر في
شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز النصب نحو الفاء المجاب بها اسم امر نحو صه او خبر بمعنى
الامر نحو حسبك **قلت** وواقعه ابن عصفور في نصب جواب نزال ونحوه وانه لا يعمل
المشتق وخالفه ابن هشام فجعل ابن جني والذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك **الثاني** اجاز
الكسائي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو عفى الله زيدا فيدخله الجنة **الثالث**
حسبك في قوله حسبك ينم الناس منك او خبر محذوف اي حسبك السكوت وهو لا ينم
والجملة متضمنة معنى الكف وزعم جماعة منهم ابن كيسان انه مبتدا بلا خبر لانه في معنى ما لا
يحتاج عنه وقال بعضهم لو قيل انه بمعنى مسبوق والكاف للخطاب وضمير انه فكان معربا مجمل في
البناء على قول او بمعرب بعد **ص والفعل بعد الفاء في الجحد نصب الى اخره** ش قال في شرح الكافية العقو

الجزاء الرجاء بالتمني فجعل له جوابا منصوبا وبقوله اقول لشوق ذا لما سماعا ومنه قراءة بعض
عاصم لعلي ابلغ الاسباب اجواب السموات فاطلع انتهى وكذا قوله لعلي اكون او يذكر لينفعه الذكرى
ومذهب البصريين ان الرجا ليس له جواب منصوب وتاولوا ذلك بما فيه بعد وقول الى موسى وقراءة
بعد معنى ليت وقرا فاطلع نصبا يقتضي تعضلا **فان قلت** هل يجوز جزم جواب التمني
اذا سقطت الفاء عند الجماعة نصبه **قلت** نعم وفي الارتشاف وسمع الجزم بعد التمني فدل
على ترجيح مذهب الكوفيين **ص وان على اسم خالص فعل عطف الى اخره ش** قد تقدم ان تضمر جوازا
في موضعين **احدهما** بعد لام كي اذا لم يكن معها لا وقد سبق بيانه **والاخر** بعد العاطف
والفاء على اسم خالص وهو المذكور في البيت والعاطف المذكور هو الواو والاثبات واو وثم بالواو كقوله • •
للبس عباءة وتقر عيني • والفاء كقوله • لولا توقع معتر فارضيه • وان كقراءة نافع او يرسل رسولا
وكقوله • اني وقتل سليمى اعقله • ونص بعضهم على ان ذلك لا يجوز في غير هذين الاخرين
تنبيهات الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر لما قال بعضهم يشمل غير المصدر
وان قال لا يختص به فيقول الولاء وهو يحسن اليك لينالك **الثاني** المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل
واحترز به من نحو الكلام فيضطرب زيد الذهاب فانه معطوف على اسم ولا ينصب لان الكلام بمعنى الذهاب
ويخرج ايضا بذلك الخالص العطف على مصدر متوهم وانه يجب اضمار ان كما تقدم **الثالث** تجوز
في قوله فعل عطف وان المعطوف على التحقيق انما هو المصدر **الرابع** اشار بقوله ثانيا
او مضمرا الى جواز اظهار ان واضمارها بعد العاطف المذكور **الخامس** ظاهر كلامه في العاطف
يسمع في غير الاحرف المذكورة الاربعة كما تقدم **ص وشذ جزم او نصب الى اخره ش** بعضهم العرب
جزم او نصب في غير المواضع المذكورة شاذ لا يقاس منه الا ما نقله العدول كقول بعض العرب
خذ اللص قبل ان ياخذك ويريد بجزمها وقرئ فلا يغفر الله تامرونني اعبد ومنه قول الشاعر ونسبت
تعش بعد ما كنت اعقله • **تنبيهان الاول** فهم من قوله ما قبل منه ما عدا وهو انه
مقصور على السماع فلا يقاس عليه ونص على ذلك في غير هذا الموضع وقال في التسهيل وفي القياس
عليه خلاف انتهى والجواز مذهب الكوفيين وهو واقفهم والصحيح قصره على السماع لقلته **الثاني**
قد يفهم قوله وشذ جزم او نصب ان جزمها ورفع الفعل ليس بشاذ وهو كذلك في كلامه في شرح
التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن ياته مجرما الى قوله فان له جهنم وقال في تخريجه صلة لان جزمت ويعني يريكم مرفوع
عاد ملزوما والقياس كان الجزم عاملا ضعيفا فاذا جزم بطل عمله انتهى وهذا مذهب الاخفش
اجاز جزم او رفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل يا عبادي تامرونني اعبد ومذهب الجمهور
ان الجزم او مقصور على السماع مطلقا فلا ينصب ولا يرفع بعد الجزم الا ما سمع والثاني مذهب مشاجرة
المغاربة قيل وهو الصحيح **الثالث** ما ذكره من ان جزم او النصب في غيرها مرتان ليس على اطلاقه
بل هو مغيا بالنصب بعد الفاء والواو بعد النفي والجزاء وسيأتي

عوامل الجزم

يتبع

يتبع جزم

يتبع

يتبع

يتبع

لما في الاضمار وهو عند الكوفيين رجوع الى الاصل لان لهذه اللام الاطالة في الشكون من وجهين **احدهما** مشترك وهو كون السكون مفرما على الحركة **والثاني** مختص وهو ان يكون نقيضا مشتركا كلا العلمين كلا بعد آية. انتهى **العاشر** من مذهب الجمهور ان لام الامر لا تحذف الا في الشعر مع الجزم خلافا في الشعر ايضا وان كل الجمهور ان شرط ايضا **محمد** تعز نفسك كل نفس واخاها حتى ترى منية تبلا. فانه لا يعرف لقائله ويحتمل ان يكون جزما او حذفت الياء اسكانا بالكسر واجاز الكسائي حذفها بعد الامر بالفاء كقوله تعالى فقل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وذكره في شرح الكافية ان جزم لام الامر ايضا مما يحمل على ثلاثة اضرب كثير منكر وهو جزمها بعد امر بقول كالاية وقليل جائز في الاختيار وهو جزمها بعد فعل غير امر كقوله. قلت لبواب لديه دارها تئذن فانى حمؤها وجارها. فالواو بمعنى مصطلح التمكن وان يقول ايضا وليس لقائل ان يقول ان هذا من تشكيك المتعلم لانه على ان يكون الفعل مستحقا الرفع فسكن اضطرارا لان الزاجي لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تئذن انى وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الجزم به دون تقدم قول بصيغة امر ولا نهي كقول الشاعر. فلا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن اكثر الخير منك نصيب. وقال في التسهيل ويلتزم في النثر في جعل حتى للعاطف وفي بعض النسخ مخالفا خلافا لما اجاز جزمها في نحو قال له يفعل وهو خلاف ما في الكافية وشرحها **واما** لم ولما اختصا بنفي المضارع ويرجعان معناه الى المضي وجاء الفرق المتاخر بان لا نفي المتاخر الماضي المضارع خلافا لابي موسى ومن وافقه وهذا فرق نسب الى سيبويه ويختلفان في امور **الاول** ان النفي بلم لا يلزم اتصاله بالفعل بل قد يكون منفصلا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا وقد يكون متصلا نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالفعل **الثاني** ان الفعل بعد لما يتوقع حدوثه اختيارا وهو اخص مما يخرج عليه قراءة وان كلا لما ولا يجوز حذفه بعد لم الا في ضرورة كقوله. احبك وبي يعتلق الذي استودعته عنتر. يوم الاعادي او وصلت وانم. **الثالث** ان لم تجاب ادوات الشرط نحو ان لم ولو لم بخلاف لما **الرابع** ان لم يجز بعدها ولم يجز بعد لما الا في الشعر كقوله. ما حمت مغانيها فجار رسومها. كان لم يسوى الهاشمي الوحشة نوها. قال في التسهيل وقد يجيء لم مجزوم بعد اذا ولم يذكر ذلك في لما **وقال** في شرح الكافية وانجر حتى باشياء منها ان فعل بينها وبين مجزومها اضطرارا لا يجوز ان يخرج بانه لم يذكر **وفي** الارتشاف لا يفصل بينها وبين معمولها الا في الشعر **قلت** ذكر المصنف في باب الاشتغال وشرح التسهيل ان لم ولما يجاز منه كالاسم واحرمنها الا في الضرورة وحكمه حينئذ ان يضم له على سبيل الوجوب فعل يفسره كما قال. كفتك فقد اذا غنى فلتد فلم تدار جاء الفعل غير واجب. وقد لا يجوز بما قال في التسهيل عملا على لا وفي شرح الكافية حملا على ما وهو اخص لان ما ينفي بها الماضي كثيرا بخلاف لا واذا نفى لا اختص على اغلب لما. لولا قول بيرو نعم واستهم يوم الصليفاء لم يوجدوا بالجبان. ولم يذكر ذلك في لما **فان قلت** فهل لما لم لغتان او ضرورة **قلت** نص بعض النحويين على انه ضرورة وقال في الكافية وشرحه في التسهيل قال وقد

لا يجزم

لا يجزم بما قبل نحوه بالهمزة وصرح في اول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم **فنبيهات**
الاول قال في شرح التسهيل ومتصالم ولما اختهما يعني الجوازم وفيه نظر لما بقوله اختهما اختصرا ازاء لما بمعنى لا ولما التي هي حرف وجوب لوجوب وكذلك فعل الشارح وقال الاخفش نحو في اختها ولما الجحدية وهو عن مذهب الفارسي **فان قلت** مما لا فيه في النظم **قلت** لا يحتاج اليه لان التي بمعنى لا يليها ما في اللفظ مستغل المعنى والتي بمعنى حرف لو جوب يليها ما في اللفظ والمعنى وقد ذكر الخلاف في اول شرح التسهيل ولا يحتاج الى التقييد لانها لا يليها مضارع **الثاني** حكى الليث في عرض العرب انه ينصب بلم فقال في شرح الكافية زعم بعض الناس ان النصب بلم لغة الفصحاء بعض السلف الى شرح الكافية صرط بفتح الصاد وبعد الراء جزء في اي يوم من الموت اي يوم لم يغفر له يوم فور. وهو عند العلماء محمول على ان الصرط مع كونه بالتنوين الجنبي يعني بعض لما ما قبلها ثم حذفت ونونت **الثالث** اختلف في لما هل هي مركبة ولم وما وهو مذهب الجمهور وفيه بعيد ثم افتقل الى ما يكلب والجوازم فقال **هو واجزم بان ومن وما ومهما ومتى ايا ما حيثما** **ش** هذه ادوات الشرط الجازمة وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الاولى سببا والثانية مسببا وهذه الكلم حروف واسماء فالحروف اربعة من ادوات الباب واما ما عدا سيبويه وذهب المبرد في احد قوليه وابن السراج والفارسي الى انها كلها ظروف زمان زيد عليها ما فال في شرح الكافية والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وعلى مذهب سيبويه تكون اذ ما كان فيها وضع بالتعليق المذكور وعني اشعار بامر اخر وعلى مذهب الفارسي بانها الحرفية تكون مشعرة بالزمان ويجزم بها في الاختيار خلافا لمن خص ذلك بالشعر **والاسم** ظرف وغير ظرف فغير الظرف من ومما ومهما في التعميم وفي العلم فيصرف على الانسان والفلك والتشكيك وما العموم ما تدل عليه وهي موصولة ولكنها مبهمة في زمان الاتية **ومهما** بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما ولا تجزم باضافة ولا حرف جر بخلاف ومتى وفيهما عصور من علم انه يجوز ان يدخل عليهما حرف الجر **وذكر** في الكافية والتسهيل ان ما ومهما فيهما ان ظرفي زمان وفي شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع ان استعمالهما ظرفين قليل في اشعار الفصحاء من العرب وانشد ابن خلف قال ابن بابشاذ في هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر وقال ابن خلف هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يجهل ما لابد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها ويجيب مهما بمعنى متى ما ويقول مهما هيئتك اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم يذهب فيقيس مهما على متى ما فانه يدعي ان معنى الوقت فيكون في ايان التي تقال وهو لا يشعر وهذا وامثاله مما يجب التحذير من الناظر في كتاب سيبويه انتهى **وان** تلت في مهما فقيل انها بسيطة ووزنها فعلى والعجب ما للمثاليين وما للاغاني وزال التنوين للبناء فمبني على هذا وباع سلبر وقال ابن ابان لو قيل انها مفعل تقاميا لذلك لم ابعد به باسا **وقال** الخليل مركبة من ما الاولى للجزاء والثانية التي تزاد بعد الجزاء بابدلوا من الالف الاولى هاء

كراهية التكرير **وقال** الاخفش والزجاج ومن وافقهم كيف مع بمعنى اشكلت وما الشرطية واجاز
سيبويه **واما** ان فانما عامة في ذوي العلم وغيرهم وقد يخص ما تطلب اليه بلا ح بمعنى ان الجزم
مثل كانت كمزي ملان والكمزي زمان كانت كمزي زمان او الى غير هذا لم تتصرف فا **والظرف** زماني
ومكاني فالزماني متى وايان فمتى لتعميم الازمنة وايان لكنهم وقيل تستعمل في الازمنة التي تقع فيها
الامور العظام وكسر ميمها لغة سليم وفي بعضها شاذا والجزم بها محفوظ خلافا لمن انكره ولم يحفظ
سيبويه لغلته والمكاني اين وحيثما ومتى لتعميم الامكنة **وقد** ذكر وهما في ظروف المكان للعموم
بمعنى ايرفع ان بعضهم متى لتعميم الاحوال **تنبيهات الاول** فهم من كلامه ان حيث
واذا لا يجزمان الا مقترنين بما كما لفظ بهما واجاز الفراء الجزم باذ دون ما واما غيرهما فقسمان قسم
لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى **و** قسم يجوز فيه الامران وهو اي ومتى وايان واين واجاز
الكوفيون زيادة ما بعد من وانى ومنع بعض النحويين زيادتها بعد ايان والصحيح ما تقدم **الثاني**
ذكر في اللامية والتسهيل ان من قد تعمل عملا لو كقراءة حمزة ما ما تريبيا بساكنة ونون مفتوحة
وان متى من قد تعمل عملا اذا ومثل بالحديث اما بكر رجل اسيف وان متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
وفي الارتشاف والاتمام عملا عملا اذا خلافا لمن عموه لك بعض متى **الثالث** لم يذكر هنا
من الجوازم اذا وكيف ولو اما اذا فالمشهور انها لا تجزم بعدها الا في الشعر كما في قليل من الكلام وفي الكلام
اذا زيد بعدها ما خلافا لمن عمى ذلك وقوله في التسهيل فقد يجزم باذا الا شذوذا يقتضي ظاهره جواز ذلك في قليل من الكلام وقال في اللامية وقد في النثر لكن يشتغلا واما كيف
فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا ووافقهم فخر **واما**
لو فذهب قوم منهم ابن الشجري الى انها تجزم بها في الشعر وردها المصنف في شرح اللامية وقال في التسهيل
في اخر هو اول الجزم والاصح امتناع عمل لو على ان وقال في فصل لو لم يجزم بها الا الفراء ان وزعم ان ذلك
علامة وظاهره موافقة ابن الشجري ويحصل فيها ثلاثة مذاهب وذكر بعضهم ان من الجواز كقوله وقال
فلهي لم يعقبه الجزم بها عن فصيح **وجعلهم يقتضين شرط فرما الى الجزاء** يعني ان كلا
من اداة الشرط يقتضي جملتين تسمى الاولى شرطا والثانية جوابا وجزاء ايضا ويجب كون الاولى
فعلية واما الثانية فيجوز ان تكون فعلية وقد تكون اسمية وسنذكره **فان قلت** فلم قال
وجعلهم ولم يقل جملتين **قلت** للتنبيه على ان جزء الشرط والجزاء ان يكونا فعلين وان كان الثاني
لا يلزم في الجزاء **تنبيهات الاول** يفهم من قوله قبلوا الجزاء انه لا يتقدم وان تقدم على
اداة الشرط شبه بالجواب فيدل عليه ويفسر اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب
الكوفيون والمبرد وابن برهان الى انه هو الجواب نفسه والصحيح الاول **الثاني** قد يجزم فعل قوله
يقتضين اداة الشرط معنى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائهما لهما اما الشرط فبدليل الاتفاق
على ان الاداة جازمة له وشذ المازني فقال انه مبني هو وفعل الجزاء وعنه في قوله انه معرب
وفعل الجزاء مبني واما الجزاء فعليه اربعة اقوال **الاول** ان الاداة هي الجازمة له وقيل هذا مذهب

المحققين

المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وذهب الاخفش الى ان الجزم بفعل الشرط واختاره
في التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين
من وما صيرين الى اخر **ش** اذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال
ان يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مقرونا بها والجزاء كذلك والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلا
ثة تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار واحدة مختلف فيه وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
عاريا من لم فمذهب الجمهور انه لا يجوز الا في الشعر ومذهب الفراء والمصنف جواز في الاختيار وا
ستدل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم ومن يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا يغفر له من ذنبه
ما تقدم ويعود ذلك بالبيان لم يضطر فاليها الى ذلك ثم تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها
راجح ومرجوح فالراجح منها ما ضم وضعا او بمطابقة لم اخرها او كلاهما او مضارع غير دون لم اولى
من سوى ذلك **من وبعد ما اخر وبعد الجزا اخر الى اخر** **ش** يعني ان الجزاء اذا كان مضارعا والشرط
ماضيا جاز جزمه ورفعه ومن الجزم قوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ومن الرفع قول
زهير وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب ما في ولا حرم ونص الائمة على جوازه في الاختيار
مطلقا وزعم بعضهم انه لا يجيء في الكلام الفصيح الا مع كان وقال بعض المتاخرين لا على جاء في
الكلام وقد صرح الناظم بان الرفع يقتضي **فان قلت** فاي الوجهين اخص **قلت** زعم
بعض المتاخرين ان الرفع اخص من الجزم والصواب عكسه وقد في شرح اللامية الجزم غالبا والرفع
جائز كثير **تنبيه** اختلف النحويون في تخريج الرفع فذهب سيبويه الى انه على تقدير
التقديم وجواب الشرط محذوف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وهو الجواب
وذهب فريق الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفاء بل المعنى يكفي لاداة الشرط
تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب واذا كان الشرط والجزاء مضارعين
وجب جزمهما نحو وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله وقد يجيء الجواب مرفوعا
والشرط مضارعا مجزوما كقوله يا ابن حارثة بن بدر يا ابن انكار يصرع اخوك تصرع والبيت
الاستشهاد بقوله ورفعه بعد مضارع ومثل ضعيف **فان قلت** فهل يطرد او يختص
بالضرورة **قلت** نصوا على انه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال ومن جاء في الشعر
وقال ابن الانباري في ان تزرني انزلك الاختيار الجزم وانما يحسن الرفع هنا اذا تقدم ما يطلبه الجزاء
فيقال لك فلم كنت اتيتنا فاكل تقديره فانا اكل وقد تزلنا الشيء وصرح في بعض نسخ
التسهيل بانه ضرورة وفي بعضها بقلة ولم يخصها بالضرورة وقال في شرح اللامية وقد يجيء
الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم ومنه قراءة يعلى بن سليمان ايما تكونوا يدرككم الموت
تنبيهات الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى انه على حذف
الفاء مطلقا وقال سيبويه بل ان يكون قبله ما يصلح ان يكون عليه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على
التقديم والتاخير وبل ان لا يكون قبله ما يصلح ان يكون عليه فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجواز العكس

وقيل ان كانت الاداة ان فيشترط فعلي الضمان بالفاء ولا فعلي التقديم والتاخير **الثاني** الحلق
في قوله بعد مضارع رضيتم في بعض نسخ التسهيل بان لا يكون منفيا بلم وجعل مع ان بعد
المنفي بلم كمن بعد بعد الماضي **الثالث** قوله ثم قوله وتعقب الجزاء مواقعة المبني
انه على تقدير العلة لتسميته جزاء **ويحتمل** ان يكون سماه جزاء باعتبار حالة الجزم وان
لم يكن جزاء اذا ارفع **ص وافتران بها حتما جوابا الى اخره ش** اصل جواب الشرط ان يكون فعلا
طالبا لجعله شرطا فاذا اجاب على الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا
مجردا مثبتا وغيرها او مضارعا مجردا من السين وسوف والا لا التراخي او منفيا بلا او لم فان
الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا مرفوعا وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من
قبل فصدقت وقوله تعالى يمرضون ويريد ولا يغاث بنفسا انتهى وهو معترض من ثلاثة اوجه
الاول ان قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي كلامه ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق
ان الفعل مقترنا بالفاء مع اقترانه جزء من مقترن المحذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية
فان اقترن بها فعلي خلاف الاصل وينبغي ان يكون الفعل جزء مقترن او لولا ذلك لعلم من زيادة الفاء
وجزم الفعلان كان مضارعا **وقال** الشيخ ابو حيان ولو قيل ان الجملة الشرطية بالماضي
مع له طرفان **احدهما** جزمه والاخر بالفاء ورفعه لكان قولا **الثاني** ان كلامه
كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب
ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا ولم يقصد به وعدا ووعيد نحو ان
قام زيد قام عمرو **وضرب** يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد من دبر فكذبت **وضرب** يجوز اقترانه بالفاء وهو
ما كان مستقبلا وقصد به وعدا ووعيد كقوله تعالى ومن جاء بالسيئة فكبت وجوهم في
النار وقد نص المصنف على هذا التفصيل في شرح الكافية **الثالث** انه مثل ما يجوز
اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب واذا كان الجواب لا يصلح
ان يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطها بالاداة وذلك اذا كان جملة اسمية او
فعلية طلبية او فعلا غير متصرف او مقرونا بالسين او سوف او قد او منفيا بما او لن او ان او ليس
قسما او مقرونا بها فتلك الاجوبة تلزمها الفاء لانها لا يصلح جعلها شرطا وخطب
التمثيل سهل وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله • من يفعل الحسنات الله
يشكرها • وقال الشارح لا يجوز ذلك الا في ضرورة او ندور ومثل الندور بما اخرجه البخاري
من قوله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم لابي رغب فان جاء طاهرا والا استمتع بها ومن
المبرح اجاز حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا في قوله • بني ثعل ينكح
العنز طالما • **فان قلت** ما هذه العلة التي في جواب الشرط **قلت** هي فاء
السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا لربط الشرط بالجزاء وزعم بعضهم

انها

انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد **ص وتعقب الفاء اذا المفاجاة
الى اخره ش** يعني ان اذا المفاجاة قد تقوم مقام الفاء وتعقب بها في الشرط ولا يكون ذلك الا في الجملة
الاسمية **و** قد تقدم قوله وتعقب الفاء **فاذا تقدم الاول** ان اذا وجد بها اذا نفسها خلافا
لمن ذهب الى ان اذا وجد بالفاء مقدرة فيها **و الثاني** لا يجمع بين الفاء واذا الكونها نائبة
عنها لما نص عليه بعض النحويين **فان قلت** الحلق في قوله تعقب الفاء وانما يكون ذلك
في الجملة الاسمية لا مطلقا بل بثلاثة شروط **الاول** ان لا تكون طلبية نحو ان عصى زيد فو
يلك **والثاني** ان لا يدخل عليها اداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم **الثالث**
ان لا يدخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم وكل ذلك لا يدفعه والفاء وذكر ذلك في الارتشاف
قلت مثاله الدير شرط ان ذلك في الجملة الاسمية وايضا فقد تقرر ان اذا المفاجاة لا يليها
غالبا الا الجملة الاسمية فلم يحتج الى التنبيه عليه لوضوحه واما الشروط فمثاله فوجدتها
الا انه ليس في كلامه ما يدل على الشرط الثالث وقد ذكر الاول في التسهيل **فان قلت** ظاهر
كلامه ان اذا يجب بها بعد الفاء وغيرها واحد واة الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب
بعد اذا المفاجاة فخصه بالفاء **قلت** نصوص النحويين على الاطلاق قال الشيخ ابو
حيان في مورد السماع او فوجاة بعد اذا الشرطية كقوله تعالى فاذا الاب بعوضا من
عباده اذا هم يستبشرون **ص والفعل من بعد الجزاء يقترن الى اخره ش** اذا اخرت الاداة
الشرط جوابا وذكر بعدها مضارع منفي بلا بالفاء او بالواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه
على الاستيناف ونصبه على اضمار ان وفي بالثلاثة قوله تعالى مما يسلم به الله فيغفر والنصب
روي عن ابن عامر وانما جاز بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وفوعه فاشبه الواقع بعد
الواقع بعد الاستفهام **تنبيه** قوله من بعد الجزاء يشمل المجزوم وغيره وقول
الشارح اذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم ان الجزم شرط في جواز الاوجه الثلاثة
وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى ان تعفوا عنهم وتوبوا الى قراءة من جزم فهو خبر لكم وذكره **ص وجزم
او نصب كفعل اقرن الى اخره ش** اذا وقع المضارع المقرون بالفاء او الواو بعد الشرط وجزم
به جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه باضمار ان وامتنع الرفع اذ لا يصلح الاستيناف
قبل الجزاء **تنبيه** النحويون ثم بالفاء والواو فاجازوا النصب بعدهما
وامتنع الواو قراءة الجمهور ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد
بعضهم او **ص والشرط يغني عن جواب قد علم الى اخره ش** مثال حذف الجواب لعلم به
استغناء بالشرط قوله تعالى ايني اذا لمن الضالين واذا قلنا لهم تعالوا وهو كثير ومثال عكسه
قول الشاعر • فحلفها فلست لها بكفء • والا يعل مفرقك الحسام • اي والا تحلفها
تنبيه تمم والنظم فوائد **الاولى** ان ما لا يعلم وشرطا او جواب لكونه لا دليل
عليه لا يجوز حذفه وذلك واضح **الثانية** ان حذف الشرط اقل من حذف الجواب لقوله

فرعاً فإن فرعنا التفصيل وفرنص على ذلك في شرح الكافية **والثالثة** أن لا يشترط في
حذف الشرط أن يكون مع أو في الارتشاف لا أحفظه إلا في أو وحدها وقال الشارح حذفه بدون
أن قليل ومعمل كثير وأنشد على حذفه مع غير هل متى تؤخذ وأفراد بهنة عام ولا يخ إلا في الضرورة
يزيد أراد متى تقعوا أو تحذروا **الرابعة** أن لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض
لام الفعل المحذوف خلافاً للأخفش فإنه قال لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام
إلا بشرط تعويض لام الفعل المحذوف قال في الارتشاف وقوله ليس بشيء انتهى وقد يحذف
وهو مثبت في نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك **قلت** وفي بعض النسخ
التسهيل وكذا الشرط المنفي بلا التالية أو بما من اشتراط اللام **قسم الأول**
قال في التسهيل ويجوز قلما بعد أي في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله قالت وإن في كلام
بعضهم ما يدل على جواز في الاختيار على قلة **الثاني** لا يجوز حذف أو لا حذف هل وإذا بعد الشرط
خلافاً لمن جوز ذلك في إن قال ويتبع الفعل يفعل وجعل منه وإن تصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم وقد يقنطون **ص وأجيز لدى اجتماع شرط وقسم الجواب الأخير** **ش** القسم لا الشرط في
احتياجه إلى جواب لأن جوابه مؤكد باللام أو إن وضعفي فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف
جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم مثال تقدم الشرط إن قام زيد والله أقم وقوله تعالى
تقدم القسم والله إن قام زيد لأكرمنك هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فإن تقدم جعل الجواب
للشرط مطلقاً وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر وقد نبه على ذلك بقوله **ص وإن توالي**
وقبل ذو خبر إلى آخره **ش** مثال ذلك زيد والله إن يقم يكرمك وزيد إن يقم والله يكرمك فجواب
القسم محذوف في المثالين استغناء بجواب الشرط وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر
لأن ذو الخبر يمثل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مستقل لجمود التركيب والمراد
بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ واسم كان ونحوه **تتمة** قوله ذو خبر يقتضي أن ذلك
ليس على سبيل التحتم وعلى هذا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذي خبر لما ذكر
أبو عصفور وغيره ونص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس في كلام
سيبويه ما يدل على التحتم ثم قال **ص وعارض بعد قسم إلى آخره** **ش** هذا مذهب الفراء أجاز
جعل الجواب للشرط المتأخر وإن تقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهداً بقول الأعشى
لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتقل وبأبيات أخر ومنع ذلك الجمهور
وتأولوا البيت ونحوه على حذف اللام وجعل الأخفش قوله بل علا ما أنا بباسط
يرى الفك جواب الشرط في قوله لئن قال في شرح الكافية فحصلت المذاهب للشرط وثلاثة
أوجه **أحدها** لزوم الاستغناء بجوابه عن تقدم ذي خبر **والثاني** لزوم الا
ستغناء بجوابه عن تقدمه وعدم تقدم ذي خبر **والثالث** جواز
الاستغناء بجوابه عن تأخره وعدم تقدم ذي خبر **تنبيهان الأول**

الحق

الحق في قوله وأحذف لدى اجتماع شرط وقسم وقيد في التسهيل بقيد الاستغناء احترازاً من نحو
لو ولولا فإنه يعبر الاستغناء بجوابهما تقدما على القسم أو تأخرا كقوله ... وإن قسم لو أبدا النزر في
سواه ... لما سمعت تلك المسألة لأن عامر ... وكقوله ... والله لولا الله ما اهتدينا ... ونص على
ذلك في شرح الكافية أيضاً وهو الصحيح **وذهب** أبو عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم
لتقدمه ولزوم كونه ماضياً لأنه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون إلا ماضياً **وقوله**
في باب القسم والتسهيل وتصله يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو ولولا يقتضي أن لو
ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم واللام في الفعل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن
جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا
أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي فلم يشملها كلامه والمغاربة لا يسمون لو ولولا شرطاً
ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن **الثاني** إذا تأخر القسم وفي بالفاء وجب جعل الجواب لو والجملة
القسمية حينئذ هي الجواب وقوله في الكافية وجواب القسم إن وصل بالفاء وفي التسهيل
أيضاً فيغني جوابه جوابهم أي جواب الشرط محذوف وليس كذلك **الثالث** أجاز ابن
السراج أن تتوسط الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيته ما أعطي مع الفاء فما جاز أن تقم
يعلم الله لأزورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر تلك هذا وينبغي أن لا يجوز ذلك إلا حذف
فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة **الرابع** إذا حذف جواب الشرط
لم يكن الشرط حينئذ إلا ماضياً أو مضارعاً بلم قال في التسهيل إلا قليلاً انتهى **ق** وقد ورد في الشعر
مضارعاً مجزوماً بلم ومنه ... ولو أن هو يستزيد ظل مزيد ... وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء
الخامس لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصراً إذا توالى شرطان
بدون عطف فالجواب للأول والثاني مفسر للأول كتفسير مجمل وافقه موقعه كقوله
... إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا ... منا معاقل عز أو مكارم ... وإن توالى بعطف فالجواب
لمجموعهما كقوله تعالى وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم
إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا وقال غيره إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو
إن تأتني وإن تحسن إليّ أحسن إليك أو بأو فالجواب لأحدهما نحو جاءني زيد أو جاءني هند
فأكرمه أو فأكرمها أو بالفاء فينصبغ أن الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأول وعلى
هذا فالخلاف المصنف محمول على ما لم تقترن بعد أداة شرط كما مثل **فصل**
ق لو على ثلاثة أضرب شرطية ومصدرية وللتمني فالشرطية هي المذكورة في هذا الفصل
وهي قسمان امتناعية وهي للتعليق في الماضي وبمعنى إن وهي للتعليق في المستقبل وسيأتي
الكلام على القسمين **وأما المصدرية** فلم يذكرها الجمهور وممن ذكرها الفراء وأبو علي والمتأخرون
من النحويين وأبو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها أن يصلح في موضعها كقوله تعالى يود
أحدهم لو يعمر وأن تكون مسبوقة بمصدر نحو الآية ونحو هل على حذف مفعول يود وجواب لو أي

يوم احد هو العمر لو يعيش الف سنة لسر بذلك **وأما ليت** للتمني فذكرها الكتاب والنحويون وجعل
ابن مخشر لو في قوله تعالى فلو كرة للتمني وهو خلاف ما في لو اذا تمم لا اشكال ان الوقوع في مقام التمني
ولذلك ينتصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما ينتصب في جواب ليت كقوله تعالى فلو ان لنا
كرة فنكون ولا كرهل هو قسم برأسه او راجعة الى القسم السابق بغير في ذلك خلاف نص
ابن الطراوة وابن هشام الخضراوي على انها قسم برأسه فلا يجاب بجواب الامتناعية وذكر غيرهما
انها الامتناعية اشربت معنى التمني قيل وهو الصحيح وفرعا جوابها باللام بعد جوابها
بما بالفاء كقوله • فلو نبش المقابر عن كليب • فيخبر بالذنائب اي زير • يوم التغشيش
لم يعشه • وليس لفاء مرتعة العبور • وذهب المصنف الى انها المصدرية اعتبرت عن التمني
لكونها لا تقع غالبا الا بعد معلم ثم قال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني عن التمني فينصب
بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه اشبهت الى نحو قول الشاعر • سرينا اليهم في جموع
لنا لها جبال شرورى لو تعالى فتنصرا • فلك في نصب فتنصرا ان تقول نصب لانه جواب نفي
انشاء كجواب ليت كان الاطروحة لو تعالى فجزم بعد التمني لدلالة او حلية فاشبهت
ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عين هو المختار
ولكن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل
في تاويل المصدر انتهى ونص على ان لو في قوله لو ان لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها
وبين ان المصدرية بوجهين **احدهما** ان التقدير لو ثبت ان **والآخر** ان يكون من باب
التوكيد وقد بسطت الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الكتاب والغرض هنا شرح
النظم قوله **ص لو حرف شرط في مضى ش** هذا هو القسم الاول من قسمي الشرطية وهو
الامتناعي يعني ان لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل في الماضي فيلزم من
تقدير حصول الشرط حصول جزائه ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر
حصوله لكان الجواب كذلك ولم يكن التعليق في المضي بل للايجاب فتخرج عن معناها واما
جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط كقوله
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولا كثر الاكثر او يكون ممتنعا فلذلك كان قولهم
لو حرف امتناع لامتناع عبارة عما هو الفساد لانها تقتضي كون الجواب ممتنعا في كل
موضع وليس كذلك والحاصل ان لو تدل على امتناع شرطها وعلى كونه مستلزما لجوابها
ولا يتعرض لامتناع الجواب في نفس الامر ولا لثبوته فقال في شرح الكافية العبارة الجيدة في
لو ان يقال حرف يدل على امتناع ثان لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد في قولك لو قام زيد
لقام عمرو محكوم بامتناعه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو
قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له ولا يتعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني عينين
واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه تاليه وفي بعض

النسخ

النسخ لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لتوقفه ثبوت غيره وعبارة الثلاث بمعنى
واحد فلعل المصنف لا شك ان ما قاله يغني ما قاله ابو حيان في تفسير لو تخصص واحد على
معنى لو مما قاله النحويون غير ان ما قالوه عنه تفسير صحيح وابن هشام معنى لو وهو
الذي قصر سيبويه من قوله لما كان سيقع لوقوع غيره يقتضي فعلا ما حيلا كان يتوقع
ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فلانه قال لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع
ما كان يثبت لثبوته وهو نحو مما قاله غيره فلم يجمع الايضاح عنه فيقول قولهم لو
يدل على امتناع الثاني لامتناع الاول يستقيم على وجهين الاول ان يكون المراد ان جواب
لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط في جملة
اللغة لا في مفهوم العقل والثاني ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه
وقد يكون ثابتا لثبوت غيره لانها اذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه فقد
دلت على امتناع الثاني لامتناع الاول لانه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم
مع احتمال ان يكون ثابتا لثبوت امر آخر انتهى مختصرا وهذا الوجه الثاني هو الذي
ذكره في شرح الالفية ثم اشار الى القسم الثاني وقسمي الشرط بقوله **ص ويقل ايلاؤها
بما مستقبلا لكن قبل ش** ويقل ايلاؤ لو فعلا مستقبل المعنى وكان موقعها
الا يليها الا كثر لورود السماع به كقوله تعالى ولخشي الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا **وقد ذكر** ابن عصفور وغيره من النحويين ان لو قد تجيء بمعنى ان وتعقب ذلك
ابن الحاج على ابن عصفور وقال هذا خطأ وقال الشارح عنه ان لو لا تكون بمعنى الشرط في الماضي
ولم يتمسكوا به من نحو قوله ولخشي الذين لو تركوا من خلفهم وقول الشاعر • ولو ان ليلى الاخيلية سلمت
• على ودونى جندل وصفائح • لا حجة فيه لصحة حمله على الماضي ثم نبه
بقوله **ص وهي في الاختصاص بالفعل ش** على ان لو لا يليها الا فعلا او معمول فعل
مضمر يفسره فعل كما مر بعد الا اسم كقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة
وقال ابن عصفور لا يليها اسم دال على تقدير فعل مضمر الا في ضرورة كقوله • اخلاي لو غير
الحمام اطايعي • او خاذر كلاع كقول حاتم لو ذات سوار لطمتني والظاهر من ان لك الاختصاص
بالضرورة والنادر بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى فلو انتم تملكون حرف الفعل
بالضمير ثم نبه على ما يتفرع به لو من مباشرة او فعال **ص لا كلو ان بها فرقي
ش** وهو كثير كقوله تعالى ولو انهم صبروا واختلف في موضع او بعد لو فذهب سيبويه
الى انها في موضع رفع بالابتداء وشبه شرط وذلك باشتباه غرة بعد لدن
وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة الى انها باقية على ثبوت مقرر او هو اقيس
اجلاء الاختصاص وقوله في شرح الكافية وزعم ان مختصر ان يلي لو وان ثبت مقررا
فذهبوا انفراد بذلك **فان قلت** فاذا جعلته مبتدأ الخبر **قلت** قال ابن

مذهب الخليل وجمهور البصريين والبصريين انه غير محذوف وقال غيرهم مذهب سيبويه انها لا
تحتاج الى خبر لانتفاء الخبر عنه والخبر بعدها **فان قلت** هل يعم قوله لا لك لم موافقة
سيبويه **قلت** لها مع موافقته في جعلها مبتدأ اذ لولا العمل مقدر الكان الاختصاص
باقيا ولم تكن حاجة الى الاستدراك ويحتمل ان يكون الاستدراك للتنبيه بما انما تبعد بما شرح
ان لا غير فيصل المنصب **فان قلت** ان كلامه اولى لا يليها غيرها ذكر وفرق في غير
هذا الموضع انما قد وليها مبتدأ وخبر في قول الشاعر ● لو بغير الماء حلقي شرق ● **قلت** انما ساغ
ذلك للضرورة ولقلته لم يذكره هنا وقد تاول الزجاج البيت على اضمار كان الشائعة وتاويله العلم
رسمي على حلقي فاضمر العمل مقدر بعد شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف **قنبيه**
قال في شرح الكافية وقد عمل الزمخشري ادعائي اضمار ثابت بل لو دل على التزام كون الخبر فعلا ومنع
ان يكون اسما ولو كان بمعنى فعل نحو لولا زيد حاضر وما منعه شايع ذايع في كلام العرب كقوله
تعالى ولولا ما في الارض من شجرة اقلام وكقول الراجز ● لولا حياء مرك الفلاح ● **قلت** وقد
دفع عن السيرافي ذلك ايضا واقول انه ينبغي ان يحمل عليه كلام الزمخشري وانه يمنع كون خبرها
اسما مشتقا ويلي العمل حينئذ لا مكان صوغه فظ نحو كلمة هلا العمل واما اذا كان الاسم جامدا
فيجوز لتعذر صوغ العمل منه كما قال الشيخ ابو عمرو الاترى قوله في المفصل لو قلت لولا زيدا
حاضر لا كرمتك لم يجز ولم يتعرض لغير المشتق منه واذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ولولا ما
في الارض من شجرة اقلام ولا نحو لولا انما عصمتها مسمومة تسرعوا عبيدا وانما ورد عليه
لولا حياء مرك الفلاح وله ان يجيب باحد نادر **ص وان مضارع تلاها صرف الى الماضي** **ش** ومثله
لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة ركعا وسجودا **قنبيه** لولا الطرفة الى
المضي هو الامتناعية واما البتة بمعنى ان فتصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع
فهو مستقبل المعنى كقوله ● لا يلفك الراجون كلا مقتحما اخلق الكرام ولو تكون عوبا ● ●
قنبيه قال لا يكون جواب لولا فعلا ماضيا مثبتا او منفيا بما او مضارعا مجزوما
بلم والاكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام وقد تجرد كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا وقد
تصحب المنفي بما كقول الشاعر ● كذبتم وبيت الله لو كنت عاشقا لما سفتنه بالبداء انما آبم ●
جاء ورد ما كما مر خلاف ذلك جعل الجواب مجزوما **اما ولولا ولوما**
ص اما كمهما يك من شيء الى اخره **ش** اما حرف بسيط وفيه معنى الشرط يا ول بمهما
يك من شيء لانه قام مقام اداة الشرط وفعل الشرط ولا بد بعده من جملة هي جواب له وما
لا اصل في قولك اما زيد فمنطلق مهما يك من شيء فزيد منطلق محذوف فعل الشرط واداته واقيمت
اما مقامها فكان الاصل ان يقال اما زيد منطلق فحذف الفعل في صدر الجواب وانما اخر الضرب
من اصلاح اللفظ والى هذا اشار بقوله وقد تلو تلوها **تنبيهات الاول** يوخذ من قوله
لتلو تلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفعل اكثر من اسم واحد فلو قلت اما زيد كعامه فلا تاكل لم يجز

كعامه

كما نص عليه غيره **الثاني** لا يفصل بين اما والفعل بجملة تامة الا اذا كانت دعاء بشرط ان يتقدم
الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فلا تمرن كذا **الثالث** قول الشارح يفصلوا بين اما والفعل
يخرج الجواب فان كان الجواب شرطا فصل بجملة الشرط وان كان غير الشرط فصل بمبتدأ او خبر او معمول
فعل او شبهه او معمول فعل يعمل ما بعد الفاء معنى به يقتضي كلامه انه لا يفصل بغير ذلك
وليس كذلك بل قد يفصل بالظرف والجار والمجرور والحال والمفعول له مقدمة كلاما او بفعل شرط محذوف
الرابع ما ذكره قوله اما كمهما يك لا يعني بان معنى اما المعنى مهما وشرطها لان اما حرف
فكيف يصح ان يكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد ان موضعها صالح لهما وسمي فائدة مقامها لتضمنها
معنى الشرط **الخامس** تفسير مهما كما ذكره قول الجمهور **وقال** بعض النحويين اذا قلت اما
زيد فمنطلق فالاصل اما زيد في معرفة حال زيد فمنطلق فحذف اداة الشرط وفعل الشرط واقيمت
اما مقام ذلك **السادس** قال في التسهيل اما حرف تفصيل وكذا قال الكثير من النحويين ولم يذكروا
لها غير هذا المعنى وقال بعضهم هي حرف اخبار مضمن معنى الشرط وقوله وجوبا يعني في غير
ما سيذكر في قوله وقد حذف في الفاء في نثر الخ حذف الفاء قليل وكثير والكثير ان تحذف مع قول
استغنى عنه بحكيه قوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم والقليل
ان تحذف الا مع قول نحو ما خرج الخبر ان وقوله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم اما بعد ما بال رجال
وقد يحذف مع قوله في نثر انما تحذف للضرورة كقوله ● واما القتال لا قتال لديكم ● والحاصل ان حذف
الفاء على ثلاثة اضرب كثير وقليل وضرورة **قنبيه** لم ينبه في الكافية والتسهيل
على ذكر حذفها في الشعر وذكره في شرح الكافية **ص لولا ولوما يليان ما والابتدا الى اخره**
ش لولا ولوما حالان **احدهما** يختصان بالاسماء وذلك اذا دلا على امتناع شيء
لوجود غيره ويقال ان الوجوب غيره وهذا معنى قوله اذا امتنعا لوجود غيره اي
اذا دلا على امتناع شيء بوجود غيره ويعم قوله يليان الابتدا ما يدل **الاول** انهما
لا يليهما الفعل **والثاني** ان الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء وتقدم الكلام على خبره في باب
المبتدا **فان قلت** مفعول لولا الفعل في قوله لولا فيما زعمتم تشفعا **قلت** تاول
على وجهين **احدهما** ان لولا مؤولة بلولم وليست مركبة بل هي على حالها والنافية لما
في **والاخر** ان تكون المختصة بالابتداء فان مفعولها بعدها وموضعها رفع بالابتداء **و**
ثالث الحالين يختصان بعده بالافعال وذلك اذا دلا على التحضيض **ص وبلما التحضيض**
ص الى اخره **ش** المقصود ان حروف التحضيض اربعة وهي لولا ولوما وهلا والا بالتشديد
وانما الا بالتخفيف فهي حرف عرض ذكر لما مع حروف التحضيض يحتمل وجهين **احدهما**
ان يريد انها تكون للتحضيض بمعنى هلا في بعض المواضع لا هلا لانه ذكر في
غير هذا الموضع انها تكون للعرض **والثاني** ان يكون ذكرها مع ادوات التحضيض
تنبيها لئلا يتوهم الاختصاص بالفعل الا ان المقصود بها العرض نحو الانزول وانما ثم قال ص

وفرعليها اسم الى اخرها ش مثال الاول هلا زيدا ضربت فزيد علق بفعل مضمر يعني
انه معمول للفعل المضمر ومثال الثاني هلا زيدا ضربت فزيدا علق بفعل لا مضمر
يعني انه معمول للفعل الذي بعده لانه مبرع له **فان قلت** لما مر كلامه ان حروف
التحضيض لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر او موخر **قلت** في شرح اللامية وربما
ولي حرف التحضيض مبتدا وخبر كقول الشاعر ٭ فهلا نفس ليلى شفيعها ٭ قال والاجود
ان يجعل بعدها كان الثانية ويجعل نفس ليلى شفيعها الخبر **قلت** وعلى هذا
اخرجه ابن الخباز وخرجه بعضهم على جعل ليلى بدلا علا يفعل مقدر تقديره فهلا شفعت
نفس ليلى وشفيعها خبر مبتدا محذوف اي هي شفيعها وفيها تكلف

الاخبار بالذي والالف واللام

الباء في قوله الاخبار بالذي للسببية لا بدل التعدية لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدا لا
خبرا كما ستقف عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه وباب الاخبار وضع للاختصار لمماثلة
التمرين في التصريح وقال في الشارح وكثيرا ما يطار الى هذا الاختصار لقصد الاختصاص او
تقوي العلم او تشويق السامع او اجابة المخبر **وفي** شرع في هذا الباب بالكيفية
الاخبار فقال **ص ما قبل اخبر عنه بالذي خبر** ش اي اذا اخبرت عن اسم وجملة وقبل ذلك اخبر عنه
بالذي فصير الجملة بالموصول مبتدا واخر ذلك الاسم واجعله خبرا عن الموصول المتقدم
وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فيكون صلة الموصول واجعل في موضع الاسم الذي اخرته وجعلته
خبرا ضميرا عائدا على الموصول مفردا علم بما ذكرناه المخبر عنه في هذا الباب هو المجموع خبرا فقال
ابن السراج وانما قال النحويون اخبر عنه وهو في اللفظ خبر لانه في المعنى مخبر عنه وما في
قوله ما قبل مع صلته ومبتدا حال من الذي وقوله عائدا خلف معطوف التكملة معناه عائدا
العلة هو الضمير الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو معطوف التكملة ثم مثل فقال **ص نحو الذي
ضربته زيد الى اخره** ش اذا اخبرت عن زيد في قولك ضربت زيدا فقلت الذي ضربته زيد فصيرت
الجملة بالذي مبتدا واخرت زيدا وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذي وجعلت ما بقي منها صلة للذي
وجعلت موضع زيد الذي اخرته ضميرا عائدا على الموصول واذا اخبرت عن التاء في ضربت
زيدا قلت الذي ضربته زيدا انا فجعلت فيه ما ذكر الا ان التاء ضمير متصل لا يمكن تاخيرها مع بقاء
الاتصال فجعلته الضمير واخرته فلذلك قلت انا **فان قلت** فكان ينبغي ان يقول ما
قبل اخبر عنه بالذي خبر هو او خلفه كما قال في التسهيل وذلك لتعميم الموصول ليشمل الاسم او خلفه خبرا ليشمل الضمير المتصل **قلت** لا ينبغي ان الضمير المتصل لا يمكن تاخيره
الا بحرانه فلم يحتج هنا الى التنبيه عليه لوضوحه واستكن الضمير الغائب الذي جعلته
موضع التاء في ضربت ومنع بعضهم الاخبار عن الفاعل اذا كان ضمير متكلم او مخاطب والصحيح
الجواز ثم قال **ص ويلي الذي والتي الى اخره** ش يعني ان المخبر عنه في هذا الباب اذا كان مثنى

او مجموعا

او مجموعا او مؤنثا جيء بالموصول مطابقا لكونه خبرا فاذا اخبرت عن الزيدون قلت بلغ الزيدان العمرين
رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان وعن الهندات قلت اللتي بلغتهم الزيدان رسالة
العمرين وعن الزيدات قلت اللتي بلغتهن الزيدان العمرين رسالة وقد تقدم في النظم جوابه **الاولى**
ان حكم جلب الاخبار تقديم المبتدا على الخبر لقوله قبل استغر **فان قلت** فهل ذلك على
سبيل الوجوب **قلت** النحويون على اللام التصويبين ان ذلك على سبيل الوجوب الا انهم لم
يصرحوا بالمخبر عنه قبل الخبر وصرح بعضهم على جواز تاخير المخبر في الباب وممن نص عليه الشارح
وفي البسيط ان ذلك على جهة الاولى والاحسن ان يصح ان يقول ان زيدا الذي ضرب عمرا فيجعل زيدا خبرا
عن الذي اما متقدما واما متاخرا وجوز المبرد **الثانية** ان الضمير الذي يخلف الاسم المتاخر
لابد وان يطابقه للموصول الكوفيون عائد ويلي ح كونه غائبا ولو خلف الضمير المتكلم او مخاطب
واجاز ابو بكر الغشني جعله مكان الخبر في الخطاب والتكلم فتقول في الاخبار عن التاء في
ضربت الذي ضربت انت وعن التاء في ضربت الذي ضربت انا ومذهب الجمهور منع ذلك **والثالثة**
ان الضمير ينوب عن الاسم المتاخر في اعرابه الذي لان له لكونه خلفه في موضعه واستحق اعرابه
ولما بين كيفية الاخبار شرع في شروط المخبر عنه فقال **ص فصول تاخير وتعريف الى اخره**
ش ضمن اربعة شروط **الاول** فصول التاخير فلا يخبر عن اسم يلي صدر الكلام كضمير الشان
واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية **الثاني** فصول التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز
لانهما ملازمان للتنكير **الثالث** جواز الاستغناء عنه بالخبر فلا يخبر عن اسم لا
يجوز الاستغناء عنه بالخبر كضمير الشان او كهاء الضمير كالهاء في زيد ضربته
فانه عائد قبل ذكر الموصول على بعض الجملة فلو اخبر عنها لخلعها مثلها في الصدر
الى ما كانت تعود اليه فيلي واما فتاء الموصول فلا عائد واما عود الضمير الواحد الى شيئين
وكلاهما محل او الهاء فلا يسم الاشارة نحو لبابه التقوى ذلك خير وغير ما حصل مع
الربط فانه لو اخبر عنه لزم المحذور السابق **تنبيه** مع قوله كذا الغنى
عنه بالخبر عدم امتناع الاخبار عن العائد له صورتان اخريان مختلفتان فيهما **احداهما**
ان يكون عائدا الى اسم في جملة اخرى نحو ان يذكر الانسان فتعرف الفتى فيجوز الاخبار
عن الهاء في تعرف الفتى هو صرح المصنف بجواز الاخبار في هذه الصورة وقال الشلوبين
وابن عصفور ذهب الشلوبين الصغير الى منع ذلك وهو كلام كلام الجزولي **قال**
الشيخ ابو حيان ونكتة الخلاف هل شرط هذا الضمير ان لا يكون عائدا على شيء قبله
او يشترط ان لا يكون رابطا **والاخرى** ان يكون عائدا على بعض الجملة الا انه غير محتاج
اليه للربط نحو ضربت زيدا غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الاخبار عن الهاء في
المثال فتقول الذي ضربت زيدا غلامه هو لا الهاء في المثال يجوز ان يخلفها الاجنبي فتقول
ضربت زيدا غلام عمرو فلا يلزم من الاخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وقد مثل به الشارح

لما يمتنع الاخبار عنه لكونه لا يستغني عنه بالاجنبي وليس كذلك **فان قلت**
كلام كلامه في شرح الكافية منعهما فانه قال وباشتراط جواز الاستغناء عنه
بالاجنبي على امتناع الاخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة يعني ونبهت باشتراط
قلت لا حجة في ذلك بل الظاهر ان واحد ما كان متعينا للربط لان تعليله بشرط الجملة
وتمثيله يساعد عليه **فان قلت** فهل يجوز فيهما خلاف وتفريع **قلت** لا اشكال
ان ومنع الاولى بامتناع منكر عنه اولى **الرابع** جواز الاستغناء عنه بمضمر ولا يخفى عن
مصدر عامل ولا موصوف دون صفته ولا صفة دون موصوفها ولا مضاف دون المضاف اليه اذ لا يجوز
الاستغناء عن منكر الاشياء بمضمر **فان قلت** هذا الشرط الرابع مغن عن اشتراط
الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار **قلت** سيوكد ذلك وفرقه في شرح الكافية على
انه ذكر زيادة في البيان **فان قلت** كلام الناظم يقتضي ان الشروط المذكورة ثلاثة قبل الناظم
وقبول التعريف يعبر عنه باحتمال الاستغناء بالاجنبي ان كان ضميرا وبمضمر ان كان اسما ظاهرا في
اشتراط الاستغناء بالاجنبي في الظاهر ولا اشتراط الاستغناء بالكلية في المضمر ويدل على ذلك
عطفه باو **قلت** بل هي اربعة ولا يستقيم عمل كلامه على انه ذكر لا واشتراط الاستغناء
بالاجنبي مغن بالضمير والظاهر كما تقدم ولو كان الشرط اخر مما جاز الاخبار عن الظاهر اذا
جاز الاستغناء عنه بالضمير وان لم يجز الاستغناء عنه بالاجنبي وليس كذلك لما سيوضحه فيما ساق
الاول علة اشتراط هذه الشروط على سبيل الاجمال لكيفية الاخبار المذكورة لانه نبه وفهما
الثاني يعني من شروط الضمير عنه في هذا الباب اربعة شروط اخر لم يذكرها هنا وفرد ذكرها في
غير هذا الكتاب **اولها** جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم الرفع نعوا بمر الله ولا عن لازم
النصب نعو سبحان الله وسبحه متعجبا **وثانيها** جواز استعماله مثبتا فلا يخبر عن احرو ديار
ونحوهما والاسماء اللازمة للنفي **وثالثها** ان يكون بعض ما يوصل به جملة او جملة في حكم
جملة واحدة كالشرط والجزاء فلا يخبر عن اسم في جملة صلة لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة
فيشترط ان تكون صالحة لان يوصل بها **ورابعها** امكان الاستغناء فلا يخبر عن اسم ليس
تحته معنى كقولك الاقلام نحويك وما في يدك اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شيء ذكر هذا الشرط في التسهيل
وفيه وفي الاخير خلاف اجاز المازني الاخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى مستدلا بقول الشاعر
• فكلانا مظن والا فمخ او حشى علق فوسه فرح • ورد بان فرح اسم للشيطان **وواجبروا**
ضابطا عن بعض ما الى اخره يجوز الاخبار بالذي ومرفوعه في الجملتين الاسمية والفعلية ويجوز
بالالف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين **احدهما** ان يكون الفعل متصرفا والمعمول
صوغ صلة منه للالف واللام فلا يجوز الاخبار بالذي في جملة مصدرة بليس ونحوها **والثاني**
ان يكون الفعل موجبا فان كان منفيا لم يجز الاخبار لتعذر صلتها والنفي وقد اشار الى الاول
بقوله **وان في صوغ صلة منه لال فتى** مثل فعال **كصوغ واف ومرو فوا الله البطل**

ش

ش واذا اخبرت عن الفاعل قلت الوافي البطل الله وعن المفعول قلت الوافيه الله البطل وفي
عن نظر في التفصيل **وان يكن ما رفعت صلة ال الى اخره** ش اذا رفعت صلة الظاهر
بالمثال السابق وجب الاتيان بضمير اجاز كان لا او وجب استتاره وان كان لغيرها وجب
ابرازه واذا اخبرت عن التاء من قولك ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا فيستكن مرفوع الصفة
لكونه لا واذا اخبرت عن زيد من المثال قلت الضارب انا زيدا فتبرز لكونه لغيرها لان الصفة
متى جرت على غير من هي له لم يستكن مرفوعها **تنبيه** ذكر الافعش مثالين يخبر
فيهما بال ولا يصح الاخبار فيهما بالذي **الاولى** قامت جاريتا زيد لا فعرتا واذا اخبرت عن
زيد قلت القائم جاريتاه لا الفاعرتان زيد ولو اخبرت بالذي فقلت الذي قامت جاريتاه لا الذي
فعرتا لم يجز لانه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة وقد اجاز بعض النحويين مرورت بالذي
قام ابواه لا الذي فعدا فعلى هذا يجوز الاخبار في المثال بالذي ايضا **الثانية**
المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد **قلت** وينبغي ان يجيز من
اجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي **واعلم** ان باب الاخبار باب طويل الذيل فلنكتف
بما تقدم

العدد

من ثلاثة بالتاء قل للعشرة الى اخره ش للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة احوال **الاول**
ان يقصد بها العدد المطلق **والثاني** ان يقصد بها معدود ويذكر **والثالث**
ان يقصد بها معدود ولا يذكر فان قصد بها العدد المطلق فان كانت كلمة بالتاء فهي ثلاثة تضع
ستة ولا تضع ولا تنكر الا علام خلافا لبعضهم وان قصد بها معدود وذكر في اللفظ
استعملت بالتاء ان كان واحد المعدود مذكرا او جردت من التاء ان كان واحده مؤنثا حقيقيا
او مجازيا كقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام وان قصد بها معدود ولم
يذكر في اللفظ فالصحيح ان تكون بالتاء للمذكر وبغير تاء للمؤنث لما لوذكر المعدود
فتقول صمت خمسة ترى ايام وسرت خمسا ترى ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر و
حكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا والشهر خمسا **وحكى** ابو زيد ابو الحسن
وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان وتكلم فيه (اي واتيانا على حذف التاء من **قوله**
صلى الله عليه وسلم وشهرا وكذا ثم اتبعه بست من شوال ويجوز ايضا ضعف فان بعضهم ما
علاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت اليه وقيل انه استعمله في التاريخ الاستغناء
بالبيان عن الابهام الناشئ في غير بشرط امن اللبس **كقوله تعالى** يتربصن بانفسهن
اربعة اشهر وعشرا ومضى واتبعه بست من شوال **وفي** الزمخشري تقول صمت عشرا ولو
ذكرت لخرجت وكلامهم ورد بان التذكير الاكثر الفصيح **واختلف** في علة اثبات التاء في
عدد المذكر واسقاطها في عدد المؤنث فاو في شرح التسهيل ما معناه ان الثلاثة واخواتها

اسماء جماعات كرهط ورفقة وامة بالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل
مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث من التاخر رتبته وفرد كهذا المعنى غيره من
التحويز وهو حسن فليتنبه به **تنبيهات الاول** شمل كلام الناظم الصورتين الاخريين
اذ لم يشترط التفكيك بالمعدود وخرجت منه الصورة الاولى لقوله في صدر ما احاد مذكرة
الثاني من قوله احاد ان المعتبر تذكير الواحد وتانيثه لا تذكير الجمع وتانيثه فلذلك يقال
ثلاثة دنانير خلافا للاصل بقراءة فانهم يقولون ثلاث حمامات فيخبرون بلفظ الجمع وقال
النساء تقول امرت بثلاث حمامات وراب ثلاث سجلات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا وقاس
عليه ما لا مثله ولم يقايد العرب **الثالث** اعتبار التانيث في واحد المعدود اي كان اسما
يبلغه فتقول ثلاثة اشخص فاصرانسوة وثلاث امير فاصرار جالا لا ابلغ شخص مذكر
ولفظ غير مؤنث ما لم تتصل بالكلام ما يقوي المعنى او تكثره فصار المثنى فيجوز حينئذ اعتبار
والاول كقوله ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فتقوي المعنى بقوله كاعبان ومعصر والثاني كقوله
ثلاثة انفس وثلاث ذود فعلب المعنى لان التعبير كثيرا استعمالا مقصودا بها انسان وان قلت
صفة جمع صوحبا لا بد كقوله تعالى فله عشر امثالها اي عشر حسنات وتقول ثلاث ذوات
اذا قصدت ذكورا وقال بعض العرب ثلاث ذوات لانه جرى مجرى الاسماء الجامدة **الرابع**
ما اعتبر تذكير الواحد وتانيثه انما هو في الجمع واما اسم الجنس نحو تمر وتمرة واسم الجمع نحو
قوم فيعتبر حكم لفظه ما لم تفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى او تكون نائبا عن
جمع مذكر فالاول كقوله عشر ثلاث ذكور والبيع وقال بعض المتاخرين ويجوز حذف التاء بلا تاويل
الوصف ولا كون الاول نائبا عن جمع والثاني كقوله ثلاثة انسان لانه نائب عن جمع شيء على فعال والاثر
الموصوف المتاخر كقولك ثلاث مرابع ذكور **الخامس** لا يعتبر ايضا تانيث لفظ المعدود
اذا كان علما نحو طلحة ثم ذكر حكم المميز فقال **ص والمميز اجرر الى عشر** ش اعلم ان مميز الثلاثة
واخواتها ان كان اسم جنس او اسم جمع جر به نحو ثلاثة اعبد والقوم وقد اضيف اليه في قوله تعالى
تسعة رهط وقوله عليه الصلاة والسلام خمس ذود **قال قلت** هل يقاس على ما ورد
قلت اما جره فمتفق عليه واما الاضافة اليه فيها مذاهب **احدها** الجواز
على قلة وهو ظاهر كلام ابن عصفور **والثاني** الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين
واليه ذهب المصنف في التسهيل وان قدر مضافا اليه لم يقس عليه وصرح سيبويه بانه لا
يقال ثلاث عنم **والثالث** التفصيل فان كان مما يستعمل في اسم الجمع للقلة نحو نفر
ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز واليه ذهب ابن عصفور في بعض
كتبه وحكاه الفارسي عن شيوخه وان كان غيرهما اضيف العدد اليه مجموعا على مثال قلة
وجوع التكسير نحو ثلاثة اعبد وثلاث اوجه هذا اذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة على مثال القلة
اما القلة استعمالا مثل الاقلة او نحو وجه على القياس قال الاول نحو قوله ثلاث شخوص فلو شئت

على اشياع

على اشياع لقلة استعماله **والثاني** نحو ثلاثة فرود جاوز على اخرا لا واحدا في كبلس
وجمع مثله على افعال شاذ قاله المصنف وذكر غيره ان جمع فرد بضم الفاء فلا يكون شاذا ولا
يوز جمع كثرة على جمع قلة في غير ذلك الا شاذا واجاز المبرد ثلاثة كلاب ونحوه اذا اريد ثلاثة
من الكلاب وجعل من ذلك ثلاثة فرود وقال في شرح التسهيل ولو صح هذا المذكر معنى في الجمع جمع قلة
لاوكل جمع كثرة طلح لا يراح به مثل هذا **تنبيهات الاول** قوله يبلغه قلة في الاكثر
يعني ان مثلة لتكسير التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة واما جمع التصحيح فلا يضاف اليه
غالبا الا ان اهمل غيره او جاوز ما اهمل او قل استعمال غيره **فالاول** نحو سبع بقرات فهي هذا
ونحوه تعبير التصحيح لاهمال غيره **والثاني** سبع سنبلات فهي هذا ونحوه يجوز اضافته الى
التصحيح لمجاوزته ما اهمل تكسيره وهو بقرات **والثالث** نحو ثلاث سعادات فيجوز
تقلة سعايد فعلى هذا يجوز ثلاث سعايد ايضا ويختار التصحيح في هذا الموضع فان كثر استعمال
غيره ولم يجاوز ما اهمل تكسيره لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة اشهر وثلاث زينبات وان هذا
اشهر نحو في غالبا وقال ابن عصفور وكذلك ايضا يضاف الى جموع السلامة اذا لم تكن صفات نحو
ثلاثة زيدين واربع هندات انتهى والاضافة الى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة طاهرين والاكثر الاتباع
على النعت ثم النصب على التمييز **الثاني** اذا كان تمييز الثلاثة واخواتها مائة لم يجمع الا في شذوذ
كقوله ثلاث مايين المحل وهي بها فيل يظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام وتمييز
بالمائة ثلاثة وتسع ومايتين ولا يقال عشر مائة استغناء بالف ذكره في شرح التسهيل وعلى
العراء ان بعض العرب يقول عشر مائة وان اهل هذه اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئين واربع مئين
فيجمعون وفي كتاب الصحاري العراء لا يقول ثلاث مئين الا من لا يقول الف واذا يقول عشر مئين **ص**
ومائة والالف للعدد اضف الى واحد ش يعني ان المائة والالف يضافان الى المعدود مفردا
نحو مائة رجل والف درهم وتثنيتهما وجمعهما كذلك وقوله ومائة بالجمع اشار به الى قراءة حمزة
والكسائي في ثلاث مائة سنين واشار بقوله الى تقليله وقال يجوز في العراء وقوله المبرد هو حقها
في الكلام وانما يجوز في الشعر للضرورة مردود بالقراءة المتواترة **فتنبيهات** الاول قوله تمييز
المائة بمفرد منصوب كقول الربيع ما اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد سر بمرور الليالي
واجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة والالف فتقول المائة دينارا والالف درهما ثم شرع في بيان
تركيب العشرة مع ما دونها فقال **ص واحد اذكر وصله بعشر الى واحد** ش فتقول عندي احد
عشر رجلا بتجرير عشر من التاء وبمعرة احدها امرأة وواحدة وقد قيل واحد عشر على الاصل وهو
قليل وقد يقال واحد عشر على اصل العدد ثم قال **ص وقل للتانيث احدى عشرة** ش فتقول
احدى عشرة امرأة باثبات التاء في عشرة وقد يقال واحد عشرة وقوله **ص والتثنيه فيهما عن**
تمم كسرة ش يعني في التانيث فيقولون احدى عشرة واثنتي عشرة وكذلك سائرها وبلغتهم
من ابعضهم اثنتي عشرة عينا قال في التسهيل وقد فتح يعني في المؤنث وبالفتح قرا الاعمش

فالاول مختص وهي لغة التميميين والفتح هو الاصل الا ان الافصح التسكين وهي لغة الحجاز يعني وانما
في التركيب والشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر فيقال احد عشر وكذا اخواته لتوالي الحركات وهذا قرا
ابو جعفر وقراءته صاحب جعفر انما عشر بسكون الشين وقيل جمع بين ساكنين وقوله مر ومع غير
احد واحدى الى اخر ش يشير به الى ان احد في جزء من المركب عشر في التذكير وعشرة في التانيث
وانما قلبت العشرة في التركيب عكس ما هنا قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التانيث وقوله
مر ولثلاثة وتسعة وما الى اخر ش يشير به الى ان حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما اذا ركبا
ان تثبت التاء في التذكير وتحذف في التانيث كما كان يفعل بهما في الافراد وقوله مر واول عشر اثنتي
الى اخر ش يعني انه يقال في تركيب اثنين واثنتين اثنتي عشرة في المذكر بحذف نون اثنين ونونيه عشر
واثنتا عشرة في المؤنث بحذف نون اثنتين ونونيه عشرة وقوله مر واليا لغير الرفع
وارفع بالالف ش يعني انه يقال اثنا عشر واثنتا عشرة في الرفع واثنتي عشرة في الجر والنصب بالياء في الجر والنصب باعراب المضر اعراب المثنى وبناء العجز لم تبنه عشر وان غيرهما لا حظ
لهما في الاعراب وقوله مر والفتح في جزء سواهما الف ش اما العجز فعلة بنائه
تضمنه معنى حرف العطف واما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث ولذ
لك اعرب صدر اثنتي عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل
اعراب لا بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضاف بخلاف عشر مما قبل احد عشر له و
اثنا عشر له وذهب ابو عمرو وسيبويه وابن كيسان الى انهما مبنيان كبناء اخواتهما ورد بتغيير هما
بالالف والياء تنبيهان اول بناء احد عشر وغيره من المركب لازم واجاز الكوفيون
اضافة صدره الى عجزه فيقولون مثلا خمسة عشر واستحسنوا ذلك ابو الطيب نحو خمسة
عشر له الثاني قال ابو الشميل يفتح العشر مع التيه انما واجيز مقبلا على الجمع
ما لم يكن الجمع تالثا كمه انتهى يعني فان كان منع التركيب والبناء نحو خمسة وعشرة قال
الشيخ ابو حيان ويحتاج في اقبلت نحو عشرين في خمسة وعشر جلد خمس
وعشر امرأة الى سماع من العرب مر وميز العشر للتسعة بواحد كاربعين
حينا ش الجموع الثمانية يستوي فيها المذكر والمؤنث ويطلق على التيه كقوله
ثلاثة وعشرون في التذكير وثلاث وعشرون في التانيث وتميز بمفرد منصوب نحو قولك
عشرون رجلا وعشرة وراء امرأة وقد يميز بالجمع قال الاولى ميز العشر واخواته
بالجمع وهو مذهب الجمهور واجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالة وكذلك اجاز تمييز
احد عشر واخواته واجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون درهما لم تميز عشرين رجلا فاجاز ان يكون رجل
منهم عشرين قال في شرح التسهيل وهذا اذا دعت اليه حاجة اليه فاستعمله احسن وان
تستعمله العرب لانه استعمال لا يفهم معناه بغيره ولا يجمع ميز عشرين ومائة في غير هذا النوع
فان وقع تمييز شيء منها جمع جمعا موجبا او تابع انتهى والثالثة ان يميز العشر وما بينه

لا يكون

لا يكون الا منصوبا كما مثل به وحكى الاخفش اي ان من العرب من يضيف العشر واخواتها الى المميز
مذكرا ومعرفا فيقول عشر ودرهم وعشر وثوب وهذا عند الاكثر من المسائل التي لا تقيس عليه انتهى
مر وميز ما ركبا بمثل ما الى اخر ش يعني بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء واجاز بعضهم ان
يميز بجمع طرد على القواعد منه وجعل الزمخشري منه قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا
امما والمراد فقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباط موقع قبيلة
قال في شرح التسهيل ومقتضى ما ذهب اليه ابو علي ان اثنتا عشرة انما جاء اذا اريد احدى عشرة
جماعة لان هذه منها الاقلام ولا يتاتى بمذهبه في هذا الوسا هكذا استعمالا لا لاصل فقوله كل قبيلة
اسباط لا سبط خلاف لما يقوله مثل القطعة او السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب وعلى
هذا فاسباط واقع موقع قبائل ولا يصح كونه تمييزا بل موصوفا والتمييز محذوف انتهى قلت والامر
في شرح الكافية خلاف ما ذكره هنا فانه ذكر عند ذكر تركيب التمييز وتابعته بل دل النقل على ان هذه
المعنى لقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فيزال الامر صح حكم التانيث ولذلك
قيل اثنتا عشرة اسباطا لان الاسباط مذكر انتهى وقال الصوفي يجوز ان يكون اسباط
نعت لعشرة حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامم نعت لاسباط وانث العدد وهو واقع
على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كما قال ثلاثة انفس يعني رجلا وعشرة ابطن يعني
الى القبيلة اثنتي تنبيه اذا نعت تمييز العشر وبابه جاز فيه الحمل على
اللفظ فتقول عندي عشرون درهما وازنا والحمل على المعنى فتقول وازنة ومنه قول عنترة
جمعا الشتات وارجعوا حلوبة صدر الكتابة الغراب الاسحم
ومن المعنى الزمخشري في جعله اسباطا نعتا لفرقة مر وان اضيف عدد مركب
يعني البناء وعجزه فذو يعرب ش اي اضيف العدد المركب فيه ثلاثة اوجه الاول
ان يبقى بناؤه وهو الاكثر كما يبقى مع الالف واللام باجماع والثاني ان يعرب عجزه
مع بقاء التركيب كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول احد عشرك مع احد
عشر زيدوا خمسة عشرك مع احد عشر ابن عصفور وزعم انه لا يصح ووجه ذلك بان
الاضافة تزيل اسماء الى كاملها من الاعراب ومنع في التسهيل القياس عليه وقال الشرح
الاوجه لا استحسانه بعضهم وهي لغة ضعيفة عند سيبويه واذا ثبت كونها لغة لم يمنع القياس
عليها وان كانت ضعيفة والثالث ان يضاف صدره الى عجزه من الاضافة وهذا حكى
الفراء انه سمع واحد عشر الاسود وفي البيت العقل ما فعلت خمسة عشرهم وذكر في التسهيل
انه لا يقاس عليه خلافا للفراء وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكو
فيين وفي بعضها عن الفراء وردها بانه لم يسمع ومن الاثبات مردود تنبيه قال في
التسهيل لا يجوز باجماع ثلاثة عشر وثلاثة عشر لما فيه من اجتماع الهاءين يعني باضا
فة صدره الى عجزه دون تاء كذا قول الاخفش

كله من عنانه وشعوقه بنت ثلاث عشرة وعجبه

وحكى عنهم عن الكوفيين انهم اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثلاث عشرة وعشرين
ولا قياس يقبل الاجماع يصح **ص وضع من التمييز مما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا**
ش يعني انه يصاغ من التمييز مما فوقه الى العشرة موازن فاعل نحو ثالث الى عاشر كما يصاغ اسم
الفاعل المشتق من الفعل فلت والمراد واحد من اسماء العدد وليس المراد العدد نفسه كما انه
المراد الصفة وهو واو كلي على صفة الفاعل لا يمكن ان يراد به التصيير اذ لا عدد فوقه اقل
منه بخلاف الثاني وما فوقه **ص واختم في التانيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا**
بغير تا ش يعني في التانيث ثانية الى عاشرة وفي التذكير ثان الى عاشر كما يفعل في اسم الفاعل
على نحو ضارب وضاربة وانما اتيت على ما لزم مع وضوحه لئلا يتوهم او يشكك به سبيل
العدد الفصيح منه **ص وان تجر بعض الذي منه بني نصب الذي مثل بعض يرى ش** كاسم
الفاعل مع المصوغ ثلاثة احوال **الاول** ان يستعمل معرفا او كالمضاف **والثاني** ان يستعمل
مع موافق كما مع التمييز فيجب اضافته عند الجمهور فيقول في التذكير ثالث اثنين الى عاشر
عشرة **وفي التانيث** ثالثة اثنتين الى عاشرة عشرة وانما لم ينصب لانه يصير في معنى
ما يعمل لا مع عامل وقال الزمخشري اضافته لكونه واحدا من العدد كما تقول من اضافة البعض الى
هذا اشار بقوله مثل بعض يرى وهذا مذهب الجمهور ومنه ابن عصفور في احد قوليه والكسائي
والفراء وثعلب الى جواز اعماله فتقول ثالث اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثالث
وما بمعناه والبيت مذهب في التسهيل قال ابن الخباز نحو ثلثت الرجلين اذا كنت الثالث منهما
فان التمييز بمنزلة المفعول عوزكا لم فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يجز لانه لا يعمل في مثله
ثلاثة اقوال **تنبيه** قال في الكافية وتعلب اجاز نحو رابع اربعة وماله مثالث
قال في شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به واجاز ذلك ثعلب وهو ولا حجة له في ذلك لنص
بعض المنع وفصل في التسهيل وهو ثعلب وفرقه فيه عن الاخفش ونقله غيره عن
الكسائي وفرقه كما تقدم **والثالث** ان يستعمل مع مخالفه ولا يكون الا العدد
الذي تحته مميز لا يجوز ان يضاف وان ينون وينصب كما انه اسم فاعل حقيقة فانه يقال
ثلاثة الرجلين اذا انضمت اليهما فصيرتهم ثلاثة كذلك ويعني الثلاثة الى عشرة التسعة
وقد اشار الى ذلك بقوله **ص وان ترد جعل الاول مثل ما جوى بحكم جاعل اختما**
ش يعني ان حكمه حكم اسم الفاعل فان كان في معنى المضي وجب اضافته وان كان بمعنى
الحال او الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله كما يفعل بجاعل وغيره من اسماء
الفاعلين **فان قلت** مثل لا اختط موجا على التمثيل به فما بدا **قلت**
نعم وهو التنبيه على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل
فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم اربعة **تنبيهان الاول**

قال الشارح

قال الشارح في اثبات معناه وان ترد بالمصوغ من التمييز مما فوقه انه جعل ما هو
افل عدد اصل المشتق منه مسلوبا حكم لذلك المصوغ بحكم جاعل التمييز وفيه تصريح
بان ثالث يستعمل بمعنى جاعل وفاعل ثالث واحد وهو مخالف خلاف التسهيل لانه خص
المصوغ من التمييز بالاضافة الى الموافق بمعنى بعض اصله ونص سيبويه على انه لا يقال
ثالث واحد وقال الكسائي بعض العرب تقول ثالث واحد حكاه الجوهري ايضا وقال ثالث واحد
والمعنى منزلة ثنا واحد **الثاني** قال في التسهيل وان فضل المصوغ من ثلاثة الى عشرة
ومنه الاعداد كما قال في شرحه تقريب على المتعلم والتحقيق انه من الثلث الى العشرة
ومبني مطرد ثلثت الاثنين الى عشرة التسعة **ص وان ارد ثنا فما تمييز مركب يحيى**
ش اذا قصد صوغ اسم فاعل من المركب بمعنى بعض اصله كثالث اثنين وفي استعماله
ثلاثة اوجه **اولها** ان يبقى بتركيبه صدرا ولهما ما عدا التذكير وعاملة في التانيث و
صدر ثانيهما اسم المشتق منه ويجر مما عشرة في التذكير وعشرة في التانيث **فتقول**
في التذكير ثالث عشر اثنين عشر الى تاسع عشر تسعة عشر **وفي التانيث**
ثانية عشرة اثنتي عشرة الى تاسعة عشرة تسعة عشرة وانما بنيت كلمات مبنية واول الشر
كبيبويه مضاف الى ثا فيهما اضافة ثان الى اثنين **الثاني** ان يقتصر على صدر الاول فيعم
لعموم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بحاله وفي هذا اشار بقوله **ص او واما علا عا**
لتبه اضف الى مركب بما تنوي في ش حال الثاني مثل التذكير والتانيث فتقول في
التذكير ثالث اثنين عشر الى تاسع تسعة عشر **وفي** التانيث ثانية اثنتي عشرة الى
تاسعة تسع عشرة **الثالث** ان يقتصر على الصدر الاول ويضاف الى المركب **ص**
وشاع الاستعمال بحادي عشر الى آخر ش وفيه حينئذ ثلاثة اوجه **الاول**
ان يبقى صدره وعجزه وهو الاصل **والثاني** ان يغير صدره مضافا الى عجزه مبنيا على
ابن الشيخ وابن كيسان ووجهه انه حذف عجز الاول وصدر الثاني فاعرب الصدر والاول
وبنوا صدر الثاني فيه **والثالث** ان يقع بعد مثله مفردا حذف عجز الاول وصدر
الثاني ومذهب الجمهور اجازة بعض النحويين **تنبيهان الاول** مثل في التنبيه
في عشر ولم يمثل بثاني عشر قال الشارح فيه تصريح التمثيل وانما ذكر التنبيه على ملازمة هو
حيزها عوا اخرى واحد على فاعل وفاعلة من الغلب وجعل العلة بقرا اللام فقالوا حادي
عشر وحادية عشرة والحاظ واحد واحدة **قلت وحكى** الكسائي عن بعض العرب
واحد عشر على الحاظ ولم يلزم الغلب كل العرب **الثاني** لم يذكر مثل صوغ اسم الفاعل من
المركب بمعنى فاعل الكونه لم يسمع الا في سيبويه وجماعة من المتقدمين اجازوه قياسا فيقال
على هذا رابع عشر ثلاثة عشر وانما اجاز وضع بشي الحاظ فيه ولا يجوز ان ينصب ما بعده وا
جاز بعض النحويين هذا قال واحد عشر وثالث اثنين عشر على التنوين وهو مذهب الكوفيين والكسائي

النص يرى منع تأنيثه بمنزلة المعنى وقوله م وقيل عشر إن كم أو يليه الفاعل الى آخره
ش يعني ان العشر ويليه يعني بقية المعدود يعتقب على اسم الفاعل بحالتيه يعني التذكير
والتأنيث فيقول الخمسة والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة
والتسعين ويستعمل الحادي والحادية لا في تمييز **فلنسمه** كم يسمع اسم الفاعل
من المعدود الثانية أعني عشر ويليه لا ان يعصم حكمي على عشر وفاسر عليه الكسائي
الى التسعين وقال سيبويه وانفرد آ منزلة الجزء العشرون على معنى تمام العشر مرة وقال
بعضهم تقول منزلة متمم العشر ومكمل العشر ويريد بانه يلزم او يتمم نفسه وقال ابو علي مو
الموفي عشرين وقال بعضهم والصحيح انه يقال مكمل العشر او يلتزم العاملة للمعدود فيقول
العشرون والى التسعين والله أعلم **كم وكأين وكذا**
مبهمة العاملة يكتفي بها عن المعدود اما كم واسم لعدد مبهم الجمع والمفرد وليست مركبة خلافا
للفراء والكسائي بل بسيطة غير مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الالف
وسكنت ميمها للكثرة الاستعمال وكم قسمان استفهامية وخبرية وكل منهما مفتقر الى تمييز وقد
أشار الى الاستفهامية بقوله م ميز في الاستفهام كم بمثل ما من عشر ركم تخصصا
ش يعني ان مميز الاستفهامية كمميز عشرين في الافراد والنصب نحو كم تحفظ يا هذا وكم
زيد خلافا للكوفيين فانهم يميزون جمعه نحو كم شهورا لك ولو سمع مثل هذا لم يكن فيه حجة
لصحة حمله على الغالب او جعل التمييز محذوفا واجاز بعضهم اذا كان السؤال عن الجماعة
نحو كم علما فانك اذا اردت اصنافا من العلماء وهو مذهب لا جعفر فيحصل في جمعه ثلاثة
مذاهب واما نصبه فيه ايضا ثلاثة مذاهب **أحدها** انه لازم ولا يجوز جره مطلقا
وهو مذهب بعض الكوفيين **والثاني** انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية
وانه مذهب الفراء والزجاج والصيمري وعليه حمل الكثير منهم م كم عمة لك يا جرير وخالة
والثالث انه لازم اذا دخل عليه حرف جر وراجح على الجر اذا دخل عليه حرف جر وهو
المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل عليه حرف جر والى هذا اشار بقوله م واجر
ان جر من مصدر او ولي كم حرف جر مظهرا ش يعني نحو وكم زيد النصب على الاصل وهو
لا جوده والكثرة والجواز فيه قولان **أحدهما** انه مفرد كما ذكر وهو مذهب
الخليل وسيبويه والفراء **والثاني** انه باضافة كم اليه وهو قول الزجاج وزعم ابو
بكر بن شقير ان هذا ليس مذهب المحققين وهو مذهب الزجاج بن جمهور **أحدهما** انه
بمنزلة عدد فينصب ما بعده فردا واحدا فلا يكون المخفض بها قاله ابن خروف **والثاني**
ان الجر لولا كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون هو الظاهر المضاف وقد
وجد لزوم ما نزل للزجاج نظر لانه نقل عنه انه يجيز الجر مطلقا كما تقدم ثم اشار الى الخبرية
بقوله م وإن استعملتها مخبرا كعشرة وما به ش يعني ان كم الخبرية تستعمل تارة استعمال

عشرة

عشرة فيكون تمييزها مجرورا نحو كم رجال وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا
مجرورا نحو كم درهم والجمع قول الشاعر م كم ملوك لها بلاد ملكهم ومر الاجراء
قول الآخر م وكم ليلة بتها عنيزة م **فلنسمه** كم الاولى الواردة تمييز
الخبرية الكثرة وأفصح من جمعه وليس الجمع دليلا له كما زعم بعضهم وقيل الجمع على معنى الواو
حد الجمع رجال على معنى كم جماعة من رجال **الثاني** ذهب الفراء الى تعريف تمييز الخبر
بالاضافة ونقل عن الكوفيين والصحيح انه باضافة كم اذا لا مانع واظهر فيها **الثالث**
انه تمييز الخبرية لا اتصال فاصل نصب حملا على الاستعمال منه وفرجا مجرورا مع الفصل
بالظرف ومجرور **فلا قول** لقوله م
وكم دون مئة مومما بها الهما انها تمييز الخبرية عند الجمهور
والثاني كقوله
كم يوم معرف فان الفعل وكم يجعله فروضه
وفيه مذاهب **أحدها** انه لا يجوز الا في الشعر وهو مذهب النص يرويه ذهب المصنف
والثاني انه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين **والثالث** انه يجوز اذا كان الفعل
بلفظ فعل نحو كم اليوم جاريا جاريا وكم يجد ما هو ذا لك لا اذا كان بلفظ وهو مذهب يونس
فاذا كان الفعل كجملة نحو كم فاليت منهم فضلا على عدم او بظرف وجار ومجرور معا نحو
نوم سنا فاوكم ونفسا من الارض محروما بها عنا رحلا
تعين النصب قال المصنف وهذا مذهب سيبويه وظاهر كلام المبرد جواز الفصل بجملة
في الشعر وحكى عن الكوفيين جواز في الكلام ومنعوه بعض فاضل قوله فاليت منهم فضلا
الرابع ذكر سيبويه ان بعض العرب يجر بكم مع الاتصال حملا على الاستعمال
منه وحكاه المصنف في غير منزلة الكتاب عن تميم وجزم مثله بالمغة العجاج **الخامس**
اذا نصب مع الاتصال على مذهب اللغة فقال الشلوبين لا يكون الا مفردا
والصحيح انه يجوز فيه الافراد والجمع على مذهب اللغة كما ذكر في شرح الكافية فنص على
ذلك الصيمري **السادس** قد يعلق كم عما تقدم انها استعمالية والخبرية تتعلق
في الكلام وتعتبر فان في الكلام فلتنظر هل هو مما يتعلق فيقول تتعلق في ستة اشياء
أولها انها اسماء خلافا لمن قال ان الخبرية حرف وقد قيل انها تدخل حرف الجر
عليها **وثانيها** انها مبنية واما الاستعمالية فلتضمن معنى حرف الاستفهام
واما الخبرية فبقبول التنوين بها وقيل لمنا استعملت في الكثرة وقيل حملا على رب وان
كانت للتقليل فلتنزيل التقليل بالشبه الوضعي كذا في مبادئها **وثالثها** انها
يتعين ان يلي مميزها لا مبدأ معها **ورابعها** ان مميزها يجوز اذا دل عليه دليل خلافا
لمن منع حذف تمييز الخبرية منصوبا او مجرورا بحرف جر حذفه او بالاضافة فلا يجوز حذفه

وخامسها انما يلزمان الصدر اما الاستفهامية فواضح واما الخبرية فلتعلق على
به فلا يعمل فيما قبلها اما فيما بعدها فلانها مضاف وهي في الخبر **وحكى** الجرجاني عن بعض العرب يقدم
العامل على الخبرية فيقول كم غلام يملك زيد ملكت كم غلام يملك زيد بحيث لا يقاس عليه
والصحيح انه يجوز القياس عليها لانها لغة **وسادسها** انها اذا كانت في موضع
الاعراب وهو تمييز في اعرابه كم ان تقدم عليها حرف جر او مضاف فهي مجرورة والا فان
كانت كناية عن مفرد او ظرف فهي منصوبة على المفعول او الظرف والا فان لم يلها فعل او
وليها وهو لازم او متعد رافع ضمير لها او ضمير مبتدأ او واقع بعدها فعل متعد ولم يأخذ
مفعوله فهي مفعولة وان اخذه فهي مبتدأ الا ان يكون ضمير يعود عليها فيها وجهان
الرفع والنصب على الاشتغال ويفترقان في خمسة اشياء **اولها** ان تمييز الاستفهامية
مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا **وثانيها** وثالثها ان الفصل بين
الاستفهامية ومميزها جائز في اللغة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في ضرورة
نص المصنف على ذلك وتقدم ما يقتضيه الخلاف **ورابعها** ان الاستفهامية لا تدل
على تكثير خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير خلافا لابي علي الفارسي وتلميذه ابن جني **وخامسها**
ان الاستفهامية تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية فتقول في رجل جاءني
كم رجل وكم رجلا **ثم** انتقل الى كذا فقال **هي كم كلم وكذا وتنصب تمييزه بمن**
او بدخل من نصب نحو معنى ان كذا يعود كذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم
الجنس والمقدار اما التمييز فيها فبخلاف كم الخبرية فتقول كذا يعود رجلا رأيت ورأيت كذا
رجلا وانما كثر تعدد كذا يعود بمن **كقوله جل وعلا** وكاين من اية، وكاين من قرية
وجنح ابن عصفور في قوله ان من تلزم تمييز كاين **تشبيهان الاول**
المشبه به في قوله كم هي الخبرية كما كاين وكذا لا يشبهها فيما اما كذا فيقال تعالى واما
كاين فمذهب المصنف الى انها فرد يشبهها فيما مشترك لقول **ابي بن كعب لعبد**
الله بن مسعود رضي الله عنهما كاين تقرأ او تعد سورة الاحزاب ونصوص النحو
يدل على انها كانت الاخبرية **فان قلت** باي قرينة ترشد الى مراده الخبرية
قلت القرينة انما المذكورة فانها **الثاني** وجه التشبيه انما هو الدلالة على
تكثير عدد مبهم لا في جميع الاحكام لان كاين لا يجعل كون مميزها جمعا بخلاف كم ولان كذا
لا تلزم الصدر وكاين كلاهما لا تجر بحرف ولا باضافة واجاز ابن قتيبة وابن عصفور جرها بالحرف
الثالث فيه من تشبيه كاين وكذا بكم الخبرية انما للتكثير وقد صرح المصنف بذلك في غير
هذا الموضع وتوزع في كذا فان الذي يظهر انه للتكثير **الرابع** قد يجر مرفوعا ومنصوبا
اما تمييزها لا يجوز جره باضافة اليه بخلاف كم **فان قلت** كذا وجه انها ليضاف كما
تضاف كم لكونها بمعناها **قلت** منع من خلاف ابي الحسن لا يضاف وكان في اخر كاين تنوينا

وكذا

وفي اخر كذا اسم اشارة وبما ما تعارض الاضافة **الخامس** خفض العدد رسي والاجاج
وابن الي الربيع وابن عصفور وجوز التمييز بغير كذا في نحو كذا درهما واجاز بعضهم على اضافة
وبعضهم على البدل والصحيح انه لا يجوز ولم يسمع قال ابن الربيع واما درهم بعد كذا فخطأ
لانه لم يسمع **السادس** من كذا من قوله او به طرف نصب جواز جره بغير كذا بدون اللام
في غير مثل الموضع يقتضي وجوب نصبه **السابع** كذا من قوله وكذا انما تستعمل
كناية عن العدد وهي معرفة قال بعضهم ولا يحفظ فيها انها اذا كانت كناية عن العدد لا
تكون الا معرفة **الثامن** عن النحاة تعدد بنو سالم انه اذا كان كذا وكذا الظاهر انه نسي الجمع
وقال في التسهيل وقد يرد مبهما معرفة او مكررا بلا واو وذلك يدل على ورود الاوجهين
ولم يذكر العمل مبهما معدل ونازع ابن خروف في ذلك وادعى انه غير مستعمل **التاسع**
مذهب البصريين ان تمييز كذا لا يكون الا مفردا منصوبا سواء كانت معرفة او مكررة كما تقدم
ومذهب الكوفيين الى انها تعامل معاملة ما يكنى به عنه فكذا اعم كناية عن ثلاثة الى عشرة
وكذا اعم كناية عن مائة فما فوقها وكذا تمييزها عن احد عشر واخواته وكذا تمييزها عن واحد
وعشرين الى تسعة وتسعين وكذا عبارة عن عشرين واخواتها ووافقهم على ذلك ابن الدهان والمهلبي
وابن معطي ونقله صاحب البسيط عن الاخفش قال في شرح التسهيل ومستند هذا التفصيل
الذي لا ادري رواية وذهب ابن عصفور الى مذهب ثالث وهو موافقتهم في الكناية والتعدد والمعطوف
ومخالفتهم في المضاف وهو من الثلاثة الى العشرة فيه جميع معرفة بالاضافة اللام مجرور
بعن وزعم انه مذهب البصريين تأويلا على ما نقله ابن الصيرفي وابن البصري والكوفيين اتفقوا
على ان كذا وكذا كناية عن اعداد المعطوفة وان كذا كناية عن الاعداد المركبة وليس كما
نقل **التاسع** كذا من كنية وكذا في التشبيه وان قيل انها استعملت وحكيت
فطارت كزيد مسموعة يحكى ويعلم على موضعه الاعراب وقال ابن عصفور الكاف فيها
زائدة لا تتعلق بشيء واجاز ابن خروف ان تكون مركبة من الكاف التي هي اسم وما التي هي على
وزن فعل ولم يستعمل هذا الاسم معربا قبل مركبا مع الكاف وهو مبني على السكون من حيث
استعمل في معنى كم وقال بعض المغاربة ويحتمل ان تكون بسيطة **العاشر** في كاين خمس لغات
افصحها كاين وبها قرأ الاكثر القراء وبها كأي وبها قرأ ابن كثير **والثالثة** كأين وهذا هو
المبرد **والرابعة** كأي وبها قرأ ابن محيصن والاخفش **والخامسة**
كيأ **الحادي عشر** اختلف في الوقف على كاين في اللغة المشهورة فمذهب الفارسي
والتميميين وجماعة من البصريين انه يجوز النون وذهب ابن كيسان وابن جني وابن الباذش
بالفرق النون والوجهان عن ابي عمرو والكسائي قلت وقف اكثر القراء بالنون ابتداء لهم
ووقف ابو عمرو بالياء واختلف ايضا في الوقف على كاين وهي التي قرأها ابن كثير فوقف
المبرد وابن كيسان بالنون وقف جماعة بغير ياء وقرأ عن ابي **وحقها** الاسم فاعل من كذا من

جعلهما كلمة يكتب كتابة اذا رجع وارتفع **الثاني عشر** كلام مركبة من كلام التشبيه
وذا الاشارة وتكون كناية عن العدد كما تقدم وعرفت اذا كانت عن غير عدد
فتكون معرفة ومعطوفة ويكتب بما عرف المعرفة والنكرة **الحكاية**
ميز الباب للحكاية بروطاي في الامتثالات لا المطلق الحكاية **ص احط باي ما**
لمتكم سيل عنه بما في الوقف او حين تصل ش اذا سيل باي حكي بما ما المسئول عنه
بشرطين **احدهما** ان يكون المسئول عنه مذكورا **والثاني** ان يكون نكرة **وفي الحكاية**
بما بشرط الشرطين **الاولى** ان يحكى بما ما المسئول عنه من اعراب وتذكير واقرار في
ورود عملا فتقول لمن قال قام رجل او رجلان ايان او رجال ايون وامرأة ايه او امرأتان
ايتان او نساء ايات ولا يحكى بما الا جمع تصحيح موجود في المسئول عنه او كالجمع لما يرد
صب به غير رجال فانه صالح للوصف بجمع التصحيح فتقول جاء رجال مسلمون ومثلا الغنم
انعصاو بما جزع مثنا **والثانية** ان يحكى بما ما له من اعراب وتذكير وتانيث فقط
ولا يثنى ولا يجمع فتقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال وامرأة لمن قال قامت امرأة او امرأتان
او نساء وقوله في الوقف او حين تصل يعني ان ايا يحكى بما في الحالين بخلاف من **تنبيه**
اختلف في الحركات الاحقة لاي فقيل فيه حركات حكاية واي يبنى له من موضع رفع
بالابتداء او الخبر ولا يعرب وتكون مفعولة محلا وقيل هي حركات اعراب فهي في الرفع
على قياس قول الشيخ بين مبتدا او خبر ما محذوف تقديره اي قام وانما لم يقدم الخبر كان لا
يتقدم لا يعمل فيه ما قبله واجاز الكوفيون رفعها بالفعل متقدم قبلها ولو الخبر لجاز
وانشد في النصب والجر فهي محمولة على فعل مقدر بعد ما تقديره ايا ضربت وبايا مررت
ويجوز ذكره موضحا واجاز بعضهم ان يوتى فيراى واعترض من قال انها اعراب بانه يلزم من
اضمار حرف الجر في غواي والتزم بعضهم ادخال حرف الجر فتقول بايي ثم انتقل الى الجر فقال
ص وفعلا احك ما لمذكور بمر التنوين حرك مطلقا واشبعن ش اذا سيل عن مذكور
منكور حكي بما في الوقف دون الوصل ما المسئول عنه من اعراب واي او تذكير وجمع وعمل
وتشبع الحركات في نون عند حال الايراد فتقول لمن قال قام رجل منوا ولمن قال رايت رجلا
منا ولمن قال مررت برجل منى **تنبيهات الاول** الحكاية بمرشحة بالشي
بعد المذكور في الحكاية باي اعني كون المسئول عنه مذكورا منكورا **الثاني** جمع مركلامه
ان ايا يغالب من في امرين **احدهما** ان ايا يحكى بما وصلا ووقفا ولا يحكى بمن الا وقفا **والثاني**
ان ايا لا يشبع حركتها في الوقف بخلاف من **الثالث** اختلف في منادى الاحرف الاحقة
لم فقال ابو علي الحقت عند ارادة الحكاية وحركت النون اتباعا وذهب الصيمري الى
ان الحكاية وقعت بالحركات ثم اشبعت فنشأ عنها الحركات في الوقف عليها ومنها يشبع
فزال الناظم واشبعوذهب فوم الى ان حركات الاحرف مبدلة من التنوين ثم علم ان المحكي

بستة اقسام لانه اما مذكر واما مؤنث وكل منهما مفرد ومثنى ومجموع وقد تقدمت
حكاية المذكر ثم انتقل الى المثنى المذكر فقال **ص وقل منان ومنين بعد ذي البان كابنين**
وسكن تغرب ش اي تقول منان في الرفع ومنين في النصب والجر والنون فيهما ساكنة
وانما كسر ما لاقامة الوزن اضطرارا وانما بنيه على ما يلزم في قوله في النصب وفي الجر وقوله
وسكن تغرب ثم انتقل الى المفرد المؤنث فقال **ص وقل لمن قال انت بنت منه ش** اي تقول
في حكاية المؤنث منه بفتح النون وقلب التاء ها وقد يقال منت باسكان النون وصلا
منه التاء ثم انتقل الى المثنى المؤنث فقال **ص والنون قبل تا المثنى مسكنه ش** اي تقول في
حكاية المثنى منتان باسكان النون التي قبل التاء والنون التي بعد الالف وفي الجر
والنصب منتين باسكان النون وبعضهم يحركها قبل التاء فيقول في التثنية منتان
ومنتين والهاء اشار بقوله **ص والفتح قد يرى ش** فان قلت لم كان الفتح في المفرد اشهر
والاسكان في التثنية اشهر قلت كان التاء في منتا منتهى فهي ساكنة في الوقف
بخلاف ما قبلها ليلا يلتقي ساكنان وكذا منتان ثم انتقل الى جمع المؤنث فقال
ص وصل التا والالف بمر ياتي ما انسبوه كلب ش اي تقول في حكاية جمع المؤنث منات
باسكان التاء ثم كمل الاقسام بجمع المذكر فقال **ص وقل منون ومنين مسكنا ان قيل**
جا قوم لقوم وهنا ش اي تقول في حكاية جمع المذكر منون وقبلا ومنين جرا ونصبا
والنون ساكنة في الوقف كما سبق **تكميله** في الحكاية بمن لغتان **احدهما**
وهي الفصحى ان يحكى بها ما المسئول عنه من اعراب واقرار وتذكير وجمع
وعمل على ما تقدم من التفصيل ولم يذكر المصنف غيره ما **والاخرى** ان يحكى بها
اعراب المسئول عنه وفقط فتقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال امرأة او امرأتان
او نساء منوا وفي النصب منا وفي الجر منى وقوله **ص وان تطل فلفظ من لا يختلف ش**
قصر يعم بالعموم قوله وقبلا احك فتقول من ما قبلي في الاحوال كلها واجاز يونس
اثبات الالف وايدوصلا فتقول منوا ايا قبلي وقشيري الى الحركات في منت ولا تنون ويكسر
نون المثنى ويفتح نون الجمع وينون منات هملا وكسرها وهو مذهب حكاه عن بعض
العرب وعمل عليه قول الشاعر ○ اقول لنا ري فقلت منون انتم ○ وهذا شاذ
عند سيبويه والجمهور وخصير **احدهما** اثبات العلامة وصلا **والاخر**
انه حتم مفردا اخير مذكر والى التثنية اشار بقوله **ص ولا تر منون في نظم عروض ش**
وهو ولتنابه شا ويقال لشعر الغساني وتمامه ○ فقالوا العير قلت عنه اهلا ما ○
وروى بعضهم قلت عمواصباحا وغلطه الزجاج مرواه كذلك لان العصبة تميمية
وقال ابن السيد ليس ما ذكره بغلط فانه في شعر اخر منسوب الى جرير بن سنان
الغساني في قصيدة حائية ثم ذكر حكاية العلم فقال **ص والعلم احكيه مرتجلا من**

او عربت من علمه بما افترن ش اذا سبل من علم مذكر لم يتيقن نحو الا شتراك
بعينه لغتان احداهما او يحكى فيه بعد من اعراب لما قال يقول من زيد ورأيت
زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد ومنه لغة الحجاز من واما غيرهم فلا يحكون بل يحكون بالعلم
المنقول عنه بعد من مرفوعا لانه مبتدا خبره ما وغيره مبتدا من فلو افترقت لعاد كقولك
ومن زيد تعبير الوضع عن جميع العرب تنبيهات الاول جعل زيد بن حكا
ية سلم المغاربة قبلا سئلا على العلم الثاني جزم المصنف في التسهيل بالحكاية
بشرطهما وحكى غيره منهم جواز الاعراب ايضا الثالث فهم من قوله
احكيته او حركاته واما اعرابه مفردا فما صح به في غير هذا الموضع ومذهب الجمهور
ان من مبتدا وزيد خبره كانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وحركة اعرابه مفردة كانت
اخرى نحو كانت الحكاية وقيل الحركة في حالة الرفع اعراب بخلاف النصب والجر ومذهب
كثير من النحويين ان من محمولة على عام مفرد يدل عليه القائل في الاثنين المستفهم
عنه والواقع بعد من مبهما مهملا وقيل غير ذلك والصحيح الاول الثاني
فهم علامة التانيث تاء وألف ش التذكير هو الاصل فلم يفتقر الى علامة
بخلاف التانيث والتانيث لما ذكر علامتان تاء والالف هذا مذهب سيبويه والجمهور
ومذهب الكوفيين والزجاجي ان علامة التانيث ثلاثة التاء والالف والهمزة في حمراء
ونحوه ومذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف فيهما معا علامة التانيث ومذهب الجمهور
ان الهمزة في حمراء ونحوه بدل من الف التانيث وذلك انهم لما اراد تانيث ماء اخر الف بالف
التانيث لم يمكنهم الجمع بين العوض والمعوض فابدلت المتطرفة همزة تنبيه انما قال تاء ولم
يقل هاء لان مذهب البصريين ان التاء هي الاصل فالهاء المبدلة في الوقف وجها وعكس
الكوفيون وقوله من في اسلام فذروا التاء كالكتب ش يعني ان المؤنث بالتاء نوعان نوع
ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه فالاول ثلاثة اقسام مؤنث المعنى نحو عائشة
مما لا يذكر الا مؤنث ومذكر المعنى نحو حمزة مما لا يؤنث الا مؤنث ومذكر كقولك ابوك خليفة
وامه اخرى وما ليس معناه مذكرا حقيقة نحو خشبة مما يؤنث نظرا الى لفظه نحو
خشبة واحدة تنبيه هذا التقسيم انما هو فيما يجاز مذكره من مؤنثه فاما
ما يمتنع نحو ملة ابيك مخلفا ولهذا وهم من استدل على تانيث نملة سليمان عليه السلام
بقوله تعالى قالت نملة واما الثاني وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتب وقدر
وعشر وما خص بالسماع فان قلت ما الدليل على ان فيه تاء مقدرة
قلت رجوعها في التصغير نحو كتيبة ويدية وعشيرة ثم اشار الى ما يعرف
به التقدير بقوله من ويعرف التقدير بالضمير ونحو كذا في التصغير ش فالضمير
نحو الكتب اكلتها والرد في التصغير نحو كتيبة ونحوه لك كتبت حمزة او بعده او حاله او

عن

عن او لاشارة اليه او جمعه على مثال مختص المؤنث نحو منزلات او يغلب فيه نحو عقاب
واعقب ثم اعلم ان التاء تاتي لغير التانيث كثيرا لا حاجة بنا لذكره هنا فان التاء لم يفتقر من هنا
للتنبيه عليها والغرض الاصلي من زيادة تاء العرف في المؤنث والمذكر لكثرة ذلك في الصفات
نحو ضارب وضاربة وفعيل نحو في الاسماء نحو رجل ورجلة وفراتسع في صفات فلم تلحقها
تاء العرف ومما خمسة الاول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وانيه اشار بقوله
من ولا تلي فارقة فعولا الا صلة ش اي بمعنى فاعل لا بمعنى المفعول فلا تلحقه
لانه لكثرة مفعول بمعنى مفعول فهو اصل واحترز بذلك من فعول بمعنى مفعول لانه قد تلحقه
التاء نحو اكولة بمعنى ماكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وربما
جوز بعضهم الركوب والحلوب والثاني مفعال نحو مكثار ومذكار والثالث
مفعيل نحو مغطيس ومنطيق والرابع مفعال نحو مغشم تنبيهان
الاول فهم من قوله ولا تلي فارقة انها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فالتاء
فيهما للمبالغة وانك تدخل في المذكر الثاني اشار بقوله من وما قليلة تلا العرف
من غير شروط فيه ش اي ان العرف قد تلحق بعض ما ذكر اولا وزاد شروطا لكونها عرو
وعروق ومبقاة ومسكين ومشكينة وسيبويه من بعض العرب امراة
مشكين على القياس الخامس فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح فتقول رايت رجلا
قتيلا وامراة قتيلا والى تقييد بمعنى مفعول اشار بقوله كقتيل واحترز من فعيل بمعنى
فاعل نحو كريم فانه بالتاء وقد يشبه بالفعيل بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله تعالى
ومن رحيم وقوله من او تبع موصوفه ش شرط في تجريد فعيل من التاء العارفة واحترز
بذلك من ان يجري موصوفه فتلحقه التاء نحو رايت قتيلة وقتيلة جرا اول التمثيل قال في
التسهيل ما لم يجر موصوفه فعيل فتلحقه تنبيه ذكر ابو حاتم انه اذا
جمع بما يبين انه مؤنث لم تلحقه التاء لا من التمثيل نحو قتيلا من النساء قيل وعلى هذا الملا
في المصنف ليس بجيد قلت يمكن ان يحمل الكلام على ان المراد بقوله ما لم يجر موصوفه
فعيل ان يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف كما يعرف كما مثنوي كوليل فحينئذ
تلحقه التاء نحو رايت قتيلة واكيلة السبع وقد اشار الى هذا المعنى في شرح الكافية وقوله
غالبا اشارة الى انه قد تلحقه تاء العرف حملا على الفرد بمعنى ما على قول العرب صبعة ذميمة
وفصلة حميدة فعمل كل واحد منهما على الاخر ثم انتقل الى التانيث فقال من والف التانيث
ذا انا فمقصورة اتت مؤنثا اثنى الخر ش تقدم ان المقصورة اصل المدودة واثنى الخر عراء ثم قال من
والا فممدودة في مبناها كاولى ش يعني بالاولى المقصورة وذكرها والا بلية المشتهرة اثنى
عشر بناء ومعوض بارضي يختص بها وضرب تشارك فيه الممدودة وسانبه على ذلك ان
شاء الله تعالى الاولى بمعنى فعلاء التي للتفضيل ولم ترد الا اسما ومن بناء مشترك ومثال

الممدودة نحو خنشاء لعظم خلق الاذن **الثاني** فعلى وهو مختص بالمقصورة
ويكون اسما غير مصدر كحبلى ومصدرا كرجعى وصفة كحبلى واما قولهم بهمة بشاء
وقيل جعلت الالف للتانيث او للالحاق عند من يثبت فعلاء مصدرا بالاعرابي من
صرد دنيا بشاء **الثالث** فعلى وهو مشترك بين المقصورة اسما نحو اوصفة قافية
رجعى ومصدر مرضى ومثال الممدودة فيهما وجنباء وهما نحو عفراء وابرحاء وهي الامة
والبعوض عند ما **الرابع** فعلى اذا كان جمعا نحو حبلى جمعا ومصدرا نحو دعوى او صفة
نحو شعبى فان كان اسما لم يتحرك ما قبل الالف للتانيث بل الف طائفة للتانيث والالحاق وجاء
فيه الوجهان ارطاء وعلقاء وتترا **الخامس** فعالى وهو مختص بالمقصورة نحو
حبارى لطائر ولم يجئ صفة الا حرفا نحو سكارى وزعم الزمخشري انه جاء صفة مفردة او حكى
قولهم جمل علاندى **السادس** فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو الشمقمقى
للباطل **السابع** فعلا وهو مختص بالمقصورة نحو سبطرى ودفقا لضربين
من المشى **الثامن** فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى **تنبيه**
الحلوق في فعلى فلان ينبغي ان يعتبر فيه كما فعل في فعلى بكسر الفاء ان كان مصدرا نحو ذكرى
او جمعا نحو حبلى وضربا وكاثالث لها والف التانيث وان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يلزم كون
الف للتانيث بل لم ينون في التنكير مع التانيث نحو صغرى بالحمرة ومعنى القسمة
الجارية وان نون فالف للالحاق نحو رجل كيصى وهو الموالع بالاكل او كان ينون في لغة
دون لغة فالف نحو قرى خلاف والاكثر في قرى منع الصرف **التاسع** فعيل
وهو مشترك بين المقصورة نحو حثيثى وبعيرى ولم يجئ الا مصدرا والممدود نحو يتيم
وحضيطاء ومكيثاء وهذه الثلاثة تمد وتقصر والرابع لمعاودة الكسر او يقصر على ما سمع
من فعيلاء فيه جميع الباب وغيره يقصر على السماع **العاشر** فعلى وهو مختص
بالمقصورة نحو تقزى وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها وحكى الفراء سلحباة
بفتح الراء السلحباة ليست للتانيث الا ان يجعل شاذا نحو يماة وحكى في التسهيل
سلحباة بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الابنية المشتركة **الحادي
عشر** فعيلاء وهو مشترك بين المقصورة نحو خنثى والممدودة نحو قولهم هو
عالم بذميلائه اي بما امر به ولا يجيء غيره **الثاني عشر** فعالى وهو
مختص بالمقصورة نحو شفارى وهو نبت وقوله **من واعز نفسه هذا استدراك**
يعني او ما لم يذكر هنا من ابنية الف التانيث مشتركا ثم شرع في ابنية الممدودة مقصورا
على الاوزان المشهورة كما فعل في المقصورة وجملة ما ذكر سبعة عشر وزنا وهي ايضا بين
مختص بالممدودة ومشترك ويتبين بالتفصيل **الاول** فعلاء كيف انثت اسماء كسراء
او مصدرا كهيجاء او جمعا في المعنى كحمراء او صفة انثى افعل كحمراء او غيره كدمية مفعلاء

ومنو

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
ادارة شئون المكتبات

وهو قليل فليل **الثاني والثالث والرابع** افعلاء بفتح العين وكسرها وضمها
وانثه انثل وبقوله **من افعلاء مثلث العين** ومثالها قولهم لليوم الرابع من ايام
الاسبوع اربعاء واربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها وافعلاء بفتح العين مشترك ومثال
المقصورة قولهم الاجفلى دعوة الجماعة **الخامس** فعلاء وهو مشترك بين
الممدودة نحو عفريتاء وحمراء لمكان ذكرهما سيبويه والمقصورة علم لغة اسم امراة
وقرئ اسم موضع ولا يكون من الموزن الا اسما مرا وقص **السادس** فعلاء
وهو مختص بالممدودة ومثاله قطاطاء وهو القطاط حكاه ابن خروف ولا يعرف غيره
السابع فعلاء نحو الفرفصاء ولم يجئ الا اسما وهو قليل وحكى ابن القطاع
انه يقال فرفصا الفرفصا بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا **الثامن** فاعولاء نحو عاشوراء
وهو مشترك ومثال المقصورة نحو باذولى اسم موضع **التاسع** فاعلاء نحو
قاصعاء وهو مختص بالممدودة **العاشر** فعيلاء نحو كبرياء وهو مختص بالممدو
دة **الحادي عشر** مفعولاء نحو مشيوخاء وهو جماعة الشيوخ وهو مختص
بالممدودة **الثاني عشر** فعالاء نحو رداء وقال الدرعي اي انثى اسماء موازنا
التانيث وقد اثبت ابن القطاع فعالا مقصورا في الفاظ منها جزاز اسم جبل فعلى هذا
يكون مشتركا **الثالث عشر** فعيلاء نحو كثيراء وهو مشترك مثال المقصورة كثيرى
ايضا **الرابع عشر** فعولاء نحو عوذ بوفاء وحروراء وجعله في التسهيل من الابنية
المختصة بالف التانيث والى هذا ذهب ابن عصفور وابن الفخرانية وابن القطاع الى
اثبات فعولا واورد منه الف غير سنوكا اسم اولف وخصوصا موضع وعد بوفا
للاعزب وعد فوفا قرية بين الصمر وفصوصا قبيلة في جرهم وفي شعر امرئ القيس
بمقلب تتوفاء وعلى هذا مشترك وهو الصحيح وقد اشار الى هذا الوزان الثلاثة بقوله
من مطلق العين فعلاء يعني بالاطلاق غير مقيد بالفتح مع الالف وبالاضم مع الو
او وبالكسر مع الياء **الخامس عشر** فعلاء نحو حنفاء اسم موضع وهو مشتر
ك كما تقدم في ابنية المقصورة **السادس عشر** فعلاء نحو سيراء وهو ثوب
مخطط يعمل والخز وهو مختص بالممدودة **السابع عشر** فعلاء نحو عشراء
ونفساء وهو مشترك كما تقدم في المقصورة وقد اشار الى هذه الثلاثة بقوله وكذا
مطلق فعلاء اخذا **المقصور والممدود**
هو اسم الزجر اعرابه الف كالازمة والممدود هو اسم الزجر فاعرابه بحتى قبله الف
زائدة وكلاهما مغيران ومبنيان وقد اشار الى ضابط المقصور القياسي بقوله **من اذا اسم
استوجبه من قبل الف فمقصور** اعلم ان القصر وان يكونا في الفعل الاخر وكل اسم
معتل الاخر له تكسير والتصحيح فجمع وفتح ما قبل اخره كالا وفعل اللازم فيانس مصدره فعل

هو مقصور كقولك جرى جرى فان تغيير من التصحيح اسعد اسعدا وهو يطرد فتح ما قبل آخره
لان فعل اللازم قياسه مصدره فعل فقوله اذا اسم يعني من التصحيح وقوله **ص وكذا ذا تغيير**
ش يعني والمعتل وقوله كذا لا اسعد مثل من التصحيح اذا استوجب من قبل الطرف فتحا **فان**
قلت قوله اذا استوجب ليس بجيد لانه يقتضي ان يطرد ذلك ان يلزم فتحه فلا
تكون غلبة الفتح وليس كذلك بل هي كلية قال في التسهيل كل معتل الآخر فتح ما قبل
آخره تغيير من التصحيح لزوما او غلبة فقصر مقيس انتهى فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول
ما زاد على الثلاثة ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم فانه فرحا على فعالة نحو
شكس شكاسة وعلى فعول نحو صهب صهوبة وعلى نحو سكر سكرا **قلت**
معنى قوله استوجب انه استحق ذلك في القياس ويشمل القسمين اما قوله او فعل اللازم
يستوجب فتح ما قبل آخره في القياس وان كان السماع ورد في بعضه بخلاف ذلك
والذي يوضح لك ان هذا معنى كلامه تمثيله بالاسعد الى موجب الفتح وهو واضح وقوله
ص فعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة نحو الرماس هذا مثال المقصور المقيس
فعل جمع فعلة نحو مرية ومرى وفعل جمع فعلة نحو ذمية وذمى وانما وجب فتح ما
لان تغيير هما من التصحيح في جمع فرية ثم شرع في ذكر ما بقي المردود فقال **ص وما**
استحق قبل آخر الف بالمد في تغيير جمعا عرف ش يعني ان اسم التصحيح اذا استحق
زيادة الف قبل آخره فان تغيير المعتل واجب المد قياسا فالمردود المقيس اذن كل
معتل الآخر لا تغيير له بتغيير من التصحيح تقدم زيادة الالف قبل آخره وقوله استحق يعني في القياس
سواء لزم ذلك المضمر ما اوله همزة وصل كما سنذكره او غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو
مهراق فان تغيير من التصحيح مقدار وفرجا آخره شيء على مفعال نحو مدعس وقوله **ص**
كمصدر الفعل الذي فوق ثلاثة بهمز وصل كادعوا وكاذ ش هذا مثال ما يجب مده قياسا
لان تغيير من التصحيح يجب زيادة الالف قبل آخره فتقول ادعوا وادعاء وابتداء بالمد لان تغيير هما احمرار
واقتدار ثم قال **ص والعادم التغيير ذا قصر وذا من فعل كالجدا وكالحوا ش** يعني ان ما
كان معتل الآخر ولا تغيير له من التصحيح يجوز فتح ما قبل آخره فلا يوجد خزمى وقصر الا
من السماع مما المقصور سماعا الحجى وهو العقل ومن المردود سماعا العزا وهو النعل
وقد صنف الناس في ذلك كتبا فلا نطول بذكرها مثلة **تثنية** كلامه مخصص
لما قيل فيما تقدم ذكره من العموم التثنية ثم ختم الكتاب بالكلام على قصر الممدود ومد
المقصور ضرورة فقال **ص وقصر ممدود اضطرارا اجمع عليه والعكس يغتفر بقبح ش**
فقوله اضطرارا يخرج الشعر بضرورة فلا يقصر وبذلك اجمع على جوازه ومد المقصور
شبيه بمنع ما يستحق الصرف فلذلك اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا واجازه
جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز منه ما له موجب لقصره ثلاثيا نحو بلى ومتى ومنع منع

ما له موجب

ما له موجب قصر كسكرا والكذا امر جواز لوروده كقول العجاج
والمرء يلحيه بلاء الدهر بال تعاقب الا هلال
وقول الآخر
وقد علمت اختي الشعلاء وقد علمت ذا المنع الجراء
ان نحن ما كول على الغواء بالك وتمرو من تشيئاء
يقتنب في المعسر والعداء
ومتى مقصور **وقال الحرفة**
لها اكبر ملساء ذات اسرة وكشحا لم يغض كواه مما الحمل
وممدود اتفق الكوفيين على جواز ذلك ابو زيد وابن خروف وزعما ان سيبويه دل على
جوازه في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا منابر قال ابو زيد في زيادة الالف قبل آخر
المضمر زيادة مدوا اذا وافاه كلمة مرفوعة بكذا سكنت فقد شذ ابن مالك
لغة ويمكن ان يدل العلو الا الضرورة **قال قلت** حكى الاجماع على قصر الممدود
وليس كذلك لان مذهب الفراء منعه فيما له قياسا يوجب مدا نحو فعلاء فعل **قلت**
هو مجمع على جوازه في الجملة وارتفع الخلاف في بعض المواضع والصحيح جوازه مطلقا
ورد مذهب الفراء بقول الشاعر
وانت لو بالكرت مشمولة صرفا كلون العرس الامشق

تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

تقدم من المقصور والممدود وانما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما ومنعه قال
في التسهيل شرح الكافية اذا اقتصرت تثنية اسم ولم يكن مقصورا او كالممدود كما فتح
آخره وصله بالحرف الاعلامتين المذكورتين في باب الاعراب **ص آخر مقصور تثنى**
اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا ش يشمل الالف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو
منتهى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومنتهيان ومستدعيان تقلب
الالف ياء بجميع ذلك ولا ينظر الى اصلها ثم قال **ص كذا التي انقلبت اصله نحو ادعت**
والجامد الزائد مثل اعشى ش اذا وقعت الالف المقصور ثالثة فاصلها اربعة فصاعدا منقلبة
عن ياء نحو ادعى ومنقلبة عن واو نحو اعصا او اصلية نحو اعشى والمراد به كل الالف
في حرف او شبيه شبهه او مجهولة الاصل نحو لاتا او هو الاصل ولذلك لا يدرى اصله عن
ياء او واو وكان الالف في الثلاثة المعرب لا تكون الا منقلبة عن احدهما **قلت** المنقلبة
عن الياء تنقلب في التثنية ياء وترد الى اصلها نحو فتيان وفتيان واما المنقلبة عن
الواو فتنقلب واوا وترد الى اصلها نحو عصوان واما الاصلية والمجهولة فيهما ثلاثة مذاهب
الاول وهو المشهور يعتبر حالهما بالاضافة فان امكن تثنيتها بالياء نحو بلى ومتى

ردا

فتقول بليا ومتيا وان لم يمالا فبالواو نحو الى وعلى واذا سميتَ بهما فتقول علواو والواو
واذا اردت مذا مذهب سيبويه وقد تقدم منا **والثاني** ان العينين اما ميلتا او فلتا
بالياء في موضع ما فتميلهما بالياء واما بالواو وهذا اختيار ابن عصفور وفيه حجة في الكا
فية فعلى هذا تقلب على والى ولدى بالياء لا غير فلا يجوز العدول عن الياء مع المضمر وعلى الاول تقلب
بالواو والقول كان على الاخفش **والثالث** الالف الاصلية والمجهولة تقلب ياء مطلقا
تقلبهما ان ش اي قوله الجامد فيشمل الالف والعين والجامد ما منا
ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبّر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة **الثاني** مثل في شرح
التسهيل المجهولة بقسمي بمعنى مرد ولغتي بمعنى ملغي لا يعبا به ونوزع في المثالين
اما خسّي فقال في القاموس يكتب بالالف لانه من خسا محذوفا ولغا لغي فيتصور فيه على ان
العين عربية وهو معنى ملغي فهو فعل بمعنى مفعول والمعنى انه خسا سنة وكونه ثلاثيا
يلغاه كل احد فلا يا خره وقوله **ص وعين ذا انقلب واوا الالف واو لها ما كل قبل فرد الالف**
ش لما اشار الى ان الانواع التي تقلب العين ياء وهو ما كانت العين رابعة فصاعدا او ثالثة
منقلبة عن ياء او اصلية او مجهولة واميلت وما عدا ذلك تقلب العين واوا وهو نوعان
احدهما ما العين ثالثة منقلبة عن واو **والآخر** ما العين اصلية او مجهولة ولم
تمل وقد تقدم تمثيل ذلك وقوله واولها ما كل قبل فرد الالف يعني من العلامة المذكورة
في باب الاعراب ثم انتقل الى الممدود فقال **ص وما لصحراء بواو قلبا ش** يعني ان ما كانت
همزته للتانيث تقلب واوا فتقول في صحراء صحراوان وكذلك ما الشبه وقوله
ص نحو علباء كساء وحيا بواو وهمز ش يعني ان ما همزته للالحاق نحو علباء او
منقلبة عن اصل نحو كساء وحيا همزة كساء عن واو واصله كساو وهمزة حيا عن ياء
واصله حيي فهذان النوعان يجوز فيهما في همزتهما وجهان فالهمز واولو تصحيحها
فتقول على الاول علباوان وكساوان وحياوان **وعلى الثاني** علباءان وكساءان
وحياءان **قال فلت** اي ابو حيان اخو **قلت** ذكر المصنف وقفا
لبعضهم ان قلب التي للالحاق اولى من تصحيحها والمنقلبة عن اصل بالعكس ونحو سيبويه
والاخفش على ان قرار الهمزة فيهما اخس لان سيبويه ذكر ان القلب في التي للالحاق
اكثر منه في المنقلبة عن اصل مع اشتراكهما في العلة وقوله **ص وعين ما ذكر جمع ش**
يعني ان عين ما ذكر من الممدود تصح همزته في التثنية ويعني بذلك ما همزته اصلية
نحو قراء ووضاء فانه لم يبق من اقسام الممدود غيره فتقول فيه قراءان ووضاءان والحاصل ان
الممدود اربعة اقسام كل همزته اما اصلية او مبدلة من اصل او مبدلة من ياء للالحاق او
مبدلة من الف التانيث وقد عرفت احكامها **تنبيه** قال الشارح
الممدود على اربعة اضرب كل همزته اما اصلية او زائدة اما للتانيث نحو صحراء وحمراء

واما

واما للالحاق كعلباء وقوباء والاصلية اما بدل نحو كساء ورداء واما غير بدل نحو قراء
ووضاء انتهى وفيه تجوز لان الهمزة في حمراء ليست هي آية للتانيث نحو صحراء بل مبدلة
من الالف التي للتانيث عن الجمهور وكذلك الهمزة في علباء ونحوه انما هي مبدلة من الياء
الدالة على الالحاق وتسمية همزة كساء ورداء ونحوه اصلية انما هو باعتبار ما فتشت عنه
وقوله **ص وما نثر على فعل قصر ش** يشير به الى ان القياس عليه في تثنية المقصور
والممدود هو ما سبق ذكره وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه اما النثر في المقصور
فثلاثة اشياء **الاول** قولهم مدرواان الالف رابعة وهما هرواان الالف رابعة وفرد بخلفان
على ما نبين الاخير ونحو والقياس مدروان وهروان الالف رابعة وعلة تصحيحه انه لم يسمع الا مثنى
قال ابو علي لا افعله لم يعرف التثنية وحكى ابو عبيد مدراوان مدروان على القياس
الثاني حذف الف المقصور خامسة فصاعدا كقولهم حبارى في حبارى
وضبغطرى وهو الاسمان ولا يقاس عليه على ذلك خلافا للكوفيين **الثالث** قول
بعضهم رضيان في رضوى قياسه رضوان لانه من واو الرضوى والمكسور **الاول** المضروبة
بالياء واما النثر في الممدود فخمسة اشياء اقرار همزة التانيث كقولهم حمراءان **والثاني**
قلبها ياء كقولهم حمرايان قال المصنف وكلاهما نادر انتهى **وحكى** الفراء ان الكوفيين
اجازوا قلبها الا في الضرورة وحكى غيره ان قلبها ياء لغة هذيل **والثالث** حذف
فاصعلاء ونحوه فالوافاصعان وقاس عليه الكوفيون **والرابع** قلب همزة
كساء ونحوه ياء وفي التسهيل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي انتهى ونقله ابو زيد عن
هذيل **والخامس** قلب الاصلية واوا قال في التسهيل وربما قلبت الاصلية انتهى
وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع قال في شرح التسهيل **فائدة** ان القياس
عليه قلب الممدودة من الف التانيث واوا وسلامة الاصلية واجاز الوجهين في الملحقة
مع ترجيح القلب واجاز الوجهين في المبدلة واصل مع ترجيح السلامة وما سوى ذلك
يجوز ولا يقاس عليه الا عند الكسائي وقد قرر ذلك وقوله **ص واحذف من المقصور**
في جمع على حد المثنى ما به تلي ش الجمع الذي على حد المثنى هو جمع المذكر السالم
فاذا جمع الاسم بهذا الجمع وكان مقصورا حذف اخره لالتقاء الساكنين ثم ابقيت
الفتحة التي قبل الالف لتشعر بالالف المحذوفة فتقول حبلى وحبلون وراينا حبلى
وقد اشار الى ابقاء الفتحة وعلة ابقائها بقوله **ص والفتح ابق مشعرا بما حذف ش**
وقد فهم من كلامه انه لا فرق في ذلك بين ما العين فيه زائدة وهو مذهب البصريين واما
الكوفيون فنقل عن بعضهم انهم اجازوا **تنبيه** ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقله
المصنف عنهم في نحو الالف الزائدة نحو حبلى مسمى قال في شرح التسهيل فان كان الجمع
نحو عيسى اجاز واقيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها **تنبيه** كلام

وفاس الكسائي على ذلك ما نقل عن العرب من اجاز تنبيه رضوى على هذه ذوات الواو والمسموع

الكلام في التسهيل شبهه ان الكوفيين يجوزون في نحو الالف التي بدلا من الضم والكسر
وقال في شرح الكافية واجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي
العين زائدة بشرط ان يكون ثلاثيا وهو الكافية من فعل غير **فان قلت**
لم يذكر هنا حكم غير المنصرف اذا جمع على جمع المنتهى **قلت** قد تقدم اول الباب
انه اقتصر على انتصار هنا على المقصور والممدود ولما كان حكم ممدود الممدود في جمع
التصحيح كحكمه في التثنية لم يعد ذكره في الجمع احالة على التثنية وكان ينبغي ان ينبه
على ان ياء المنقوص تحذف في الجمع على جمع المنتهى فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء
فتقول جاءني القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين وان حكم المجموع على جمع المنتهى في الصحة
والتغيير كحكم المنتهى الا في المقصور والمنقوص وان آخر مما يعرف ثم انتقل الى الجمع
بالالف والتاء فقال **ص واجمعه بتاء والف بالالف اقلب كليهما في التثنية** ش
الضمير في قوله واجمعه يعود على المقصور ومعنى قوله في التثنية انه ان كانت رابعة قلبت
عرا قلبت ياء وان كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم **فان قلت** قد
حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا بالالف والتاء **قلت** حكمهما اذا ثنيا
بالحاق ان حكم المجموع بالالف والتاء كحكم المثنى مطلقا الا في حذف تاء التانيث
مما سمي فيه كما سيأتي **فان قلت** لم يذكر حكم المقصور اذا جمع بالالف والتاء
ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية وكل منهما ان يذكر حكمه مما استغناء بما
تقدم في التثنية او يذكر هنا ليطابقا **قلت** لما كان حكم الممدود في جمعي
التصحيح والتثنية واحدا لم يذكر استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فانه
خالف التثنية في احد الجمعين وافقها في الاخر وقوله **ص وتا وذي التا الزمن تحية**
ش يعني ان تاء التانيث تحذف عند تصحيح ما سمي فيه ليلا يجمع بين علامتي تانيث ويعامل
الاسم بعد حذفها معاملة الخالي منها فتقول في مسلمة مسلمات وان كان قبلها الف
قلبت على حرف قلبها في التثنية فتقول في قبلت قبيات كما تقول عرياء وفي فضات فضوات
كما تقول عراوان وفي معطيات معطيات كما تقول رابعة وان كان قبلها ممدود قلبت الهمزة واوا
تحت ان كانت اصلية نحو قراءة وقراءات وجاء فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا واصل
نحو بناء فتقول بناءات كما تقول في التثنية **ص والسالم العين الثلاثي اسما انل الى باء**
ش يعني ان ما جمع بالالف والتاء وجاز الشروط الثلاثة المذكورة في ملذ البيتين تتبع عينه فتحة
في الحركة فتفتح ان كانت الفاء مفتوحة وتضم ان كانت الفاء مضمومة وتكسر ان كانت الفاء
مكسورة والشروط المذكورة خمسة واذا اعدها على ترتيبه **الاول** ان يكون اسما لا فعلا
واحترز به من نحو عير **احدهما** المشدد نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه الا التسكين
والاخر ما عينه حرف علة وهو صحيح بان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو

عادة

عادة وبدولة وبدية فهذا يبقى على حاله **وذكر** الخباز في سورة الفتح ونسب الى الوهم وفي
الاقتراح هذا قول ثالث بالفتح في جميع الباب وضبط قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة
وهذا فيه لغتان لغة هذيل الاتباع ولغة عقيل الاسكان وسيأتي ذكر عند اشارة الناظم
اليه **الثاني** ان يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جنيدل علم الضبع فانه يبقى على حاله
الثالث ان يكون اسما واحترز به من الصفة نحو ضخمة وضلعة وحلوة فليس فيه الا
شكلان **الرابع** ان يكون ساكن العين واحترز به من متحرك العين نحو شجرة وشبعة فانه لا
يغير **الخامس** ان يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع بالالف
والتاء ولا يكون فيه الا الوجه المذكور ولا يشترط فيه تاء التانيث فلذلك سوى بين المختوم بتاء
التانيث والمجرد منها في قوله مختتما بالتاء او مجردا **فمثال** المختوم بالتاء جفنة
وسدرة وغرفة **ومثال** المجرد منها تمر وهند فانه اجمعت هذه الامثلة نحو ما
بالالف والتاء اتبعت عينها فاء مما يجمعها الشروط المذكورة فتقول جفنات وسدرات
وغرفات وتمرات وهندات وجملات **تنبيه** منع الفراء اتباع الكسرة
ان سمع فيه بعض ولا يقاس عليه وحجته ان فعلات تتضمن وهو وزن الجمع الا نادر كاهل
وزعم بانه اخف من فعلات وادى الى استعماله فلا ينبغي ان يجتنب **ص وسكن التالي**
عين الفتح او جعله بالفتح وكلا فروا ش يعني انه في الغير بفاء المضمومة
او المكسورة وجهان مع الاتباع ومما الاسكان وانتفى بذلك ان في نحو سدرة ومنتن
مكسور الفاء وعزفة وجمل مضموم الفاء ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح واما
نحو جفنة وبدر فلا يجوز فيه الا الاتباع ولا يسكن الا ضرورة وذكر في التسهيل انه يجوز فيه
التسكين اختيارا كالمرتجل **احدهما** المنقول الاصل نحو ضيات **والاخر** شبه الصفة
نحو اهل واملات ولم يستثن الكثير من ملذ النوعين **والاول** حكاه ابن عصفور عن قوم من العرب
وانه اصح النقل وجه قبوله **تفصيل الاول** اقتصر بقوله فكلا فروا الى قوله
من اللغات نقلا على الفرع خلافا لمن زعم ان عرفات اسم موضع ضرب ورد قول العروا الى
الفتح تخفيفا لضمتين ابدعا جمع الجمع ورده السيرافي بقولهم ثلاث عرفات بالفتح **الثاني**
في مذهب ابي علي والجماعة ان التسكين في نحو عرفات تخفيف على الضم وليس الاصل واستدل
ابو علي ان السكون لم يجئ في المفتوح على الاصل اذا لم يستثقل فلا يحمل عليه المستثقل الكثير
وكذلك الفتح عندهم تخفيف على الضم على الواو على الجماعة وذهب بعض النحويين الى ان الفتح
اتباع لما قبله وان التسكين تسليم للمجموع واستدل بقول سيبويه ومن العرب من يجعل العين
ساكنة فهذا يدل على انه مذكور الاصل وهما في قوله وبعد الفا في غير الفتح او خفيفه بالفتح
موافقة ابي علي والجماعة وقوله **ص ومنعوا اتباع مضموم روى وزجية وشذ كسر جوى**
ش يعني ان الفرع منعوا اتباع الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء لاستثقال الكسرة

قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك وقوله وشذ كسر جرى اشارة الى قولهم جرواف
بكسر الراء حكاه يونس وسيبويه غاية والاشذوذ لما فيه من الكسر قبل الواو **تنبيهات**
الاول قد يظهر ان قياس الكثرة والضمة شرطا اي عين الشيء وهو الشائعة **الثاني**
بهما ايضا وكلامه جواز الاسكان والفتح في نحو درة وزبية انه لم يتعرض لمنع غيره لا تبع
الثالث بهم ايضا من الخلاف جواز اللغات الثلاث في نحو حلقة وحية ومنع بعض
النحاة يسر لا تبع في نحو نحية لان فيها تو الى مثلين قبل الياء قال ابن عصفور لما لم يجعلوا
باجتماع همتين والواو كذلك لم يجعلوا باجتماع كسرتين والياء وقوله **حرف علة او نحو**
اضعف اي عينها فزمنه او كالناس انتهى ش يعني ان ما ورد من هذا الباب مخالف لما تقدم نحو
اقاذ واقاذ وقاض وقيض واقاذ لغة قوم من العرب فيها ذال معجمة كما لات بالفتح وقيل سمه
اسما شكل كانه صفة ولا قياس عليه خلافا للفضل ومنه قول جميع العرب عيب ان بكسر العين
وفتح الياء جمع عيبة وهي ما يلبس الثوب يجعل عليها وانعيب مؤنث وذهب المبرد والزجاج الى انه
عيب ان بفتح العين قال المبرد جمع عيبة وهو الجمار وقال الزجاج جمع عيب الذي في الثوب والفرج
وهو مؤنث ومنه جي وان كما تقدم ومن الضرورة قوله فتستريح النفس من زفراتها وقياسه
الفتح ومن المنتهى الى قوم من العرب فتح العين المعتلة نظرا الى المفتوحة نحو حوزة وبيضة
وانها لغة رديئة قال الشاعر مهما ه اهو بيضات راح منها ومالا ه وبلغتهم فيه ثلاث عوان
الكم ومنه اهكال العين في نحو كنية لاعتلال لامه عند قوم كما تقدم

جمع التكسير جمع التكسير هو ما تغير نظم واحده او معناه وقسم المصنف التغيير الحاصل الى ستة اقسام لانه اما بزيادة نحو صنو وصنوان
او بنقص نحو نعمة ونعم او بتبديل شكل نحو اسد واسد او بزيادة وتبديل شكل نحو رجل ورجال
او بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضبان او بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو غلام وغلمان
واعتبر بانه كما يجمع فيه كان صنوان مرطا زيادة وتبديل شكل وتجمع مرباب نقص وتبديل شكل
كان المحركات التي في الجمع غير المحركات التي في المفرد والتغيير المقدر نحو فلك وحمار وبجان
وشمال الخليقة فيه ولم يرد في غير الاربعة قلت وليس كذلك بل ذكر في شرح الكافية من ذلك
قولهم رجل عقنقر وهو القوي المجاجة ورجال عقنقر وحكى ابن سيدة قافة كنكان وقوق كنكان
فيكون منه مذهب سيبويه ان فلكا وبابه جموع تكسير فيقدر في فلك زوال الحركة الكائنة
في الواحد وتبديلها بضمة مشبهة بالجمع فعلى اذا كان واحد الفعل او فعل كان جمعا كبزل وكذا
تقول في سائرها وقد علم ابن مالك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انه لم يقصدوا به ما قصدوا الجنب
ونحوه مما اشتبه فيه الواحد وغيره قالوا مثل جنب وهذا جنب ومثل الاجنب والعارف
عنه بسرما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال المصنف في بابه
امثلة الجمع والتصغير والاصح كونه يغني فلذا اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير **فان**

قلت يرد على حد جمع التكسير نحو جفنات ومصطفين فانه واحده تغير الجمع
قلت ليست الجمعية مشتقة من فتح فاء جفنات وحرف الاعراب في مصطفين
فان تقدير الاشتقاق فيهما لا يخل بالجمعية وجمع التكسير على ضربين جمع قلة وجمع كثرة
فمدلول جمع القلة يطرد في الخفيفة من ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة يطرد في
الخفيفة ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ويرابا بلية القلة **فقال**
افعلة افعل ثم فعلة ثم افعال جموع قلة ش امثلتها على الترتيب ارغفة احرف
غلمة احمال فهذه من مثال ما بقي من ابنية جموع التكسير فهو للكثرة ويشير ما بنية القلة
فعل نحو كلم ولا فعل نحو نعم ولا فعلة نحو فرهة خلافا للفراء ولا فعلة نحو جرة خلافا
لبعضهم فعلة عند ابن الدهان ولا فعلاء نحو اصرفاء خلافا لابي زيد الانصاري فعلة
عند ابن زكريا الشيرازي والصحيح ان هذا كله من جموع الكثرة **تنبيهات**
الاول زعم ابن السراج الى ان فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهه انه لم يرد **الثاني**
يشارك افعلة واخواتها في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث ونقل ابن ايمان
عن ابن خروف انه قال في شرحه الجمل هو مشترك بينهما وغلط لانه مشتمل فيهما والاصل
الحقيقة قال ابن ايمان واستضعفه بعض الاشياخ لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك
كان المجاز راجحا **الثالث** اذا قيل جمع القلة بال التي للاستغراق او اضيف الى ما
يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة **كقوله تعالى** او المسلمين والمسلمات
وقد جمع الامر قول حسان لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا
يقطرن من نجدة دما ش وبعضهم في بكثرة وضعايف كارجل والعكس جاء
كالطيب ش قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة **كقولهم**
في رجل ارجل ولم يجمعوا على مثال الكثرة **ومثله** عنق واعناق وقوائم
واقيرة وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة **كقولهم** في صبي
صبية ولم يجمعوا على مثال قلة ونكير قلب وقلوب ورجل ورجال وقد يستغنى باحدهما
عن الاخر في الاستعمال لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء **واعلم** ان للكلام على جمع
التكسير طريقين **الاولى** وهي طريقة سيبويه واكثر النحويين ان يتكلم على بنية
المفرد فيقال مثلا فعل يجمع في القلة وفي الكثرة على كذا **والثانية** وهي
طريقة المصنف ان يتكلم على بنية الجمع فيقال مثلا افعل يجمع في كذا ويجمع في كذا
ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة **قال** **ولفعل مثل اسما صح عينا**
افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ش يعني ان مثال احد مجموع القلة يطرد في نوعين
من المفردات **الاول** ما كان على فعل بشرط ان يكون اسما وان يكون صحيح العين فيشمل
نحو فلس وكعب وهذا وهو كعبي ووجه فتقول فلس وافلس وكعب واكعب وهذا واوجه
واحترز بقوله اسما من الصفة فلا تجمع على افعل وخرج بالعين في عين لانه صفة وسيأتي

غلبة الاسمية واحترز بقوله صح عينا من معتل العين فلا يجمع على فعل الا نادرا كقولهم
اعير واثوب **الثاني** ان يكون رباعيا باربعة شروط **الاول** ان يكون اسما وان
يكون مرة ثالثا وان يكون مؤنثا وان يكون بلا علامة نحو عناق وذراع وعقاب
ويلحق فيه اعنق واذرع واعقب وايمن فان كان صفة نحو شجاع او لا مرة له نحو
حنظل او مؤنثا نحو حمار او بعلامة التانيث نحو سحابة لم يجمع على افعل وندر في الجمع
حمار واحمل وعراب واعرب وعناق واعنق ونحو متا وفراشا رابي منزل الشرط
بقوله **ص او كان فعلا لا عناق والذراع في مؤنثه وعن الاخرى ش**
تنبيهات الاول قيد مثله او حركة الاول لا يشترط نحو نيا فتحة
ولا تغيير ما للتمثيل بالمفتوح والمكسور **الثاني** قيد من الخلاف قوله مؤنثا لا
وعين ما مضروب المثل في ذلك سواء **الثالث** فائدة قوله وعن الاخرى التنبيه
على الشرط **الرابع** وصف التعريف من العلامة ولو لا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة
صرح او لا بالرباعي في قوله **ص وعني ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال ش**
يعني ان افعالا مطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه افعل وهو فعل الصحيح العين فاندرج فيه فعل
المعتل العين نحو ثوب وسيف وعني بفعل من اوزان الثلاثي وهي فعل نحو حرب واحزاب وفعل
نحو صلب واصلاب وفعل نحو جمل واجمال وفعل وعل واوعال وفعل نحو عضد واعضاد وفعل
نحو عنق واعناق وفعل نحو رطب وارطاب وفعل نحو ابل وابال وفعل نحو ضلع واضلاع
واما فعل الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه افعل فلا يجمع على افعال الا نادرا نحو فرخ وافراخ
وزند وازناد وسمع من ذلك شيء كثير حتى لو قيل لو فعل مذهب ذا مذهب الى قياسه لم يكن مذهبا
حسنا وذهب ابو الفتح الى انه يقاس فيما جاء واو نحو يوم واوام او ياء نحو البيوت والاب
ومذهب الجمهور انه لا يقاس فيهما ولا في غيرهما وذكر في شرح الكافية ان افعالا اكثر من افعل
في فعل الذي جاء واو نحو ثوب واثواب وقت واوقات ويوم واوام والمضاعف نحو عم واعمام وحد
واحداد وذكر ان جمع الذي جاء واو على افعل شاذ نحو وجه واوجه وان المضاعف لم يسمع فيه
افعال نادرا قلت وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما جاء واو ويؤيد يقتضي ان يكون افعل مطردا
في مذكر الثوب وقد صرح في التسهيل بمخالفة الفراء **ص وغالبا اغنام فعلان في فعل**
كقولهم صردان ش يعني ان الغالب في فعلان يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان
وفي نغر نغران وقد جاء بعضه على افعل نحو رطب وارطاب والمية الى اشارة بقوله غالبا
وصرح في التسهيل على ان افعالا فيه نادر قلت فلا ينبغي ان يمثل به فيما يطرد فيه
افعال وقوله **ص في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد ش** يعني ان افعلة
يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمد ثالثه نحو طعام واطعمة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة
قال الشلوبين وربما شذ في شيء من هذا فلم يستعملوا فيه افعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا
اكتبة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمد الثالث من العاري

منها فلا يجمع شيء من ذلك على افعلة الا ما ندر كقولهم شحيح واشحة وموصوفة واعفاء واعفة
وهو مؤنث وانما قيل اسم افعل وفرح وافرحة وصوتا ثاني وجاء واجوزة وليست مرة ثالثة
وبالمد العاري المعتل على اعلا الشعب وقوله **ص وازم في فعال او فعال مطاهي**
تضعيف او اعتلال ش يعني ان افعلة ملتزم في جمع فعال بفتح الفاء او فعال بكسرها مضاعفا
نحو عناب واعنة وزمام وازمة او معتلا اللام نحو قفا واقفية وانا واوانية **فان قلت**
فقد شذ قولهم عناس وعنوس وجاج وججج وقالوا في جمع سما سماء بمعنى السقف والقياس اسمية
وهو مسموع ايضا فكان ينبغي ان يقول الزمه في غير شذوذ **قلت** فراشا الزائد
بقوله بعد ما لم يضاعف في الاعم غالب وسيأتي وقوله **ص وفعل نحو اهم وهموا ش** ما مثله
جمع الكثرة فعل وهو مطرد في افعل وفعلا وصفين منه بلين نحو اهم وهمر تقول فيهما همر
او منفردين لمانع في الخلقة نحو رجل اهم لعظيم الهمة وامرأة عطلا فتقول فيهما همر وعطل فان
كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل الاء وامرأة عجزاء لم يقولوا رجال عجز ولا امرأة
الباء في اشهر اللغات ففي الكلام فعل في هذا النوع خلاف ونص في شرح الكافية على الجواز
وتبعه الشارح ونص في التسهيل على ان فعلا فيه محفوظ **فان قلت** ما المفهوم
من كلامه هنا **قلت** موافقة شرح الكافية كانه احال على التمثيل باهم وهمر فكل ما
شابههما في الوصف والوزن جمع جمعهما وان خص كلامه بالمتفاوتين بخصوصية المثل لم يستلزم
خروج المنفردين لمانع في الخلقة فيعم التعميم **تنبيهات الاول** يجب في الضم كسر ما هذا
الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما يذكر في التصريف **الثاني** يجب في الضم وترك ضم غير هذا
الجمع بشرط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله • وانكرتني وان الماء غير نمير •
وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود او لامه نحو عمي وغشوا وكان مضاعفا نحو عمر
جمع اعتزام بجزالة الضم فقوله **ص وفعلة جمع بفعل يدرا ش** هذا هو رابع جموع القلة ولم يطرد
في شيء من الابنية محفوظ في ستة اوزان فعل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو
شيخ وشيخة وفعل نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعال قالوا نحو ثور وثلية على
وزن عراجكلاء الفارسي والشيء هو الثالث في السيادة **فان قلت** ما فائدة قوله وفعلة
جمعا وقد علم بما ذكر اولا انه جمع **قلت** التعريض لقول ابن السراج وذلك انه يقول مثل هذا
في غير جموع القلة **ص وفعل لاسم رباعي بمد قبل تاء او اعلالا فقد ش** ما مثله
جمع الكثرة فعل وهو مطرد في اسم رباعي بمد قبل اخره صحيح اللام بان كانت ياء او واوا لم يشترط
فيه غير ذلك نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت الفا اشترط فيه مع ذلك الا يكون
مضاعفا نحو فزال وفزل وحمار وحمر واختير بالاسم من الصفة فانه لا يجعل على فعل وشذ في
قصعة على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو نافقة كناز وفوق كزوند مذهب بعضهم الى انه ينقاس

فيهما وبالرباعي من غيرهما وقنو يقنو مقنوي وقنو وقنو فال فيهما اعياء بالسعوة وقنو
وقيل يجوز ان يكون فعل مفتوح العين وبالسكون من العارض منه وبفتحة اللام مراعاة
لنحو سقاء فانه لا يجمع على فعل وسبب ذلك انه لو جمع عليه لادى الى قلب الياء واوا فصير
الى سقو وقياسه حينئذ قلب الواو ياء والحمة كثيرة فيصير الى سقي وهو بناء تنكفه
العرب ويعرم التصغير في الالف من نحو قنو وزماع فان قياسه افعلة واشار بقوله
في الاعم الى شذوذ قولهم عناق وعنق وجماج وجمج وقيم من قصر ذلك بذا الالف
ان الضاعف وذي الياء نحو بيت وذي الواو نحو ثوب لا يجمع على فعل نحو شر وذلك
فتنبيهات الاول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين ان يكون مذكرا
كما مثل او مؤنثا نحو اقلام واثواب وفلوس وفلوس وقلاص يعني فيه فعل **الثاني** ما مر
الف ثلاثة اقسام مفتوح الاول ومكسور ومضموم اما الاول والثاني فيفعل فيهما ما مر
وتقرر تمثيلهما واما الثالث فخامس الخلاف هنا الجراد فعل فيه وصرح بذلك في
شرح الكافية فانه مثل بفراد وفرد وكراع وكرع في المثلثة وتبعه الشارح وذكر
في التسهيل ان فعلانا يرد في فعال وهو الصحيح ولا يقال في غراب غرب ولا في عقاب
عقب واذا قلنا بالجراد فيشترط ان يكون مضاعفا كما شرط في اخوته **الثالث**
يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور وهما في الضرورة
قوله ٥ اغر اشتا يا اجم الشات ٥ يمحهل سوط الا يجيل ٥ قال الفراء وربما
قالوا عوك بسل وعلوا ذلك بمرافقة العوان والقانة اي يتبع جمعهما والبصريون يجيزون
ضم هذه الواو ايضا في الشعر ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو فلس وفلس في فلوس وان
كانت ياء كسرت الفاء عند التسكير فيقال في ميال ميل وميل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه
لما يؤدي اليه من الادغام وندر قولهم ذئاب وذئب وانما اصل ذئب **الرابع** اطرد عند
بعض تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاعف تخفيفا فيقال في الاسم بغط فلا يصح في ثياب
جدد الا الاسم وقيل مطلقا في الاسم والصفة والى الاول ذهب ابن قتيبة وتميم وائمة اللغة
واختاره ابن الصائغ والى الثاني ذهب ابو الفتح والشلوبين والمصنف **الخامس** ذكر في الكافية
والتسهيل ان فعلا يطرد في نوعين **احدهما** المتفرع **والاخر** فعول لا بمعنى مفعول
نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره مثلا وهم انه
عين مفهوم ويتبين ذلك قوله ٥ وفعل جمعا لفعلة عرب ونحو كبرى ٥ من امثلة جمع
الكثرة فعلا يطرد في نوعين **الاول** فعلة اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو ضخمة
لم يجمع على فعل **الثاني** الفعلى انثى افعل نحو الكبرى انثى اكبر فان لم تكن انثى افعل
نحو ثمر وجعى لم يجمع على فعل **فتنبيهات الاول** قوله ونحو باجر مطلقا

على فعلة

على فعلة اي ونحو **الثاني** فهم من تمثيله بكبرى ان مراده انثى افعل احترازا من نحو
ما سبق **الثالث** اخل هنا بالشرط الاسمية في فعلة ومؤنثه كما تقدم فلو
كان فعل لفعلة اسما عرفا لوفى **الرابع** اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين
عن فعلة اسما والفعلى انثى افعل وقال في شرح الكافية يطرد كذلك وشرح ما سوى
ذلك بعض فعلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو
امراة شللة وسمى الشريعة لم يجمع على فعل وتقدم رابع يطرد فيه فعل عند بعض تميم وكلب
الخامس اختلف في ثلاثة انواع اخر **الاول** فعلى مصدرا نحو جمعى **والثاني**
فعله بفتح الفاء مما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة فقياسه الفاء في مثل النوعين قد فوان جمع
وجوز كما قالوا في رؤية ورؤى ونوبة ونوب وغيره يجعل رؤس ونوب مما يجمع ولا يقاس عليه
الثالث فعل مؤنث بغير تاء نحو جمل فهذا جمع على فعل قياسا عند الفراء وغيره
بعض ارجاء على السماع وقوله في الكافية ٥ ومثل ذي التاء في فعل ٥ وجمل مثل نوبة في فعل ٥
يقتضي موافقة المؤنث وقوله **ولفعلة فعال** من امثلة جمع الكثرة فعال وهو مطرد في فعلة
قال في التسهيل انما نحو غرفة وغرف واحترز بالاسم والصفة كقولهم صخرة وكبيرة وعجيزة
في العاطفة ذكرت في المخصص وذكر انه تكون هذا كذا المفرد والمثنى والمجموع وبالتاء من نحو غرفة
فان اصله غرفة ولا حذفت فاء **فاوقلت** فهذا اخل هنا بالشرط **قلت**
اما اشتراط الاسمية فانه اخل به في فعلة ولو قال ولفعلة فعل اسما وجاء بعضه على فعال
لاوضح واما الثاني فغير جائز عند بان نحو غرفة نحو الغرف لم يبق على وزن فعلة وانما الف با
عتبار اصله **فاوقلت** فزعم بعض النحويين ان فعلة لم يجئ صفة فلعله انما لم يقيد
بالاسمية بناء على هذا **قلت** تقييده بالاسمية في التسهيل يرد ذلك وايضا
فقد ثبت وروده فعلة صفة كما تقدم فليس زعمه بصحيح **فاوقلت** ما حكم فعلة
بضم الفاء اذا حذفت فاؤه **قلت** لم يشترط في التسهيل التاء في فعلة بكسر الفاء
والقياس يقتضي تساويهما ولعله انما لم يذكر ذلك في فعلة بضم الفاء لانه قليل جدا فالواو في وطلة
ضلة **تنبيه** فاء الفعل فعلا في فعل انما نحو ذكرى وذكر وفعلة يا في
الغير نحو ضيعة وضيع كما فاء فعلا في نحو رؤيا ورؤيه وفاء الفرع في نحو منزلا
فاء فعلا في نحو جمل ومذهب الجمهور انه اراد لم يقيد عليه في منزلا انواع وقوله في الكافية
ومثل مثل كبرى في فعل يقتضي موافقة المفرد كما في نحو جمل وقوله **وفرجا على جمعة**
على فعل يعني ان فعلة بكسر الفاء قد يجمع على فعل بضمها كقولهم حلية وحلى ولحية ولحى
وهو شاذ وقال بعضهم حلى ولحى بالكسر على الغالب **تنبيه** كما ناب فعل عن فعلة
فعل في حلية ولحية ناب فعل عن فعل في صورة وقرة قالوا صور وقرى بالكسر اولى شذوذا
قوله ٥ نحو راع ذو الحمار فعلة ٥ من امثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل

وصفا المذكر عاقل مثل اللام نحو رام ورماة وفاخر وفخاخرة والى هذا اشار بالتمثيل برام
فاحترز بعاقل من وصف على غير فاعل وبالصفة من نحو واحد وبالمذكر من نحو رامية وبالعاقل من نحو
أسد ضار وبالمفتعل من نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشرع في وصف على غير فاعل
نحو كيس وكماة وفي فاعل اسما نحو بازي وبزاة وفيه شذوذ من وجه واحد لانه غير عاقل وفي
وصف على فاعل صحيح اللام فالواحد ردء وهو الرجل الذي لا يعتد به
تنبيه اختلف النحاة في وزن رماة وشبهه فذهب الجمهور الى انه فعلة وهو ما
انفرد به المعتل لا ما نادر اعني هدية وذهب الفراء الى انه وزنه فعل نحو شاب وشبه بدليل
يحيى وفعل في بعض ذلك كقولهم غزي في جمع غاز والماء فيه عوض من ذهاب التضعيف وذهب
بعضهم الى ان وزنه فعلة بفتح الفاء نحو كلمة وهمزة فالياء فيه بدل من الهمزة والمعتل **وشاع**
نحو كامل وكملة ش وامثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد لفاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح
اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة واشار بالمثال ايضا الى الشرط واحترز من غير فاعل وفاعل
اسما او مؤنثا او غير عاقل نحو سير وساداة وفي غير الفاعل نحو ناعو ونعقة وهي
الغربان **تنبيه** لو قال كذلك نحو كامل وكملة لكان اخصر لان الشياع لا يلزم منه
الاطراد **وفعلى لوصف كقتيل وزمن وصالح وميتة وهمن ش** وامثلة جمع الكثرة فعلى وهو
مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول اذا علم ملفظ او توجع قال في شرح الكافية او تضمنت
نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى واسير واسرى وحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى
وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وميتى وزاد في الكافية والتسهيل فعيلا بمعنى فاعل
كمريض ومرضى وفعل كاحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى قال وبه فراحرة والكسائي
وترى النائم سكرى قال وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى وانه ليس فيه ذلك المعنى
لفعل اسما صح لاما مثله والوضع في فعل وفعل فعلة ش وامثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد
صحيح اللام على فعل كثيرا نحو ذرج وذرجة وكوز وكوزة وذئب وذئبة وعلى فعل وفعل قليلا
فالاول نحو غرفة وغرفة وزوج وزوجة والثاني نحو فرد وفردة وجشل وجشلة والحمل
الضب وهو محفوظ في هذين النوعين لما يعطف في غيرهما نحو هادر وهدرة واحترز بالاسم
من الصفة وبالصحيح اللام من نحو مرمى ومرمية ونحو فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وندر في فلج
علجة لانه صفة **وفعل لفاعل وفاعلة وصفين غير عاذل وعاذلة ش** وامثلة جمع الكثرة
فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز
بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وحاجبة البيت فلا يجمعان على فعل **وشبه الفعل فيهما**
ذكر او ذان في المعل لاما نادر ش من امثلة جمع الكثرة فعال وهو مثل فعل في المذكر خاصة
اي يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال ونادر في المؤنث كقوله ابصار من لس
اشبار بابلة • وفزارا من عجب غير ضراد • وتأوله بعضهم على ضراد اي البيت جمع ضاد وجعل

الضمير للابصار

الضمير للابصار لانه يقال بصر ضاد كما يقال بصر حاد **قلت** قال بعض النحويين
يطرد ما سمع من فعل وفعال في فاعل المذكر فيشبع فان لم يسمع جمع تصحيحا فان فقد بعض شروط
التصحيح جمعت بالياء والتاء **قلت** وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف وقوله وندر اشارة الى فعل
وفعال يعني انهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غاز وغزى فعلم ان الشرط اي الاسم
صحة اللام **ص وفعل وفعلة فعال لها وفعل فيما عينه اليا منها ش** من امثلة جمع الكثرة فعال
وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين او صفتين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع
وحزلة وحزال بشرط ان لا تكون عينهما ياء فهم ذلك من قوله وفل فيما عينه اليا منها ومن
الفعل ضيف وضياف **تنبيه** يعني شرط اخر وهو ان لا تكون فاؤهما ياء ونوزع
قولهم بعاد جمع بيع وهو الجوز وفرد كهذا في غير هذا الكتاب **وفعل ايضا له فعال ما لم**
يكن كامرا اعتلال ش يعني ان فعالا يطرد ايضا في فعل نحو جبل وجبال ثلاثة شروط
الاول ان تكون كلمة مفتعلة احترازا من نحو فتى **والثاني** ان لا يكون مضاعفا
احترازا من نحو ظل **والثالث** ان يكون اسما لا صفة ونص على الثاني بقوله
او بدل مضعفا ش واما الثالث فذكره في التسهيل وقوله **ومثل فعل في والثالث** يعني
ان فعلة تجمع على فعال بالكسر كفعلة نحو قنة وقناب ويشترط فيها ما اشترط في فعل وقوله
وفعل مع فعلة قبل ش يعني ان فعالا يطرد فيهما نحو فرخ وفراخ وريح ورياح **تنبيه**
يشترط في هذين النوعين ان يكونا اسمين احترازا من نحو حلف وحلوف ويشترط في ثانيهما
ان لا يكون واويّ العين كحوت ولا ياء في اللام كمدى **ص وفي فعيل وصف فاعل ورد كذا له**
في انثى ايضا كهرد ش يطرد فعال ايضا في فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثه نحو ظريف
وظريفة يجمعان على ظراف واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال
فيهما جراح **تنبيهات الاول** يشترط في فعيل بمعنى فاعل وانثاه
ان يكونا صحيحي اللام ذكره في التسهيل **الثاني** زعم العبدي ان فعالا يختص
بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ بل يشترك فيه المؤنث والمذكر **الثالث** فرائض
بما تقدم ان فعالا مطرد في ثمانية اوزان فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل
وفعيلة بالشروط المذكورة **وشاع في وصف على فعلان او انثييه او على فعلانا ش**
اي كثر فعال في وصف على فعلان لا مؤنثه كفعل على فعل وعلى فعلانة او على فعلان بضم الفاء
نحو خمصان وخماص وكذلك فعلانة انثاه نحو خمصانة وخماص ايضا واليها اشار بقوله **ومثله**
فعلانة ش وهي خمسة اوزان فعلان وفعل وفعلانة وفعلان وفعلانة كثر فيه فعال
فان فلت فهل مطرد فيه **قلت** صرح في شرح الكافية بعدم اطراده
فيه فعال وشاع دون اطراد وخاص التسهيل اطراده وقوله **والزمه في نحو كمول وطو**
يلة في ش اي الزم فعالا فيهما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة انثاه

نحو غضبان وغضاب ونزوان ونزاز او على فعل نحو غضبى وغضاب او على فعلانة نحو نزوانة ونزاز وهذا الشيء فعلان لا فح

نحو طويل وطويلة فيقول فيهما طوال ولم يجاوزوه فيهما الا الى التصحيح **وبفعول**
فعال نحو كبير يخص غالبا الشر مراد مثلة الكثرة فعول او مفعول مفرد في اسم على فعل نحو
كبير وكبود ونمر ونمور ولم يجاوزوا فعولا في جمع فعل الى غيره وجموع الكثرة غالبا
والى هذا اشار بقوله يخص غالبا واشار بقوله غالبا الى انه قد يجمع على غير فعول
نادرا نحو نمر ونمر ولم يجمع فعل على فعال استغنا بفعول وفعول الشارح ولا يكادون
يجاوزون في الكثرة جمع فعل على فعول الى جمعه على فعال فان جاء منه شيء عوناد فيه
نظر لا تخصيصه بقوله الى فعال يقتضي انهم لم يجاوزوه غالبا الى فعال او كلا غيره وقوله
وان جاء منه شيء عز نادرا يقتضي انه لم يقف على شيء منه وقد سمع نمار وثمر واشار
اليه في التسهيل وقوله **كذا ما يفرد في فعل اسما مطلق الفا** يعني ان فعولا يطرد
في فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وكسر ما نحو حمل وحمول ضمها نحو جند وجنود
بشرط ان تكون اسما بان كانت او صافا نحو صعب وجلف وحلو لم يجمع على فعول الا ما
شذ كضيف وضيف **كذبهات الاول** اطراد فعول في فعل مشروط
بان لا تكون عينه واوا كعوض وشذ فرخ وفروخ ومشروط في فعل ايضا بان لا تكون
عينه واوا كعوت وان لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ خفر وخصوص **الثاني**
صرح المصنف بان فعالا وفعولا مقيسان في مثلة الاوزان الثلاثة بشرطهما وقال
بعض النحويين فعال يجمع في الكثرة على فعال وعلى فعول وهو في ذلك على ثلاثة اضرب
ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب وضرب ينفرد فيه فعال نحو كلب وكلاب
دون كلوب وضرب ينفرد به فعول نحو قلس وقلوس دون قلاس وقال غيره فعول وفعال
كثيرا في جمع فعل الصحيح العين وعلى ايهما جمعته العرب اتبع فان لم يحفظ منهما واحد
نظر في باقي ابنية الجموع فان جمع على واحد او اكثر منها اتبع فان لم يوجد جمع على
واحد منها على التخيير قال ابن الناظم وينبغي ان تعلم ان اكثر الجموع سماعي لا يكاد
منها ما يغلب فيذكر في الغالب فيحمل عليه ما لم يسمع جمعه **الثالث** قال في
التسهيل وقد تلحق هذه التاء يعني فعالا وفعولا نحو فعالة وفعولة وهو قليل لا
يطرد وذكر في التسهيل ايضا ان من امثلة اسم الجمع فعالة نحو حمل فيل وقد ذكر اولا
ان فعالا تلحقه التاء فيكون جمعا لا جمع تكسير لا اسم جمع وقوله **وفعال له شر**
وتتمة الكلام على فعول اي وفعال ايضا جمع على فعول نحو اسود واسود وشجر وشجور
فان قلت فعال يطرد جمعه على فعول **قلت** ذكره في التسهيل
مع ما يقاربه فقول الاكثر وشذ كثير ان يكون اسما وان لا يكون مضاعفا واما
نحو طلول في طلل فمقصور على السماع وقال في الكافية وفي فعل بفتح وصرح في
شرحها بانه مقتصر فيه على السماع وفي الارتشاف بعد ذكر فيما يطرد فيه

فعول وفيل

فعول وفيل مقتصر فيه على السماع وفيه جزم الشارح **فان قلت**
ما المفهوم من قوله وفعال له **قلت** ظاهره ان ذلك مقيس فيه ووافقه الناظم في
التسهيل فانه ذكر عقب المطرد ولم يصرح بعدم اطراده وايضا فانه لم يذكره
في مقدمة النظم غالبا الا المطرد وقد شذ فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود وقد
وصالوه صليل ولم يتعرض لذلك فظهر ان مراده ذكر المطرد وقال الشارح ويجمع
فعول في فعل وذلك قال وفعال ايضا فعول ولم يقيدا بالاطراد فعلم انه محفوظ
فيه انتهى وفيه نظر لان مثل هذه العبارة قد استعملها الناظم فيما هو
مطرد كقوله وفعال ايضا له فعال **فان قلت** فما اعراب وفعال له على هذا
قلت يحتمل وجهين **احدهما** ان يكون فعال مبتدا وله خبر مبتدا محذوف
تقديره له فعول والضمير عائد على فعل والجملة خبر الاول وهذا كلام تفسير
الشارح **والثاني** ان يكون فعال مبتدا وله خبر والضمير لفعول اي
وفعال لفعول يعني انه من المفردات التي تجمع على فعول **فان قلت** فهلا
جعلت قوله وفعال معطوفا على قوله في فعل فيكون نظيرا في الاطراد فعول فيه
ويكون قوله له ابتداء كلام يتعلق بما بعده والضمير لفعل او لفعال وفعلان
فيؤخذ منه ان فعلا يجمع على فعلان **قلت** اما جمع فعل على فعلان
فمختص في الصحيح والمعتل كغرب وخرب وهو ذكر الحباري وقتي وفتيان
واخ واخوان وتاج وتيجان وهو مطرد في واوي العين صرح بذلك في شرح اللامية
فان وقد يجمع عليه فعل الصحيح العين نحو خرب فظاهره انه لا يطرد في
الصحيح العين فلو جعل قوله له ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على
فعلان في الواوي العين وغيره وقوله بعد وشاع في حوت وفاع يدل على ان
اطراده مخصوص بنحو فاع من الواوي العين **فان قلت** يحتمل ان يكون
اراد ان فعلان مطرد في فعل مطلقا ولا فيما في ذلك ما ذكره وشاع في فاع
ونحوه لاحتمال ان يكون في فاع ونحوه اكثر منه في غيره مع اطراده في النوعين
ويدل على صحة هذا قوله في التسهيل ومنها فعلان اسم على فعل او فعال او فعل
مطلقا او فعل واوي العين فلم يقيد بواوي العين الا فعلا وفاعا في فعل مطلقا
قلت هذا احتمال يعضده كلام الناظم والله اعلم **من الافعال وفعلان**
خص شر يعني ان مثلة الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فعال نحو
غراب وغربان وغلام وغلمان وتقدم اول الباب التنبيه على اطراده في فعل نحو صرد
وصردان وقوله **وشاع في حوت وفاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما** ش
يعني ان فعلان كثر فيما عينه واو من فعل وفعل **فالاول** كحوت وحيتان وثوب

جمع

وبيناء **والثاني** كفاع وفيعان وتاج وتيجان **قلت** وصرح في شرح الكافية
بالجواز فيما عينه واو والوزنين ثم اشار بقوله وفعل في غيرهما الى ورود فعلان في غير
ما ذكر قليلا كقولهم ضرب وخربان وآج واخوان وغزال وغزلان وصوار وصيران
والصوار قطيع بقر الوحش وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وخروف وخرفان
وهجان وهجيان وفتو وفتوان قال الشارح بعد ذكر مسئلة المثل فيهما وامثالهما مما
تعجب ولا يقاس عليه **قلت** وفيه تصريح بان فعلان في نحو خروف لا يقاس عليه
وهو كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره وتقدم ما ذكره في التسهيل قوله
ص وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين وفعلان شمل ش من امثلة جمع الكثرة
فعلان في الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران وسنب وسنبان
وفعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان او فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران
تنبيهات الاول قال في شرح الكافية فعلان مطرد فيما كان من اسماء الجنا
س والجارية مجراها على وزن مثال العارية مجراها عبدان جمع عبد **الثاني**
ذكره الشارح في امثلة فعلا وفعلا نحو جذع وجذعان وذكر في التسهيل ان فعلان يحفظ في
جذع ولا يقاس عليه لانه صفة **الثالث** ظاهر كلامه ان فعلان شاذ في غير ما ذكر
وقال في التسهيل ومنه فعلان كاسم على فعيل او فعل صحيح العين او فعل فراد فعلا نحو ذيب
وذئب وذكر في شرح الكافية ان فعلان في فعيل قليل قوله **ص وكريم وبخيل وفعلا كذا ما**
ظاهرا فيه فعلا ش من امثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل
بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء **قال قلت**
مثل لذكر المثالين وابقى **قلت** التنبيه على استواء وصف المؤنث والذكر في ذلك
تنبيهات الاول فعيلا المذكور في شرح الكافية بان يكون بمعنى فاعل
واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول فانه لا يجمع على فعلاء الا نادرا كقولهم حديد جراء
وسخين وسخناء وقال في التسهيل ومنها فعلاء لفعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او مفعول
او مفاعل ان اريد مفعلا نحو سميع بمعنى مسمع ومفاعلا نحو جليس بمعنى مجالس فيقال
فيهما سمعاء وجلساء ينبغي ان يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على ان المراد معنى اسم
الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثة وغيره **الثاني** يحتمل قوله لما ظاهرا فيه فرجعلا وجهين
احدهما ان المراد ما شابه كريما وبخيلا في الوزن بالشرط المذكور نحو ظريف وشريف
واراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم **والاخر** ان يكون المراد ما شابه كريما وبخيلا في المعنى
وبمزاجهم والشارح قال وكثر مجيئه على فعل نحو كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء
والى هذا اشار بقوله لما ظاهرا فيه يعني ان نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو كريم
وبخيل في الدلالة على معنى هو كالغريزة فهو كالنائب عن فعيل ولهذا اجري مجراه انتهى وما

ذكره الشارح

ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية وكفعيل ذا الجمع فاعلا في قصر مدح نحو جمع عاقلا
وظاهر كلامه اجراء ذلك الا ان فهم ذلك من قوله منا كذا لما ظاهرا فيه غير واضح لانه لم يخصه
بما اختص فيه مما ركل وصف دل على مدح يجمع على فعلاء وليس كذلك **ثم اعلم** ان
في اختصار الشارح تبعا للكافية على ما على معنى المدح نظرا لانه ذكر في التسهيل انه
حمل على فعيل المذكور ما دل على سجية مدح او ذم وقيدا او فاعل فيزاد فعلا ولم يقتصر على
المدح ومثال فعلا الشجاع وشجعاء وبعاد وبعداء وذكر في الكافية ان ذلك مقصور على
السماع فعلى لا ينبغي ان يدرج فاعل **ص وثاب عنه افعلاء في المعل لام ومضعفا وغيره**
فاعل فعل ش من امثلة جمع الكثرة افعلاء وهو نيابة عن فعلاء في المضاعف والمعتل اللام
من فعيل المتقدم ذكره فالمضاعف نحو شديد واشداء وخليل واخلاء والمعتل نحو غني واغنياء
وولي واولياء استعملوا به عن فعلاء في هذين النوعين لثقلهما والثقل الا ما ندر في المعتل
كقولهم سري واسراء وتقي واتقياء وسخي واسخياء واشار بقوله وغيره الى ان فعل الى ورود
افعلاء في غير المضاعف والمعتل قليلا نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين
واهوناء ونحو ذلك **ص وفواعل لفعول وفاعل وفاعلاء مع نحو كامل وجامل وجاهل**
وفاعله وشذ في الفارس مع ما مثله ش من امثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه
الانواع السبعة **اولها** فعول نحو حجوم وحواجم **وثانيها** فاعل بفتح
العين نحو طابع وطوابع **وثالثها** فاعلاء نحو فاصعاء وفواصع **ورابعها**
فاعل اسما عاما او غير علم نحو كامل وكواهل وخاتم وخواتم **وخامسها** فاعل
صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض **وسادسها** فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو
كاهل وصواهل **وسابعها** فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم
وناصية ونواصي **تنبيهات الاول** زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فعلة
نحو صومعة وصوامع **الثاني** ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الانواع قال فواعل لغير فاعل
الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي واحترز بقوله غير ملحقة
بخماسي نحو هنوفة وفانظ تعرف في جمعه خرانق بضم الواو **الثالث** نص سيبويه
على اطراد فواعل لفاعل صفة لمذكر غير عاقل كي تقوم نحو نجوم كواكب وجبال شواهق قال
في شرح الكافية وغلط كثير فحكم على مثل هذا بالشذوذ وانما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر
عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس والى هذا اشار بقوله وشذ في الفارس مع ما مثله والى
شذوذ ذلك هالك وهوالك وناسك ونواسك وغائب وغوائب وشاهد وشواهد
وناشئ ونواشئ وذلك في صفة المذكر العاقل وانه جائز شائع في الشعر وقال بعضهم نحو
فوارس على انه صفة لهوائب فوارس ويكون على القياس الا ان يقال انهم قالوا رجال فوارس ورجال
هوالك وقال في الارتشاف والزمانية نواكس وهوالك وغوائب وشواهد ونواشئ وكلها

في صفة المذكر العاقل فيل وجيسه في جواز امر التبعيض لاختصاص معناه بالمذكر ظنه
لا يقال الموالية فارسية واما هوالك فورد في مثل قالوا ما لك في الموالك وتواكس
وغرايب ورد في الشعر **فتبهات الاول** تاول بعضهم ما ورد من ذلك
على انه صفة لهوايب فيكون على القياس فيقدر في قولهم ما لك في الموالك في
الهوايب الموالك وقيل وهو ممتنع لم يقولوا رجال موالك **الثاني** قال في
الارتشاف وذكر الهروي انه الاصل وانه جايز شايع في الشعر **قلت** يعني انه
جايز في الشعر مطلقا كما نقل غيره قال في الارتشاف واجاز الاخفش ان يجمع صفة
الصفات جمع الاسم بالحمل عليه **وبفعايل جمع فعالة وتشبهه ذا تاء او من الدش**
وامثلة جمع الكثرة فعايل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل اخره مختوم بالتاء او
مجرد منها والى هذا الضابط اشار بقوله وتشبهه فاندرج فيه خمسة اوزان بالتاء وخمسة
بلا تاء فالتي بالتاء فعالة نحو سحابة وسحايب وفعالة نحو رسالة ورسايل وفعالة
نحو ذؤابة وذوايب وفعولة نحو حمولة وحمايل وفعيلة نحو صحيفة وصحايف والتي
بلا تاء فعال نحو شمال وشمايل وفعال نحو عقاب وعقايب وفعول
وفعول نحو عجوز وعجايز وفعيل نحو سعيد علم امراة قال في شرح الكافية واما فعايل
جمع فعيل من هذا القبيل فلم يات في اسم جنس فيما اعلم لكن يقتضي القياس لعلم
مؤنث كسعايد جمع سعيد اسم امراة **فتبهات الاول** شرط هذه
الامثلة المجردة من التاء ان تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعايل لا فاندرا
كقولهم جزور وجزايز وسماء وسمايز قال تعالى الذين فوق سبع سمايز وعبد وعبايد
الثاني قال في التسهيل ولفعولة وفعالة وفعالة وفعالة اسما صفة ط الا ممتنة في
غير فعيلة واخل بشرطها معنا واما فعيلة بشرط ان لا تكون بمعنى مفعولة
احترازا من جريحة وقتيلة ونحوهما فلا يقال جرايح وقتايل ويشترط لهم ذبيحة وذبايح
ونحوهما **الثالث** هذا هو كلام المراد فعايل في هذه الاوزان الخمسة
مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية وقال في التسهيل بعد ذكر فعولة
وفعالة وفعالة وان خلون والتاء مع انتفاء التذكير حفظ فيشتركوا حفظ بين فعول
انتهى واما فعيل فلم يذكره في التسهيل لانه لم يجعله فيه فعايل كما تقدم وهذا يدل على
ان فعايل غير مطرد في هذه الاوزان المجردة وتبعه في الارتشاف **الرابع** ذكر في
التسهيل ان فعايل ايضا نحو شمل وجرايض وفرايض ودرايك وجلولاء وحباري وحزابية
بتراء حذف ما بعد الاميم يعني حباري وحزابية واحترز من حذف اول الحزابية
فيجمعان حينئذ على الفعالي فتقول ان حذفت ما بعد اللام حباري وحزابي وان حذفت
الاول حباري وحزاب **وبالفعالي والفعالي جمعا صحراء والعذرا والفضل تبعاته** وامثلة
جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالي بالفتح ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في انواع

الاول

الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحارى وحمراء وحماري **والثاني** فعلى اسما نحو علقمى
وعلاقمى وعلافى **والثالث** فعلى اسما نحو ذفرى وذفارى وذفرة وذفارى **والرابع**
فعلى وصفا لانثى افعل نحو حبلى وحبالى وحبلاء وحبالى **والخامس**
نحو عذراء وعذارى وعذراء وعذارى وكذا يقول والفضل اتباعا لفعالى وفعال مقيسان
في نحو عذراء كما انهما مقيسان في نحو صحراء ويؤيد ذلك قوله في شرح الكافية وكذلك
ما اشبههما ثم يحتمل ان يريد نحو عذراء ما كان على فعلاء صفة مطلقا او صفة خاصة
بالمؤنث وهذا اقرب وقال الشارح ويشترط فعال وفعال فيما كان على فعلاء
اسما نحو صحراء او صفة نحو عذراء فسوى بينهما ولم يقيد الصفة ثم الظاهر من كلامه
هذا ما ذكره في التسهيل وهو ان فعال يختص في نحو عذراء وان الفعالى تشاركه
فيه فانقلب انه عنى مقيس في فعلاء صفة ويشترك ايضا في جمع مثنى في الواو ممدود
ومقصور لا يقاس عليهما وسوى في التسهيل بين عذراء وصحراء **وبفعلة** فعال بالكسر
نحو حزورية وسعلاة وترقوة والمة فنحو وربما حذف اول زايديه من نحو عنظى وعرنى
وعزولى وقهوباة وتلعيبة وقلنسوة وحبارى ونورة اهل وعشرين وليلة
وليلة ومسى البيضة وتنعرد فعالى بالفتح بوصف على فعلان او فعلى نحو سكران
وسيكرى وغضبان وغضبى وتقول سكارى وغضابى ولا يقال سكارى وغضاب بالكسر
وورد مجموعا في العاقل اخر نحو حبط وحباطى **واعلم** ان جمع فعلان
وفعلى على فعالى بالضم الفاء راجع على فعالى بفتح الفاء **فتبهات الاول**
انما لم يذكر هنا ما يتفرد به فعال من نحو حزورية وما بعدها لانه يستفاد من قوله
تعرد فعال وشبهه انكفا وسياتى بيانه ولانه داخل في فعالى بضم الفاء فلم يذكر
الثاني قال في جمع صحراء وعذراء صحارى وعذارى ايضا بالتشديد فصار لكل
منهما ثلاثة جموع فعالى وفعالى وفعالى **الثالث** اعلم ان فعالى بالتشديد
هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان مجموعها لا يقاس عليه وانما يجيء غالبا
في الشعر وانما قلنا انه الاصل لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا
وكسرت الراء كما كسرت ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد فتنقلب الالف
التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتنقلب الثانية التي هي للتانيث ايضا ياء
ثم تدغم الاولى فيها ثم انهم اثروا التخفيف فحذفوا احدى الياءين في حذف الثانية
قال الصحاري بالكسر وفي حذف الاولى قال الصحاري بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء
الفا لتسلم الحرف عن التنوين وخص هذا الاصل الصحاري ثم الصحاري ثم الصحاري
واجعل فعالى لغير ذي نسب جردا كالكرسي تتبع العرب من امثلة جمع الكثرة
فعالى وهو للثلاثي ساكن العين من غير ياء اخره ياء مشددة لغير تجريد نسب نحو كرسي

وكراسي وبرجي وبرادي واحترز بقوله لغير نسب بردمن نحو مصري فلا يقال مصاري وعلامة
النسب المتجرد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى منسوب به قبل تعويضها ٥
تنبيهات الاول قد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعماله
فيه حتى يصير النسب منسيا او كالمنسي ويعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم
مصري ومصاري واصل المصري يعني بالياء منسوب الى مصر فنقلت بالغير ثم كثر استعماله
حتى صار اسما للنقيب من الابل **الثاني** في التسهيل ان هذا الجمع اعني نحو علباء
وقوباء وهو كالمنقول فيه علابي وقوابي وهو الذي قال ويعوض في نحو حمراء وعزهاء
وانسان وحربان **قلت** اما حمراء وعزهاء فقالوا فيهما حماري وعزاري بالتشديد
وتقدم التنبيه على انه الاصل مع انه لا يقاس عليه واما انسان وحربان فقالوا فيهما اناسي
وحرابي واصلهما اناسين وحرابين بالياء فيهما بدل النون وزعم ابن عصفور ان هذا البدل
في اناسي لازم ورد بان العرب قالت اناسين على الاصل قال الشاعر ٥ اقلا بالاصل وبقيا
مثل تنسلم وبدل الاناسي بدا ان الانكر مبين ٥ قال في التذييل والتكميل ولو ذهب ذاهب الى ان
الياء في اناسي ليست بدلا لاندرس جمع انسي واناسين جمع انسان لكان مذهبا الى
قول حسن واستدراك من دعوى الاصل ان العرب تقول انسي في معنى انسان قال الشاعر ٥ فلست
بالانسي ولكن لتاتين تنزلي ٥ وقد قالوا مجنتي وممري وخباني وخبائي
كذلك قالوا انسي واناسي **قلت** انما اصل الانسي به على فعل اناسي جمع
انسان لا جمع انسي لان تاءه للنسب فليست كياء كرسي قال في شرح الكافية ولو كان اناسي
جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي انتهى وحكى في جمع انسان انا
اناسية بتعويض تاء التانيث من الياء المحذوفة كما قالوا زنادقة وحكى اهل التصريف
ايضا ابدال نونه الاولى ياء في الافراد والجمع فقالوا ايسان وجمعه ايا سير واما حرابي فذكر
بعض اهل التصريف جواز الابدال فيه كذلك لان العرب يقول حرابين على الاصل ذكره
في شرح الكافية وحكى ابو القاسم الشعري وغيره انه يقال حربان بالتثقيل في حربان فيحتمل
ان يكون حرابي جمعا لحربان وتكون الياء بدلا من حرف التانيث كما قالوا في صحراء صحاري
الثالث مذهب اخر مما ذكر في هذا النظم وامثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه
غير الملحق والشبيه به وجملتها احد وعشرون بناء فعل كحمر وفعل كعنق وفعل كعرق
وفعل كعرق وفعلة كرماة وفعلة كبرمة وفعلي كقتلى وفعلة كدرجة وفعل كعنق وفعال
كغزال وفعال كذئاب وفعول كقعود وفعلان كغلمان وفعلان كحمران وفعلاء كحمراء
وافعلاء كاولياء وافعال كغواتم وفعاعيل كساعيل وفعالي كصحاري وفعال كصحار وفعالي
كاراسي وزاد في الكافية ثلاثة ابنية فعالى وفعيلا وفعالا اما فعالى نحو سكارى وهو
لوصف على فعلان وفعلى وتقدم ذكره وانه يرجع على فعالى بفتح الفاء في مذهب المصنف

واما فعال

واما فعال بضم الفاء فقيل هو اسم جمع كقولهم في ضئر ضؤار بالضم وقيل هو جمع واما فعيل
وفعيال بضم الفاء نحو عبيد وضؤار فقيهما خلاف ذكر بعضهم انهما جمع على التحقيق وقال
في التسهيل الاصح انهما مثلا لا تكسير لهما اسما جمع قال ذكر فعيل كعبيد فهو اسم جمع قال
في شرح الكافية وما كان على وزن فعيل فهو جمع ان انث كعبيد وحمير واسم جمع ان ذكر
كظبي وحمير **قلت** وفعيل وفعال مؤنثين متغايرين وفي فعيل قولان **احدهما**
انه اسم جمع مطلقا **والثاني** التفصيل وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا
قال ابن الخباز فذكر واعلى فعيل ثلاثة ابنية فعل كعبد وعبيد وكلب وكليب ورهن
ورهين وفعل كعبد وعبيد وفعل كضرس وضريس وهو قليل لانه اشبه الاحاد انتهى
فلم يعرف في نحو عبيد وكليب كما قرر وهكذا قال في الصحاح والعبد خلاف الحر والجمع
عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز وذكر في الكافية ايضا مجموع التكسير وفعل
ولم يسمع منه الا بعضهما على جمع جمل وحربا جمع حربان قال ومذهب ابن السراج
انه جمع وقال الاصمعي الجعل لغة في الجمل ومذهب الاخفش ان كليبا وصحابا جمع فهو على هذا المذاهب
تكسير ومذهب سيبويه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وخالف
الفراء الى كل ما له واحد موافق في اصل اللفظ نحو تمر وغلام جمع تكسير وليس
بصحيح **وبفعال وشبهه اكتفا في جمع ما فوق الثلاثي ارتقا ش** اي امثلة جمع الكثرة
فعال وشبهه والمراد بشبهه ما ماثله في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو
مفاعل وفعاعل اما فعال فيجمع عليه كل ما زاد على اصوله على ثلاثة واما شبهه
فيجمع عليه **كل ثلاثي** خليا الا ما اخرجه بقوله **مرعي ما مضى ش** وهو باب
كبرى وسكرى واحمر وحمراء وراع وكلاهما ونحوها لان هذه قد استمر تكسيرها على
ما تقدم بيانه **تنبيه** شمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه
اما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعال نحو جعفر وجعافر وبرثن وبراثن
وان كان مزيدا جمع على شبهه فعال سواء كانت زيادته للالحاق نحو صيرف
وصياريف وعلفى وعلافي او لغيره نحو اصبع واصابع ومسجد ومساجد ما لم يكن
مما تقدم استثناؤه واما الخماسي فهو ايضا اما مجرد واما مزيد فان كان
مجردا فقد نبه عليه بقوله **ورخماسي جرد الاخر لغير بالقياس ش** اذا اريد جمع
الخماسي المجرد حذف اخره ليتوصل بذلك الى بناء فعال فيقولون في سفرجل سفارج
ثم ان كان رابعه شبيها بالزائد جاز حذفه وابقاؤه الخامس كما نبه عليه بقوله **والرابع
الشبيه بالمزيد فزيحذف دون ما به تم العدد ش** يجوز حذف الرابع اذا كان
شبيها بالمزيد لفظا او مخرجا فالاول نحو جحمرش فتقول جحافش لان النون من حروف الزيادة
والثاني نحو جردحل فتحذف لان الدال من مخرج التاء وهما من حروف الزيادة فلهذا تقول

فيهما خوارف وفوارق يجوز النون والواو والياء تقول خوارين وفوارين يجوز الخا
مس لما تقدم وهو الاجود هذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا يجوز في مثل فوا
رف وخوارف الا الخامس وفوارف وخوارف غلط **فنبهان** احدهما الكو
فيون والاخفش حذف ما قبل الرابع لانهم راوا حذف الثالث اسهل لوقوعه الجمع
يحل محله **الثاني** منع ابو الاذكسيي الخمايسي البتة وقال سيبويه لا يكسر وفسر
الا على استكراه وقال في التسهيل ويحتمل غالبا التصحيح عن تكسير الخماسي الاصول
واما الخماسي بزيادة فانه يجوز زايده اخر الاول او غيره اخر نحو سبطري وسبا
طري وجوز كسر وجد اكسر ما لم يكن في ايد من الخمسة حرف لين قبل الاخر فانه لا يجوز
بل يجمع على فعاليل ونحوه نحو عصفور وعصافير وفرزدق وفرازيق وقنديل
وقناديل وهذا مفهوم من قوله **وزايد الرباعي احذف** ما لم يكن لينا قرا الزمخشري
ش فان قلت فهم من استثنايه حرف اللين انه لا يجوز ولا كم من ايد يقع ان
واو عصفور وياء فرزدق ونحوهما يقلبان ياء **قلت** هذا مفهوم من قاعدة
مقررة في التصريف لا يحتاج الى النص عليه **فنبهان الاول** شمل قوله
وزايد العادي الرباعي نحو قبعثرى مما اصوله خمسة مجردا ونحوه اذا كسر حذف
منه حرف الزايد وخماسي الاصول فتقول قباعث **الثاني** شمل قوله حرف اللين
ما قبله حركة مجانسة كما مر مثاله وما قبله حركة غير مجانسة نحو عرنيو وفر
وسر فتقول فيها عرانيو وراد سر وحذف منه كنفور مما اتصل به حرف العلة
فانه لا ينقلب ياء بل يحذف فتقول كناهر **والسين والتاء من مستودع ازل الذي**
الجمع فاما مما محل ش اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوايد ما يحل بقاؤه بمثالي الجمع
اعني فعالل وفعاليل فتوصل اليهما بحذفه فان تاتي احد المثالين بحذف بعض وابقاء
بعض ابقى ما له مزية في المعنى او اللفظ فلذلك تقول في جمع مستدعى مستدعي بحذف
السين والتاء معا لابقاء ما محل بنية الجمع وابقيت الميم لان لها مزية عليهما
لكونها تزاد لمعنى يخص الاسماء والى هذا اشار بقوله **والميم اولى من سواه بالبقا**
ش وتشمل قوله وسواه صورتين **احداهما** وقاية ومعنى ان يكون ثلاثة ازايد
غير ملحق كنون منطلق وتاء مقتلع **والاخرى** خلافية وهو ان يكون الزايد
ملحقا نحو مقعنسس فمذهب سيبويه فيه ونحوه ابقاء الميم فتقول مقاعنس ومذ
هب المبرد ابقاء الملحق فتقول قعانس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدرية
وهي لمعنى يخص الاسم فكانت اولى بالبقاء وقوله **والهمز والياء مثله ان يبقا ش**
يعني ان الهمزة والياء مثل الميم في كونهما اولى بالبقاء اذا تصورا نحو الندوة وقلنسوة
فتقول في جمعهما الاداة وقلاة بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصورهما ولانهما

في موضع

في موضع يفعلان فيه ذلك على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تقول فيه على معنى
اصلا وانما ادغم الاد وقلاد في الجمع رجوعا الى الغيابر **فنبهان** تقول ان الهمزة
تكون في المعنى وفي اللفظ وما تقدم من ابقاء الميم والهمزة والياء في المثل السابق
من المزية المعنوية ولهذا مثلة اخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر **ومثال المزية**
اللفظية قولك في جمع استخراج تخاريج لان تغيير او هو تماثيل ولا تقول تخاريج لان سبعا
عيل معدوم وكذلك مثله من مريسن تقول فيه مراريس بحذف الميم الثانية وابقاء الى آ
لانه لا يحتمل معه كون الاسم ثلاثيا في الاصل ولو حذفت الاولى وابقيت الميم فقلت
مراسن لاوهم كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حكاية قال الهمزة فيه اولى بالبقاء
من الالف كما ولشبهها بحرف اصلي لان زيادتها وسطا شاذة بخلاف الالف ويوضح
ترجيح الالف بالبقاء لانها اجود من اخر الاسم فتقلب همزة فتقول حكايك على القولين
والتقدير مختلف ومسايل هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه ومن المزية ايضا ما اشار
اليه بقوله **والياء الا الواو احذف ان جمعت كعيرين فهو حتم حتما ش** يجب ابقاء
الياء واو حيزبون وعيطموس ونحوهما فان تكسيرهما حزابين وعياطيس حذفت
الياء وابقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو في ذلك بالبقاء لان
الياء اذا حذفت انتقض حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل
بواو عصفور ولو حذفت الواو اولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لان في بقاء الياء مجونا
لصيغة الجمع **مروحين واي زايدي سرندى وكل ما حكاه كالعلنزى ش** زايدا
سرندى هما النون والالف فان حذفت النون قلت سراد وان حذفت الالف قلت سراند
وكذلك نظيره نحو العلنزى والعنبكى والعرنى واندحين واي هذين الزايدين يشبهان
التثنية اذا لا مزية لاحدهما على الاخر **والحاصل انه** اذا كان لاحد الزايدين
مزية ابقي وان تقلت التثنية فهو فالحاذف مخير **وتتمة** الباب بذكر مسايل الاولى يجوز
تعويض ياء قبل الحرف فيه حذف اصل كاراوزايد فتقول في شعراء وشعاري ومنطلق سعاريج
ومناطيق وقد ذكر هذا اول التصغير وسيأتي **الثانية** ما جاز الوجهين زيادة الياء
في مماثل ما على حذفها ومماثل ما على عيل فيجوز في جعافر وجعافير وفي عصافير عصافير
وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من الاول قول الفرزدق وقد اذرى التقاني وعنزة مغلي
الغبيط وافهم في التسهيل على جواز الامرين واستثنى جواعل وما يفعل فيه فواعيل
الشذوذ كقولهم سوايغ بيض لا تخرقها النبل وافهم الجوهري على زيادة الياء قياسا
في نحو طوابيق وعوانيم وكل ما جمع على فعاليل وقال ابو حاتم في نحو اثفية كل ما جاء
على هذا النوع واحده مشدد فهي جمعه التكسير والتجميع كاثافي قال الاخفش
هذا لم يقال في جمع مفتاح مفاتيح ومفاتيح وقال النحاس الحذف في المعتل اكثر ومذهب

البصريين ان زيادة الياء في مثل معاطي وحزابي في مثل معاطيل لا يجوز الا للضرورة
الثالث ما ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم واشار اليه في التسهيل
بقوله وربما ورد تجريد المزيد فيه فجعل من معاملة المجرد ومثال ذلك قولهم في مذاريب
وحبيك قال الجرمي والفارسي كسرى على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد وكان
يقول فيه جمع الترخيم ومذهب الخليل وسيبويه انه مما جمع على غير واحده المستعمل
المستعمل كملامح واجاز السيرافي ان يكون اسم جمع **الرابع** ذا في التسهيل
ويجمع اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل ومفاعيل او فعلة او فعلة
لما يلتبسان بجمع شبههما في مثل الاحاد التي هي جمع اسم الجمع فوج وافواج
وكذا مذهب الكلام سيبويه انه لا يقاس وجمع الجمع عفاريت وعفاريت كما يقال سراحين
وسراحين ومعنى قوله لما يلتبسان يعني ان الداعي الى جمعه هو الداعي الى تثنيته
وكذا مذهب الكلام جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع القلة وتعليل غيره ان جمع جمع الكثرة
لا يقاس بالاتفاق واختلف في جمع القلة فقيل يقاس جمعه ونحوه مذهب الاكثرين
وقيل لا يقاس ولا يجمع المجموع الا مذهب جمعه وهو مذهب الجرمي واختيار ابن
عصفور وبه قيس السيرافي والكلام سيبويه **الخامس** اختلف في اصايل
فقيل هو جمع جمع لانه جمع اصال واصال جمع اصل واصيل فالاول ابن
الشجري ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع لانه جمع اصال
واصال جمع اصل واصل مفرد لا جمع وقيل ان اصالا جمع اصيل كعبيد واعباد واصايل جمع
اصيلة كسفينة وسفاين ذكره ابن الباذش ايضا ابو الحسن بن خارس وقال ابن الخشاب
اصايل جمع اصيل كاقيل واقايل والاقيل الصغير واولاد الابل وعلى هذا ذهب الفراء
فليس بجمع جمع **السادس** في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس
وانما اخرته الى هذا الموضع لان معرفته متوقفة على معرفة قاعدة التكسير والفرق
بين هذه الثلاثة من وجهين احدهما معنوي والاخر لفظي اما المعنوي فقال
الشارح في صدر الشرح الاسم الدال على الكثرة وانفرد بشهادة التامل اما ان يكون
موضوعا للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف واما ان يكون
موضوعا لمجموع الاحاد لا عليها دلالة المفرد على جملة اجزائه مسماه واما ان يكون
موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الوحدة لا ان الواحد يتقدر فيه فالموضوع
للاحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له واحد مستعمل كرجال واسود
او لم يكن كابابيل والموضوع لمجموع الاحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد لفظه
كركب وصحب او لم يكن كقوم ورهط والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم
الجنس وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده التاء كتمر وتمرة وعكسه كنمل

وحيات

وحياة انتهى يعني ان الكمأة والعنبة للواحد والكماة والحياة للجنس وهو قليل
وبعضهم يقول للواحد كماة وللجنس كمأة على القياس وقوله وهو غالب فيما يفرق بينه
وبين واحده التاء يشير الى ان اسم الجنس لا ينحصر في ذلك لانه قد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب
نحو روم ورومي وزنج وزنجي **واعلم** ان مما عرف به اسم الجنس ان الا مقتضاه تحت اهلاك
ثم ونحوه على القليل والكثير لا العدد والماء لان الواحد انما ينتفي بنفيه اذا كان كاملا فاعلمه وقد
صرح بذلك الشيخ ابو عمرو في شرحه الكافية والمجموع وكلام النحويين ان اسم الجنس الذي يفرق بينه
وبين واحده تاء التانيث نحو حبوب وتمر وكلم لا يطلق على اقل من ثلاثة وانما يقال ذلك في نحو
ضرب من المطاعم وجاء طالح للقليل والكثير فالتاء للتنصيص على الوحدة واما غير المطاعم فلا يقال
فيه ذلك وقد صرح المصنف بذلك فالذي شرح التسهيل الكلم اسم جنس جمعي لا يثنى ولا يجمع وقد
ماتيا وثلاث كلمات بل مقتضى قوله في التسهيل تكسير الواحد المتاز بالتاء محفوظ استغناء بتميزه
في الكثرة وتصحيحه في القلة ومنه وغيره لما جوزوا التعبير حتى قيل ان فعل للامد اذا واما التعطي
فاعلم ان الاسم الدال على الكثرة ان لم يكن واحده لفظه فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع او غالب
فيه او لا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو عباديد او غالب فيه نحو اعراب فهو جمع واحده مقدر
والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وان قلنا ان اعرابا على وزن غالب لان اعرابا ثابت في المفردات كقولهم
رمية اعشار ومذهب بعض النحويين والكثير ان ما عدا الوزن خاص بالجمع ويجعل قولهم رمية
اعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الاعراب جمع عرب
لان العرب يعم الحاضر والبادي والاعراب يختص البادي خلافا لمن زعم انه جمعه وان كل واحد واحده لفظه
فاما ان يوافقه في اصل اللفظ دون الهيئة او فيهما فان وافقه فيهما وثنى فهو جمع بغير تغيير نحو
فلك وان لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في اصل اللفظ دون الهيئة
فاما ان يمتاز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم او بتاء التانيث ولم يلتزم تانيثه نحو تمر او لا فان
امتاز بما ذكر ولم يلتزم تانيثه فهو اسم جنس فان التزم فهو جمع نحو تمر وتمر وحكم سيبويه
بجمعيتها لان العرب التزمت تانيثها فان الغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير
وقال ابن السيرافي التذكير والتانيث سواء في الاستعمال والكثرة وان لم يكن كذلك فاما ان يوافق
اوزان الجموع الماضية او لا فان وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب البتة دون فيج
ويكون اسم جمع فلذلك صحح على غيره فانه اسم جمع لغاز لانه يساوي الواحد في التذكير بخلاف
كلب فانه جمع لانه مؤنث وحكم ايضا على ركب بانه اسم جمع لراكب لانهم نسبوا اليه فقالوا
ركبي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت او اهمل واحدها وانما قلنا دون فيج لان الجمع
قد يساوي الواحد فيما ذكر فيجمع فيقال الرجال قام وان خالف اوزان الجموع الماضية فهو اسم
جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليست من بنية الجمع خلافا لابي الحسن **والحاصل** ان اسم
الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء او الياء ولم يلتزم تانيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه

وليس على وزنها جمع بالجمع ولا غالب فيه اوله واحد ولا فيه مخالف لاوزان الجمع او غير مخالف
ولا كثير مباح والواحد دون فتح في التذكير والنسب واذا عرفت الجمع به بعض منهما

التصغير انما ذكر بعد التكسير لانهما كما قال سيبويه فرعان
فلنذكر فوائده وعلامته وشروطه المصغر اما فوائده عند البصريين فالتحقير والتقليل
والتقريب **فالتحقير** اما لذات الشيء نحو حجيجي اي حجر صغير **واما لشأنه**
نحو رجيل اي تقليل لشأنه الشيء ونحو دريهمات **و** التقريب اما لزمان الشيء نحو بعيد
العصر **و** اما لمكانه دون ذلك الصمان **و** اما لمنزلته نحو صريفيون **و** زاد الكوفيون فوائد
التعظيم كقول البدوي وبيته تصبو منه الا انا مريض الموت واجب بل الرأي منه اذا
كانت عظيمة كانت سريعة الوصول اليه التصغير لتقليل المدة او بل المراد او اصغر الاشياء
فذ يصير الامور الكبار **و اما علامته** فهي الياء وانما جعلوه حديثا لان اولى
الحروف بالزيادة حرف اللين والالف فاستثقلوا الجمع بعد لوا الى الياء لانها ادنى الى الالف
فذهب بعض الكوفيين وصاحب الغرة الى الالف فذ تجعل علامة للتصغير واستدلوا
بقول العرب بمزعفر ملامس وفي دابة وشابة دوابة وشوابة يعنون التصغير
وزنه بل المدامس لغة في المزعفر واما دوابة وشوابة فالواو بدل عن ياء التصغير
والاصل دويبة وشويبة كالياء التصغير فذ تجعل العلامة اولية حرف مشترك واما
شروط المصغر فاربعة **الاول** ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير
وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وفي كونه مقيسا خلاف تقدم في باب
الثاني ان يكون غير متوغل بالشبه الحرفي فلا تصغر المضمرات ولا موصولها ولا
وشذ تصغير بعض اسماء الاشارة والموصولات وسيأتي **الثالث** ان يكون قابلا
للتصغير فلا يصغر جسيم وكبير ولا اسماء العظمة شرعا في اسماء شهور السنة
وايام الاسبوع قولان والمنع مذهب سيبويه **والرابع** ان يكون خاليا من صيغ
التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت **م فعيعلا اجعل الثلاثي اذا اصغرته نحو فرزدق**
في فرا فعيعل مع فعيعيل لما فاق اجعل رمم دريهما ش اي بنية التصغير ثلاثة
فعيعل وفعيعيل وفعيعل فعيعيل للثلاثي مطلقا نحو فرزدق في تصغير فرزدق وفليس في
تصغير فلس وفعيعل وفعيعيل لما زاد على الثلاثة اما فعيعل فللرباعي نحو درهم
وجعفر في درهم وجعفر **و** للخماسي المجرد اذا حذف اخره ولم يعوض منه نحو فرزدق
في فرزدق واما فعيعيل فللخماسي وما فوقه ايضا اذا كان قبل اخره حرفان غير
عصيفير او حرف منه وعوض نحو فرزدق **فنبهات الاول** اطلق الاوزان الثلاثة
من وضع الخليل رحمه الله تعالى وقيل بل بنيت المصغر على هذا الامثلة فقال وجرت مجرى
الناس على فلس ودرهم ودينار **الثاني** وزن المصغر بهذه الاسماء اصطلاح خاص بهذا

الباب

الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكراهة لتكثير الانيقة وليس بجار على مصطلح النحو
يين الا ترى ان وزن اجيمر ومكيتر وسعيرج في التصغير فعيعل وفي النسب فعيعلي اجيعل
ومكيعل وسعيعل **الثالث** قدم في قوله فعيعلا اجعل الثلاثي اذا اصغرته ثلاثة اعمال
تقدم اوله وفتح ثانيه والحاق ياء ساكنة بعده وقدم في قوله فعيعل مع فعيعيل لما فاق
ما فوق الثلاثة فيشار الى الثلاثي في الاعمال الثلاثة وفي ما فوقه اربعا وهو كيس متابعة الياء
لا فيما يستثنيه **الرابع** من الكيفيات المذكورة انه مبني على المتمكن واما غير المتمكن
فانه يغالب في بعضها وسيأتي ذلك في اخر الباب **الخامس** ذكر الضم او المصغر
علة الكثير كالخامس الصغير منها انهم لما فتحوا في التكسير اول الرباعي والخماسي لم يبق الا
الكسر والضم فكان الضم اولى لمكان البناء فالمعنى السيراف وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير
والف التكسير في نحو مفاعيل متقابلان فجعل ما قبل الياء على ما قبل الالف **السادس** قال
بعضهم ضم اول المصغر وفتح ثانيه انما هو فيما ليس كذلك واما نحو ضرب فتسوى الضمة والفتحة
في المكبر غير الضمة والفتحة في المصغر كما في فلك ونحو وجزى ما بر اياز بالظاء فقال لو كان اول المكبر
مضموما كقراب وغلام ثم صغرته لحكم بان الضمة في التصغير غيرها في التكسير لان وجه **السابع**
جمع لو كان المكبر على هيئة المصغر كسفيرج لم يصغر لانه شبه في المصغر حلوه وصيغ التصغير
وميم ونحوهما من اسماء الفاعلين فقال بعضهم ان تصغير ما يكون بالتغيير وخالف التشبيه ان مثل
هذا لا يصغر لانه شبه في المصغر خلوه وصيغ التصغير وشبهها **م وبابه لمنتهى الجمع وصل**
به الى مثلة التصغير ط ش يعني انه يتوصل الى بناء فعيعل وفعيعيل ما زاد على اربعة احرف بما
يوصل الى منتهى الجمع يعني بناء مفاعل ومفاعيل والمحاذي منها مرجيح وتغيير حاله في
التكسير فقول في تصغير مرزدق مريزد بحذف الميم مراد ومريزق بحذف الرابع لانه شبه
بالمزيد وتقول في منطلق مطيلق بحذف النون وابقاء الميم لانها مزية كما تقول وتقول
في استخراج مخيرج بحذف السين والتاء اولى بالبقاء لما سبق وتقول في حبنطى حنيطى بحذف
الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر وتقول في عنترا عنيتر وعليرا كما مر في الحمر
زايدة على الاخر وفرقوم بيان ذلك في التكسير واغنى عن اعادته **تنبيه**
يستثنى من ذلك هاء التانيث والف الممدودة وياء النسب والالف والنون لعوارضه
اربع فطاعوا فاغنى لا يغير في التصغير ولا يعتد بهن كما سيأتي **م وجاز تعويض**
ما قبل الاخر وان لا يحذف الاسم فيهما الحرف ش يعني انه يجوز ان يعوض مما حذف في
التكسير والتصغير ياء قبل الاخر وسواء في ذلك ما حذف منه اصل نحو سعيجل فتقول في
جمعه سعاريج وان عوضت قلت سعاريج وفي تصغيره سعيريج وان عوضت قلت سعيريج
وما حذف منه زايد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطاليق وفي تصغيره مطيلق
ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله جاز ان التعويض لا يلزم **تنبيه** قال في

التسهيل وجاز ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر لم يسمع العين تعويض واحترز
بقوله لعين تعويض وغوفوله لغا عين لعين وانه حذفت العين ولم يجئ الى تعويض لشوذ
بايه التي لا تاء في المعرف **مر وجاء بدع القياس كلما خالف في الباب علما رسما شذ**
مما خولف فيه القياس في التصغير قولهم في المغرب مغيربان لانه تصغير مغربان وفي العشي
عشيان لانه تصغير عشيان وفي عشية عشيشية لانه تصغير عشية شذوذ الشيان
عشيان لانه تصغير عشيان وفي عشية عشيشية لانه تصغير عشية شذوذ الشيان
أنيعيان لانه تصغير انسيان وفيه خلاف مذهب البصريين افعلان والاخفش قال
النسيانى فعلان ايضا لانه من الانيسان بمعنى الابصار وقال قطرب الكوفيين انه افعلان من
النسيان فعلان ايضا لانه من هذا النوع وفي بنون اثنون لانه تصغير ابنون وفي ليلة
لييلية لانه تصغير ليلاة وفي رجل رويجل لانه تصغير راجل وفي صبية وغلمة اصيبية
واغيلمة لانهما تصغير اغلمة فيرى الابعاد مما استغنى فيه بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل وقد سمع القياس في بعضها قالوا في صبية صبية على القياس انيشر سيبوية
صبية على الزخار مثلا ما ان عرا اصغر منه ان ذكر يقال زكيلا اذا ذهب والصواب
ما ان عرا اكبر منه ومما خولف به القياس في التكسير قولهم رهط وارامط وباطل واباطيل
وحرب واحاديث وكراع واكارع وعروض واعاريض وقضيع واقاضيع مما
جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع مستعمل هذا مذهب سيبوية والجمهور وذهب
بعض النحويين الى انها جموع للمنطوق به على غير قياس ويجمع ابن جني ان اللفظ يغير الى
هيئة اخرى ثم يجمع فيرى في اباطيل ان الاسم غير الى اباطيل ثم جمع وذهب المبرد
الى ان ارامط جمع ارمط واباطيل جمع اباطيل مصروفا بطل واستغنى به عن جمع الاسم واعاريض
تكسير اعراض مصروفا عن عروض مذهب الفراء الى ان احاديث جمع احدوثة بمعنى حديث وقال ابن
خروف ان احدوثة انما تستعمل في الاضاحيك والروامي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به وعن قطرب
من هذا النوع قولهم اظافير جمع ظفر وليال جمع ليلة ولينتا منه بل مما استغنى عنه بجمع واحد
مستعمل قليلا لانهم قالوا اظفور وليلاة وان قال لا شهر ظفر وليلة **قلت** وكذا لا يبعد
ان يعرفوا لهم في التصغير لبيلية مما استغنى عنه بتصغير مهمل **ص لتلو يا التصغير وقل علم**
تانيث او مرتة العجم اعجم كذا لما مادة افعال يسبق او مرسكن ان وما به التحق ثلث اعلم
اي ما يجري التصغير ان كان حرفا اعراب جرى بوجوه الاعراب على مقتضى العوامل نحو
زيد وان لم يكن حرفا اعراب وجب كسر كما كسر ما بعد الف التكسير الاجمة اشياء **الاول**
ما قبل علامة تانيث وهي التاء والالف نحو طلحة وسكرى فتقول طليحة وسكيرى بالفتح
لوجوب فتح ما قبل الف التانيث ومحافظة على بقاء الالف وجيء بقوله وقبل علم ما كان
متصلا لئلا مثل لو انفصل من التاء كسمي نحو حبيجة **الثاني** ما قبل مدة التانيث وهي الالف
التي قبل الهمزة في حمراء ونحوه فانها ليست علامة للتانيث عند جمهور البصريين والمبرد

العلامة عند هم

العلامة عند هم الالف التي انقلبت همزة وتفرقهما بان ذلك في التذكير والتانيث
فتقول في تصغير حمراء حميراء بالفتح محافظة على سلامة الالف **قلت**
بقوله اراد بعلم التانيث التاء وحدها وبالمدة الالف المزيدة والمقصورة **قلت**
لا يصح ذلك لان المقصورة علم تانيث ايضا فتخصيصه بالتاء لا وجه له وانما عطف
المدة المذكورة على علم التانيث لعدم انفراجهما فيه مجموعا قوله في التسهيل او الالف
التانيث او الهمزة قبلها **قلت** قوله في شرح الكافية بان اتصل بما ولي
الياء علامة تانيث فتح كحميرى وحبيلى وحميراء يقتضي ان المدة في حمراء منفردة في
قوله علامة تانيث والزلط اقتصر في الكافية على قوله لتانيث على **قلت**
تجوز في ذلك والتحقيق ما تقدم **الثالث** ما قبل الف افعال نحو اجمال فيقول فيه
اجيمال محافظة على بقاء الف الجمع **تنبيه** اطلق المصنف افعالا ولم يقيده بان
يكون جمعا فيشمل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل او الف افعال جمعا او مفردا فمثال
الجمع ما ذكر واما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثرين الا بما سمي به والجمع لان
افعالا عندهم لم يثبت في المفردات قال سيبويه فاذا صغرت افعالا اسم رجل قلت
افيعال كما تصغر ما قبل ان تكون اسما فتصغير افعال تصغير عشار فوا تبعتها ويبين
افعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون افعال الا جمعا انتهى وقد اثبت بعض النحويين
افعالا في المفردات وجعل منه قولهم اعشار وثوب اخلاق واسمال وهذا عند
الاكثرين من الوصف بالجمع وتصغيره افيعال كما سبق **قلت** اذا فرعنا
على مذهب من اثبته في المفردات فهل يصغر على افيعال وعلى افيعيل **قلت**
مقتضى كلام الناظم وقوله في التسهيل جمعا او مفردا انه يصغر على افيعال
بالفتح ومقتضى قول من قال من النحويين والف افعال جمعا كالف موسى وابن الحاجب
انه يصغر على افيعيل بالكسر وقال بعض شراح نص ابن الحاجب فيه بقوله
جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعيشار انتهى وقال الشارح
او الف افعال جمعا وعلى هذا فيه بقوله سبق انتهى بغيره وحمل كلام الناظم على
التفسير وكانه جعل سبق تفسيرا لافعال الذي او الف افعال السابق في باب التكسير
وهو الجمع اما تقييدا فيتجه فيه ابا موسى ومواقفه وقال الشلوبين مشيرا الى قول
موسى هذا خطأ لان سيبويه قال اذا حقرت افعالا اسم رجل قلت فيه افيعال كما تقول
مذ قبل ان تكون اسما واما حمل كلام الناظم على التفسير فلا يستقيم لان قوله سبق
ليس حالا من افعال فيكون مفسرا له بل ما موصولة ومن مبتدأ سبق متقدم عليه
والتقدير كذلك ما سبق من افعال وايضا فان المصنف اطلق في غير هذا الكتاب
بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل قوله في كلامه **الرابع**

ما قبل الف سكران ونحو مماة اخره الف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما مما فيه على فعا
لين ومن شزوذه ولهذا المثال التي لهم على سكران فيقولون فيه سكيران لانهم لم يقولوا في جمعه
سكارى وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان ما جمع على فعالين ومن شزوذه
ضغن على فعيلين نحو سرحان وسرحين فانه جمع على سراحين وان كان جمعه على فعالين شاذا
لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثال الذي لها عرفان وانسان فانهم قالوا في جمعهما
عراقين وانا سين على جهة الشذوذ واذا صغرتها قيل فيهما عريقان وانيسان واذا اردت ما اخره
الف ونون مزيدتين ولم يجر في مثل تغليب العربي البغدادي حمل على باب سكران لانه اكثر
الخامس ما كان قبل اثم مثل ان مغزلة تاء التانيث والمراد به عجز المركب
نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك ولم يذكر مثلا **ص والف التانيث حيث مدا وتاء**
مصغر عدا كذا المزيد اخر الانسبا وعجز المضاف والمركب ومكذا زيد ذا فعلا فما
ربعه اربع كرعوانا وفرا انفصال ما دل على شبه او جمع تصحيح جلا يعني انه لا يعتد
التصغير بهذه الاشياء الثمانية لانها تعد منفصلة اي تنزل منزلة كلمتين مستقلة ومعنى
عدم الاعتداد بها ان ما قبلها يصغر كما يصغر غير متصل بها **الاول** الف التانيث الممدودة
نحو اربعاء **الثاني** تاء التانيث نحو حنظلة **الثالث** ياء النسب
نحو عبقري **الرابع** عجز المضاف نحو عبد شمس **الخامس** عجز المركب يعني غير
المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك **السادس** الالف والنون الزائدتان بعد اربعة احرف
فصاعدا نحو زعفران وعثمان واحترز من ان تكون بعد ثلاثة احرف نحو سكران وسرحان
فقد تقدم ذكرهما **السابع** علامة التثنية نحو مسلمين **الثامن** علامة جمع التصحيح
نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها تقول في تصغير هذا رميكاء وحنيظلة
وعبيقري وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران ومسيلمين ومسيلمين ومسيلمات
فتعود بلفظ التصغير قبل الالف والتاء وكذلك سائر ما **تنبيهان الاول**
هذا تعيين الخلاف قوله وما به لمنتهى الجمع وطرو تعود التثنية عليه **الثاني**
ليست الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التانيث في عدم الاعتداد بها مركبة
كان مذهب سيبويه في نحو حلولاء وكذلك وفي شاء مما ثلاثة حرف من جنس الواو والالف
والياء فتقول في تصغيرها حليلاء وبريكاء وفي شاء بالتخفيف خلاف نحو ورقة فانه
يقول في تصغيرها ورقة بالتشديد ولا يعتد بعدها الالف عندهم يعني بهذا من هذا الوجه
خلاف التاء ومذهب الخليل ابقاء الواو والالف والياء في حلولاء واخوته ويقول في تصغيرها
حليلاء وبريكاء وفي شاء بالادغام مسويا بين الالف التانيث وتابعه وجه سيبويه ان
الالف التانيث الممدودة تشبه بهاء التانيث وتشبه بالالف المقصورة واعتبار الشبه من الوجهين
من الغاء احدهما واعتبار الشبه بالهاء وفيها مشاركة الالف الممدودة لها في عدم الشغور

وتقول الانفصال

وتقول الانفصال الى جزء ما فلا يعتد عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة في عدم ثبوت الواو
في حلولاء ونحوها بها كالف حبارى الاولى وسقوطها في التصغير منتصر عند بقاء الف التا
نيث فلهذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير **واعلم** ان تسوية
المصنف بين الف التانيث الممدودة وتابعه يقتضي موافقة المبرد ولا كنه صحيح في عين هذا
التعلم مذهب سيبويه **الثالث** اختلف ايضا في نحو ثلاثين علما وعين علم وفي نحو
جوارين وكذا في ربعات اعلاما فمذهب سيبويه الغرب فتقول ثليثون بالتخفيف لان زيادة
تاء التانيث على البعض مجزئ فهو مثل معاملة جلولاء وكذا يفعل بما جعل علما مما فيه علامة
التانيث وجمع التصحيح نص على جميع ذلك ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك ولا يدغم
كما يفعل في جلولاء واتفقا في نحو كرعين وكرعين وكرعات اذا لم يجعلا علما على النشر
بدو لم يذكر مثل التصغير **ص والف التانيث دون ضم مثنى زاد على اربعة كرشنا ش**
الف التانيث المقصورة اعني من تعيين الانفصال من الممدودة لعدم امكان اشتغال التنوين
بها كذلك تعود في التصغير خامسة فصاعدا فان بقاء ما يخرج البناء عن مثال فعيعل
وفعيعيل كقولك في قرقرى ولغيزى قرقيرى ولغيزى فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز
حذف المدة وابقاء الف التانيث وجاز عكسه والى هذا اشار بقوله **ص وعند تصغير حباري**
حبيرى حبيري ما درا والحبيري ش فان حذفت المدة قلت الحبيرا وان حذفت الف التانيث قلت
الحبيري فقلبت المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها **ص مرواريد لا ثانيا قلب فغيه ص**
ورتبه نصب ش اعلم ان الثاني يرجع الى اصله في التصغير فيشترط **الاول** ان يكون ثانيا
ان يكون بدلا عن حرف قلب مدة فانه يرجع في ذلك ثلاثة انواع **اولها** ما كان ثانيا منقلبا عن واو
نحو ناب وميزان وقيمة وناب وموقن فتقول في تصغيرها نيب وميزين لان الياء عن واو وفي ميزان
موزين لان ياء عن واو وكذا تقول في قيمة وديمة قويمة وديمة لان الياء فيهما منقلبة عن واو
وناب وهو السن نيب لان الياء عن ياء وفي موقن ميقن لان واو عن ياء وانما رد الثاني
في ذلك الى اصله في السبب انقلابه **وثانيها** ما كان ثانيا مبدلا من حرف صحيح غير مدة
نحو ديار وفراش فان اصلهما ديار وفراش والياء فيهما بدل من اول المثلين فتقول في تصغيرهما
دييير وفريش لزوال السبب الابدال **وثالثها** ما كان ثانيا مبدلا من مدة كالف مدة نحو
ثوب فان اصله المدة والياء فيه بدل من المدة فاذا صغرته قلت فيه ثويب بالمدة هو
الاصل لان قلب المدة ياء انما كان لانكسار ما قبلها فخرج بالشرط الاول ما ليس بثاني فانه يرد
الى اصله ولو كان مبدلا من ياء فتقول في قائم قويئم بالمدة وفي متعد متيعد خلافا للزجاج
في متعد فانه رده الى اصله فيقول موتعد **و** الاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل
فيه موتعد او موتعد موتعدا او موتعدا او موتعد ومتيعد لا ابهام فيه وخرج بالشرط
الثاني ما كان ثانيا مبدلا من مدة لا كالف ادم وياء ايمة فانهما يردان الى اصلهما اما ادم

فتقلب الفه واوا واما انه فيصغر على لفظه **تنبيهات الاول** ظاهر
هذا العصل ان ما ابدل العلة كالتزول للتصغير فانه كالرد الى اصله وما ابدل العلة تزول بالتصغير
رد الى اصله **الثاني** ظهر بما ذكرناه ان قوله في شرح الكافية وهو يعني الرد مشروط
بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير مجتمع بل ينبغي ان يقول بدلا من غير مجتمع كما ذكرنا في
التسهيل الثالث كلامه قوله لنيابة قلب ان مشروطه ان يقلب عن لين كما قال في الكافية
واردة كاقل وذلك لان القلب في اصطلاح التصريف كما يطلق على ابدال حرف لين
مرجوح صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة اخرى واذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط
كونه بدلا من لين كما صرح به في شرح الكافية **فان قلت** فلعل مراده بالقلب مطلق
ابدال فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره **قلت** اذا حمل على هذا ورد
عليه ما كان بدلا من مجتمع قط مما فيه فانه لم يستثنه **الرابع** اجاز الكوفيون في نحو ثياب
مما العين ياء نوينه بالواو واجازوا ايضا ابدال الياء في نحو شيخ واوا وما فهم في التسهيل
على جواز فيهما جوازا مرجوحا ويؤيده انه تبع في بيضة قويضة وهو عند البصريين شاذ
وقوله **هو شذ في غير عبير شذ** وجه شذوذه انه صغر على لفظه ولم يرده الى اصله وقيا
به عويرا لانه مراعاة يعود علم يرد والياء الى اصل قال الاشارح حملا على فوله في الجمع اعياد
قلت وقال غيره وفيه نظر لانهم قالوا جمعوه على اعياد فرفا بينه وبين جمع عود فينبغي
ان يقال وصغروا على عبيد وفرقا بينه وبين تصغير عود ولا حاجة لجعل احدهما محمولا على الاخر فقوله
هو حتم للجمع مرد اما التصغير علم شذ يعني يجب لجمع التكسير رد الثلاثة الى اصله ما وجب
للتصغير كقولهم في باب وناب ومن اوابيب وانياب وموازين لا ما شذ كاعياد وقوله حتم لا يخل الا بهذا
لا بالباء ثلاثا ولا تشكل الا فوات عمر المساتيق يريد المواثق **هو الباب الثاني المزيد فيعلا ولو كذا**
ما الاصل فيه فعلل الباب اذا كان ثانيا فله خمسة اقسام **الاول** مبدل من ياء كتاب **والثاني**
مبدل من واو كتاب **والثالث** مجهول الاصل كعاج وطاب **والرابع** زائد كقطار **والخامس**
مبدل من مزيد كتاجر **فاما الاول** فيعرف بانه يرد الى الاصل **واما الثالث**
والرابع فيقلبان واوا والثاني اشار بالبيت فيعرف فيهما عويج وصويب وضويرب **واما**
الخامس فيقلب واوا ايضا نحو اويجر ولم ينبه عليه **واعلم** ان حكم التكسير في ابدال الالف
الثاني حكم التصغير فيقول ضوارب واوادم **هو كمل المنقوص في التصغير ما لم يكن عين الثاء**
ثالث كما شذ المنقوص هنا هو العلاج وهو ما حذف منه اصل لا الخاص وهو ما حذف اعرابه فيما
رفعه فيها كسرة فاذا صغر المنقوص المذكور كمل بعد ما حذف منه ان كان على حرفين نحو خز مسمى
به رجل وبد فيقول فيه اخيز وبيد وبيد بعد ياء الاول وعين الثاني وكلام الثالث وان
كان على ثلاثة احرف والثالث تاء التانيث لم يعتد به وكمل ايضا كما يكمل التام نحو عدة
وسنة فيقول فيهما وعيدة وسنيهة بعد ياء الاول وكلام الثاني **فان قلت** فما وجه

من هذا النوع

من هذا النوع محذوف العين **قلت** لا اعرف لذلك مثالا اذا لفظا واحدا فيه خلاف وهو قد يقع
فيه مذهب الزجاج الى انه محذوف العين مثل ثوب وذهب غيره الى انه محذوف اللام مثل
يشي اذا جمع وهو الولي وهذا الخلاف انما هو في الشبه التي هي مجتمع الماء في وسطه العوض
واما الشبه التي هي الجماعة من الناس فهي من محذوف اللام لا اعرف في ذلك خلافا وان كان المنقوص
ثالث عين الثلاثي لم يرد الفه ما حذف لعدم الحاجة اليه كان بنية فعيل فتقول في بارو شاج وميت مويت وشويج وميت والى هذا اشار بقوله ما لم يحو عينا ثلاثي
فهم منه انه ان حوى فالثلاثي عين الثلاثي لم يرد الفه المحذوف وان كان الثلاثي هو الثلاثي لم يعتبر
به ورد الفه **تنبيهات الاول** شرط قول بعض النحاة في ما هو يرد المحذوف
ولا يقاس عليه خلافا لابي عمرو نقل ايضا عن يونس والمازني لا ان ابا عمرو يونس يرد ان المحذوف
في شيء وشيء والمازني لا يرد ما فيهما **الثاني** اطلق قال غير الثلاثي وفي نقل عن الفراء ليشمل قال بنية
واخية كانه لا يعتبر به ايضا بل يقال بنية واخية برد المحذوف **الثالث** يعني بقوله ثالثا
ما زاد على الحرفين ولو كان اولا او ثانيا قبل قول الكوفيين في تصغير ثرى ثري فلا يرد اعتدادا بالحرف
المظاهرة واجاز ابو عمرو والمازني الرد فيقول كان يرى يرى ويونس يرد ولا يتوقف على ما مر منه
في يعيش ونحوه وتقدم مثال النوسه **فان قلت** كان ينبغي ان يقول ما لم يعو عين الثلاثي او
مدة الوصل لان مدة الوصل لا يعتد بها ايضا بل يرد المحذوف بها من فيه **قلت** لا يحتاج
الى ذلك فان ما فيه مدة الوصل اذا صغر حذفت فيبقى على حرفين كالثلاثي له نحو انهم وان فيقول
في تصغير هما سمي وسمي نحو مدة الوصل استغنا عنها بتحريك الاول وقوله كما اشار الى الشاذ
ومعاملته ايضا في التصغير تهو ضلا الى بناء فعيل الا ان هذا النوع لم يعلم له ثالث فيه بخلاف النوع
الثاني واجاز في الكافية والتسهيل في الشاذ وضعا وصغيرا **احدهما** ان يكمل بعوض
علة فيقول في عرو مثل مسمى بهما عنى وعلى **والاخر** ان يعامل معاملة فيقول فيهما
عنيو وعليو وصرح في التسهيل بان الاول اولى وصرح بعضهم **فان قلت** واذا كمل بعوض
علة فهل يكمل بياء او بواو **قلت** حيث بعضهم فعلا بالياء او بالواو وظاهر كلام المصنف انه جاء
لشبهه بدم وسنة الا يرى على انه ياء وهو الاظهر **تنبيهات الاول** لا يكمل المنقوص
الموجبر الذي يعطى في نحو ما الاثنينية او الحرفية اذا سمي بها فانه تقول على التصغير مثنوي ومثلا
وارى **الثاني** في قوله كما نظر كانه اراد التمثيل فليس بقيد لا ما وهو نحو من الشاذ وضعا يسمى
من قبيل المنقوص فيكمل به وان اراد التشبيه فليس نظير المنقوص الا في مطلق التكميل لان
المنقوص زائد ما حذف منه ومن لم يعلم له محذوف فيه فلا يوجد له ذلك الحذف كلامه الا ان
نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص وكما يقدر بمادة الكمل **هو ومن رخيم يصغر الشيء بالاصل كالعقيب يعني**
العقعاق من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم ثم يحذف من الزوائد ما كانت
اصوله ثلاثة صغر على فعيل وان كانت اصوله اربعة صغر على فعيعل فتقول في عقعق عقيعق

وفي ازمير زميل وفي حامر وحمار وحماد ومحمود واحمر حمير وتقول في كاتر وعصفور فريكس
وعصيفير **تنبيهات الاول** اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الاصول وسمي
مؤنث لحقته التاء فتقول في غلاب وسعاد وحنظل غليبة وسعيدة وحنيظلة **الثاني** اذا
صغر نحو حايض وطالق والاوطاء الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حنيض وطليق
لانها في الاصل صفة لمذكر **الثالث** شذ في تصغير الترميم واسماعيل فقيل سميع
فحذفوا حرفا زايدا لان الهمزة فيهما والالف والميم اصولا اما الميم والالف فما تعلق
واما الهمزة فيهما خلاف مذهب الجمهور انها اصلية ومذهب سيبويه انها زايدة ويلتبس عليهما
تصغير الاسمين بتصغير ترخيم فقال المبرد اثبتوه واسميع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو
الصحيح الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وعلى هذا يلتبس جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم
وسماعيل وعلى مذهب المبرد اباريه واساميع وحكى الكوفيون براهيم وسما عيل بغير ياء
وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم اباري واسامع بغير ياء واجاز ثعلب
براهمة كما يقال في تصغير بريه والوجه ان يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون
الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل للكوفيين دليل قول
العرب يجري ثليث ويزة مصغر ابلق وورك لاسم جاء بلغ الريش على ارنب قال الاعشى
زعم العرب انه مرفوع جاز ان العول على حمل ازرق وقلب في التصغير همزة واما قولهم عرب
خميق جملة فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون تصغير حمق قوله **ص واختم بتا التانيث ما صغرا**
ومؤنث عار ثلاثي كسر يعني تلحق تاء التانيث في تصغير الاسم المؤنث بلا علامة اذا كان ثلاثيا
في الاصل وفي الحال او في المال فالاول يريد انه ثلاثي في الاصل فتقول في تصغير يريه **والثاني**
نحو سيرة وجارية فتقول في تصغيرهما سيينة وجويرية **والثالث** نحو **اخت مما**
ما كان رباعيا بلا قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان
الاصل فيه سميي بثلاث يايات الاولى ياء التصغير والثانية بدل الهمزة والثالثة بدل
لام الكلمة حذفت احدى اليايين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته
التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد والاخر ما صغر تصغير الترخيم مما اصوله ثلاثة وقد تقدم
بيانه ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء اشار الى الاول منهما بقوله **ص ما لم يكن**
بالتا يرى ذا البس مختص وبغي وخمس شذ يعني ان التاء لا تلحق اسم الجنس الذي لا يميز واحده
بتاء التانيث نحو شجر وبغي تقول في تصغيرهما شجيرة وبغيرة اذ لو قلت شجيرة وبغيرة لالتبس بتصغير
شجرة وبغرة ولا تلحق ايضا بضعا وعشرا وما دونها من عدد المؤنث بل يقال بضيع وعشيشر
اذ لو قال بضيعة وعشيرة لتوهم ان ذلك عدد مذكر ثم اشار الى الثاني بقوله **ص وشذ في ما**
دون البسر شذ يعني شذ لحاق التاء دون البسر في الفاظ محفوظة لا يقاس عليها وهي خذيذة
وشويذة للبسر من الابل وحريف وجريس وفريس وذريع الجريد وعريس وعريس وضحى ونقل تصغير

وبعض العرب

وبعض العرب يذكر الحرب والذرع والعرس ولا يكون من هذا القبيل وبعضهم الحق التاء في عريس
وفريس وقال عريسة وفريسة **تنبيهات الاول** لم يتعرض في الكافية
والتسهيل الى استثناء النوع الاول عني نوع شجر وخمس **الثاني** قيل ينبغي ان يستثنى
نوعا اخر وهو نوع حايض وطالق واوطاب المؤنث اذا صغر تصغير الترخيم وقد تقدم التنبيه
عليه **الثالث** لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تانيث وتذكير بل تقول في رجل علم
امراة تميمة وفي عير علم رجل عيير خلافا للاخفش في اعتبار الاصل منع وفي التانيث
عينة واستدل بقوله عينية برحض وغوى واجيب بان ذلك مما نقل مصغرا **الرابع**
اذا سميت مؤنثا بلبنت واخت حذفت منه التاء ثم صغرت والحقت تاء التانيث فتقول
بنية واخية واذا سميت بمذكر لم تلحق التاء فتقول بنيس واخي وقوله **ص وندر**
لحاق تا فيه ثلاثيا كثر اي قد يلحق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم
في ورد وريدة بالهمزة وفي اماء اميمة وفي قراح قريريمة وقوله كثر يعني في الكثرة
وثلاثيا مفعوله تقدم عليه **تنبيه** اجاز ابو عمران يقال في تصغير
حباري وتغيري حبيرة وتغيبرة فيجاء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وكلامه
التسهيل موافقته فانه قال ولا تلحق دون شذوذ عينا ذكر الا ما حذفت منه الف
تانيث خامسة او سادسة قوله **ص وصغر واشذوذ الزايد وذا مع الفروع منه**
تاري شرح تصغير مركبة النظر ويعني في الاسم مجفه ان لا يدخل غير المتمكن الا اسماء
الاشارة والموصولات لشابهت المتمكن بكونها توصف وتوصف به فلذلك استحق
تصغير بعضها كالاخر على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك اوله على ما كان
عليه قبل التصغير وعوض عن ضمته الف زايدة في الاخر ووافق المتمكن بزيادة
ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقالوا في الذي والتي الذيا والتيا وفي تثنيتهما
الذيا والتيا واما الجمع فقال سيبويه في جمع الذيا الذيون وقالوا الذيين
نصبا وجرا بالضم قبل الواو والكسر قبل اليا وقال الاخفش الذيون والذيين بالفتح
كالمقصور منشا الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت الف الذيا في التثنية
تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والاخفش يقول حذفت الالف لالتقاء الساكنين قال
بعضهم ولم ينقل عن العرب شيء يستدل به في جمع الذيا وقالوا في جمع التي اللتيات
وهو جمع اللتيا تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير الذي
والتي وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل واللتيات واللوتيات والاتي واللوتي
واللوتيون في الاذ واللاذ يبون اذ تصغير اللاء واللاذ ويبون وكلامه في كلامه ان اللتيات
واللوتيا كلاهما تصغير اللاتي اما اللوتيا فصحيح ذكره الاخفش واما اللتيات
فانما هو جمع اللتيا كما سبق فيجوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه

ان اللاتي لا تصغر استغناء بجمع اللتيا واجاز الاخفش ايضا اللويتي في اللائي عيسى
مهموز واجاز غيره اللويتيا في اللاتي وقال في اللائي بيرو اللويتيون قيل والصحيح انه لا يجوز
تصغير اللاتي ولا اللائي ولا اللواتي ومنزا مذهب سيبويه وصغر وا من اسماء الا
شارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية ذيا وتيا وفي الجمع ذيا وتيا وفي الا بالغفر الهاء
وفي الآي بالمد اليا ولم يصغر وامنها غير ذلك **تنبيهات الاول**
لا يسماء الاشارة في التصغير من التنبيه والخطاب وغير ذلك من الاحكام ما هي في التكبير
الثاني اصل ذا وتا ذيا وتيا بثلاث ياءات الاولى عين الكلمة والثانية للتصغير
والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف الاخرى فحذفت الياء الاولى
لان ياء التصغير لمعنى فلا تحذف ولان الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير فرقوا
لا تحمل الثالثة **الثالث** لاجل الالف **فان قلت** ما الداعي الى هذا
التغيير **قلت** الداعي اليه انما وجب على ما استقل ياء التصغير وكونه لا تحمل
الثالثة **الثالث** ما ذكر من التغيير انما يستقيم على مذهب البصريين اذا ثلاثي الوضع
واو العين مرتين وعين الكلمة محذوفة ومتى ياء ايضا وذهب بعضهم الى ان عينه واو
ويكون من باب كويت وفرقيل ان هذه الالف متى العين والتاء متى المحذوفة واما على مذ
هب الكوفيين والسهيلي فلا يستقيم لان العين عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد
وذهب فرق منهم السيرافي الى ان ذا اسم الوضع والتغيير السابق فيه ممكن لانه يحمل
في التصغير كما تقدم **الرابع** ذكر والف الالف في اخر مذكر الاسماء عوض من ضم
اوله قيل وهي ما حكي من ضم لام اللوتيا واللتيا وذكر في التسهيل ان الضم فيهما لغة
الخامس زيادة الالف في التيا هاء تنبيه كالف العين ابدلت ياء واو عمت ياء التصغير
فيها واما التيا بالمد فمذهب الميرد ان الالف المزيدة الحقت قبل الهمزة ليلا يصير الممدود
مقصورا فالياء الاولى في التيا للتصغير والثانية منقلبة عن الف او كلا والالف التي
قبل الهمزة هي المزيدة ومذهب الزجاج ان الالف زيدت اخرا كما في اخواتها لانه يرى
ان اصل همزة اولا الف فزيدت اليا ثالثة وقلبت الالف التي تقدمها واعيدت الهمزة الى
اصلها وزيدت الف العوض اخرا **واعلم** ان في همزة اولا ثلاثة مذاهب **احدها**
انها عربية وهو مذهب الميرد **والثاني** ان اصلها الف وهو مذهب الزجاج
والثالث انها اصلية غير مبدلة من شيء فاولا مما فاؤه همزة وكلامهم همزة وهو
مذهب الفارسي **فان قلت** كيف صغروا الالف المزيدة في التيا والتيا للعوض
واولها مضموم **قلت** الضمة فيها ليست معتبرة التصغير بل هي الموجودة في حال
التكبير **السادس** اعلم ان هذا النظم وصفوا شروطا الثلث مقدرة من ثلاثة اوجه
اولها انه لم يبين الكيفية بل كما مر يوهم ان تصغير ما لتصغير المتمكن **وثانيها**

ان قوله مع الفروع ليشمل على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع **وثالثها** انه لم يبين قاعدة
يوهم ان في صغير كما صغير تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من العاقل المؤنث الا تا وهو المفهوم
من التسهيل وانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا اذا وازن فروعه كما تقدم ذكرها ولم يذكر من العاقل
المؤنث غير تا **النسب** هذا الرابع في ترجمته وقال سيبويه
باب الاضافة ويعبر بالنسب ثلاث تغييرات **الاول** الحذف وهو ثلاثة اشياء الحاق ياء
مشددة في اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها **الثاني** مفتوح ومضموم
وانه انما لم يكن الثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر فقد
والثاني ما يجاء وفد اشار الى الحذف بقوله **مر ياء كيا الكرسي زد والنسب وكل ما يليه**
كسر وجب شد يعني انهم اذا قصدوا نسبة شيء الى شيء زادوا في اخر المنسوب اليه ياء مشد
دة كياء الكرسي وكسروا ما قبلها كقولك في النسب الى زيد زيدي ولم ينص على اعرابه ينقل
الى اوضحه ثم انه قد ينتهي الى هذا التغيير انك في بعض الاسماء تغييرا اخر او اكثر من ذلك
ما اشار اليه بقوله **مر ومثله مما فعلوا احرفا توقفا ثالث او مرتين لا تثبتا شد** يعني انه
يحذف لياء النسب كل ما ما ثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة احرف فصاعدا وتجعل ياء النسب
في موضعه مكانها كقولك في شافعي ومرمي شافعي ومرمي بغير حذف الاولى
وتجعل ياء النسب في موضعه **فان قلت** هل يفهم هذا التقدير **قلت**
يفهم اثرا في نحو بخاتي جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي مصري وهذا
وكان قبل النسب غير مصري **تنبيه** لا فرق في ذلك بين ما يليه ياء زائدة كشافعي
ومرمي وبين ما اخره ياء اصلية كمرمي هذا هو الافصح وقيل بعض العرب فقال في مرمي
مرموي كان ثلاثة ياءات اصلية وبينها واو وقوله وثالث يعني انه تحذف الياء الثالثة
فيقال في النسب الى مكة مكي لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في نحو امرأة مكية وقول العامة
درهم خليفتي عمر وقوله او مرتين يعني الف التانيث المقصورة ومتى اما اربعة او خامسة
فصاعدا كانت خامسة فصاعدا حذفت وجوبا واخرا كقولك في حبارى حباري وفي
قرضوضى قرضوضي وان كانت رابعة في اسم ثلاثي متحرك حذفت كالخامسة كقولك
في جمزى جمزي وان كان ثانيه ساكنا قلب واوا كقولك في شنوءة شنوي وقد اشار اليهما بقوله **ص**
وان تكن رابعة فاكثر سكن قلب واوا وحذف حصن مثال ذلك حبلى فتقول في الاول
حبلوي وعلى الثاني حبلي **تنبيهات الاول** يجوز مع القلب ان يعطى بينهما وبين
اللام بالف زائدة تشبيها بالممدودة **الثاني** يشترط في كلام الناظم ترجيح احد الوجهين على
الاخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم **الثالث**
تنزوا في نسبي الحبلى من الانظار وقالوا الحبلى بفتح الباء **ص** **من شبهها الكلمتي**
والاصلي مالها وللاصلي قلب يعتما يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو

علقى او منقلبة عن اصل نحو ملهى فيها ما لالف الثالثة في نحو حبلى والقلب والحذف فيقول
علقوى وملهوى وعلقى وملهى واشار بقوله والاصل قلب يعتما الى ترجيح القلب في
المنقلبة عن اصل فملهوى ارجح وملهى وبقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتماه يعتامه
ايضا قال الحريرى دارى الموت يعتام الكرام ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد

تنبيهان الاول اراد بالاصل المنقلب عن اصل واوا كان او ياء لان الالف لا تكون
اصلا غير منقلبة الا في حرف او شبهه **الثانى** تخصيص الاصلى بترجيح القلب يوهم ان الالف
الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث في ترجيح الحذف كالاصلية لا كحرف كما ان الحذف
في الف الالحاق اربعة اجوه والحذف كالاصلية لا كحرف كما ان الحذف في الف الالحاق اشبه من
الحذف في الاصلية كالف الالحاق تشبيها بالف حبلى في الزيادة **الثالث** لم يذكر سيبويه
في الف الالحاق والمنقلبة عن اصل الا الوجهين المذكورين وزاد ابو زيد في الالحاق ثلاثة اوجه
القلب بالالف كما في حبلاوى وحلكى ارحلاوى واجازى السيرافى في الاصلية فيقول ملهاوى
قوله **ص والالف الخامسة ازل ش** اذا كانت الف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا
سواء كانت اصلية او للتانيث او للتكثير نحو مستدعى وفرفرى وفبعثرى فيقول مستدعى
وفرفرة وفبعثرى **تنبيهان الاول** اذا كانت الالف المنقلبة عن اصل خامسة بعد
حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو مجهول من اطلاق الناظم
ومذهب يونس جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف وسببه ان المضعف بادغامه
في حكم حرف واحد فكانه رابعة **الثانى** قولهم مصطفوى خطا والصواب
مصطفى وتذهب النسب الى المقصور اى تقول اذا كانت الفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقا
خلافا ليونس في نحو معلى واذا كانت رابعة فهى ثلاثة اقسام الف التانيث والف الالحاق
واصلية فالف التانيث اولى ثلاثة ما مضى فيه فتحة كذكرى وان كان ساكنا ففيه ثلاثة
اوجه الحذف والقلب بلا فصل والقلب مع الفصل واجودها الاول ثم الثانى ثم الثالث
والف الالحاق فيه الاوجه الثلاثة واجودها القلب والاصلية فيها وجهان وعلى راى
السيرافى ثلاثة اوجه اجودها القلب الا ان الحذف في الملحقة اشبه منه في الاصلية
وان كانت ثلاثة فلت واوا مطلقا كقولك في فتوى وعصى فتوى وعصوى **قال**
قلت لم يصرح في النظم بحكم الالف الثالثة فما الذى يوخذ **قلت** لما بين
ما يحذف علم ان ما عداه لا يحذف بل يقلب قوله **ص كذا الى يا المنقوص خامسا عن اثر ش** يعنى
ان المنقوص اذا نسب اليه حذفت ياؤه ان كانت خامسة فصاعدا فتقول في معتدى ومستعلى
معتدوى ومستعلوى **تنبيه** اذا نسب الى مخمسى اسم فاعل حيا حرفا ياء
الاخيرة لانها خامسة فيصير مخميسيا باربع ياءات فيجوز فيه وجهان **احدهما**
ان تعامله معاملة قصى فتقول مخموى كما تقول قصوى وسياتى بيانه **والاخر** ان لا

تغيره ويقتصر

تغيره وتقتصر الجمع بين اربع ياءات فيجوز فيه فتقول مخميوى وقول ابن الحاجب باب مخمى جاء
على مخموى ومخيسى كما قوى واميس في التنظير الاول اميسيا لانه واما مخميوى فانه وجه
اقوى قال ابو بكر صحيحا وسالت ابا العباس هل يجوز ان يجزم مخميسيا لاجتماع الياءات
فقال لا لانه مخميسيا جاء على فعله والالف تعتل كما تعتل في الفعل قال ولا اختيار عنه مخميسى
لانه لا اجمع حذفا بعد حذف وقال مخموى يجب عليه مخميثى وهذا هو الذى ذكره
سيبويه انتهى **ص والعزو في اليا رابعا احق وقلب وحتم قلب ثالث يعرى ش** اذا نسبت
الى المنقوص فان كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم وان كانت رابعة فالاجود
حذفها ايضا فتقول في النسب الى قاضى قاضى فتقلب واوا بعد فتح ما قبلها فيقال
قاضوى وعليه انشد واه بكيه لنا بالشعب ان لم يكن للهدر ابكم عنزا كما قوى ولا تنده
جعل اسم الموضع كانه نسب اليه قال السيرافى اقوى والمعنى وفي اسم الموضع الذى ضاع
فيه الخمر كانه بلا ياء **قال قلت** بهل يطرد هذا الوجه **قلت** ظاهر كلام
المصنف الجواز وذكر غيره ان القلب عند سيبويه مرتب على تغيير النسب قيل ولم يسمع
الا في هذا البيت وان كانت ثلاثة قلبت واوا مطلقا فتقول في عمى وشج عموى وشجوى
وانما قلبت واوا في عمى وان كان اصله الياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات وقوله **ص واول**
ذا القلب انفتاحا اثر يعنى ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتحت ما قبلها كما تقدم تمثيله
واعلم ان فتح ما قبل الياء سابق على قلبها وذلك انه اذا اريد النسب الى شج ونحوه
فتحت عينه كما تفتح عين ثمود وسياتى فاذا فتحت انقلبت الياء العاشرة كما وانفتاح ما
قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب الفه واوا كما قلبت الف فتى فتقول فيه شجوى
لم تبدل واوا الا لانفتاح ما قبلها **قال قلت** لما وجب فتح العين في قاضى عند من قال قاضوى
ونظيره من الصحيح كانفتاح عينه **قلت** مونظيره فتح اللام لام تغلب عند بعض
العرب فان ذلك بعض النحويين وقوله **ص وفعل فعل عينا منها افتح وفعل ش** يعنى ان المنسوب
اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه في النسب سواء كان مفتوح الاول كنمر او مكسوره
الاول كابل او مضموم الاول كدئل فتقول في النسب اليه نمرى وابلى ودئلى **قال**
قلت هل الفتح في ذلك على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب **قلت**
بل على سبيل الوجوب وقد نص على ذلك في شرح الكافية واما قوله في التسهيل وتفتح غالبا
غير الثلاثى المكسور فانه اشار بقوله غالبا الى شذوذ قولهم في بنى الصعق صعقى بكسر
العين والعير وذلك انهم كسروا العين اتباعا للعير ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا
قال الشيخ ابو حيان فتح العين في ذلك واجب كما علم فيه خلافا لما ذكره كلام المص
في مقدمته له ان ذلك على سبيل الجواز **فرعان الاول** لو سميت بعمر والقياس
في النسب عمرى بفتح العين **الثانى** لو سميت بسرر مخفف فيه سرر بالنقل فيه وجهان

قلت فهم من اقتصاره على الثلاثة ان ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير
بانه درج في ذلك صور الاولى ما كان على خمسة احرف نحو حمرشر والثانية ما كان على
اربعة متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على اربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان
لا يغيران واما الثالث ففيه وجهان اعرفهما انه لا يغير والآخر انه يفتح وقد سمع الفتح
مع الكسر في تغلبي ويعضيدي ويثربي وفي الغيلاني على خلاف مذهب المبرد وابن
السراج والرماني وروا فهم الى انه جائز مطلقا وهو عند الخليل وسيبويه شاذ وفي
شرح الصفار ما ملخصه ان الجمهور قالوا بجواز الوجهين وان ابا عمرو قال الفتح شاذ
وكلام الخليل وسيبويه ما تقدم وقد كلهم يجيز هذا ان قول الشارح وان كانت
الكسرة مسبوقة باكثر من حرفين جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الضمة الثلاث وانما
الوجهان في نحو تغلب **ص وقيل في المرمي مرموي واختير في استعمالهم مرمي شر** فتقدم
عن قوله ومثله مما حواء احرف انه لا فرق عند اكثر العرب بين ما بياء ان زائدتان وبين ما
احدى ياءيه اصلية وثبته هنا على ان من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق في الاول
على الحذف فيقول في النسب الى شافعي شافعي واما النوع الثاني فلا تحذف ياءيه
بل تحذف الزائدة منهما وتقلب الاصلية واوا فيقول في النسب الى مرمي مرموي **قال**
قلت هل يفاد من على مرموي ما اشبهه **قلت** صرح الشارح بانه لغة
قال ومنكر اللغة قليلة والمختار خلافه وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية وفي الارتشاف
وشذ في مرمي مرموي **قال قلت** بهذا البيت معلق بقوله ومثله مما حواء احرف
جملا فرمد البيت كما فعل في الكافية **قلت** لعل سبب تاخيره هنا ارتباطه بالا
بيات السابقة وكل منها اخذ بجزء اخيه فلم يبق له تاخير وليس كذلك
في الكافية **ص وغير حتى فتح ثانيه يجب واردد واوا ان يكن عنه قلب شر** اذا نسب
الى ما اخره ياء مشددة فاما ان تكون مسبوقة بحرف او حرفين او ثلاثة فصاعدا فان
كانت مسبوقة بحرف لم يغير من الاسم في النسب اليه شيء ولكن يفتح ثانيه ويعامل
معاملة المقصور الثلاثي فان كانت ثانية ياء في الاصل لم يرد على ذلك كقولك في
حي حيوي بفتحت ثانيه وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت
واوا لاجل ياء النسب وان كان ثانيه في الاصل واوا رددته الى اصله كقولك في طي طووي
لانه من طويت وان كانت مسبوقة بحرفين فصاعدا حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة
فاكثر فغير تقدم حكمها وقوله **ص وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح**
وجب شر يحذف من المنسوب ايضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك في اسم
مسلمان او مسلمون او مسلمين واثنان وعشرون ونحوهما من المشبه بالمثنى والمجموع
كذلك فتقول فيهما اثنوي وثنوي وعشري وتقول في اولات اولي **قلت** هذا

الحذف انما

الحذف انما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع الذي على حده بالحركات ويقر ما ما من اجرى المثنى
مجرى حمدان والجمع مجرى عشرين فانه لا يحذف فتقول فيمن اسمه زيدان على الاول زيديني
وعلى الثاني زيدانيني وفي نصيبين على الاول نصيبيني وعلى الثاني نصيبيني **ص وثالث من نحو**
كهيب حذف وشرطها وفي معوضا بالالف شر اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب
ياء مكسورة مدغمة فيها اخرى حذفت المكسورة كقولك في كهيب كهيبي وفي ميت ميتي
فان كانت الياء مخففة نحو مغيل او مشددة مفتوحة نحو صيتي او قبل بينهما وبين المكسورة
نحو ميم تصغير ميلاء مفعال من هلاء لم تحذف بل يقال في النسب الى هذا مغيلي وصيتي
وميمي لئلا يعود الادغام بالفتح وبالفصل وقوله وشرطها يعني ان فيما اسمه
كهيبي كهيبي ولكن تركوا فيه القياس فقالوا هاءي بابدال الياء الاولى **قلت فيهما ثلاثة**
الاول ذكر ان الحذف من هاءي الياء الثانية وان الاولى قلبت الفا **قال** بعض المتا
خرين فيه نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب **ق** يقتضي هذا الباب حذف الياء
الثانية وقد حذفت **قال** وجه شذوذه كان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت
الثانية المتحركة الفا فقلبت هاء في شذوذه من حيث حذفت الاولى **و** القياس حذف الثانية وا
عترض بانه لو كان كذلك لم يكن القلب فيه شاذا وقد ذكر شذوذه في باب الاعلال فالوجه
انهم حذفوا الثانية كما ذكرنا اولا ولكن لما كان هذا القلب مختصا بهذا النسب ذكر
شذوذه فيه **الثاني** قال ابو سعيد في كتابه المستوفى وتقول في ايم ايمي لانك لو حذفت
الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليه قبل ولم يكن تعليل واضح ولو علل بالاشارة بايم لكان
حسنا **و** اطلق سيبويه والنحاة يدل على انه لا فرق بين سيد وايم **الثالث** لا
فرق بين سيد ونحوه وبين غزي في تصغير غزا ونحوه في الحذف فتقول غزيلي في غزيلي
غزي واحدوا ان كان سيبويه لم يمثل الا بغير المصغر **ص وفعلي في فعيلة النزر وفعلي**
فعيلة علم شر مثال فعيلة حنيفة فاذا نسب اليه حذفت ياؤها وتاؤها وفتحت
عينه فيقال حنفي ومثال فعيلة جهينة فاذا نسبت اليه حذفت ياؤها وتاؤها
ايضا فتقول جهني **قلت فيهما ثلاثة الاول** قوله النزر وحتم يعني فيما لم يشتر
وشذ من فعيلة سليقي في سليقة وسليمي في سليمة الازد وعبقري في عبقرية كلب
والسليقي الذي يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر ولست بنحوي يلوك لسانه
به ولا ذو سليقي اقول فاعرب ٥ واشذ من ذلك قولهم عبقري وجفري في بني عبقرة
وجفرة لان ما تقدم رجوع الى اصل من هو من امة الامم فلا وجه له وشذ من فعيلة رفيني
في رفينة وخزيمي في خزيمة وهو من اسماء النبي **الثاني** لم يبين بالتم شذوذ العرب
في النسب اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس **الثالث** ما ذكر انه
يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي لم يذكر ان **الاول** عن التصغير **و الثاني** ان

تعتل العين واللام صحيحة وسيأتي التنبيه على مذهب الشيخ ص والحقوا معتل لام عريا
والمثالين بها التا أو بيا ش يعني بالمثالين فعيلة وفعيلة فإذا عريا من التاء وصارا على
فعيل وفعيل وقصر النسب إليهما فإما أن يكونا معتلي اللام أو صحيحي اللام فإن كانا
معتلي اللام ألحقا بفعيلة وفعيلة في حذف التاء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا
فيقال في عدي وقصي عدوي وقصوي كما يقال في عمية وامية عموي وأموي فإن
قلت هل الحاق نحو عدي وقصي بما ختم بالتاء واجب أم جائز قلت
صرح في شرح الكافية بأن ذلك واجب وصرح به الشارح أيضا وفرق بعضهم
فيهما وجمهور الحذف والإثبات ولم يذكر سيبويه في عدي إلا الحذف وذكر فيه الفارسي
وجمهور ونقل عن يونس الإثبات في عدي فيقول عدتي قلت استثنى
بعضهم من فعيل ما كان نحو كسي تصغير كساء فإن النسب إليه كسيئي بياء مشددة
من غير قلب ولا يجوز غيره واجاز بعض النحويين كسوي وإن كانا صحيحي اللام فالمذهب
فيهما عدم الحذف فيقال في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي هذا مذهب سيبويه
وهو مفهوم من قوله معتل لام عريا وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما فالوجهان
عنده مطردان فيما سيأتي على ما سمع من ذلك وهو قولهم في شنوءة شنئي وشنوئي
في بني شنيئة وشنوءة وفي قيم كنانة وأما قيم خزاعة فلم يشذوا فيه وفي مليح مليحي
خزاعة وأما مليح سعد فلم يشذوا فيه وفي قريش وسلمي في سليم وقالوا في تغلب
تغلبي وأجاز السيرافي المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في
لغة أهل الحجاز قيل وتسوية سيبويه والمبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة إذ سمع
الحذف في فعيل كثيرا ولم يسمع في فعيل إلا في تغليب فلو فرق بينهما لكان أصح بالنظر
ص وتمموا ما كان كالتحويلي ومكسرا ما كان كالجليلة ش يعني أن ما كان من فعيلة وفعيلة
معتلي العين صحيح اللام نحو حويلة ونويرة أو مضاعفا نحو جليلة وقريرة فإنه ينسب
إليه على لفظه تامين فيقال حويلي ونوري وجليلي وقريري وإن أدى تغييره إلى ذهاب
العلة في المعتل العين وامتناع المثلين في المضاعف تنبيهات الأول
وهذا يوهم أن الشرطان المشار إليهما فيما مضى الثاني الشرطان معتبران في فعيلة وفعيلة
كليهما وكلاهما خصوصية المثال الثالث لم يذكر الشارح في فعيلة بضم الفاء إلا
شرطا واحدا وهو عدم التضعيف وقال في فعيلة بالفتح إن لم يكن معتل العين وإن مضاعفا
جاز في فعيلة بشرطه واختلف في قوله إن لم يكن معتل العين وكان ينبغي أن يقول صحيح
اللام لأن الشرط عدم مجموع الأمرين لا أحدهما وعبارته تعتبر ذلك ومن نحو حويلة وجليلة فإنه يقال فيهما
حويلي وجليلي الرابع لم يذكر الناظم هاهنا معولة نحو شنوءة والنسب إليه
فعلى النسب إلى حنيفة فيقال شنئي بالشرطين المذكورين هذا مذهب سيبويه وذهب

المبرد

المبرد والأخفش إلى أن النسب في ذلك على لفظه فيقال في حمولة حمولي وذهب
الفراء إلى أنه تحذف الواو وتنقل ما قبلها مضموما فيقول حملي والصحيح مذهب
سيبويه لورود السماع به في شنوءة وفي أفعوة نسبة هذا القول إلى سيبويه
والأخفش مورد مع فإن قلت كيف جعل سيبويه ذلك قياسا ولم يرد غير
هذه اللفظة قلت لأنه لم يرد ما يخالفها وهذا معنى قول بعضهم لأنه جميع
ما سمع فإن اعتلت عين فعولة نحو فوولة أو كان مضاعفا نحو حورة لم تحذف منه
الواو وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في حذف الواو فيقول عدوي خلافا
للمبرد فإنه يقول عدوي على لفظه وفرق بين هذه وشنوءة كذلك وأما
فعول بغير تاء ينسب إليه على لفظه باتفاق فيقول في سلول وعدوى سلولي وعدوي
ص وهمزي مرتبا في النسب ما كان في قنية لدا انتسب ش حكم همزة الممدودة في
النسب كحكمها في التثنية فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كقولك في حمراء حمراوي وإن
كانت أصلية سلمت كقولك في قراء قراءي وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان
كقولك في كساء وعلباء كساءي وعلباءي وإن شئت قلت كساوي وعلباوي
تنبيهان الأول مقتضى كلامه هنا أن الأصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك
الشارح فقال وإن كانت أصلية عين بواو وجب أن تسلم وذكره في التسهيل بين الوجهين
وقال الجوهري التصحيح الثاني قال في شرح الكافية وما شذ في التثنية نحو كسايس
فلا يقاس عليه في النسب ص وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا شا المركب أربعة
أقسام الإسناد وشبه به ومزجي وإضافي أما الإسناد والشبه به فينسب
إلى صدره مثال الإسناد تأبط شرا فيقال تأبطي ومثال الشبه به لولا وحيث
سميتهما بهما فتقول فيهما لوي بالتخفيف وحيثي وافتبس النسب إلى كنت كونيّ برد الواو
لأن النسب شبه حذفها وقالوا كنتي وكنتي بزيادة نون وكلاهما شاذ وأجاز
الجرمي النسب إلى الثاني فتقول بشري وحيثي في تأبط شرا وخمسة عشر حيثي
قوله وانسب لصدر جملة انسب مرفوعه في التسهيل يجوز فيها عجز المركب لأنه لا يختص
على العجز بل يجوز ما زاد على الصدر ولو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجي وأما
المزجي فيه النسب إليه خمسة أوجه الأول مفسرا إفادة وهو النسب إلى صدره
فتقول في بعلبك بعلي وكذا حكم خمسة عشر فتقول خمسي الثاني أن ينسب إلى عجزه
فتقول بكي وهذا الوجه أجازه الجرمي ولا يجيزه غيره ولم يسمع النسب إلى العجز مقتصرا
عليه الثالث أن ينسب إليهما معا من الآخر كليهما فتقول بعلي بكي وهذا أجازه قوم
منهم أبو حاتم قياسا على قول الشاعر تزوجتها رامية مذرورية بعطل الإماء على أن أمية
من الغزاة وظاهر كلام أبي العشيرة الرابع أن ينسب إلى مجموع

المركب فالوا بغلبكبي **الخامس** ان ينسب الى جزء من المركب اسم علم وعلامي ينسب فالوا في
حضرموت حضرمي وماذا ان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع كما نعلم في ذلك خلافا
واما الاضافي فمقيدة عليه بقوله **ص والثاني تمما اضافة مبدوة بابا او ام او ما له التعريف**
ش الثاني وجب فيما سوى مذا النسب الاول ما لم يخف لبس كعبد الاشهل ثم وما صله
اي المركب تركيب اضافة ينسب الى عجزه في اربعة مواضع **الاول** ما كان مبدوا بابا نحو
ابي الزبير فتقول زبيري **والثاني** ما كان كنية والية الاشارة بالمبدوء بام فتقول في ابي
بكر بكري **والثالث** ما تعرب صدره بعجزه مثل الشارح بغلام زيد فتقول زيدي
الرابع ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الاشهل وعبد مناف فتقول فيهما
اشهلي ومنافي وما سوى هذه المواضع ينسب فيه الى الصدر كقولك في امرئ القيس
امرئي وبعلبكي **تنبيهان الاول** الخامس كلامه في الكلمة وشرحهما او المبدوء
بابا ام فيشمل ما تعرب فيه الاول بالثاني فان في شرحهما واذا كان الذي ينسب اليه مضافا وكان
مع ذلك صدره بعجزه وكان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابي الزبير زبيري
وفي ابي بكر بكري انتهى وهذا قال الشارح الا انه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقول
الناظم او ما له التعريف بالثاني مرعيه العام على الخاص لاندراج المصدر بدوه وفي
تمثيل الشارح بغلام زيد نظر لانهم يعنون بالمضاف معنا ما كان علما او غالبا لا مثل
غلام زيد فانه ليس مجموعه معنى مفردا ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام والى زيد
فيكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان اراد غلام زيد مجموعا علما فليس
من قبيل ما تعرب فيه الاول بالثاني بل مبدوء من قبيل ما ينسب الى صدره ما لم يخف لبس والله اعلم
الثاني شرنبا بعلل من حذوي المضاف والمضاف اليه منسوبا اليه كما شرنبالي
المركب والمعبوط من خلط تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في تيم
اللات وعبد الدار ومرقس وعبقس بحذف الكسر وعبد القيس وعبد شمس **ص واحذف**
ما منه حذف جوازا ان لم يك ردة الف في جمعي التصحيح او في التثنية وهو مجرد ثم تويه
ش اذا نسب الى الثلاثي المحذوف لم يخل من ان يكون محذوف الفاء او العين او اللام فان كان محذوف
الفاء او العين فسيأتي وان كان محذوف اللام فاما ان يجبر في التثنية كاب واخ او في الجمع
بالالف والتاء كعضة وسنة او لا فان جبر فيهما وجب جبره في النسب فتقول ابوي
واخوي وعضوي وسنوي او عضيي وسنيي على الخلاف في المحذوف فهذا وشبهه
يجب جبره لانه جبر في التثنية والجمع بالالف والتاء كقولك ابوان واخوان وعضوان
وسنوات او عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر في التثنية ولا في الجمع بالالف
والتاء لم يجب جبره بالنسب بل يجوز فيه الامران نحو جير وغد وشفة وثبة فيجوز
في النسب اليه جيري وغدري وشفيي وثبيي بالحذف وجري وغدوي وشفهي وثبوي

بالرد والمحذوف من هذا انما هو من غير الواو ومن شبه الهاء ومن شبه التاء **تنبيهات**
الاول ما ذكره واضح من كلام الناظم الا انه ذكر في جمعي التصحيح فيه نظر اذ لا تظهر
فائدة لذكره جمع التصحيح المذكور وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف والتاء **الثاني**
اطلق في قوله جوازا ان لم يك ردة الف وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة فان كانت عينه
معتلة وجب جبره كشاة كما في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح
احترازا من نحو شاة وذي بمعنى صاحب فتقول في شاة شاهي خيلو على اصل الاخفش في
فعل شوهي وقد حكى انه رجع عنه وسيأتي بيانه وفي ذي ذوي اتفاقا لان وزنه
عند الاخفش فعل كمذهب سيبويه **الثالث** الى انه اذا نسب الى ابي وخ جاز الوجهان
عند من يقول ابراوه ماء ووجب الرد عند من يقول ابزيد وخ ميان **الرابع** اذا نسب
الى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل جاز ان يجبر وتحذف الهمزة وان لا يجبر وتستصحب
فتقول في ابن واسم بنوي وسموي على الاول وابني واسمي على الثاني **الخامس** مذهب
سيبويه واكثر النحويين ان المجبور تفتح عينه وان كان اصله السكون ومذهب الاخفش
الى تسكين ما اصله السكون فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوي ودموي
وغدوي وحرحي بالفتح وعلى مذهب الاخفش يديي ودميي وغدوي وحرحي
بالسكون لانه اصل الغير في مثل الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا
في غد غدوي وحكى عن ابي الخضر انه رجع في الاوسط الى مذهب سيبويه وذكر سماعا
عن العرب **ص وباخ اختا وبابن بنتا الحق وبونس ابا حذف التا ش** اختلف في النسب
الى اخت وبنت فقال الخليل وسيبويه ينسب اليهما كالنسب الى اخ وابن بحذف التاء منهما
ورد المحذوف فتقول اخوي وبنوي كما تقدم في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما
بالحذف التاء فتقول اختي وبنتي لان التاء فيهما للالحاق والزمه الخليل ان ينسب
الى مئنث ومئنث باثبات التاء ولا يقول به ولذا يعرف بان التاء فيهما لا تلزم بخلاف
بنت واخت لان التاء في مئنث في الوصل خاصة وفي مئنث في الوقف خاصة **تنبيهات**
الاول حكم هذا في بنت واخت كحكمهما ومسمى ثنتا وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليهما
عند سيبويه كالنسب الى مذكراتها فتقول ثنوي وكلوي وذيوي وكيوي وعلى
مذهب يونس ثنتي او كلتوي وذيتي وكيتي وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب
يونس كلتي وكلتوي وكلتاوي كالنسب الى حبلى بالوجوه الثلاثة وذهب الاخفش في
اخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها على سكونه وما
قبل الاستلاك على حركته فيقول اخوي وبنوي وكلوي وثنوي وفيما يشبهه في ذيت وكيت
اذا رد المحذوف ان ينسب اليهما كما ينسب الى حبى فيقول كيوي وذيوي **الثاني** فيما تقدم
مما تقدم ان اختا وبنتا حذفت لامهما كالى النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه والتاء فيهما

اذا عوض من اللام المحذوفة وانما خرجت في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار
بالتانيث وان لم تكن مختصة بالتانيث وعلى مذهب سيبويه ان قلت كلتا واخت
وبنت وان الالف للتانيث وعلى هذا يبنى ما سبق ومذهب الجرمي الى ان التاء زائدة
والالف لام الكلمة فوزنه فعتل وهو ضعيف لان التاء لا تزاد وسطا فاذا نسبت اليه
على مذهبه قلت كلتوي وقيل ان التاء بدل من الواو والاصل كلوي فاذا نسبت اليه
على هذا القول قلت كلتي **قلت** هكذا ذكر بعضهم والمشهور في النقل عن جمهور
البصريين ان التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى وصرح ابن العاجب
في شرح المفصل بان كلتا عند سيبويه كلوى ووزنها فعلى ابدلت الواو تاء اشعارا
بالتانيث واذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فلا ينبغي ان يقال في النسب اليه
كلتي كما تقدم عن بعضهم وايضا فلا ينبغي على هذا القول ان يعد مما حذفت لامه لان ما
ابدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح والا لزم ان يقال في نحو ملاء محذوف اللام
والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن واقعه ان لام كلتا محذوفة كلام اخت وبنت والتاء في التثنية
عوض من اللام المحذوفة كما قدمته اولا ولا يمتنع ان يقال هو بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى
كما قال بعض النحويين في تاء اخت وبنت انها بدل من لام الكلمة فاما ان يريد البدل الاصطلاحي
فلا لما فيه من الابدال والتعويض وقد ايضا كما في موضعه **الثالث** النسب الى التثنية انه يثنى
كالنسب الى مذكر اذا التثنية ليست عوضا كتاء بنت **مر وضاعف الثاني من ثناء ثانيه
غ وليس كالولاء ـ ش** اذا نسبت الى التثنية وضعفا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف
وعدمه فتقول في لم كمثنى ومثنى وان كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله ان كان ياء او واوا فتقول في
كي وتو كيوي وتوي وان كان لما ضعف طار مثل حيي وتو لما ضعف طار مثل حي وتو وان كان
الفا ضعفت وابدل ضعفها همزة فتقول فيما اسمه لالا وتي وان شئت ابدلت الهمزة واوا
فقلت لاوي **فرع** اذا نسبت الى اللاتي انتم صنم قلت لاوي ولاوي كما تنسب الى
بلاد تتاء تغزب ولا يدرى لامه فهو محمول معاملة لا هذا مذهب سيبويه ومن زعم ان لامه تاء
وان اصله لايه قال لاهي كما تقول اشاهي **مر وان يكن كشية ما الياء عن فعيرى وفتح عينه التزم
ش** تقدم اللام على محذوف اللام وذكر في هذا البيت محذوف العين ولا يخلوا ان تكون لامه صحيحة
كعزة او معتلة كشية فان كانت صحيحة لم يغير فتقول في النسب الى عزة عزوي وان كان معتل
اللام جبر بردها فتقول في شية وشوي على مذهب سيبويه لانه لا يرد العين الى اصلها
من السكون بل يفتح العين مخالفا ويعامله معاملة المقصور وتقول على مذهب ابي الحسن
وشيتي برد العين الى اصله وجزم منا بمذهب سيبويه **فان قلت** من اين فهم حذف كلامه
اشتراط اعتلال اللام **قلت** من قوله كشية **قيل** يعني من المحذوف فتم
ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين فتقول المحذوف العين اذا كانت لامه صحيحة لم يغير كقولك

في شيء ومن

في شيء ومن مسمى بها سمي وفي هذا الحلق كثير من التغيير وتفسير ذلك بل هو مغير بان
لا يكون من المضاعف محذوف المجفة عن البدء الاولى اذا سمي به ونسب اليه فانه يقول
زيد برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كان انتهاء المد مختلفة فقول في
وتيرى مسمى بها فتقول فيه التيرى وتيرى برد المحذوف **مر والذا احر اذكر ناسبا للجمع
ان لم يشابه واحدا بالوضع ش** الجمع ثلاثة اقسام قسم اسما واحدا كعباديد وقسم
له واحد شاذ كملامح فان واحده لمحة وقسم له واحد قياسي **فالاول** ينسب اليه
بلفظه فتقول عباديدي **والثاني** فيه خلاف مذهب ابو زيد الى انه كالاول ينسب الى
لفظه فتقول ملامحي وحكى ان العرب قالت في الجماعة مما يبنى وغيره ينسب الى واحده
وان كان شاذا فتقول في النسب الى ملامح لمحي **والثالث** ان غلب نسب الى لفظه فتقول
في الانصار والانبياء ومن قوم من انبياء فارس انصاري وانبائي وان لم يغلب نسب الى واحده
فتقول في اربعين وكتب وفلانس فهضي وكتابي وفلنسي وقول الناس وابيض وكتبي وفلا
نسي خطأ وقد اجاز ذلك قوم وذهب ابو الحسن الى انه منسوب الى الجمع من غير تغيير
وكذا فلنسي منسوب عنده الى الجمع وهو عند غيرهم منسوب الى المفرد وهو
الفلنسة والاحتمال ان يكونا مما بني على تاء مشددة نحو كرسي هذا الحكم في الجمع
الذي على جمعيته فان سمي به نسب الى لفظه لانه صار واحدا كقولك في كلاب وانصار
ومرآة ومعاوي كلابي وانصاري ومرآتي ومعاوي وقد يرد الجمع المسمى به الى واحده
ان لم يشابه ذلك الواحد ميزة على اللفظ والغرض منه في نسبه الى واحده لامن اللبس
اذ ليس لنا فيه تسمى يلتبس بمنسوب **فان قلت** ان كلام الناظم هنا لا يفي بهذا
التفصيل **قلت** قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع يمكن ان يجعل شاملا للثلاثة
انواع **اولها** نحو انصار مما جعل علما **والثاني** انصار مما غلب فصار كالعلم **والثالث**
نحو عباديد مما اسما واحدا لانه يشبه اسما واحدا يشابه نحو قوم ورهط مما لا واحد
له فاذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب لان حاصله حينئذ ان الجمع
لا ينسب الى لفظه بل الى واحده وهي ثلاثة مواضع وهو صحيح **تنبيه** اذا نسب
الى نحو ثمرات وارضين وسنين بالياء على جمعه قيل ثمري وارضي وسنيني او سنوي على الحذف
في لامه واذا نسب اليها اعلاما التزم فتح العين في الاول وكسرها في الثالث **مر ومع فاعل
وفعال فعل في نسب اغنى عن الياء فعل ش** يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل او
فعال من صاحب الشيء كقولهم لابن وتامر اي صاحب لبن وتمر وبعدا الى قصد الاحتراز كقولهم
نزار وعطار وقد يقوم احدهما مقام الاخر في قيام فاعل مقام فعال وقولهم هاتك في معنى
حواله لانه من الحوالة وعكسه قول امرئ القيس ويلبسن من رقم فيك معنى به ولبس من سيف
وليس بنبال اي وليس من نبال فلا المصنف على هذا حمل الحقوق قوله تعالى وما ربك بظلام

المصدر أي نحو ضرب وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك فالواو لاتباع العين وتباع الثبوت في
الاكسية عكظي وعظي وبثاني وثبتي وقد يستغنى عن ياء النسب بفعل بمعنى صاحب كقولهم
رجل كحم وتمر وعمل مطنون بمعناه وذهب باسرو ذهب عمل الشر سيبويه لست بليلي ولا كليلي
ذهب بالليل ولا ذات تمر والشمر العامل في النهار **تنبيهان الاول** قد يستغنى ايضا
عن ياء النسب بفعال لعمومهم امرأة معطار اي ذات عطر او مفعيل كقولهم ناقة مجحيض اي ذات
حيض وهو اجرى **الثاني** منكر الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه
قال لا يقال لصاحب الدرقة درقاني ولا لصاحب القائمة قائمي ولا لصاحب البزاز ولا لصاحب
الشعير شعاري والمبرد يقيس هذا **ص وغير ما اسلفته مقرر على انه يقل منه افتصر** ش
يعني ان ما جاء من النسب مخالفا للابنية المتقدم ذكرها فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه
اشتهر بعض ذلك فقولهم في النسب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهري بضم الدال
والى مرو مروزي والى الري رازي ومن ذلك قولهم عميري في عمير كلب وقد تقدمت امثلة منه اثناء
ابواب **الوقف** قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا
الاختياري وهو الذي يكون استئنافا او انكارا او تذكرا او ترنما وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى
سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه
تختلف في الجواز والتجاوز بسبب ما يعرض من الاشياء الله تعالى **ص فتنوين الرفع اجعل الفا وقفا
وتلو غير فتح احذفا** ش في الوقف على المنون ثلاث لغات **الاولى** وهي الفصحى ان يوقف
عليه بابدال التنوين الفا كل بغير فتحة وجزمه ان كان بغير ضمة او كسرة كقولك رأيت زيدا
ومررت بزيد **والثانية** ان يوقف عليه بحذف التنوين ويكون الآخر مطلقا
ذكر ذلك ابو العشير وقطرب وابو عبيد والكوفيون ونسبه المصنف الى ربيعة قال في الارتشاف
والجماعة يروون هذا مما جاء في الشعر لا يجوز في الكلام **والثالثة** ان يوقف عليه بابدال
التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبه المصنف الى لغة وفيه
غير طائلة السراة وزعم ابو عثمان انها لغة قوم من اهل اليمن ليسوا فصحاء وافتصر هنا على الفصحى
تنبيهات الاول شمل قوله اجعل فتح فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وفتحة البناء
نحو ويها وكلا التنوين يبدل الفا على المشهور **الثاني** يستثنى من المنون
المنصوب ما كان تنوينه بالتاء نحو رأيت قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف هذا على لغة
من يقف بالهاء وهي الشهيرة واما من يقف بالتاء فبعضهم يجري مجرى سائر الحروف فيبدل
التنوين الفا فيقول هذه والثاني يبدل من تاء التأنيث لا غير **الثالث** المنصوب المنون
يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى وفي منكر الالف ثلاثة مذاهب **الاول** ان بدل من الالف
التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب ابي الحسن
والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه قدر بعد فتحة **والثاني** انها الالف

المنقلبة

المنقلبة في الاحوال الثلاث وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو
والكسائي والكوفيين واليه ذهب المصنف في الكافية فانه في شرحها ويقوى هذا المذهب
ثبوت الرواية بامالة الالف وفتحها والامالة تدل على ان التنوين حذف لذلك انتهى
وقت الاعتراض ويدل قول الشاعر انكحنا من جمعه نعم الفتى في قوله وذي ضبف
كما في المغني شرح **والثالث** اعتبار بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي
الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثر من قبل وهو مذهب معظم
النحويين واليه ذهب ابو علي في غير التذكرة وذهب في التذكرة الى موافقة المازني قوله
ص واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الضمير في الاضمار ش اذا وقف على هاء الضمير
الموصولة حذفت صلتها ان كانت مضمومة او مكسورة نحو له وبه تحذف الواو والياء وتقف
على الهاء بالسكون وان كانت مفتوحة نحو رأيته وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله
في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك اخر الابيات وذكر في التسهيل
انه قد تحذف الف ضمير الغائبة منفصلا فتحا اختيارا الى ما قبلها كقول بعض طي والكرامة
ذات الى مكرم الله يديها واستشكل قوله اختيارا اذ قد يقتضي جواز القياس عليه وهو
قليل **ص واشبعت اذن منونا نصب فالعلة في الوقف نونها قلب** ش اختلف في الوقف
على اذن فمذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب ومذهب
بعض النحويين ايضا في رسمها على ثلاثة مذاهب **احدها** انها تكتب بالالف لانه يوقف
عليها بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت في المصحف ونسب هذا القول الى الفراء وهو
مخالف لما نقل عنه اولا **والثاني** انها تكتب بالنون قيل وانه مذهب المبرد والاكثرون
وعلى المبرد الشنتري أن أكرمك بزيد وكتبت اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحرف
والثالث التفصيل قال الغنيت كتبت بالالف لضعفها وان عملت كتبت بالنون لقوتها قوله تعالى وقال الفراء وقال ابن عصفور والصحيح كتبها بالنون للفرق بينها وبين اذا
الزمانية ولا اشكال ان من يقف عليها فلا وجه لقول من كتبها بالنون ويقف عليها بالالف
قلت بل له وجه كما مر وهو التفرقة بينهما وهذا اذا الفرقية لا تقرأ ان نون التوكيد
الخفيفة تبدل بعد الفتحة الفا بغير خلاف وقد فصلوا في رسمها فقالوا تكتب بالالف ان لم
تنفصل نحو لنسفعا وبالنون ان انفصلت نحو اضربن زيدا اذا لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبست
بالف الاثنين **ص وحذف بالمنقوص في التنوين ما لم ينصب او لم ينون فاعلما** ش اذا
وقف على المنقوص المنون فاما ان يكون منصوبا او لم تنوينه الف نحو رأيت قاضيا او لا كان
غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف ويجوز الوقف برد اليا وبه قرأ ابن كثير في بعض
المواضع كقوله تعالى ولكل قوم هاد وكل هذا كما مر والبقية واما غير المنون فسيأتي
تنبيهات الاول في هذا البيت اطلاق فيه في الثاني **الثاني** فهم من قوله ما لم

يُنصب ان المنصوب المنون لا حذف فيه كما ياء عصاه بالاسم وعلى لا بد او من العرب
ويقف عليه بحذف التنوين وعلى ذلك بيت الشعر قوله ٭ لا أحمدن ما أدركت ناسي ٭ الثاني
لث لم يختلفوا في ان الحذف والمنون غير المنصوب اكثر ولا كثر اختلفوا في الاقيس
وقال العبارسي الحذف كالاصل عدم الاعتداد بالعارض وقال بعضهم الاثبات قياسا على اثبات
الالف المقصور مر وعبر في التنوين بالعكس وفي نحو مررت بزيد ورد اليه افتعى ش يعني ان المنون
غير المنون يجوز فيه الوجهان ولا كثر المختار فيه الاثبات بعكس المنون والاجود ان يقال
هذا القاضي ومررت بالقاضي وقد يقال هذا القاضي ومررت بالقاضي وهذا مفهوم كلامه
وهو غير محرر وتحريره لك ان يقال المنقوص غير المنون اربعة انواع الاول ما سقط
تنوينه لدخول ال فهذا ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات
الياء وجها واحدا وينبغي لمن قدر فتحة الياء في النصب ان يقف بالوجهين وان كان مرفوعا
نحو هذا القاضي او مجرورا نحو مررت بالقاضي ففيه الوجهان والمختار الاثبات لما ذكر وليس
الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم الثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي
فالخليل يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ورجح غير
مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة الثالث ما سقط تنوينه
لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب
الرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان
الجاري في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها
وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون وبنوا على ذلك فرعا وهو ما سقط نونه للاضافة
اذا وقف عليه رد نونه نحو هؤلاء قاضون زيد فاذا وقفت قلت قاضون لزوال السبب
حذفها اما وقف القراء على قوله تعالى غير محل الصيد بحذف النون واتباع الرسم فلنا
وفي هذا نظر وقد علم مما تقرر ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته
شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو
مستثنى الاثبات كما ذكر في الكافية وقوله وفي نحو مررت بزيد ورد اليه افتعى يشير به الى ان
المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من اري يري اصله مؤري فاعل اعلال قاض
وحذفت عينه ومعنى لمن بعد نقل حركتها فاذا وقف عليه لزم رد اليه حتى الكلمة لانها
لو حذفت لزم بقاء الاسم على حرف واحد وذلك اجحاف بالكلمة فان قلت هذا لازم
في حالة الوصل ايضا قلت لا يمكن اثباتها وصلا مع بقاء التنوين لما يلزم من اجتماع
ساكنين بخلاف الوقف قلت المرفوع عليه اما ساكن وامامتحرك فالساكن
ان لم تكن صورة في الخط حذف كصلة الضمير الا تنوين المنصوب كما سبق وان كانت له
صورة في الخط ترك على حاله ولم يغير الا نون اذ رويا المنقوص وقد تقدم حكمهما

واما نون التوكيد

واما نون التوكيد فقد تقدمت في بابه وقد علم مما تقدم ان المقصور غير المنون
اذا وقف عليه لم تحذف العين وهو غير ظاهر للنص وذكره في قول الشاعر رحمه
ابن مرجوم ورفعه ان الفعل يريد ابن المعلى وبعض العرب يقلبون الالف الموقوف عليها
ياء فيقولون هذا افعى وعصى وهي لغة فزارة وناس من قيس وبعضهم يقلبها
واوا فيقول هذا افعو وعصو وهي لغة بعض هذيل وبعضهم يقلبها همزة فيقول
هذا افعا وعصا وليس من لغة هؤلاء التخفيف قال سيبويه وكذا كل الف في اخر
الاسم وقد فرق بين الف منقلبة واخرى الا وكل منهما اخر الف بعد الساكن واما قلب الالف
هاء في قوله فورهت فرامكنه فرها هنا وفرهنه فانه شاذ ولما ذكر الناظم حكم
الوقف على ما ينتهي ذكر الساكن الجائز في المتحرك فقال مر وعين ما التا ثلث فرجحه
سكنه او قف رام التحرك ش يجوز في الوقف على المتحرك خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام
والتضعيف والنقل ولكل منها علامة فعلامة السكون ما فوق الحرف هكذا جعلها
سيبويه والمبرد خف او خفيف وجعلها بعض الكتاب عدا آخر لان الدائرة صفر وهو
الذي لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دائرة ولكل منهم لها اوهام يبغي تعريفها
فتوهما ذا الا وعلامة الروم خط يسير على الحرف وهذه صورته — وعلامة
الاشمام نقطة يسير على الحرف وهذه صورتها • وعلامة التضعيف شين يسير على
الحرف وهذه صورته ش جاز لكل المتحرك ما التا ثلث لم يوقف عليه الا بالاسكان
وليس له نصيب في غيره واركان غير هذه جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل
وبالروم مخلفا اعني في الحركات الثلاث ويحتاج في البعض الى رياضة نحو الفتحة
وذلك لم يجز القراء في المفتوح وواقفهم ابو عمرو فالى شرح الكافية وهو عبارة
عن اخفاء الصوت بالحركة ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لا كما صرح به الشارح
الاتية وقد اشار الى الاشمام بقوله مر او اشمم الضمة ش الاشمام هو الاشارة بالشفتين
الى الحركة دون صوت ولا يكون الا في الضمة لان اشمام الكسرة والفتحة تشويه لهيئة
الشفة وقد روي الاشمام عن بعض القراء في الجر وهو محمول على الروم لان بعض الكوفيين
يسمي الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله مر او قف
مضعفا ما ليس همزا او عليلا ارفف مر كلا ش التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه
كقولك هذا فرج بالتشديد وذكر له شروطا ثلاثة اولها ان لا يكون همزة احترازا من نحو
هنيئا فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ملخ تكرعينا وثانيها
ان لا يكون عليلا نحو شر ورد فلا يجوز تضعيفه وثالثها ان يكون بعد متحرك احترازا
من نحو كتف فلا يجوز تضعيفه وزيد شرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا منونا في اشهر
اللغات واما قوله ٭ لقد خشيت ان ارى جبريا ٭ في عامنا هذا بعرما اغضبا ٭ فضرورة

قلت وقد لا يحتاج الى هذا الشرح لان المنصوب المنون اذا نون ترنيما الفالم يبق
الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه حينئذ بل الموقوف عليه انما هو الالف واللام في
احكام الموقوف عليه **تنبيه** لم يجوز الوقف بالتضعيف عن حمزة والعراقي الاعمش
عاصم فعنه انه وقف على قوله تعالى مستنصر في الانبياء والتشديد ثم انشا والى النقل فقال
ص او حركات انقلا لساكن غير يكه لم يحصلا ش النقل تحويل الحركة من الهمزة الى الساكن
قبلها وذكر لها ثلاثة شروط **الاول** ان يكون الساكن لا يمتنع تحريكه احترازا من
ان يكون الفا نحو دار فان الالف لا تقبل الحركة واعترض بان ذلك يقتضي نقل الحركة الى
الياء والواو وليس كذلك بل لا يجوز النقل اليهما وان كانا حرفي لين لاستثقال الحركة
عليهما بالاولى ويقال الشرط اولا يكون حرف علة **قلت** لا حاجة عليه لان قوله
لم يحصلا لا يختص بالتعذر بل المراد الساكن لم يمتنع تحريكه اما لتعذره كالالف واما لغير
ذلك فيشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجوفا فانه يمتنع تحريكه فان تحريكه يلزم
منه فكه وهو ممتنع في غير الضرورة **والثاني** ان تكون الحركة فتحة على غير همزة
عند البصريين والى هذا اشار بقوله **ص ونقل فتح من رسول المهموز لا يلي بصري وكوفي نقلا ش**
لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير الهمزة ولا يقال رايت البكر المفتوح الراء لانه
لزم من النقل فيه حذف التنوين وحمل عليه عين المنون وقيل لو انهم نقلوا في الوقف لنقلوا في
الوصل ايضا ذلك لانه اشكل فعل المفتوح وهو لا يجوز وليس بظاهر واجاز الكوفيون
نقل الفتحة من غير الهمزة فيقولون رايت البكر ونقل عن الجرمي انه اجاز ذلك في المنون على
لغة وقال رايت عمرو اشار بقوله من رسول المهموز الى ان المهموز يجوز نقل حركته فتقول
رايت الخبا والرئة او النبا في رايت الخبء والرئة والنبء وانما اغتفر ذلك في الهمزة
لثقلها واذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها اصعب **والثالث** ان
يوجب عدم التغيير في غير المهموز واليه اشار بقوله **ص والنقل ان يعرم تغير ممتنع**
وذا في المهموز ليس يمتنع ش فعلم بذلك انه لا يجوز نقل همزة مكسورة ولا نقل
كسرة مسبوقة بهمزة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر لانه يلزم ويبدا فجعل وهو مفقود
ولا في نحو انتفعت بشرها لانه يلزم ويبدا فجعل وهو مهمل في الاسماء او نادر وهذا في غير
المهموز فيجوز فيه النقل وانما ذكر الى عدم التغيير لما تقدم التنبيه عليه واستثقال الهمزة
فتقول هذا رئة ومررت بالرئة **تنبيهات الاول** يجوز النقل بشرط رابع
وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو غزو ورمي **الثاني** اذا نقلت حركة الهمزة
بها الجاز نحو وا فبير على حامل حركتها لما يوقف عليه مستبرا بما يقولون هذا الخب بالا
تشكل والرمح والاشمام وغير ذلك بشرطه واما غير الجازيين فلا يجيزونها بل منهم من
يثبتها ساكنة نحو هذا النبؤ ورايت النبأ ومررت بالنبئ وبعض بني تميم يعرف هذا

النقل الوقف

النقل الوقف في علم التغيير الى الاتباع فيقول هذا رديء مع كفؤ وبعضهم يتبع ويبدل
الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا رديء مع كفوء فيبدل الهمزة الجا فسر حركتها بحرف سكون
قبلي نحو هذا النبؤ ومررت بالنبئ واما في النصب فيلزم فتح ما قبلها وقد يتبعونها
كذلك بعد حركة فيقولون هذا الكلؤ ومررت بالكلئ وامثل الجاز يقولون الكلأ في الاحوال
كلها **الثالث** الذي يغير في حركة النقل انها الحركة التي في الحرف الذي نقلت الى الساكن
ونص على ذلك قوم من النحويين وقال ابو البقاء العكبري لا يريدون انها حركة الاعراب حتى على
ما قبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل الحرف وانما يريدون انها مثلها **الرابع** نقل في الكافية
وغيرها ان الوقف بالنقل الى متحرك لغة تميمية وانشد ص قد تمر بالخير فيما قصدكا تمر مساعيه
وتعلم رشدكا فالحركة الدال الى الدال وهي متحركة فيلزم ان يكون اصله قصدوكا بواو الجمع
حملا على معنى من حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع
الاطبا الاساة فان كان مستندكم في هذه اللغة الى هذا البيت فلا حجة فيه **الخامس**
لم يوقف بالنقل عن احد من القراء الا ما روي عن ابي عمرو انه وقف على قوله تعالى وتواصوا
بالصبر بكسر التاء **ص في الوقف تا تانيث الاسم هاء جعلا ان لم يكن ساكن صح وصلا ش** اهتم بالتانيث
وتاء تغير فانها تغير وتشذ قول بعضهم فعزنا على الثواة وبالاسم مرتاء العقل نحو فاطمة فا
نها كالتغير وتبقى الانفصال ساكن صحيح مرتاء بلت واخت ونحوهما فانها كالتغير ايضا وشمل
كلامه ما قبله متحرك نحو جمعة وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون الا نحو الحيوة بالاعر
وفي هذه يراعى الفرق الثاء هاء في الوقف وانه جعل حكم الالف كحكم المتحرك لانها منقلبة
عن حرف متحرك **ص وفا ذا في جمع تصحيح وما ظا مسي وغير ذين بالعكس انقلا ش** اي وقل بقل
التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات وفاظاهاء مما حمل عليه نحو البنات والاخوات
والات فانما عرف في ذلك بسلامة التاء وفسر جمع ابو الحسن في قول بعضهم ثم قرأ ابناهن من
المكرماء وكيف الاخوة والاخواء قال في شرح الكافية وانشد يقول وما ظاهاء الهيصان
والالف فانه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا انتهى **تنبيهات الاول**
نقل بعضهم الوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة كنانية وقال في الاوضح
شاذ لا يقاس عليه **الثاني** اذا سمي بهيهات على لغة من ابدل نحو كلمة تمنع العرب
للتانيث والعلمية واذا سمي بها على لغة من لم يبدل نحو كلمة فانه يجري فيه وجهان جمع المؤ
نث السالم اذا سمي به وقوله وغير ذين بالعكس الاشارة الى جمع التصحيح وما ملحق به
يعني ان غيرهما نقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كعرفة او جمع تكسير
كعلمة ومن قرا رماتاء قول بعضهم بالهاء سورة البقرة فقال يجب ما الحقه منها والاء ايت
اكثر ما يقف بالتاء ويسكتها ولو كانت منونة منصوبة وتقدم هذا والثاني وعلى هذه
اللغة رسمت مواضع من القرآن وقرئ بها وهو معروف **ص وقف بها السكت على الفعل**

جمع اسم مذكر الالف

المعل بحذف آخره كلا عدة من سال شر وعوض من الوقف بزيادة هاء السكت والتر ما تزاد
بعد شيئين **احدهما** الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما مقرونا بعطف او فصل نحو اقضه
والثاني ما لا استفهامية اذا جزت بحرف نحو على مه او بالاسم نحو اقتضاء مه والحاق
فما بكل من هذين النوعين واجب وجاز اما الفعل المحذوف الآخر فعد تنبه عليه بقوله **ص**
وليس حتما في سوى ما رفع او كيع مجزوما وراع سارعوا شر يعني ان الوقف بهاء السكت
على الفعل المعتل المحذوف الآخر ليس واجبا في غيرهما بل هو على حرف واحد او حرفين احدهما زائد
فالاول نحو عه امر من وعى يعني وعوه امر من رأى يرى **والثاني** نحو لم يعه ولم يره
لان حرف المضارعة زائد ومن باب هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على اصل واحد **فان**
قلت مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب في المجزوم والعاء نحو وقع **قلت**
محذوف القيد كمحذوف العاء في ذلك لان العلة واحدة وانما اراد بالتمثيل التنبيه على
ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زائد كما سبق **فان قلت** هل يجب زيادة
العاء في قولهم تقي يتقي في معنى اتقى يتقي لان تقي محذوف العاء اصله اوتقى فوتقى
قلت ظاهر التمثيل الوجوب لانه جعل الضابط ان تحذف فاؤه او عينه وتقي
محذوف العاء فظاهر قوله في شرح اللامية ويجب الحاق هذه الهاء في الوقف على ما
كان من الافعال على حرف واحد او حرفين احدهما زائد بزيادة الهاء لا يجب في نحو لا يتقي
لانه على ثلاثة احرف ولا كذلك ما صرح في كلامه لانه على حرفين احدهما زائد قال الشيخ
ابو حيان في شرحه الوقف على هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون الوقف
بالهاء اختيارا لا وجوبا لانه وان حذفت فاؤه او تاء الافتعال للزمة للفعل وهذا
الحذف عارض شاذ وليس بمطرد فلا يلتفت اليه **ص وما في لا استفهام ان حذف اليها**
واولها العاء ان تقف شر احترز بالاستفهامية والموصولة والشرطية نحو ورثنا بما ورثت
به وبما تفرح افرح بانها لا تحذف الفها وزعم المبرد ان حذف الفها الموصولة ثبت لغة
ونقله ابو زيد ايضا **فائدة** قال ابو الحسن في الاوسط وزعم ابو زيد ان كثيرا من العرب يقولون
عم تسئل لانهم حذفوا الكثرة استعمالهم اياها وشمل قوله ان جرت ان تجر بالحرف نحو عم
تسئل او بالاسم نحو فزاة م تفزاة وقوله حذف الفها يعني وجوبا وسبب الحذف
ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت اولى بالحذف لاستقلالها بخلاف
الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد وقوله واولها
العاء ان تقف يعني جواز ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت بالاسم نحو اقتضاء م اقتضى
ولهذا قال **ص وليس حتما في سوى ما انخفض بالاسم كفيم اقتضاء م اقتضى شر** اي وليس
ايلاؤ ما العاء واجبا في سوى المجرور بالاسم وذلك مثله وعلة ذلك ان الجار والمجرور كالجزء
لاتصاله به لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق العاء للمجرور بالاسم لبقائها على

حرف واحد

حرف واحد **فان قلت** قد علم ان الفعل لا يجر وزن بالحرف ليس بواجب وما هو
راجح او مرجوح **قلت** نقل النحويون انه راجح قالوا وهذا الارجح والاكثر وانما
وقف اكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم **قلت تنبيهان الاول** قيد قوله ان
جرت ان الموضوعة والمنصوبة لا تحذف الفها في غير ضرورة كقوله **ص** الم تقول انني
عيناك اراهما قد اذرفا اسفل الدار او الكلامة **الثاني** اهمل المصنف من شروط حذف
الفها ان تركب مع ذا فان ركبت معه لم تحذف الالف نحو على ماذا تلومني وقد اشار اليه
في التسهيل **الثالث** قد ثبتت الف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة في الضرورة
كقول الشاعر **ص** على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد **ص** وحكاه الزمخشري
في كشافه لغة وحمل عليه قوم والمفسر قوله تعالى بما يعلمون قوم يعلمون بما عرفوا
به فالمعنى بأي شيء عرفوا الرسالة وهذا قول مرجوح عند الاكثرين على
خلافه **الرابع** قد ورد تنكير ميم في الضرورة مجرورة بحرف كقوله **ص** يا اسرينا
لم اكلمنه لمة **ص** ووصلها بغير تحريك بنا احرم شر في المرام استحسنا **ش** اعلم ان هاء
السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا والمنادى المضموم ولكنها تبنى
لقطعه عن الاضافة لفظا وتقديرا والعدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة
لحركة الاعراب في انها عارضة الا ترى وجبت لوجود اسبابها وانما تنتفي عنه عوضا بذلك
شابهت حركة الاعراب واما الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركة هذه الاشياء وفي اتصال هاء
السكت به ثلاثة اقوال **الاول** المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار المصنف
والثاني الجواز مطلقا لانها كالزمة **والثالث** انها تلحقه اذا لم يتصل به نحو فتكرا
لا اذا اتصل نحو ضربته والصحيح الاول لان حركته وان كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الاعراب
لان الماضي انما بني على حركة تشبيها بالمضارع المعرب في وجود مذكورة في موضعها وشرط
اتصال الهاء بالفعل في قوله يا ربي يوم لي لا اضلله ارض من تحت واخفى وعلم ووجه شذوذه
الحركة على حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهي كقبل وبعد والى هذا اشار بقوله ووصلها
بغير تحريك بنا الديم بحركة على غير حركة بناء مراع بل حركة بناء غير مراع وقوله في المراع استحسنا
يعني ان وصل هاء السكت بحركة البناء المراع اي الملتزم جاز مستحسن كفتحة مؤومني فيه في
الوقف عليها هو ومدينه وقد قرئ بذلك **فان قلت** هذا البيت معتمد خرص
وجهين **احدهما** ان قوله ووصلها بغير تحريك بنا احرم شر في المراع استحسنا **والثاني** تحريك
تحريك بناء يقتضي ان وصلها بحركة الاعراب فدل شرايطا لا حركة الاعراب غير تحريك بناء مراع
يشمل غيرهما **احدهما** تحريك البناء غير المراع **والثاني** تحريك الاعراب **والوجه**
الاخر ان قوله في المراع استحسنا يقتضي موافقة واجاز اتصال بحركة الماضي لانها من التحريك
المراع **قلت** اما الاول فليس بلازم واما الثاني فهام الزوم وقد استثناه في الكافية

وفي الوصل في الياء اجر بكل ما جرى له تحريك بناء ان ساكنا لم يكن مبنيا بعلامة اصلية مر وربما
اعطي لبعض الوصل بالوقف نثرا وشعرا منه قراءة شال عن كلاء الوصل على الوقف نثرا قراءة
غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر وبعضهم امالوا ومنه قول بعض كبير خليلي يا فتى
وانما تبدل تلك الالف واوا في الوقف فاجرى فيه الوصل مجراه ومثال الكسر في النظم قول
الراجز شل الحريق واحق الغضا شرة البيت مع وصلها بحرف الاطلاق ومثله في الشعر كثير
ومنه قوله اقوفاري فقلت منزل لنم وتقرو في الحكاية **الامالة**
امالة الالف ان تنحو بها نحو الياء وهو لازم فلا يجوز ان يجيء بالفتحة نحو الكسرة والضمة في جميع
ومحلها وحكمها واسبابها **اما فائدتها** فقد علم ان الغرض الاصلي في الامالة
هو التناسب وفرع الامالة للتنبيه على اصل وغير مناسبة ذكره **واما حكمها**
فانه وجه جائز ولغة لبعض العرب وسببه يجوز لها لا موجب فلذلك يجوز فتح كل ممال
واما محلها بالاسماء المتمكنة والافعال هذا هو الغالب وقد يأتي التنبيه على ما امتنع من
ذلك **واما اصحابها** فتميم وقيس واسد وعامة اهل نجد **واما المجازون** فلغتهم
الفتح في مواضع قليلة **واما اسبابها** فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي الياء
والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء او كسرة وجملة اسباب امالة الالف على ما ذكر المصنف
ستة اسباب **الاول** انقلابها عن الياء **والثاني** مجاورتها الياء **والثالث** كونها
بدلا عن ما يقابل فيه فلت **والرابع** ياء قبلها او بعدها **والخامس** كسرة قبلها او
بعدها **والسادس** التناسب **تنبيه** متى الاسباب كلها راجعة الى الياء
والكسرة واختلف في ايهما اقوى فمذهب الاكثرين الى ان الكسرة اقوى من الياء واد عى الامالة
وهو كلام فلاع سيبويه لانه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة اصلا وذهب
ابن السراج الى ان الياء اقوى من الكسرة **والاول** اظهر لوجهين **احدهما** تسقط الكسرة بالياء
والثاني ان سيبويه ذكر ان اهل الحجاز يميلون للكسرة وذكر في الياء ان اهل الحجاز وكثير من
العرب لا يميلون للياء فدل هذا على ان الكسرة اقوى **واعلم** ان علماء المصنفين
اختلفت في ذكر اسباب الامالة ولذلك بينهم في ذلك كثير اختلاف والغرض منا شرح كلام
الناظم **من الالف المنقلبة عن ياء في طرف اصل** هذا هو السبب الاول وهو ان يكون الالف مبدلة
من ياء وسبق طرف كلمة وسواء في ذلك الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى ومثل قوله من ياء المبدل
من ياء اصلية كالمثال المبدل من ياء منقلبة عن الواو نحو ملهى واعشى واحترز بقوله في طرف
والكلمة عينا وسيأتي حكمه **من كذا الواقع هذا الياء خلف دون مزيد او شذوذ** هذا
هو السبب الثاني وهو ان تكون الالف جارية الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك نحو مخشى
وجبل وكل ما واخره الف تانيث مقصورة فانها تمال لانها تقلب الى الياء في التثنية والجمع فما
شبهتا الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء

المتكلم

المتكلم في لغة من يقول هذا غلامي نحو عصي وفتاي وفتى وقلب الالف ياء في الوقف
عند بعض بني نحو عصي وفتاي فهو من الامالة لا مانع لذلك واحترز بقوله في يد من رجوع الالف
الى الياء بسبب زيادة كقولهم في التصغير فعيل وفي التكسير فعالي فلا يمال فعالي لزيادة فيها
ف الاول من الاسباب الثلاثة مما يتعلق بالالف الواقع طرفا فلا يمال الفعل الثلاثي
فذكر علم مما ذكر ان نحو فعلا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال الا الفتحة عن الواو ولا تقلب الى الياء لا في
شذوذ او زيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر لما عشي من الليل لا يبصر ليلا ويبصر
نهارا وامالة بالفتح وهو جمع الارنب والثعلب والكبا بالكسر الكناسة ومنه قرأت الواو
لقولهم امراة عفوة ولقولهم في معنى انثى مكنوفا لكنه مرتفع وحشية ولقولهم في
التكنة الكبا كنوت البيت ومنه لا يلحق الثلاثة مقصورة **فان قلت** لعل امالة
الف الكبا لاجل الكسرة ولا تكون شاذة **قلت** الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن الواو
الثالث تجوز امالة الالف في نحو عكا وغزا من الفعل الثلاثي وان كانت عن واو لانها
تنقلب الى الياء في نحو عيي وغزي من المبني للمفعول وهذا الحكم العربي في الاسم الثلاثي
والفعل الثلاثي اذا كانت الفهما عن واو وما ذكر نص عليه الفارسي وغيره من النحويين وهذا
من كلام سيبويه التنبيه في الثلاثي من بنات الواو وبنات الياء يجيز الامالة في ذوات
الواو من الاسماء والافعال والمشهور ما تقدم وقوله **من لما يليه مما الثلاثيث ما انتمى**
عن ما انثى يعني ان الالف التي قبل هذه التاء في نحو رماة وفتاة لها من الامالة لكونها
منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لاجل هذه التاء الثلاثي عني معتبرا بها الالف قبلها منقلبة
عن تقدير **من وهكذا بدل غير الفعل ان يقول الى فلت كما في خف وهذا شذ** هذا هو
السبب الثالث وهو ان يكون الالف بدلا من غير فعل تكسر فاء حبر وسمعت الى تاء
الضمير واويا لا نحو خاف او يائيا كان فانك تقول فيه خفت وهذا تجزي عين
الكلمة فصيرا في الفعل على وزن قلت والاصل فعلت فجزت العين وحركت الفاء
بحركتها **فان قلت** اما خاف فعينه مكسورة لان اصله خوف واقلاكا او خاف ونحو
مما فاظ عينه الفتح فكيف يقال حركت الفاء بكسرة مشتقة بحركتها **قلت** يقدر
تحويلها الى فعل بكسر العين تنقل الحركة هذا هو مذهب كثير من النحويين وبعضهم
يقول انما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مختلسة للدلالة على ان العين ياء وليس
ذلك في موضع غير هذا واحترز بقوله ان يقول الى فلت من نحو قال وكال فانه لا
يقول الى قلت بالكسر ولا كرم يقول الى قلت بالضم كقولك قلت وكلت **والحا**
صل ان الالف التي سمي عين الفعل منها ان كانت عن ياء نحو دار او عن واو مكسورة
نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو هال او مفتوحة نحو قال لم تمل **فتنبيها**
ف الاول اختلف في سبب امالة نحو خاف وخاف فقال السيرافي وغيره

انها الكسرة العارضة في عامل الكلمة والذي جعل السيرافي من الاسباب الامالة كسرة تعرض في
بعض الاحوال وهذا كلامه من كلام السيرافي اعني فراوا ما لواخاف كتاب مع المستعلي في الكسرة
في حقيقة وقال ابن مضاء الخفاجي الاول الامالة في كتاب كان الالف فيه منقلبة عربية وفي خاف
لان العين مكسورة اراد الدلالة على الياء والكسرة **الثاني** نقل عن بعض اهل الحجاز امالة نحو خاف
وكتاب وما اشبه ذلك وعامتهم يفتحون ويرفعون الواو نحو خاف فلا يميلون ويميل وان الياء نحو
كتاب فيميلون **الثالث** مفهوم قوله وهكذا بدل غير العقلان بدل غير الاسم لا يمال الا
ان منقلبة عن الياء وصرح بعضهم بتجويز امالة الالف المنقلبة عربية عينا في اسم ثلاثي
كقولهم هذا عاب وثاب بالامالة ومنعها من كلام سيبويه وقال صاحب المفصل والمنتو
بعد ان الكلمات في فعل يغاير فيه فلت كتاب وخاف اميلت ولم ينظر الى ما انقلبت عنه وان كانت
اسم نظر الى ذلك فيقال ثاب وعاب بالامالة ولم يقل باب وهذا يقتضي ان امالة نحو ثاب مما
عينه ياء جائزة الا انه لم يذكر بعد ذلك فيما اشار الينا من امالة عاب والفه عربية قال ابن يعيش
عاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ غاب بالمعجمة والفه ايضا عربية **ص كذا الحق بالالف الياء**
والفصل اعتبر حرف او معا بحيهما اخر ش هذا هو السبب الرابع وهو وقوع الياء قبل الالف
او بعدها بان كانت قبل الالف وشرطهما ان تكون متصلة به كقولك سيال وهو شجر له شوك او
منفصلة بحرف نحو شيبان وحرفين نحو بيدان اخر جيبها فلو كانت مفصولة بحرفين ليس احد
منهما هاء او بالاكثر من حرفين امتنعت الامالة **تنبيهات الاول** اعلم ان اعتبر الفصل بالهاء
تخفيفا **الثاني** قال في التسهيل او حرفين ثانيهما هاء وقال منا او مع هاء فلم يعين كون الهاء
ثانية وكذا يعلم في الكافية **الثالث** اطلق في قوله او مع هاء وقيد غيره بان لا تكون قبل
الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا تجوز فيه الامالة **الرابع** الامالة للياء المشددة في
نحو بياع اقوى منها في نحو سيال والامالة للياء الساكنة نحو شيبان اقوى منها في نحو حيوا
الخامس قد سبق ان من اسباب الامالة وقوع الياء قبل الالف او بعدها ولم يذكر هنا امالة
الالف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرحهما انه اوقعت بعد الالف او تكون متصلة
نحو بايع ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها ونص عليها ابو القاسم وغيره **ص كذا الما**
يليه كسر او يلي تالي كسر او ساكن فرق كسر او فصل انها كلا فصل يعتبر فيما حاله قبله
لم يصر ش هذا هو السبب الخامس وهو وقوع كسرة بعد الالف او قبلها فان كانت بعدها فشرطها
ان تليها نحو مسلمان جرى وان كانت قبلها فشرطها ان تكون متصلة بحرف نحو عماد او بحرفين اولهما
ساكن نحو شملال او بحرفين متحركين احدهما نحو شيبان بيان يعني بها او بحرف ساكن يعقبه متحركان احدهما هاء
نحو دريماك فكل هذا تجوز امالته فلو فصل بين ذلك لم تجز الامالة **قال وقلنا** من قوله
هذا امالة نحو ان يعني به **قلت** من قوله وفصل انها كلا فصل امالة اول من امالة دريماك
تنبيهات الاول ويكون معطوفا على قوله كسر والمعنى او يلي تالي ساكن فرق كسر

نحو شملال

نحو شملال **الثاني** في الثانية امالة نحو دريماك وذكر امالة نحو ان يعني به وذكر سيبويه
امالة نحو ان يعني به عن ابي عمرو الجرمي وقال صاحب المفصل واما فولهم بيان يعني عما ويعني بما
وشاة والتي سوغه ان الهاء خفية لم يعتد به **الثالث** اطلق في قوله وفصل انها كلا
فصل وقيده غيره بان لا يفصلهما اكثر من حرف موافق به فانه لا يمال وتقوم مثل هذا في
الباب ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر موانعها فقال **ص وحرف الاستعلا**
يك منهما من كسل وما وكذا تكف راش موانع الامالة ثمانية احدها منه سبعة تسمى حروف
الاستعلاء وجمعها قظ خص ضغط والظاء اذا غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف
وتكف سببها ان كان كسرة كما مر على تفصيل يأتي وعلة ذلك ان السبعة الاول تستعلي الى الحنك
ولم تمل الالف معها طلبا للمجانسة واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة **قال وقلت**
الهاء في قوله وكذا تكف راء ولم يقل بغير المكسورة **قلت** قد علم التفسير بذلك وفي قوله بعد
وكف مستعلي وراء تكف بكسر راء **قال وقلت** ما اعراب قوله منهما **قلت** هو مفعول يكف
او حرف الاستعلاء يكف السبب المنضم من الكسرة والياء لا المنوي فلا يمنع حرف الاستعلاء اما
لة الالف في نحو هذا ما مر في الوقف ولا امالة ما مر اصله ما حصر ولا امالة باب خاف ولحفى
كان ما اميل للدلالة على شيء لا يمنعه حرف الاستعلاء **قلت** قوله او يانس يحيى بان
حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء كلمة وصرح بذلك في
الكافية والتسهيل ولم يمثله وقول الشرح حشو اي حرف الاستعلاء في باب خاف وخاف ولحفى غير
مانع من الامالة كما مر في مواقعه وقال الشيخ ابو حيان لم يعرف ذلك في الياء وانما يمنع مع الكسرة
فقط **ص وان كان ما يكف بعد متصل او بعد حرف او بحرفين فصل ش** اعلم ان المانع المشار اليه اعني حرف
الاستعلاء والراء يمنع متاخرا عن الالف ومتقدما عليها فان تاخر فشرطها ان يكون متصلا نحو خافوا
وباخلوا وعالجوا او منفصلا بحرف نحو منافق وناجح وباسط او بحرفين نحو مواتيق ومنافيح وموا
عيد فهذه ثلاثة انواع تمنع امالتها اما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلها احد
الا ابو عمرو بلغته واما المنفصل بحرفين فقال سيبويه امالته عربية من العرب لزاحة المانع
قال سيبويه ومن قليلة وجه الحجة بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد جمع مما
سبق اربع حروف الاستعلاء لو فصل باكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق
بها وربما غلب المتاخر رابعا ومثال خالد يميل ويضعه بسوط فيعض العرب يغلب في ذلك
حرف الاستعلاء وان بعدوا وتقدم المانع على الالف فقد اشار اليه بقوله **ص كذا اذا فرما لم**
يكسر او جسر اثر الكسر كلا لهواع مع ش يعني ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا
تقدما على الالف منعا الامالة بشرط ان يكون المانع غير مكسور او ساكن يعقب كسرة فلا تجوز
امالة الالف في نحو كالب وصالح وغالب كلاب وغلاب ونحو اصطلاح ومصطاع فان
ذلك تجوز امالته لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا او ساكنا بعد كسرة لا يمنع الامالة

قلت هما زلا أول من أصحاب الإمالة ومنع الإمالة في نحو مصواع لا حاجز بين الاستعلاء
ذكره سيبويه ولم يذكر في المكسورة خلافا **الثاني** خلافه فإنه إذا فرع أنه يمتنع ولو فصل بين الألف
والراء ذكره سيبويه وغيره أرجح لك إذا كانت الألف تالية نحو فاعرف طاهر **مر وكذا معتل**
ورا يكف بكسر الغار ملا لاجف ش إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كغت مانع الإ
مالة سواء كان حرف الاستعلاء نحو أبطار ريم أو راء غير مكسورة نحو دار الفرار فيجوز
ونحوه يجوز إمالته ولا أثر لحرف الاستعلاء والراء غير المكسورة لا أثر لراء المكسورة
غلبت المانع فلم يبق له أثر **قلت** مما علم أن شرط كون الراء مانعة من
الإمالة أن تكون غير مكسورة فيؤخذ منه إمالة نحو حمار لحصول الأولى لأنه إذا أميل
نحو أبطار ريم وغار وحار الفرار مع وجود المقتضي لمنع الإمالة فإمالة نحو حمار لحما
لا مقتضي فيه للمنع أولى **مر ولا تمل لسبب إن يتصل ش** يعني أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا اتصل
بتصل يعني إذا كان في كلمة أخرى فلا تمال الألف سابور للياء قبلها في قولك يدري سابور لأنها
منفصلة وكذلك إن قلت هل أرى عزة لم تمل الألف هنا لكسرة الراء لأنها في كلمة أخرى وا
لحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون في الكلمة التي فيها الألف **قلت بها و**
الأول يستثنى من ذلك الألف منها التي هي ضمير المؤنث في نحو لم يضربها وأخرجتها فإنها
قد أميلت لسبب منفصل عنها في كلمة أخرى **الثاني** ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت
منفصلة عن الألف فإنها تمال الألف وإن كانت أضعف والكسرة التي معها في الكلمة قال
سيبويه وسمعناهم يقولون زيد مال فإمالوه للكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة وليس
كلام المصنف على عمومه **مر والكف فزيوجبه ما ينفصل ش** يعني أن سبب المنع فزيوجبه
وهو منفصل أي ولو كان في كلمة أخرى نحو زيد فإن يضربها قبل فلا تمال الألف كما في الخلاف بعد ما
وهي مانعة من الإمالة ولو انفصلت **قلت** لم أثر المنع منفصلا ولم يؤثر سبب
الإمالة منفصلا **قلت** كان الوجه أعني ترك الإمالة أصل فيصار إليه بأدنى سبب ولا يخرج
عنه إلا بسبب محقق **قلت بها و الأول** من قوله فزيوجبه أن ذلك ليس عند
كل العرب فإن من العرب من لا يعتبر حرف الاستعلاء إذا وليه الألف وكلمة أخرى فيميل الآتي
الإمالة في المنفصل نحو مال مكلي أقوى منه في المتصل نحو مال قاسم **الثاني** قال في شرح
الكافية أن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا وإن سبب المنع فزيوجبه منفصلا فيقال أتى
أحمر بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة وقعه الشارح في منزع العبارة وفي التمثيل بأتى
قاسم نظر فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنفصلة عن حرفه وليس كذلك
قوله **مر وفزا ما لو التناسب للإدراج سواء كعماد وتلا ش** هذا هو السبب السادس
وأسباب الإمالة وهو التناسب وعبر عنه بعضهم بقوله الإمالة للإمالة وعبر عنه
آخرون بقولهم الإمالة لمجاورة الممال أو الإمالة أخرى الضعيفة بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة

رجل ملق يعطي بلسانه ما ليس في قلبه من الجوهر

ثم اعلم

ثم اعلم أن الإمالة الألف للتناسب لها صورتان **أحدهما** أن تمال لمجاورة الألف كإمالة تلا الألف
مجاورتين عماد ثم **والأخرى** أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كإمالة الألف تلا من قوله
تعالى في القراءة إذا تلا ما فإمالت الألف تلا ما ليناسب كل القطعة بما بعدها **قلت** في تمثيله
تلا وسجى نظر فإن العماد تجوز إمالته لسبب غير التناسب لأنه يقول إلى الياء إذا بني الفعل
للمفعول وقد تقدم بيانه وإنما يتضح تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالته غير التناسب
قلت السبب المقتضي لإمالة نحو عصا مما البعد عن الواو لم يصح القراء ولذلك لم يميلوا
هذا النوع حيث وقع وإنما أمالوا منه ما جاور الممال قبلها أمالوا تلا وما ونحوه وليس من هذا
قبيل إمالة ذلك علم أن الذي أميل في إمالته عندهم إنما هو التناسب **قلت** استعير
من تمثيله وآيتان **أحدهما** التنبيه على صورتي الإمالة للتناسب كما سبق **والأخرى**
أن الألف قد تمال لمناسبة الألف قبلها نحو عماد وإن لم يعد الثانية فرامالت لمناسبة الأولى
وقد تمال لمناسبة الألف بعدها كإمالة الألف تلا لها لمناسبة ما بعدها وهو الواو عربا يعني جلاها
ويغشاها **فإن قلت** هلا جعلت إمالة الألف تلا لمناسبة ما قبلها أعني ضحاها
قلت الألف ضحاها عرا وإنما أميل لمناسبة ما بعدها أيضا **فإن قلت** هل يقاس على إمالة
الألف الثانية في نحو عماد لمناسبة الأولى **قلت** كلام سيبويه أنه يقاس عليه فإن قال
وقالوا مغزا فإذا في نحو مغزا عماد إذا أمالوا جميعا وإذا أمالوا انتهى **مر وكالممال ما لم يمل لمكنا دون**
سماع غير ما وغيرها ش الإمالة من خواص الأسماء والأفعال والحروف المتمكنة فلذلك لا تطرد إمالة غير
المتمكن نحو إذا وما الذي وما ونحو من وإلى ونظر إليها ومن ونظر إليها فلذلك تطرد إمالتها لكثرة
استعمالها وأشار بقوله ودون سماع إلى ما سمعت إمالته والألف غير المتمكن وهو الإشارة ومتى وأنى
وذا أميل في الحروف ولو وصل في الفيء ولا في نحو لم أقل لا لا وهذه الأحرف ثابت على الحرفية فلا تطرد
على غيرها **وحكى** فتح إمالة لا في الجواب لكونها مستقلة ومنع سيبويه وروافعه إمالة حتى
وهل لأن مفهم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل الحجاز وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي **قسمها**
الأول لا تمنع الإمالة فيما عرض فيه نحو يا فتى ويا حبلى كان الإمالة في ذلك الإعراب **الثاني**
لا اشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيا قال الشيخ وإمالة عسى جيدة **قلت** فزيد
على كلام الشارح الفعل الماضي فإنه يطلق عليه غير متمكن كما قيل **قلت** أريد أنه يطلق عليه غير
متمكن فلو صرحه لم يذكره وأيضا فقد تقدم أول الكتاب ذكر الإمالة فيه **فإن قلت** قول صاحب
المفصل والأسماء غير المتمكنة بما أنها المشتغل فيه نحو ذا ومتى وأنى وكما أن ما فيه يشتغل نحو ما الا
ستفهامية والشرطية والموصولة ونحو إذا يقتضي أن الإمالة ذا ومتى وأنى غير شاذة **قلت** لا
اشكال أن الإمالة في ذلك شاذة لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة ولا سبب كالإمالة ولكن أراد
شارح أن المعنى الذي يعطيهم إمالة ما في الحرف وهو الاستقلال وإن كان ذلك مما لا يجعل سببا يقاس عليه **مر والفتح**
من أنمر آ في كم وأمل كالسير من تكب الكلب ش اعلم أن الفتحة تمال كما تمال الألف لأن الغرض من الإمالة مشاكلة

الاصوات وتقريب بعضها من بعض وذلك موجود في الراء كما انه موجود في الياء **ولا امالة** الفتحة حيث
الاول ان تكون حرف راء مكسورة كقوله تعالى قرمي بشر وعنى او في الصر ومثل للتمييز بامالة ذلك وتحريره
تنبيهات الاول يعني قوله والفتحة ان المراد بذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه اما لو
المفتوح فيه يجوز **الثاني** لا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف الاستعلاء نحو الغرا او في راء نحو شتى او في غيرهما
نحو الكبرى **الثالث** فهم من قوله قبل كسر ان الفتحة لا تمال الا كسرة راء قبلها نحو مرم وفرعون غير على
ذلك **الرابع** شرط ان تكون الفتحة قبل راء وكلامه ان مراده ان تكون متصلة كما مثل فعلى هذا لو فصل
بينهما لم تمل ويصرح بذلك علم الخلاف بل فيه تفصيل وهو ان الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا او ساكنا
غير ياء فهو مقتضى وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة في نحو اشرى وفي نحو عمرو لا في نحو غيره نص على ذلك
سيبويه وفيه المصنف على ذلك في بعض شرح التسهيل وشرط ان تكون لاما وليس اشتراط ذلك بصحيح وان
سيبويه فذكر امالة فتحة الهاء في قوله رايت جيفة رجاج وذكر غيره انه تجوز فتحة الغين في نحو الغرفة
والراء في ذلك ليست بلام ولعله انما خص الراء لكثرة ذلك فيه **الخامس** الهاء في قوله اصل فعلم ان
الامالة في ذلك جائزة وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للنصب لانه جائز خاصة بالوقف **السادس**
اشمل من شروط امالة الفتحة لكسرة الراء شرط غير ما ذكر **احدهما** ان لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء
في نحو الغير نص على ذلك سيبويه وذكر في بعض شرح التسهيل **والاخر** ان لا يكون بعد الراء حرف
استعلاء نحو مرصاد فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه ايضا **فان قلت** هل يشترط
ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء **قلت** لا لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها
فيمال نحو مرصاد **السابع** قد فهم مما ذكرناه ان كلام الناظم في امالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر وتحريره
ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او منفصلة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد
الراء حرف استعلاء **الثامن** منع سيبويه امالة الالف في نحو انحاذر اذا اميلت فتحة الذال قال ولا
تقوى على امالة الالف اذا لا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لا جل امالتها وزعم ان حروف ان وما الالف عمادا
لاجل امالة الالف فلهما امال هنا الف الحاذر لاجل امالة فتحة الذال وضعفه ما ذهب اليه ان حروف ان وما الالف عمادا
للامالة من الاسباب الضعيفة فينبغي ان لا يقاس شيء منها (الباب المسموع وهو امالة الالف لا لاجل امالة الالف
قبلها او بعدها) **هذا الذي يليه** ما التانيث في وقفا اذا كان غير الالف **ش** هذا هو الضرب الثاني من اسباب
الفتحة فتمال كل فتحة تليها ماء التانيث الا ان امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرا الاخفش في احدى الروايتين
عنه والرواية الاخرى انه امال اذا كان قبلها خمسة عشر في الجمع فجنت رطب ويد شمس وخالفا اربعة
جمعها اكثر فامال فتحته اذا كان قبلها كسرة او ياء ساكنة على ما سمع وهو في كتب الفراء **تنبيهات**
الاول قوله كذا الذي يليه ما التانيث يعني به ان فتحة الذي تليه ماء التانيث تمال الا الحرف الذي تليه ماء
التانيث وقد تجوز من عبر عن ذلك بامالة ماء التانيث **الثاني** انما قال ماء التانيث ولم يقل تاء التانيث
ليخرج التاء اذا لم تقلب ماء فان الفتحة لا تمال قبلها **الثالث** لا فرق في ماء التانيث بين ان تكون لمعنى
التانيث او لغير ذلك كالمبالغة نحو علامة فان الامالة جائزة في جميع ذلك لان ماء المبالغة مشبهة

التانيث

التانيث **الرابع** خرج بقوله مقابل التانيث ماء الساكت نحو كتبيه فلا تمال الفتحة قبلها من اجل
الضمير وذهب ثعلب وابن الاعرابي الى جواز امالة فيما قبلها وقرا ابو عمرو ابراهيم الحافي في قراءة
الكسائي **الخامس** استثنى المصنف مما قبل ماء التانيث الالف فانها لا تفتح امالتها نحو
الحياة والصلاة **فان قلت** لم يكن لاستثنائه الالف حاجة لان كلامه في امالة الفتحة لا
في امالة الحرف فلم تندرج الالف في قوله كذلك ما يليه ماء التانيث لا ماء الفتحة فلم يشمل كلا
منه الا كلام مفتوح **قلت** هو كذلك ولكن فهم على امالة الالف لئلا يتوهم ان هاء التانيث
تسوغ امالة الالف كما سوغت امالة الفتحة **فان قلت** ما وجه امالة الفتحة قبل هاء
التانيث **قلت** ذكر سيبويه ان سبب ذلك شبه الهاء بالالف فاميل ما قبلها كما مال
ما قبل الالف ولم يقل سيبويه بان الالف شبهت والهاء بل انها شبهت بالالف التانيث **خاتمة**
لباب الامالة ذكر بعضهم لامالة الالف سببين غير ما سبق **احدهما** الوقف
لانه اسم والحرف وذلك في راوما اشبههما من مواضع الشذوذ وقال سيبويه وقالوا ياء وقال يعني
بالامالة لانها انما ما يلفظ به فليست كالواو وما والا وغيرهما من الحروف المبنية على السكون
وهو في التنبيه الثاني في اوائل الشذوذ الرابع واخر معا الف منهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان في
وسطها الف نحو كتاب وهاء فلا خلاف في الفتح **والاخر** كثرة الاستعمال وذلك امالتهم الحجاج
عليه في الرفع والنصب وكذا العجاج في الرفع والنصب ذكر بعض النحويين وامالة الناس في الرفع
والنصب قال ابن مالك في اخر شرح اللمع روى عبد القدير الجرجاني وذكر عن عمرو بن العلاء امالة الناس
في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا **واعلم** ان الامالة تمال بالتسهيل شاذة لا يقاس
عليه بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله اعلم بالصواب **التصريف**
اعلم ان علم النحو يتميز على نوعين **احدهما** علم الاعراب **والاخر** علم التصريف وذلك ان علم
النحو منقسم على علم احكام الكلم العربية وتلك الاحكام نوعان افرادية وتركيبية والافرادية
هي علم التصريف والتركيبية هي علم الاعراب ولذلك يقال في حد النحو علم تعرف به احكام الكلم
العربية افرادا وتركيبا **فان قلت** الاحكام التركيبية نوعان اعرابية وغير اعرابية فكيف
اطلق على جميعها علم الاعراب **قلت** اطلق على النوع علم الاعراب تغليبا ثم ان
المسمى بعلم التصريف وهي الاحكام الافرادية ينقسم قسمين **احدهما** جعل الكلمة على صيغ
مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جاء
كثيرة من المصنفين يذكرون فيه التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف **والاخر** تغيير
الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض اخر ويختص في الزيادة والحذف والابدال والقلب والادغام
وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وفرعوا المصنف التصريف في الكافية بقوله
تغيير لا يبنى لمعنى قصدا **فان قلت** هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف وانما شمل الاول
اعني تغيير الكلمة لمعنى **قلت** المراد بقوله لمعنى ما ذكر في شرحه اذ قال التصريف تغيير الكلمة

وبينتها الى غيرها لغرض لفظي ومعنوي مجموعا لتشامل التنويع وذكر في التفسير بقوله التصريف علم
يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبهه ذلك وقال الشارح تصريف
الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يرض لها من التثنية لتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى
بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول لهذا التغيير احكام لا تصح والاعلال ومعرفة تلك الاحكام
وما يتعلق به يسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة مما لحروفها من اصالة
وزيادة وصحة واعلال وشبهه ذلك **مرحرف وشبهه والصرف به وما سواهما بتصريف جرى** شرح لاحكام
في التصريف للحروف والاسماء غير المتمكنة والافعال المتصرفة ومما اراد بقوله وما سواهما التصريف
جرى اي جرى فيه **فان قلت** مقتضى قوله وما سواهما ان التصريف يدخل الافعال مطلقا الخ
يستلزم الخلف امرا **قلت** قد يمكن ادراجها في شبه الحرف فان يشتر وعسى ونحوهما تشابه الحروف
بالجمود **فان قلت** قد دخل التصريف في بعض الاسماء التي قشابه الحروف نحو ذا والذي فانهما
فرعا وفرعا الحرف في سوف وازوجا الحرف والا يتراد لعل **قلت** هذا كله شاذ يوقف
عند سمع منه **فان قلت** قد اتضح ان الذي يقبل التصريف والكلم نوعان الاسماء المتمكنة والافعال المتصر
فة فأيهما له الاصالة فيه **قلت** الافعال الكثير تغييرها والمنصرف الاشتقاق فيه **مر وليس الرباعي
مر ثلاثي براقبل تصريف سوى ما غيرا** يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين فانه لا يقبل التصريف الا ما
يكون ثلاثيا في الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد تقدم ذلك اول **احدهما**
ان الاسم المتمكن والفعل المتصرف لا ينحصر في اصل الوضع عن ثلاثة احرف لانهما يقبلان التصريف وما قبل
التصريف لا يكون في اصل الوضع على حرف واحد او حرفين والاخر ان الاسم والفعل قد ينحصر عن الثلاثة بالحذف
اما الاسم فانه قد يرد على حرف بحذف لامه نحو يد او عينه نحو سه او فاؤه نحو عدة وقد يرد على حرفين
واحد نحو م الله غدوة يعلم محذوفا ما لم يسم الله وكقول بعض العرب شربت ماء وذلك قليل واما الفعل
فانه قد يرد على حرف نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرفين واحد نحو خذ كلا به وقد يضمك وذلك فيما اعتلت
فاؤه ولامه فيجوز حذفها في الامر **مر منتهى اسم خمسة تجرد او ازيد فيه كما سبعة عرا** الاسم ينقسم
الى مجرد من الزوائد والى مزيد فيه فالمجرد ثلاثة انواع ثلاثي ورباعي وخماسي فلا ينقص عن الثلاثة لان
الثلاثة اصول الابنية لتوسطه بين الخفة والثقل ولا تفسامه على المراتب الثلاثة المبدا والمنتهى والو
سط بالسوية ولان المبدوء به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه ساكنا فلا بد من حرف يعطى بينهما لتنا فيهما
في الصفة **فان قلت** ذلك القائل ان كل متحركا فاجعل الموقوف عليه وان كان ساكنا فاجعل المبدوء
به **قلت** فاجيب عن ذلك بانه لما جاز عليه الامران فيجحف في المتنا فيين ولا يزيد على الخمسة لامرين
احدهما انهم جعلوا زيادته على فوق نقصانه **والاخر** انه لو وضع على ستة لتوهم انه كلمتان **فان
قلت** قد تقدم ان الثلاثي اصل الابنية فلم عدلوا عنه الى الزيد في الخماسي **قلت** للتوسع بكثرة
الابنية واما الزيد فيبلغ بالزيادة سبعة احرف ولا يجاوزها لاداء الثنائيات او زيادة التثنية او التجمع
او النسب **فان قلت** وكيف قال فيما سبعا عرا فلم يستشر معه الثنائيات وما ذكر معه **قلت** لانه

ذوا ابو حرف على انها

ثلاثي

او الثلاثة

تقتضي القسمة

فوائد فرعا اي غير مقصود الذوات مقدرة الانفصال **تنبيهات الاول** انما يبلغ المزيد
بالزيادة تسعة احرف اذا كان ثلاثي الاصول عوا استقصيا بما مصدرا شبابا او رباعي الاصول نحو احرنجام
مصدرا فيمت الاصل اي اجتمعت واما الخماسي الاصول فانه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الاخر او بعده
نحو الاستخراج وما يتبع الثلاثي نحو عضرفوط وسلوقى للعظاية وقبعثرى وسلقلى البعير ومثال
المتبوع به الثلاثي فبعثرى وقدر عن عثلا ثة لانه زيد فيه حرف **احدهما** نون وقيل انه لم
يسمع الا من كتاب العين فلا يلتفت اليه والاخر عثلا ثة حرف وهي عرضة عظيمة **الثاني** ذكر
بعضهم ان زيد في الخماسي حرف فما مد قبل الاخر نحو مغناطيس قيل مار ضي وكان عربيا كان مما فاظ قولهم
انه لا زيد فيه الا حرف مد قبل الاخر **قلت** ارضي وكان عربيا جعلا ناء را لما تقدم زيادة حرف من
بعد الاخر في قبعثلا ثة وقد هكذا ان الفصاع اعني مغناطيس **الثالث** اعلم ان حروف الهجاء
تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تقلب التاء في عدها وباعتبار تانيثها تنقص التاء من عددها
وذلك فان الما سبعا عرا **مر وغير اخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين لا بنية تعم شر** فتقدم ان
الجزء ثلاثي مر رباعي وخماسي فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية ان تكون ابنيته اثنتي عشرة بناء
لان اوله يقبل الفتحة والضم والكسر ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحر
كات الثلاث والسكون ايضا والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنتي عشرة بناء واما الاخر فلا يقع
في فاء الكلمة لانه حرف الاعراب فلذلك فان غير اخر الثلاثي فعلى الغير اخر وهو اوله وثانيه
الحركات الثلاث بلا تغيير فحصل من ذلك يكون فيهما تتوافق وتخالف فللتوافق ثلاثة اوزان وللتخالف
ستة اوزان ثم قال وزد تسكين لا بنية تعم اي وزد على تلك الابنية التسعة ما سكن ثانيه واوله مفتوح
او مكسور او مضموم تعم القسمة الممكنة في الثلاثي وهو اثنتي عشر بناء منها عشرة مستعملة وواحد
مهمل وهو ما حرفا حرف وقد اشار اليها بقوله **مر وفعل اهمل والعكس يقل فصرهم تخصيص فعل يعل شر**
الخامس ابنية الثلاثي فعل بكسر الفاء وضم العين لا يستعمل لهم الا انفعال وكسر الجيم واما قراءة بعضهم والسماء
ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين **احدهما** ان ذلك مرتجل اخل الشعا
يا صحر في الكلمة لانه يقال احبك بضم الحاء والباء وحبك بكسر الحاء والباء وكيف هذا القارئ منهما هذه
القراءة فان من جهة الاداء يقرأ بكسر الحاء والباء فيصير نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فيكون
ناشئا مضمومة فالى شرح الكافية وهذا الوجه لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لدل على عدم الضبط
وزيادة الثلاثة ومن هذا شانه لا يعتمد على ما يسمع منه لامكان عرض ذلك له **والاخر** ان يكون كسر الحاء
اتباعا للتاء كما ذات وفي يعتد باللام الساكنة لان الساكنة غير حاجز حصين فيلي وهو احسن قول والعكس
يقل فتح به بناء فعل بفتح العين وهذا الوزن فيه خلاف فمذهب قوم الى انه مهمل لا يستعمل الا انفعال
وضم الكسر وان كان اخف وعكسه وذهب قوم مستعمل لكنه قليل وهو الظاهر وفرجا منه الزبيل وهو اسم
حرفة سميت به قبيلة وكفانة **والاشتقاق** الاخفش الكعب بالكسر الاء وبعضهم لزفيه مع شهد ما كان الا كفرس
الزبيل وان زيم اسم جنس للاشتق والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل قيل بهذا الاعتبار انه ليس

[illegible] وقوله للتضمين تخصيص فعلل بفعل يعني بناء فعلل انما [illegible] مصدر واختصص الفعل
للدلالة على ما لم يسم فاعله ولو اسم التفضيل لم يستعمل في الافعال وفاقا لابي [illegible] نص [illegible]
مفعل فوزن من تحويرين فيما جاء على عشرة اوزان الثلاثة وانما من عند [illegible] عشرة اشهر وفواجاب القليلون
باسماء هذا الوزن عن الدخيل [illegible] جواهر **احدهما** انها والثانية فلا يثبت بهما وزن **قلت**
لان سيبويه اثبت بناء فعلل بلفظ واحد وهو ابلوسة [illegible] **والاخر** انها منقولة من الفعل واعترض
بان [illegible] ممكن في الدخيل لانه علم بغلبة [illegible] فانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام **قلت**
ذهب السيرافي الى ان النقل يجيء في اسماء كما جاء في الاعلام قال ومنه [illegible] انه لهاء يعلو عشرة [illegible]
ويلصقه [illegible] الالحاق بدحرج فسميه بالفعل انتهى وكان وجه التبعية [illegible] الدخيل والزيادة [illegible]
جنس لا [illegible] ثم نقل الى الفعلية **فتنبيه** قدم [illegible] ومثل البيت [illegible] مستعملا ليس مهملا
والاثنا [illegible] عشرة اوزان **اولها** فعلل ويكون اسما نحو قلنس وصفة نحو شمنر **وثانيها** فعلل ويكون
اسما نحو كبريت وصفة نحو خزعبل **وراجعها** فعلل ويكون اسما نحو عضرفوط وصفة نحو بقشمش **وخامسها**
فعلل ويكون اسما نحو جحمرش وصفة نحو عنكبوت **وسادسها** فعلل ويكون اسما نحو عقنقل قال سيبويه لا
نعلمه جاء صفة الا في حرف [illegible] يوصف به الجمع وهو قولهم عزى وفاقا لشيخه لم يات في الصفات على فعلل
الا [illegible] بمعنى مغترف وعزى اسم جمع وفاقا لابي السيرافي اشترط على سيبويه فيما في [illegible] وقل [illegible]
ولعله يقول انه مصدر في معنى القيام انتهى واستدل [illegible] على سيبويه العاطفا آخر وهو سوى
وقوله مكانا سوى ورجل رضى وماء روى وماء صحى وسبق صبية ومنهم من [illegible] **وسابعها**
فعلل ويكون اسما نحو ابلوسة وصفة نحو اقلنبلة ولم يذكر سيبويه وهذا الوزن غيرهما بلوسا بلنبلة
محلا الا [illegible] بخفة الزاي وحكاه سيبويه مشددة الزاي قيل يحتمل ان يكون [illegible] الا [illegible]
والمشددة [illegible] اصليا فالبعض [illegible] **قلت** وزاد بعضهم جبرى والا فعل
ذلك ابو الزيد وعبل اسم بلد وبلصر وبلزوا [illegible] ومنشط وحرس والزغدة في الوتد والاكهر والمنقط
والوسر والاثر وزاد غيره جبط لغة في الجبط وقد تقدم وجاء من الصفة ايضا اتاوا [illegible] وامذابوا
ولود قال ثعلب لم يات من الصفات على فعلل الا حرف [illegible] ابو زيد واقلنبلة او ضخمة وامذوذ قوله
علمنا اخوانا نحو عجل شرب النبيذ [illegible] وعمو [illegible] الفعل [illegible] او للاتباع [illegible]
وقيل [illegible] الا [illegible] **وثامنها** فعلول ويكون اسما نحو فعلول وصفة نحو حلو **وتاسعها**
فعلل ويكون اسما نحو [illegible] وصفة نحو حلكم **وعاشرها** فعلل ويكون اسما نحو عنتل وصفة وهو
قليل والمحفوظ منه جنبل وشملل وناقة [illegible] **حروف** [illegible] **وحرف** [illegible] **والكسر** [illegible] **نحو** [illegible]
العفل ينقسم الى مجرد والى مزيد بالحرف ثلاثة وربا عشر ولا يكون [illegible] ثلاثة ثلاثة
لانه لا يكون المفتوح الا اولا وثانيه يكون مكسورا او مفتوحا ومضموما ولا يكون [illegible] الثلاثة
الساكنة [illegible] الضمير المرفوع الا اولا فعلل ويكون معتلا نحو [illegible] ولازما نحو [illegible]
كثيرا ويختص بباب المغالبة وفرجته فعلل [illegible] بالفتح فيهما قال [illegible] **والثاني**

[illegible]

[illegible] نحو [illegible] **والثالث** فعلل نحو [illegible] ولا يكون متعديا الا
[illegible] او تحويل [illegible] **والتحويل** نحو [illegible] **قلت** [illegible]
[illegible] **قلت** [illegible] **قلت** اما [illegible] بانه واوي العين [illegible] الى فعلول [illegible]
انقلابها [illegible] هذا مذهب فرق منهم الكسائي [illegible] التسهيل وقال
ابن الحاجب واما باب [illegible] فالصحيح ان الضم [illegible] فعلل ولا يبنى فعلل الا لمعنى مطبوع عليه
وهو قائم به نحو [illegible] او كمطبوع نحو [illegible] او تشبهه نحو [illegible] ولذلك [illegible]
خصوص معناه بالفاعل وقوله وزن نحو [illegible] بناء ما لم يسم فاعله بناء اصلي من [illegible]
مع الاصول فيكون [illegible] الثلاثي المجرد اربعة وان كون صيغة ما لم يسم فاعله اصلا [illegible] مذهب [illegible]
والكوفيون [illegible] في شرح الكافية عن سيبويه [illegible] الى انه فرع مغيرة عن صيغة الفاعل
ونقل عن المصنف عن سيبويه وهو الحق [illegible] وفرد مذهب [illegible] المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها
تنبيهات الاول [illegible] بنقل من [illegible] بناء الفعل [illegible] انه عين مختلفة وانها [illegible]
والكسر والضم باعتبار [illegible] **الثاني** [illegible]
الثالث قال في شرح الكافية [illegible] العفل [illegible] فعل [illegible]
ثم فاعله مع ان فعل الامر [illegible] والمضارع [illegible] لا فعل ما لم
يسم فاعله [illegible] المضارع [illegible] الماضي والمضارع منه ومذهب
سيبويه والمازني ان فعل ما لم يسم فاعله [illegible] على هذا اذا عرفت صيغ الفعل المجرد من
الزيادة [illegible] ثلاث صيغ صيغة الماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغة للمفعول
كدحرج وصيغة للامر نحو دحرج [illegible] انهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الامر [illegible] على [illegible]
[illegible] **قلت** اما صيغة المفعول فقدم ذكر الخلاف فيها واما فعل الامر فمذهب البصريين انه [illegible]
الفعل ثلاثية ومذهب الكوفيين ان الامر مقتطع من المضارع فاذا اكثر الفعل عنوم ثلاثية **حروف** [illegible]
اربع ان [illegible] وان [illegible] لما لا [illegible] الفعل اكثر [illegible] الاسم لم يحفل من عرف العرب ما اهمله
الاسم [illegible] لم يجاوز المجرد [illegible] اربعة احرف ولا المزيد [illegible] احرف **والمزيد** على المجرد بناء واحد وهو
فعلل يكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو [illegible] بمعنى [illegible] وقال الشارح له ثلاثة ابنية [illegible]
[illegible] نحو دحرج وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج **فلت** [illegible]
[illegible] على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق ذكره واما المزيد فان كان ثلاثيا
الاصول فانه يبلغ بالزيادة اربعة نحو اكرم وحمنة نحو افتر وستة نحو استخرج وان كان رباعي الاصول فانه
يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو [illegible] **تنبيهات الاول** [illegible] التفصيل وان كان فعلا لم

يجاوز ستة الا بحرف التعريف او تاء التأنيث او نون التوكيد ولم استغنى عن مثله بالاسماء لما يعرف من الاوزان
أقول **الثاني** ان يتعرض الناظم لذكر اوزان المزيد من الاسماء والافعال لكنه لم يتعرض لها بل تعرض لزوائد **اما**
الاسماء فهو يلحق بالزيادة في قول سيبويه ثلاثة بناء وثمانية ابنية وزاد الزمخشري تسعا على الثمانية الاولى منها
ما يجيء ومنها ما لا يجيء **واما** الافعال فللمزيد فيه ثلاثي خمسة وعشرون بناء مشهورة وابنية اخر غير مشهورة
وفي بعضها خلاف وللمزيد رباعيا ثلاثة ابنية تفعلل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر وهي
لازمة واختلف في هذا الثالث فقيل موضاع مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زاد واليها المرجع والاخفش الاخير
فوزنه لا رابع فعلل ويدل على اعتماده باحرنجم مجيء مصدره كمصدره وزاد بعضهم مزيدا رابعا وهو ما
جاء على فعللل نحو اخشنشن وقال في الارتشاف ويلحق به انه مزيد الثلاثي غير الملحق والمماثل **ص الاسم مجرد رباعي**
فعلل وفعلل وفعلل ومع فعل فعلل ش يعني ان للرباعي المجرد ستة ابنية **الاول** فعلل بفتح الاول
والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة نحو سلهب وشمنصر والسلهب الطويل والشمنصر
الجريء وقد قيل ان الهاء في سلهب والميم في شمنصر زائدتان وجاء بالتاء عجوز شمنترة وشمنصرة للكبيرة وبالكسر
للضخمة الحسنة **الثاني** فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب
الاحمر وهو اسما ايضا وصفة نحو خدرنق قال الجوهري الخدرنق المرأة الحمقاء مثل الخيزلى **الثالث**
فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو مبلغ **الرابع** فعلل بضم الاول والثالث
ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال
الطويل **الخامس** فعلل بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وقيل وهو
اسم زمان خروج نوح عليه السلام والسفينة قال الجوهري القمطر على وزن القمدر لم يلحق بعرفان
الجوهري سالت ابا عبيدة عنه فقال الاعراب تعوذ من كانت الحجارة فيه رطبة وانشد للعجاج و وقفو
أتاه زمن القمطر مثل كهيز الوعل وصفة نحو سبطر للطويل **السادس** فعلل بضم الاول وفتح
الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بالضم **تنبيهات الاول** ذهب البصريون
غير الاخفش الى ان هذا البناء السادس ليس ببناء اصلي بل هو مرجع عن فعلل بالضم فتح تخفيفا لان جميع
ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وجخدب وبرثن وبرثن وقد يقع في الاسماء وجه منع في الصفات قالوا للجخدب ذكر
وللشيء في البادية عرفط وللكساء مخطط بضم الجيم ولم يسمع فيه فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش
الى انه بناء اصلي واستدل لهذا المذهب بوجهين **احدهما** ان الاخفش حكى جؤذر وزعم العراء ان الفتح في جؤذر لغة
وقال الزجاج الضم في جميع ما ورد منه افصح **والاخر** انهم قد اجمعوا فقالوا عنترة فقال ما في ذلك
عنترة ان تؤذ قالوا لما كانت التاء نحو كلمة اذا انتهت الى الهاء وقالوا اسود حالك وهذا الامثلة
معكوسة وليست من الامثلة التي استشهد فيها على المثال بغير المعاني **قلت** لا نسلم ان هذه الامثلة
مكسورة لا معاني نحو جخدب وانما هو لان فعللا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه البعد كما في نحو قرطد
وكذلك ان سلمنا انه لا معاني فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول فانه قد الحق بالزيد فقالوا قعدسس بالخمس

لم يلحق

بالخمس

بالخمس الفتح بالفتح في الزيادة فكذلك يلحق بالفتح في التحقيق **الثاني** ظاهر كلام الناظم هنا
موافقة الزمخشري على اثبات فعلل وقال في التسهيل وتفريع فعلل على فعلل اخص
من اصالته **الثالث** قال الجعبري في ثبوت فعلل بضم الاول وفتح الثالث بحث لان حركة معرب
والمبلغ يحتمل زيادة الهاء **قلت** انما يتم هذا اذا لم يكن لهذا الوزن مثال يثبت به عن ما ذكر بل الثابت
ليس سوى ذلك بل قد ذكر والد امثلة عين بما منها هجرع ويحتمل ايضا زيادة الهاء وقد نبر وفلع بجبل
بعينه وقال الجوهري هو من اسماء الرجال وقال ابن نبر الفلع الشيخ المسن ويقال الفلع الهوبل
يجعله صفة وذكر الجوهري فلجم بالفاء والجاء المهملة وقال الفلجم المسن قال وقد ذكرته في باب الجاء
لان الميم زائدة **فان قلت** قال الاصمعي ليس في الكلام فعلل الا درمم ومجرع وحصحص **قلت**
قد زاد غيره ما تقدم ذكره **فان قلت** فعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرمم ليس بجيد
لان الوزن لا يثبت بالمعرب **قلت** ذكر بعضهم ان الاسماء الاعجمية على ثلاثة اقسام قسم عربته
العرب والحقته بكلامها فحكم بابنيته في اعتبار الاصلي والزائد والوزن حكم ابنية الاسماء العربية
الوضع كدرمم وقسم عربته ولم تلحقه بابنية كلامها فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الذي قبله نحو اجر وقسم
تركوه على معنى لما الحقوه بابنية كلامهم عربوه وما لم يلحقوه لم يعربوه نحو خراسان لا يثبت فيه
فعلان **الرابع** زاد قوم من النحويين في ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعلل بكسر الاول وضم الثا
لث حكى ابن جني انه يقال الجوزا الغصن الباسر جرفع ويقال ايضا لوزن الثوب زئبر وللضئيل وهو
من اسماء الذامية ضئيل وفعلل بضم الاول وفتح الثاني نحو جبنت وقد تمثل وفعلل بفتح الاول وكسر الثا
لث نحو قمحدية ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وما جاء منه نقله منه فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول
من هذه الثلاثة في الكلام فقال وربما استعمل ايضا فعلل والمشهور في ابن نبر والضئيل كسر الاول والثا
لث قال في الصحاح وربما جاء بضم الباء فيهما قال ثعلب لا يعلم في الكلام فعلل قال وكان هذا الحرف مسمو
غير ضم الباء فيهما في النوادر وقال ابن كيسان وهذا اذا جاء على هذا المثال اشهر للمسمى بها في زائدا واذا
وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز ان تخرج على بناء الاصول **الخامس** قد علم بالاستقراء ان الزيادة
يكون بالاول اصلا وثانيه او ثالثه ولا تتوالى اربع حركات في كلمة ثم لم يثبت فعلل بقولهم عرقوة وهو
نبت يصنع به بل جعل فرعا على فعلل لقولهم عرقو محذوفة نونه وترد على حاله ولا فعلل بقولهم
عليط بل جعل فرعا على فعا لان لما جاء على فعلل يجوز فيه فعلال ولا فعلل بقولهم جنزر بل جعله
الجوهري فرعا على فعلال واصله جنادر وجعله العراء وابو علي فرعا على فعليل واصله جنزيل
واختاره المصنف لان جنزرا معرفة فتفريعه على المعرفة اولى وقد اورد بعضهم هذا الاول على انه من
الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحيح لما سبق وقوله **ص جاء علا مع بعلل جعري فعللا**
كذا فعل وفعلل ش يعني ان الاسم الخماسي المجرد وهو الذي اراد بقوله جاء علا اي جاوز الاربعة له اربعة
ابنية **الاول** فعلل بفتح الاول والثاني والرابع ويكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل **والثاني**
فعللل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع فيهما ولم يجيء الا صفة نحو جحمرش للعظيمة والاحمق وقال

البيت أي من الجزء المسمى وقيل للمرأة العظيمة قبل بعضه الذي يكون **والثالث** فعلل بفتح
وفتح الثاني وكسر الرابع ويكون اسما نحو جحمرش للأسود خرج عمل للبعير الفحل **الرابع** فعلل بكسر الأول وفتح الثالث ويكون اسما نحو قرطعب وهو الشيء
الحقير وصفة نحو جحمرش للأسود الضخم والإبل **تنبيه** زاد ابن السراج جواز الخماسي فعللل
نحو قمدرس مشترك وهو اسم نعلة ولم يثبته سيبويه والصحيح أن نونه زائدة لا وجه **أحدها** أنه يلزم تعليل
إطالتها عدم التكرير **الثاني** أن إلحاقها كلي في المشترك لكنه ألغاه فلو كانت أصلية لزم كون الخماسي على ستة
أمثلة وكان يهون تفضيل الرباعي عليه وهو مفلوك **الثالث** أنه يلزم على قوله إطالته نون كنفعل
لا زيادتها لم تثبت أصلا إلى الخلم بإطالتها موضع وزن كانفعل مع أن نون مشترك ساكنة ثانية فاشتبهت
نون عنتر وحنظر وغيرهما ولا يكاد يوجد نظير لهما في زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نون ضرنع
بالزيادة أولى وزاد غيره للخماسي وزانا أخر لم تثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها الزيادة فلا
تكون مركبا وقوله **حروفا غاير للمزيد والنقص التاسع** يعني أن ما جاء من الأسماء المتضمنة على غير الأمثلة
المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو جحمرش وجميع أبنية المزيد وإلى النقص منه وهو ضربان ضرب
نقص منه أصل نحو يد ودم وضرب نقص منه زائد نحو جنزر وغلبة أصلهما حماد وغلابة وفي سبق
بيان ذلك **تنبيه** كان ينبغي أن يقول وما غاير فللمزيد والنقص إلا أن الندور لا مثل لكثرة مغايرة
الأوزان المذكورة ولم ينتهي إلى الزيادة ولا النقص ولا كثرة نادر فإن في التفسير وما خرج عن مثله المثل فقال
أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه المحرف أو مركب أو أعجمي **حروف الزيادة ثلاثة أحرف** فاعل وأنيد لا يلزم الزيادة مثل
تلاثة أحرف لما ذكر أبنية الأسماء والأفعال ضرب بلا يحرم ومزيد أشار منها إلى ما يتميز به الأصلي عن الزائد
فذكر علامة الأصلي وهي تصاريف الكلمة ولا يجوز مرتبة منها وذكر علامة الزائد إلى أن قوله احتزوا
فعلم بسقوطه التاء يلزم تصاريف الكلمة بل يجوز مجموع بعض التصاريف ومثل الزائد بتاء احتزوا لأنه تجوز
من بعض التصاريف ولا تلزم تقول احتزوا فعلم بسقوط التاء وهذا الزائد في احتزوا لأنه يقال
احتزوه إذا اقتطعوه ويقال أيضا احتزوا إلى أن تفعل فالحكم الجزاء يحتزوا الحاء في الوضع والجزاء النعل فإن
قلت تعريف الأصلي بأنه الذي يلزم تصاريف الكلمة غير جامع لخروج ما يسقط في بعض التصاريف وهو
أصل كواو يغزو وغير مانع لدخول ما يلزم ومزيد أيضا فلا يصح حدا ولا يصح علامة لا يشترط العلامة الإطراد
وذلك يعرف أيضا أن تعريف الزائد بأنه الذي يلزم لا يصح **قلت** الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود
بخلاف الزائد والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع فيقال إن
تقديره ولذلك عدت الحاجة مما إلى ثلاث مسائل **الأولى** في كم حروف الزيادة أعلم أن الزائد نوعان **أحدهما**
أن يكون تكريرا لأصل لفظا أو غيره فلا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير غير نحو قطع أو كلام نحو
جلبب أو ماء وعين مع مباينة اللام نحو مرمر مريص وهو قليل أو غيره لا مع مباينة الفاء نحو جحمرش
والآخر أن لا يكون تكريرا لأصل فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل وقد جمعت
في تراكيب أخر لا مدخل لها في الغرض وهذا معنى تضمنت حروف الزيادة أنه لا يزاد لغير تكرير إلا منها وليس

الحروف

الثامنة في زيادة الحروف وهي ستة **أولها** الهمزة غير مثلها **وثانيها** الياء نحو يضرب **وثالثها**
الواو نحو كتاب **ورابعها** الألف نحو منزل **وخامسها** النون نحو جحمرش **وسادسها** التاء نحو كتاب وزيادة التاء وسيأتي الإشارة عليه
عوض من الياء في زنادقة وزنادية **وسادسها** التاء نحو الف فيعتر **الثالثة** في ذكر أدلة الزيادة ومعنى
تتبعه أو مسقوطه الحرف من أصل كسقوط الضاد في أصله أعني المضارع وهذا الدليل هو الذي يسميه أهل
التصريف بالاشتقاق والاشتقاق ضربان أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تركيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى
واحد كعقد تركيب ك ب ق ل على معنى الخفة والسرعة وعقد تركيب ك ل م على معنى الشدة والقوة ولم يقل
به إلا أبو الفتح وكان أبو علي يأبى به في بعض المواضع والأصغر هو ما انشعب من تركيب مادة يدل عليها وعلى هذا ما ذكر
غير واحد وهذا هو المعتبر في التصريف وكما يقال فواطلكم وثانيها سقوطه وقوع كسقوط الف كتاب في جمعه
على كتب وهذا يسمى التصريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق بين الاشتقاق والتصريف أن الاشتقاق يدل بالأصل والتصريف اشتراك
طالع وثالثها سقوطه من نظير كسقوط ياء أيطل في أطل والأيطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من
نظيره أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد
لم يكن دليلا على الزيادة ورابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق
وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير موصلة وبعدها حرف مجهور غير الباء فإن النون فيه محكوم
بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق كالنون في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق ولا زائدة نحو جحنفل والجحفلة
وهي من الخاصرة كشفة الإنسان والجحنفل العظيم الشفة وخامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر
فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنه يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم
الاشتقاق لأنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أجدل وهو الصقر وأفكل الرعدة وسادسها اقتضاؤه موضع لا يقع فيه الأصل من حروف
الزيادة كالنون في كنتأو ونحوه فإنها زائدة إذا لا يقع موضعها ما لا يصلح للزيادة مثل سنمر أو وسابعها
لزوم عدم التغيير لإطالته في تلك الكلمة نحو تفعل بفتح التاء وضم العين وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة
لو جعلت أصلا لكان وزنه فعللول وهو مفقود وثامنها لزوم عدم التغيير لإطالته في نظير الكلمة التي ذلك
الحرف منها نحو تفعل على لغة ضم التاء والعين فإن تاءه أيضا زائدة على تلك اللغة وإن لم يلزم من تغيير إطالته عدم
التغيير فإنه لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم التغيير في نظيرها أعني لغة
الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا إذ الأصل اتحاد المادة وتاسعها لا
زائد أغرب على معنى نحو وجه المضارعة والف اسم الفاعل ونحو ذلك وزاد بعضهم في الدلالة على الزيادة وهو الذي
خواص أو سع الأبنية نحو كنهبل بضم الباء فإن وزنه على تقدير إطالة نونه فعللول وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها
فعنهبل وهو موجود أيضا ولا يحكم بزيادتها دخولها في أوسع الأبنية لأنه باب الزيادة أوسع **قلت** وهذا مندرج
في الرابع لأنه إذا عدم التغيير على تقدير الإطالة حكم بالزيادة سواء وجد التغيير على تقدير الزيادة أم
لم يوجد **فصل** يعرف بها أصل فاء الأصول في وزن وزائد بعلة التي تنزل منزلة أصل الأصل بعلى أن يكون بالتاء والعين

واللام فيقابل اول الاصول بالعين وثانيها بالعين وثالثها باللام فيقال في ضرب يفعل وفي فرح يفعل
ويسوى ويسمى بميزان الموزون والموزون في الحركة والسكون واما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن احمر
افعل ويعبر عن الميم ببعضها لانها زائدة ويستغنى عن الزائد بوزنه عما لا يعبر عنه بلفظها احرنجم
المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التي هي اصله كقولك في وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضي
للابدال في الموزون غير موجود في الوزن فرجع الى اصله وما قيل من ان ذلك لاجل الثقل فليس بشيء ولا
خوف المكرر للاخفاء ولغيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل وسيأتي بيانه **مروضاعف اللام اذا لاصل يفي**
كراء جعفر وفاب فستق ش اتم اكان الموزون رباعيا او خماسيا فوزن الرباعي بلام ثالثة كقولك في وزن جعفر فعلل وفي
وزن فستق فعلل وفي وزن دحرج جعلل وكقولك في وزن جعفر جعل فعلل وفي وزن فدحس
عمل فعلل **مر واريد ان آبر ضعف اصل فاجعله في الوزن ما للاصل ش** اي اذا كان الزائد ضعف اصل فوزنه
بما يقابل به ذلك الاصل فان كان ضعف الفاء فوزنه بالفاء واو كان ضعف العين فوزنه بالعين وان كان ضعف
اللام فوزنه باللام فتقول في وزن عثود ارجعو عفل وفي وزن جليب فعلل وهذا يفهم قوله وزائد بلفظه
التبس **ق** حاصل ما ذكره في الوزن انه يعبر عن الاصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها وراعها وخامسها
مشبه باللام وعن الزائد بلفظه الا المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالطاء والا المكرر فانه يقابل بمثل ما
يقابل به الاصل ثم اعلم ان الزائد ان لم يكن مكررا اما ان يتميز عن الاصل او لا الاشتباه كالباء في جليب وان
كان متميزا فقد يكون تكريره او قد يكون غير متكرر فالمكرر يكون صورته صورة المكرر ولا اشكال دليل على انه يفسر
به التكرير فيقابل في الوزن بلفظه نحو تمتمنا وهو مؤمنا لينبه ليتبعه فوزنه فعللان لا فعلال لان فعلالا بناء
نادر **تنبيهات الاول** قد يكون هذا الوزن التوصل الى الادغام بالاصلي والزائد باختصار الاخرى
انك اذا سألت عن وزن احمر فقلت افعل على مذهب زيادة الهمزة واطالة ما عداها **الثاني** المعتبر في الوزن
ما التحقه الموزون والشكل فيه لا التقديم فلذلك يقال في وزن رد ومرد فعل وفي مفعل لان اصلهما رددد
ومرمرد **الثالث** لما كان الغرض من الوزن التقسيم على الاصول والزائد وعلى ترتيبها فلتبادر فانه اذا وقع
في الموزون فلك كقولك في وزن امرأ اعفل لان اصله امرؤ ثم فتحت العين على العادة وكذلك لو كان في
الموزون حرف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف كقولك في قاض فاع وفي عدة علة الا اذا اريد
بيان الاصل في المقلوب والمحذوف فيقال اصله كذا ثم اعل **الرابع** حكى بعضهم في تمثيل الصوت
نحو كسآء قولين قال منهم من يقابله بلفظه ومنهم من يقابله باصله فيقال كساء فعاء او فعال **الخامس** ما ذكر
التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين وهو المختار وللكوفيين
في ذلك خلاف واضطراب كلها جاء الى التعويل به **السادس** ما ذكره وان الزائد اذا كان مكررا
يقابل بما يقابل به الاصل هو الصحيح وبه قال الاكثرون وخالف بعضهم العلماء فزعم انه يفعل بلفظه مطلقا
ولو كان مكررا فتقول في وزن جلنبب فعلل **مر واحكم بتاصيل حروف سمسم وغيره والغالب في كلمة ش** اذا
تكررت حروفها ولا اصل للكلمة غير ما فان لم يعلم المعنى بمعونة الثالث عمدنا الى اصالة نحو سمسم فوزنه
فعلل لان اصالة الثلاثة متعينة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احدا فيبقى الاولى والاخر فحكم باصالتهما

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
شئون المكتبات

وفيه خلاف المصنف ان علم الترتيب اختلف فيه وفي كلام بعضهم ما يوهمه وفرحكى عن الخليل عن بعض الكوفيين
ان وزنه فعفل تكرر فاء وفي بعضهم ان علم المعنى بمعونة ثالثة نحو تمتم ومؤمر ولم يعلم معنى ثم فيه
ثلاثة مذاهب **الاول** مذهب بعض الزجاج ان حروفها كلها محكوم باصالتها كالنوع الاول فوزنه فعفل
ولا يعبر عن ميم بميم المعنى غير معلوم ثالثة ولا يعبر **والثاني** مذهب الزجاج ان الكل للمعنى
زائد فتكون اللام الثانية مكررة لا زائدة **والثالث** مذهب الكوفيين ان الكل للمعنى
لم على فرقهم بينهما واستعمل قولهم ثلاثة امثال فابدل احدهما حرف بمماثل الفاء وزنه مذهب الكوفيين فانهم قالوا
في مصدر فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على التفعيل واختار الشارح مذهب الكوفيين فان تكرر حرفان
للاصالة اصل غيرهما حكم زيادته احد الضعيفين غير صحيح وهو مرجوح وفي تعبير الزائد في ذلك خلاف وذكر التمثيل
انه حكم زيادته على الميم الثالثة والثانية في غير صحيح يعني الفاء الاولى والميم الثانية وزيادة ثالثة ورابعها
في مرمر يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الفاء في صمصم والميم الثانية في مرمر
بجريهما في التصغير حيث قالوا صميمم ومريمر ونقل عن الكوفيين في صمصم ان وزنه فعلل واصله صمصم فابدلوا
الوسطى ميما **مر فالف اكثر ما اصليه طب زايد يعني مز ش** شرع الناظم في بيان ما تكرر زيادته من الحروف والعشرة
فذلك الالف اذا صحب اكثر من اصلين فهو زائد كالف كتاب وسرداح وعلة ذلك ان اكثر ما وقع فيه الالف كذلك
دل الاستقراء على زيادته فحمل عليه ما سواه وفهم من قوله اكثر من اصلين انه اذا صحب اصلين فقط لم يكن زائدا بل
ان كان في فعل او اسم تمكن فهو بدل من اصل اما يائي نحو رحى واما واوي نحو عصا ولا تكون الالف اصلا الا في حرف او شبهه
وفي هذا الموضع بيانا فتقول الالف ثلاثة احوال الاولى ان تكون مصاحبة لاصلين فقط فيتعين الحكم بعدم زيادتها
كما ذكر الثانية ان تكون مصاحبة لاكثر من اصلين فيتعين الحكم بزيادتها كما تقدم الثالثة في نحو غاضي وضوضى ومضاعف
الزيادة على ما فيه بدل من اصل لازائدة وثالثة ان تكون مصاحبة لاصلين والثالث يحتمل الاصالة والزيادة فان قدرت
اصالته فالالف زائدة وان قدرت زيادته فالالف عين زائدة **فان قلت** مما المحكوم به عند الاحتمال **قلت**
ان كان في الف المحتمل مصورة او نون ثالثة ساكنة في خماسي حكم عليه بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة
عن اصل نحو اقصى وموسوى وغضنفر وجعفر في كلامهم ما يدل على اصالة هذه الاحرف وزيادة الالف نحو ارطى
فمن قال انه من ارطى وان كان المحتمل غير مسترة الثلاثة حكمنا باصالته وزيادة الالف كذا ذكره وقال في التسهيل
وترجح زيادة ما صدر بهمزة او ميم على زيادة ما بعدها مصدرا بهما يعني بالياء والتاء والهمزة والميم في ذلك
ثم اعلم ان الالف لا تزاد اولا لامتناع الابتداء بها وتزاد في الاثر ثانية نحو قارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى
وخامسة نحو انقحلال وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو اجلواذ وتزاد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة
نحو تقاتل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو اجلوذ وسادسة نحو اغرنذى **مر واليا كذا والواو والنون رفعا**
لمدهما في يونس وعوعا ش يعني ان الياء والواو مثل الالف في ان كل منهما اذا صحب اكثر من اصلين حكم بزيادته
الا ان الثاني المكرر نحو يؤيؤ ويؤلؤ فهذا في مخلب قال الجوهري شبه البلشون والجمع اليآيئ ووعوع اذا صوت
هذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم الثنائي في الالف يأتي هنا
فتقول الياء والواو لهما ثلاثة احوال فان صحبا اصلين فقط فهما اصلان وان صحبا ثلاثة فصاعدا مفصولا

كرهاء ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم والضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انها في ضبارم
مالم في الهجاء الضبارع شدة الخلق والاسر كذلك همزة اخر بعد الف اكثر من اربعة احرف
كذلك يحكم بالهمزة بزيادة الهمزة اذا وقعت اخرا بعد الف قبل تلك الالف اكثر من حرفين نحو حمراء
وعلباء وقرباء فلو كان قبل الاخر حرفان فقط نحو كساء ورداء او حرف واحد نحو ماء وداء فالهمزة
بدل من اصل او اصل لازم كذلك ولو وقعت الهمزة اخرا وليست بعد الف حكم باصالتها لا بدليل كما تقدم في اخرها
تنبيه مقتضى قوله اكثر من حرفين ان الهمزة يحكم بزيادتها في نحو سواء فيحكم باصالة الهمزة التي
قبل الالف كلها اي فتحكم باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان قلت اخر همزة بعد الف بينها وبين
الطرف حرف مشدد نحو سلاء وحواء او حرفا واحدا صحيحا ليس نحو بيداء وفوباء فانه محتمل لاصالة الهمزة
وزيادتها اعني المثلين او اليوم والكسر فان جعلت الهمزة اصلية كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء والحواية وان
جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فان قيد احد الاحتمالين بدليل حكم به والنفي
الاخر فلذلك حكم على حواء بان همزتها زائدة اذ المريض وبانها اصل اذا اخر نحو حواء للزعفران
والاول في سلاء ان تكون همزته اصلا لان فعلاء في النبات اكثر من فعلاء ولو قال الناظم اكثر لكان
اجود **والنون في الاخر كالهمزة في نحو عضنفر اصالة كنون** اعلم ان النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع
الاول تقع اخرا بعد الف زائدة قبلها اكثر من ثلاثة احرف كما تقدم في الهمزة فلذلك شبهها بالهمزة نحو رمان
وزعفران فان كان قبلها حرفان فقط نحو رمان ومكان فهي اصلية **فان قلت** الناظم جعل النون في
الاخر كالهمزة وتفرع ان الكلام في الهمزة ليس على اطلاقه بل يستثنى منه نحو سلاء وفوباء فان فيه
احتمالا قبل تجويز الاصالة في النون **قلت** اما على مذهب اكثر النحويين فلا لانهم يحكمون بزيادة النون
في امثال حسان وعفيان لا لدليل على اصالتها كذا الهمزة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول
الشاعر ألا من مبلغ حسان عني مغلغلة تجيء بها العكاظ واما مذهب ابن المصنف في الالفية
والتسهيل ان النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين ولا يلغى احدهما الا بدليل فينبغي ان يغير
الكلام من هنا لذلك وهذا مذهب بعض المتقدمين وذهب الجمهور الى ان النون لا يشترط في الحكم بزيادتها
في ذلك الا شرطان احدهما ان يكون قبل الالف اكثر من حرفين والاخر ان لا يكون من باب عثجل **فان**
قلت فاين الناظم هذا الشرط الثاني **قلت** ذكر قبل هذا ما يشير اليه وهو قوله واحكم
بتاء تميل حروف سمسم وزاد بعضهم بزيادة النون ثم ها او خر وهو ان لا يكون في اسم مضموم الاول مضموم
الثاني من اسماء النبات نحو رمان وبانه في ذلك اصل لان فعلالا في اسماء النبات اكثر من فعللان هذا
مذهب في الكلام حيث قال قيل عن الفعللان والفعللاء في النبت لا بفعلان كذا سلاء وورد بان زيادة
الالف والنون احيانا اكثر من فعلان في النبات على فعال ومذهب سيبويه والخليل ان نون رمان زائدة قال
سيبويه وسألته يعني الخليل عن الرمان اذا سميت به فقال لا اصرفه في المعرفة وقالوا حمله على الاكثر اذ لم يدل
مضمون عربيته وقال الاخفش نونه اصلية نحو قرطاس وجعفر وفعلان اكثر من فعللان يعني في النبات والصحيح
انها اصلية لا لكونه اسم نبات بل لثبوتها في الاشتقاق فالعرب ارض مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان ولولا ذلك

النون

النون زائدة لقالوا مرمنة الموضع الثاني ان تقع ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عثنن
وضرنفى لا سرو النون في نحو تقدم زيادتها لثلاثة اوجه احدها ان يكون ما عرف له اشتقاق او
تصريف وحرف فيه زائد غير عليه وثانيها ان النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كيلة
تنيزع وراو وعد وكسر وثالثها انها تعاقب حرف اللين غالبا لكونهم للغلبة الكثير ثنيث وثنيرا ابث
والتعجب بفتح وجرا مسر والضرب من النبات عثر نقطار وعثر نقطار وقد اشتمل هذا الضابط على قيود نبه
عليها بقوله ثالثة احترازا من تقع ثانية فانها لا يحكم بزيادتها متحركة كانت او ساكنة في غير ما سيأتي
الا بدليل كما حكم بزيادة نون كنهنل لقولهم وعدم التنظير وزيادة نون حنظل لقولهم حنظلت الابل
وقوله ساكنة احترازا من المتحركة فانها لا يحكم بزيادتها الا بدليل وقد زيدت ثالثة متحركة في الغالب قليلة
منه عرنيق وقعنب وخرنوب على احتمال في بعضها وقولنا غير مدغمة احترازا من نحو عجنس تعارضت
فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعلل كعرنس قال
الشيخ ابو حيان والذي اذهب اليه ان النون زائدة ووزنه فعنلل والدليل على ذلك انا وجدنا له اشتقاقا
العنجس من يدنين ما عرف له اشتقاق نحو ضفنط وزونك الا ترى انه من الضغطة والزونك مجمل بدلا
يعرف له اشتقاق على ذلك وقولنا وبعدها حرفان احترازا من ان يكون بعدها حرف واحد او اكثر من حرفين
فلا يحكم بها بالزيادة الا بدليل كما حكم بزيادة نون عنسل لمزوم عدم التنظير وزاد ابن جني ومع هذا
الشروط شرطا اخر وهو ان يكون مما لا يمكن فيه التضعيف احترازا من نحو حنزقر ونحوه حنزقر محتملة
فلا يقضى عليها بالاصالة ولا بالزيادة الا بدليل ورد ابن عصفور وقال الصحيح انها في ذلك زائدة وابدا
الالحاق على ذلك في موضع غير هذا الموضع الثالث الانفعال ومرجعه كالانطلاق والموضع الرابع
الافعنلال ومرجعه كالاحرنجام والموضع الخامس المضارع نحو نضرب **فتنبيهات الاول** يذكر
الناظم هذه المواضع الثلاثة مما مع ان زيادة النون فيها مقررة لوضوح اوهما **الثاني** اعلم ان النون
تزاد على وجهين احدهما ان تزاد في بنية الكلمة بحيث لو حذفت اختل معناها كما تقدم والاخر ان تزاد
بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون
التوكيد والذي ينبغي ان يذكر في حروف الزيادة هو النوع الاول وقد يذكر الثاني تنبيها على ان النون تزاد
على الوجهين **الثالث** اعلم ان النون تزاد اولا نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو عضنفر
ورابعة نحو مرزنجوش وخامسة نحو سلسبيل وسادسة نحو زعفران **حرف التاء في الثلاثي والمطا**
رعة نحو الاستفعال والمطاوعة شرع في ذكر الثلاثة تكون زيادتها في الثلاثي نحو قائمة وكذا في
الفعل نحو قامت وفي المضارعة نحو تقوم وفي الاستفعال ومرجعه نحو الاستخراج والاستخراج
مستخرج وفي المطاوعة الثلاثي نحو تعلم تعلما او رباعي نحو تدحرج تدحرجا **فان قلت**
قد ذكرت زيادة التاء ايضا في التفاعل نحو التقاتل وفي الافتعال نحو الاقتدار ومرجعهما وفي التفعيل
والتفعلل نحو التردد والتزحزح ومرجعهما لان مرجعهما لا تاء فيه ولم يذكر الناظم هذه الاربعة
قلت قد يمكن ادراجها في قوله ونحو الاستفعال الى ونحو المصادر التي زيدت فيها ولا يختص بهذا

الوزن وزيدت التاء ايضا في انت لا في وعم على المشهور ولا يقضى بزيادتها في عنبر والاصل
ان التاء تزاد اولا وحشوا واخرا اما زيادتها اولا فلا بمنه مكرم وفرتغز منه مقصور على السماع
كالتاء في رغبوت وجبروت وملكوت وعنكبوت ومذهب سيبويه ان النون في عنكبوت اصل
وهو رباعي وذهب بعض النحويين الى انه ثلاثي ونونه زائدة واما زيادتها حشوا فلا تكون الا في
الاستشهاد والافعال وفروعها وفرزيدت حشوا في الباط قليلة ولغلة زيادتها حشوا ذهب
الاكثرون الى انها تكون في يستعون والى كونها بدلا من الواو في كلتا قوله **ص والهاء وقفا كلم وثم**
ش لم تذكر زيادة الهاء الا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المجزوم بالام
جزما ووقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة الا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف ومسواها في
بعض ذلك وجائزة في بعضه وقد تقدم في بابه فلا حاجة الى اعادته **تنبيه** اقتصر المص
زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة واورد عليه زيادتها في الوقف فاجيب بانها حرف معنى
كالتنوين وباء الجر فلا وجه لعدها من حروف الزيادة لانها انما تلحق لبيان الحركة ولم يعلم ان احدا عدها
الشير الى تلحق في الوقف لبيان الضمير عند بعض العرب نحو اكرمته وهو مشكل والصحيح انها من حروف الزيادة
وان كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم امهات وقولهم عصمه امهة فالهاء الاخيرة امهة
خرف والياء زائدة والهاء في امهات وامهة زائدة لسقوطها في قولهم امي بينة الامومة واجيب
بجواز ان تكون امهة وعلة نحو امهة وقد اجاز ذلك الزجاج ويقويه حكاية صاحب العين
تأمهت اما اي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقي امي وزنه فعل او تكون امهة وزن باب سبط
وسبطر وضعف هذا الجواب بانه على خلاف الظاهر وان حكاية صاحب العين تأمهت لا يجيء لا
في كتاب العين ظاهرا لا يخفى وكان الفارسي يعتذر عنه ويرد على المص ايضا فقولهم اهراق في الماء فيه
زائدة لسقوطها في اراق وارافة قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط مما قاله لانه لما ابدل الهمزة
في هراق توهم انها فاء فادخل الهمزة عليها وسكنت وقال الخليل معنى زائدة في هرقت وهو
الصحيح لانها تدخل في مشيها وقال ابو الحسن انها زائدة في مبلع وهو الحلق وهجرع وهو الطويل لان
الاول من البلع والثاني من الجرع وهو الملان الشهلة وما قاله في هبلع افرط وزعم بعضهم انها زائدة في سلهب
وذكروا العلة انها لا تكون بعد شهرتها **تنبيه** قال قد تبين مما تقدم ان ذكر هذه الثلاثة
في حروف الزيادة كما فعل المصنف ليس بصحيح **ص واللام في الاشارة المشتهرة ش** لم تذكر زيادة اللام
الا في اسماء الاشارة نحو ذلك وزيادة هذه اللام قيل للتوكيد الاشارة وقيل للدلالة على البعد
تنبيه زيادة اللام على ضربين احدهما ان تزاد والكلمة مبنية عليها كزيادتها في بيشلة وهي
راس الذكر ومجبل وهو المتباعد الجذر وهيقل وهو النوك من الفحل وعبدل بمعنى عبد ولسقوطها
قولهم بيشة وافحج وهيقة وعبدوا جاز ان يجيء في بيشة وهيقل اصالة اللام ويكون عرمانا تبرز وقال
عراق الكسائي ان اللام في عبدل اصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي وقال في الاوسط واللام تزاد في
عبدل وحدل وجمعه عبادلة قيل ويكون للاحقش فعلان والثاني ان تزاد لمعنى ولم تبن الكلمة عليها

وهو

وكذا في الاشارة وهو الاشبه او ميزة هنا لما تقدم في هاء السكت **تنبيه** ذكر في النظم
تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر اليسير ومعنى تزاد بجواز مع البقاء في الاستعمال وبروعه قيل
وبعد ذلك المؤنثة نحو اسكتش وهي الاسكتة وليس بحسن لانها تزيد في بنية الكلمة ويلزم
من تجويز الاسكتة ان يجوز اشيار الاشكشة ولا تظهر زيادتها في سوى ذلك بل تحفظ كسيس
فتؤنث بمعنى فيم وسيس اسطاع بقطع الهمزة وضم اول المضارع قال اصلها اطاع يطيع والسين
زائدة هذا مذهب البصريين والعذر للمصنف ان السين لا تكون زيادة الا في موضع واحد وقد مثل
به في زيادة التاء اذ قال نحو الاستفعال وكانه اكتفى بذلك **ص وامنع زيادة بلا ضرورة ثبت ان لم**
يسر عنه غفلت ش يعني انه متى وقع شيء من هذه الحروف الفشرة خاليا عما قرنا به زيادته
مما حصل ولا يفضل عوى زيادته الا بدليل كسقوط نون حنظل في قولهم حنظلت الا اذا كان
مراد المنقل فلذلك حكم بزيادته مع انها فرخلت من فصول الزيادة اعني كونها ثالثة وقد تقدمت
امثلة كثيرة مما حكم فيه الزيادة بالدليل مع خلوه من فصول الزيادة فليراجع والله اعلم **فصل في**
زيادة همزة الوصل مناسبة هذا الفصل لما قبله انه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وهو مشتمل على
مقدمة والاول تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع والثاني بيان احكامها اما تعريفها
فلها طريقان احدهما بالرسم والاخر بالحد وقد اشار الى رسمها بقوله **ص الوصل همزا سابق**
لا يثبت الا اذا ابتدى به كاستثبتوا ش وحاصله ان همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلا وتثبت
ابتداء وهمزة القطع هي كل همزة تثبت وصلا وابتداء وقد اشتمل كلامه على قيدين الاول قوله
همزة الوصل وضعت اولا همزة لقوله الوصل همزة هذا هو الصحيح وقيل يحتمل ان يكون اصلها الالف
لانتزاع ثبوتها العارض في نحو اخرج في الاستعمال لما لم يحتج الى الحركة الثانية ان همزة
الوصل لا تكون الا سابقة لانه انما جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ الابتداء به متعذر
الثالث ان اثبات همزة الوصل في الدرج لا يجوز الا في ضرورة الشعر كقوله واذا جاوز الاثنين
سر فانه بذلك وتكثير الغرض بجميع وكقوله الكسر او انصاب الابيات كقوله لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع **تنبيه** اختلف في تسميتها همزة الوصل مع انها تسقط في الوصل
فقيل اضيفت الى الوصل اتساعا وقيل لانها تسقط في الدرج فيصل ما بعدها الى ما قبلها بخلاف
همزة القطع وقيل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن ثم اشار الى حصر مواضعها وهي ستة انواع
الاول الفعل الخماسي والسداسي واليهما اشار بقوله **ص وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من**
اربعة نحو اقبلي والامر والمصدر منه ش وكل همزة افتتح بها فعل ماض زائد على اربعة احرف نحو
همزة وصل نحو اقبلي واستخرج وانطلق **الثاني** فعل الامر من كل فعل زائد على الاربعة نحو اقبل
واستخرج وانطلق واليه الاشارة بقوله والامر **الثالث** مصدر الفعل الزائد على ثلاثة احرف
نحو الانطلاق والاستخراج واليه الاشارة بقوله والمصدر وقوله منه فيدخل الامر والمصدر كليهما
الرابع الامر من كل فعل ثلاثي ويستثنى منه مضارعه بعضا واليه الاشارة بقوله **ص وكذا امر الثلاثي**

كاخشر وامش وانفذ اشر فان تحرك ثانيه مضارعه لعصا لم يجتمع الى همزة الوصل او سكونه
تقدير اكقوله في الامر من يخشى ويخشى ومن يعز يعز ومن يرمي يرمي ويستغنى من ذلك خشو كلا ومن
ولانه يسكن ثانيه مضارعه لعصا والاكثر فيه حذف الياء والاستغناء عن همزة الوصل فاه
قلت الحلق في قوله امر الثلاثي **قلت** كلامه التعبير بتغيير الامثلة ومثل ما ذكر
ثانيه مضارعه ولها مثل بثلاثة افعال لمثال بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها الخامس عشر
اسماء غير مصادر وقد ذكرها في قوله ص وفي اسم اسطر وابنم سمع واثنين وامرئ وثنايا تسع ش
جملة تسعة لا قوله وثنايا يعني به انثى واثنين وامرأة والعاشر ابنم مسموعا المذكور اولا البيت
الاول وتبعه عليه بقوله سمع على ان افتتاح مذكر الاسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس وانما
هو بحسب السماع وذلك ان الفعل لا طالة في التنبيه استاثر بامور منها بناء بعض امثلته على السكون
فاذا اتصل الابتداء به زاد وا همزة الوصل لامكان ثم حملت مصادر تلك الافعال على افعالها في اصلاح
اوتمام واجتلاب الهمزة ومذكر الاسماء العشرة ليست جارية على افعال وكان مقتضى القياس ان
تسكن اوائلها او تضم اوائلها على الحركة ويستغنى فيها عن همزة الوصل **فان قلت** بما وجه انشاء
اوائلها حتى احتيج الى همزة الوصل **قلت** قال بعض النحويين لانها اسماء مفتتحة استعملت
اواخرها للاعتلال وكثر استعمالها فسكن اوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما سقط منها انتهى
وقد عمت الحاجة منا الى الكلام على مذكر الاسماء اما اسم فاصله سمو كقنو هكذا قال
سيبويه وقيل اسمه سمو كقفل محذوف لامه تخفيفا وسكن اوله لمامر وقيل فعل سكون الميم
الى ادبير وهو عند البصريين مشتق من السمو وعند الكوفيين من الوسم ولا كنه قلب فاخرت
فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف في هذه المسئلة تنبيه فلا تهول
بدلا اسمه فاصله سنة بفتح الفاء والعين دليل تحريك عينه جمعه على افعال ودليل فتحها ان
مفتوح الفاء اكثر فلا يعدل عنه لغير دليل ودليل فتح فائه قولهم سنة بفتح الفاء حين
حذفوا العين وفيه ثلاث لغات امة وسنة وسة واما ابن فاصله بنو ودليل فتح فائه قولهم
في جمعه بنون وفي النسب بنوي بفتحها ودليل فتح عينه جمعه على افعال **فان قلت**
ما الدليل على ان لامه واو **قلت** ذكروا لذلك ثلاثة اوجه **احدها** ان الغالب على ما
حذفت لامه الواو دون الياء **والثاني** انهم قالوا البنوة واعتذر عن بان البنوة لا دليل فيه
لانهم قالوا الفتوة ولام فتى ياء **والثالث** انهم قالوا في مؤنثه بنت فابدلوا التاء
من لامها وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء وذهب بعضهم الى ان لام ابن ياء واشتقه من
بنى واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر ومل لي ام عمرها
لو رزقتها ابى الله الا ان اكون لها ابنما واما اثنان فاصله ثنيان لانه من ثنيت فحذفت لامه وسكن
اوله وجيء بهمزة الوصل واما اثنتا فهو اثنيتا ثم لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته
بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو الرأس علوه لذلك ولكثرة استعماله واما ثانية

واثنين

واثنتين فاصلها ثنيان بالكسر والتنوين فحذفت لامه وسكن اوله وجيء بهمزة الوصل وابدلت التاء في اثنتا
بالتاء في بنت وتقلبت التاء فيهما بدلا من لام الكلمة اذ لو كانت للتانيث لم يسكن ما قبلها
وغير ذلك مما ذكره سيبويه اذ لو سميت بها رجلا لصرفتها يعني تنتا واختا **فان قلت**
فما ابن يعمهم من الكلمة التانيث **قلت** اجاب ابن يعيش في شرح المفصل بان التانيث مستفاد
من تغيير الصيغة ونقلها من بناء الى بناء آخر وذلك ان اصل بنت بنو فنقلوا الى بعل والمعنى
يجوز فيه التاء كما المعنوا اختا بالتاء بعل وصارت الصيغة علما للتانيث اذ كان هذا عملا اختص
بالمؤنث واما ابنم فهو اسم مشتق من ابنم وهو مخصوص بالضم وهمزته همزة وصل هذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى انها همزة قطع وهو عندهم جمع بمعنى ورد من معناهم بلا ثلاثة اوجه
احدها انه لو لا جمعا لجمع كسر همزته وقد سمع كسرها **والثاني** قد سمع حذف همزته نثرا
في قول عمرة بن الزبير فيمشط لبرا بنبلت لغز علقيت **والثالث** انه لو لا جمعا لم تبنى
فيه بعض بعضه لان ذلك في المجموع غير معروف وفيه نظر عند من لغة جمعها ابن مالك رحمه الله
تعالى في بيتين وهما ومهموز ابنم اكسر او اخر قل او فل او مر بالتثليث مزشكلا وابنم اختم به
والتاء كلا اضف البنة في قسم تصغو ما نقلا **السادس** همزة حرف التعريف وهي المشار
اليها بقوله ص وهمزة ال كاشر وتشمل قوله همزة الحرف التعريف بغير الموصولة والزائدة ومذهب الخليل
ان همزة ال همزة قطع وعلت لكثرة استعمالها وهو اختيار المصنف في عين هذا الموضع وهمزة ال
التي هي من الحرف في لغة اهل اليمن همزة وصل ايضا فهذا اتحاد المقصد الاول **واما المقصد**
الثاني فيشتمل على مسائل **الاولى** اختلاف همزة الوصل هل هي على السكون او الحركة فقيل اختلفت
ساكنة ثم حركت بالكسر الواجب لالتقاء الساكنين والبه ذهب الفارسي واختاره الشلوبين
وقيل اختلفت متحركة وهو قول سيبويه وهو الظاهر **الثانية** اعلم ان همزة الوصل تفتح
في موضعين في حرف التعريف وابن وقد ورد كسرها في ابن وتضم في غيرهما قيل ضمة اصلية هو
جودة او مغفرة فالموجودة نحو اسكر والمغفرة نحو اغزو يا هذا وقيل اصله اغزوي وذكر
الشارح في نحو اغزو مما عرض فيه ابدال ضمة ثلاثة كسرة وجميع الضم والكسر فالواو الضم هو
المختار وعلى ابن جني كسر الهمزة في نحو اخرج مما ضمته لازمة ومن لغة ردية وضم الهمز قبل
الضمة المستمرة في نحو اختير وانقير على لغة الاشمام وكسر فيما سوى ذلك **الثالثة** مذهب
البصريين ان حركة همزة الوصل ان تكون كحركة همزة رابعة فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت
تبعا لثالثه ايضا فاورد عليهم انه كان ينبغي ان تفتح في نحو اعلم واجيب بانه لو فتحت فيما ثالثه
مضموم لالتبس بالماضي **الرابعة** فرعلم ان همزة الوصل انما جيء بها ليتوصل الى الابتداء بالساكن
فاذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر اذا قصدت بناء تاء الافتعال فيما بعدها
نقلت حركتها الى العلة فقيل ستر الا ان لام التعريف اذا نقلت حركة الهمزة اليها في نحو الاحمر والاحمر

اثبات الهمزة فتقول الاحمر **فان قلت** لا يعرف بينه وبين بشر **قلنا** النقل للادغام اكثر
من النقل يعني الادغام **الخامسة** اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها ان كانت مكسورة او مضمومة فالمكسورة نحو اصطبر في البنات على البنين اصله اصتبر
بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل والمضمومة نحو فولك اضطر
او جل اصله اضطر بهمزة وصل مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ايضا وان كانت مفتوحة
لم تحذف بل تبدل الفا او تسهل بين الهمزة والالف وقد قرئ بالوجهين في مواضع والقرآن نحو الذكرين من
التسهيل قول الشاعر ٭ الحق ان دار الرباب تباعدت او انت جبل ان تطيقه كما آهي ٭ والابدال اصح
الوجهين **فان قلت** لم ابدلت او سهلت وكان القياس ان تحذف كما حذفت المضمومة والمكسورة **قلت**
لانه في مقتضى القياس في المفتوحة لكن حرفا يوضع في القياس لو استفهام بالهمزة لا تعاد همزتها وحالة
همزة الاستفهام والى ذلك اشار بقوله **همزة وبدلا ابدلت في الاستفهام او يسهل** فان قلت هل يعرف الفرق
جملة في همزة اخبر نحو لك ايتم الله عليك **قلت** نعم لان العلة واحدة وقد نصوا على ذلك لان قوله
ويجلو يوم اختصاصه بهمزة الاستفهام لان الضمير ابدا يعود عليه وكذلك يوم لكل الاقسام
بل هو كالتوضيح بزيد واعلم ان هذا الكلام على هذه المسائل يستغني عن بسطها ولكني اخرجت عنه
خشية الاطالة **الابدال** الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل
من غيرها ابدالا شاذا بخلاف غيره فان الادغام لا يشتركان فيه في هذا الباب ويحتاج هنا الى ثلاث
مسائل **الاولى** في الفرق بين الابدال والتعويض والفرق بينهما ان البدل لا يكون الا في موضع الجزء منه كما
مر في نحو والعوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ارض وياء سيعلم ولا يقال في هذا
ابدال الا اذا تجوزا مع قلته **الثانية** في الفرق بين الابدال والتعويض والقلب والفرق بينهما ان القلب
يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة فالابدال اعم والقلب اخص وقال بعضهم ابدال
على ضربين ابدال مواضعة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكلة وتراث هو قلب الحرف نفسه الى لفظ
غيره على معنى احالته عليه وهذا انما يكون في حروف العلة وفي الهمزة ايضا لمقاربتها ايا ما وكثرة تغيرها
وذلك نحو قال اصله قوم والالف واو في الاصل وواو موسى اصله الياء وراء اصل الالف الهمزة وانما لينت
لشبهها باستحالة الفا قبل قلب تراثا وليس كل بدل قلبا وقال بعضهم الفرق بين الابدال والقلب ان البدل
وضع شيء مكان غيره على تغيير ازالة الاول والقلب هو تصيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها
من غير ازالة ولذلك جعل مثل قال وباع قلبا لان حروف العلة يقارب بعضها بعضا اذ هو جنس واحد
فسهل انقلاب بعضها الى بعض وجعل مثل افعوعل وتعوى ابدالا لتباين حروف الصحة وحروف العلة
فيقول على هذا في اتعد وامثاله انه كان في الاصل اوتعد فحذفت الواو وابدلت منها التاء لان الواو انقلبت
تاء وامثال فاع وامثاله فيقدر انه كان في الاصل قوم ثم استحالت الواو الفا لانها حذفت وجعل ملاها
الالف **قلت** وعلى هذا ليس بينهما عموم ولا خصوص **الثالثة** في حصر حروف البدل اعلم ان الابدال
للادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف واما الابدال لغير الادغام فيكون في اثنين وعشرين حرفا وقد

جمعها

جمعها في قولك هدأت موطيا انس فاعلم ويروى ابدل الشايع لغير ادغام قولك يجوز حرف شكس فاعلم ثوب
الشايع يعني ان البدل قد يكون في غير ما على سبيل التشذيذ وذلك في واو الاعمش وشرته بالزاي المعجمة
خرجها ابن جني على ان يكون الزاي بدلا من الدال كما قالوا لحم خراذ وخراذ والمعنى الجامع لهما انهما مجهوران
ومتقاربان وخرجها الزمخشري على القلب بتقديم الفاء على العين وفي لم شذر ذر وقد عزى كثير من اهل
التصريف حروف الابدال الثنتي عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها طال يوم انجدته واسعفه
بعضهم بالفاء وعدها اثنتي عشر حرفا وجمعها في قوله اجز طويتا منها وزاد بعضهم الطاء والزاي
وعدها اربعة عشر حرفا وجمعها في قوله انتجع يوم طلا وقال ابن الحاجب مودعم لانه اسقط
الفاء والزاي منها حروف الابدال لقولهم زراط وزفرق في صراط وسقر وفراد السير وليست
من حروف الابدال واذا اورد اتسمع اورد اتذكر واظلم لانه من باب الادغام لا من باب الابدال الجوهري
وقال الخفاجي وتتبعتها في الصحاح فلم تجاوز خمسة عشر وجمعها في قوله انتجع يوم طلا زاط **قلت**
لا هو يفي الى حصرها الا الاستقراء وقد تقدم ان اثنا وعشرين حرفا وانما ذكرها في هذا الباب
لما هو ضروري قال في التسهيل والضروري في التصريف جملة لهو تيت دائما وهي ثمانية احرف
وقال هنا **احرف الابدال الهدانا موطيا انس** فزاد الهاء كما فعل في اللامية وهدات بمعنى
سكنت وموطيا اسم فاعل من اوطأت الرجل اذا جعلته وطيئا لانه يجعل همزته فابدلها ياء
لانفتاحها وانكسار ما قبلها وانما اقتصر على هذه التسعة لان الباقي لا يستغنى عن ذكرها
في التصريف وما عدا هذه الستة فابدالها شاذ كقولهم في اصيلال اصيلا والمبالغة قليلة
كابدال الميم من الياء المشددة في الوقف قال في شرح اللامية وهذا النوع والابدال الجوهري
يزاد في كتب اللغة لا في كتب التصريف وانما يتبع ان يعد في الابدال التصريفي ما لوقع ابدال او وقع
بالفعل او مبالغة الاكثر كقولك في سقاية سقاية **تنبيه** يجب الابدال لا وجوب
في بعض التصاريف الى ابدال منه لزوما او غلبة بالاول نحو خرق فان فاء بدل من ثاء حدث بالجمع
فالواو في الجمع احداث بالثاء مفتوحة والثاء نحو اقلت اي اقلبت فان هاء بدل من الهمزة لان الثاء
اغلب في الاستعمال فان لم يثبت ذلك في الاستعمال جمع واصلين نحو ازرق وزرق لا تقول
ان الهمزة بدل من الواو لان جميع تصاريف الكلمة جاءت بالواو جميعا وقال ابن الحاجب يجب ابدال ما
مثله انتقاء كثرات فان امثلة انتقاء قد وردت ووارث وموروث وقبلة استعمالها كقولهم
التقا في الثعالب والارانب اشد سيبويه ٭ لما اتقا ربيع لحم تميم والثعالي ووجر
وارانبها ٭ قال الرجيف ويحتمل ان يكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم اشواجي في شواجي
فان الزمخشري قال سيبويه اولى ليكون كارانبها وايضا فان ثعالة اسم جنس وجمع اسماء الاجناس صحيح
يعني قوله اسم جنس علم جنس وذكونه وعلما والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل
علم ان هذا الواو مبدلة من الالف وذكونه وعلما وهو الاصل كمويه فانه تصغير ماء فلما صغر على مويه

علم ان الهمزة تبدل ماء وتبدل من تاء مجهول مجهول فايكم بان اصله اراق لانه لم يذكر زيادة
هعلوا هو تاء مجهول **فان قلت** لم تكلم او حروف البدل مع ان تبدل عن تاء الهمزة
التي تبدل هي منها **قلت** تشعر بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله ص فابدل الهمزة واو
وياء احق الالف زيد ش شروع في ذلك التفصيل فالهمزة تبدل كثيرا بالواو والياء والالف وقليلا
الهاء والعين ولم يذكرهما في هذا النظم لقلتهما فمثال ابدالها واوا ماء اصله ماء تبدل كثيرا
الواو والياء والالف وقليلا الهاء والعين لقولهم في الجمع امواه وفي التصغير مويه ومثال ابدالها
والعين قولهم اراق يريق في عباب يجوز ذهب بعضهم الى ان الهمزة في هذا اصل مراق بمعنى تهيأ لان
الدم تهيأ لما يريد تشربه الى هذا ذهب ابن جني واما ابدالها من حروف اللين فمنه واجب ومنه جائز
ومنه شاذ فالواجب ابدال الهمزة من كل واو وياء تطرفت بعد الف زائدة نحو كساء ورداء اصلهما
كساو ورداي فابدلت الواو في الاول والياء في الثاني لما ذكر وقولهم واشترط التطرف انما لم يذكر
الابدال كل همزة نحو تعاون وتبايع ومن اشتراط زيادة الالف انها لو تطرفت بعد الف غير
زائدة لم تبدل لئلا يتوالى اعلالان نحو زاي وراي **فليهمات الاول** هذا الابدال مستثنى
مع ما، التانيث العارضة نحو بناء وبناءة فلو كانت هذه التانيث غير عارضة امتنع
الابدال نحو مدراية وسقاية وعلاوة وغراوة لان الكلمة بنيت على التاء والمعنى انها لم تبن
على مذكر فان في التسهيل وربما صحح مع العارضة وابدل مع اللازمة فالاول كقولهم في المثل
اصوب فايش فانها سقاية لانه لما كان مثلا والامثال لا تغير اشبه ما بني على هذه التانيث
ومنهم من يقول فانها سقاءة بالهمزة كما له في غير المثل والثاني كقولهم صلاية في صلاية **الثاني**
حكم علامة التثنية حكم هذه التانيث في استصحاب هذا الابدال لعلم تبر الكلمة على التثنية
وذلك قولهم عفرنية بتثنيه وربما هما بالعفراء **الثالث** فراعتبر في جانب هذا الابدال
المذكور بانه يرجع عليه مثل علاوي في النسب اذا رجعته على لغة من لا ينوي فانك تقول يا علاو بقلب
الواو وغير ابدال مع انه راجع في الظاهر الى المذكور وانما لم يبدل لوجهين احدهما انه فرع على
بجزء لانه فلم يجمع فيه بين اعلالين والثاني انه لما رجع على هذه اللغة شابه ما لا يعل نحو واو
واصلاح الظاهر ان يقال مرواو وبياء هي كلاهما او ملحق به **الرابع** اختلف في كيفية الابدال
فقيل ابدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال الفراء اهل التصريف ابدل
من الواو والياء الف ثم ابدلت الالف همزة وذلك انه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء
بعد فتحة ولا حاجز بينهما الا الالف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم
الى ذلك انهما في محل التغيير وهو الطرف فغلبا العاملين على باب عصا ورحى فالتقى ساكنان
فقلبت الالف الثانية همزة لانها مخرج الالف **الخامس** ليس هذا الابدال مخصوصا
بالواو والياء بل الالف تشاركهما فيه فاذا تطرفت الالف بعد الف زائدة وجب قلبها همزة نحو
حمراء مما بعد الثانية فان الهمزة في هذا النوع بدل من الالف مجتلبة للتانيث لاجتلاب الالف سكن

لا تجوز الف

في ملكي عني مسيرا بابع مسلمت والف مجرى مشبوهة بالف مجرى فرارا من التقاء ساكنين
بالقلب فرجعهما همزة لانها مخرجهما بقولهم الالفية وحروف لين واخر بعد الف تزيد ابدالها
همزة وذا الف لعلم لشموله الاحرف الثلاثة وقوله ص وما على تا اعل عينا اعلا فتح ش
اشار الى ابدال الواو والياء همزة وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل اعلت في فعله نحو قايل
وبايع اصلهما قاول وبايع ولا كلهما اعلت حملا على فعله قال في شرح الكافية فابدلت الهمزة والياء
والواو في اسم الفاعل لما ابدلت في الف منهما في الفعل حيث قالوا قاف وباع واحترز بقوله اعل عينا
نحو عور وصيد فاسم الفاعل منهما عاور وصايد بالواو والياء لا بالهمزة لصحتهما في الفعل
جريا في الصحة مجرى واحدا كما احترز بالاسم عن الفعل واحترز بالاعلال عن المعتل بالهمزة
جار فيما كان على فاعل او فاعلة ولم يكن اسم فاعل او فاعلة نحو قولهم جاير وهو البستان قال صخر
ثانية في جاير اقبال ريح تميله تميل كقولهم جايرة وصوغ شتة تجعل في وسط الشعب وكلام الناظم
اعم في الكلمة كما شمل الف وفرنبه عليه في التسهيل **الثاني** اختلف في هذا الابدال فقيل
ابدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقيل بل ابدلت الفا ثم ابدلت الالف همزة لما تقدم في نحو كساء
ورداء وكسرت الهمزة على اصل التقاء الساكنين بهذا قال الاكثر ثم وقال الجزولي اذا خلت الف فاعل قبل الالف
المنقلبة في قال وباع واشباههما فالتقى الساكنان ومهما ساكنان تحركت الاخير لان اصلها الحركة والالف اذا
تحركت صارت همزة **الثالث** يكتب نحو قاول وبايع بالياء على حكم التخفيف لان فيما من تخفيف الهمزة
في ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء ولذلك كتبت بالياء واما ابدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنص على انه نحو
وكذا تصحيح الياء في بايع ولو جاز تصحيح الياء في بايع لجاز تصحيح الواو في قايل قال ابن الخباز وقد
اولعت بذلك العامة والقراء القراء وكذلك قالوا في همزة الجمع نحو رسايل وكتايب وحلايب جمع رسالة
وكتيبة وحلوبة الا في اكثر النسخ ما نصه عجايز وقيل بالهمزة ولا تحرك الياء كانها كالاصل في الحركة
وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله وقبلها اجاز ابو اسحاق الزجاج وتخفيف الهمزة قياس ما قرئ هذا
بالتسهيل انتهى **فان قلت** يجوز نقل عن همزة انه يقف في مثل هذا بالياء **قلت** لا همزة يا خذ
بالاتباع رسم المصحف الكريم في تخفيف الهمزة على المختار هو ان يوخذ بهمزة في ذلك بالتسهيل بين بين
بالاتباع لا يجوز **فان قلت** هل يجوز نقل الياء التي هي صورة الهمزة في نحو قايل وبايع
قلت لا وجه لنقلهما لان صورة الهمزة لا تنقل الا حيث يكون قياس تخفيفها البدل كما اذا فتحت
وانكسر ما قبلها نحو مسر فانها اذا كتبت على نية الابدال نقلت وقال المصنف في نقل الياء في قايل وبايع
علامي قال وهو في بعض تطرف ابي الفتح بن جني اولا على العبارة سمي حمل على واحد والتسمية بالعلم فاذا
لم يريد به جزء ملتوي فيه قايل منوط بنقطتين تحت الياء فقال ابو علي لذلك الشيخ هذا خطه فقال هذا
خطه فالتفت الى صاحبه وقال هذا خطنا خطوا انتا في زيارة مثله وخرج وساعته ص والهمزة ثالثة
في الواحد عن اربعة في مثل لا تعلا بدش هذا موضع ثالث يجب فيه ابدال حرف الهمزة وهو كل همزة ثالثة
فرايد فانها تبدل ياء اذا جمع ما سمي فيه على مثال مفاعل نحو قلانس وصحايف ومجايز بالهمزة فيهن بدل من الالف

فلاة وبيداء عجوزة وواو عجوز وشمل وقد ابدل الالف والواو والياء واحتوز
وشور وفسا ورجال الواو فيه ليست جمع واحتوز تقول ان تكون الهمزة على ابدال
فان ابدال لا يجوز عنه معاني ومعايز ومسيبة ومساير ومنوبة ومشاوي فان تبع في شيء
منه الابدال لم يقصر عليه كمصايب ومناهي والاصل فيهما مصاوب ومناور وقد نطق بهذا
الاصل فيهما وشذ الهمز ايضا في معايش وروى عن نافع والمشهور عنه اليه وقوله في نحو
كالغلايل اي كل جمع على مثال فعايل في الحركات والسكنات وعدد الحروف **حركة المثالي ليس**
الكفعامد معاعيل لجمع بغطاس وهذا موضع رابع يجب فيه ابدال الواو والياء همزة اذا وقعت
الف التكسير بين حرفين علة وجب ابدال الثانية همزة بشرط ان لا يفصل من الطرف بالحرف فاخرج في هذا
الضابط ثلاث صور **احدها** ان يكونا واوين فتقول في جمعه اوائل بابدال الواو
الثانية همزة وهذا باتفاق الثانية ان يكونا ياءين نحو نيف فتقول في جمعه نيائف بالهمز **الثالثة**
ان يكون احدهما واوا والاخرى ياء نحو طاير وسيد فتقول في جمعهما طوائر وسيائد
والاصل طوائر وسيائد وهذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمز
في الواو انما كان لتطرفها وكان بذلك اشبه الطرف تقديرا ومواجهة الواو في اول الكلمة واما اذا اجتمعت
الياء والياء والواو فلا ابدال كانه اذا التقت الياء والياء والواو في اول الكلمة فلا همز نحو يس
انه موضع ويعويوم واحتج ايضا بقول العرب في جمع صيود وهو ذكر الشاة غير صيائد ومن عنه
همز والصحيح ما ذهب اليه سيبويه للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في نحو اوائل انما هو
بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفي نحو كسيا ورداء لا فرق بين الياء والواو
فكذلك هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سبعة سيائق بالهمز وهو قليلة وسائق يسوق
وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد وحكى ابو عثمان عن الاصمعي في جمع عيد عيائد
بالهمز واما ضيائن فشاذ مع انه لم يسمع في واحده في الجمع فقالوا ضيون كما قالوا صيود
وكان قياسه ضيد **فان قلت** هل يقاس على ضيائن وما شابهه في همزة واحدة اذا وجد
قلت فذهب الى ذلك ناس والصحيح انه لا يقاس عليه **تنبيهات الاول**
شمل قوله لينين الواو والياء ويريد الواو والياء فعلم انه موافق لسيبويه **الثاني** هم وقوله مد
معا على اشتراط اتصال المبدل بالطرف فلو فصل بمدة خاصة نحو طواويس او مقدرة كقول الراجز
وكحل العين بالعواوير لانه جمع عوار وهو الرمد مجزوء الياء ضرورة فهذا مفصول عن
الطرف تقديرا فلو اضطر شاعر فوصل بمدة زائدة في مثل معا على يعتزم ووجب الهمز كقول الشاعر
فيه عيائيل سود وحمر وهذا عكس عواور **الثالث** لا يختص هذا الابدال بالجمع
بل قد يثبت في الفرد مثل عوار فقلت فوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الاخفش فاجاز
جاج فزمها الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع **فان قلت** وكان ينبغي للناظم ان ينبه
على هذا **قلت** قوله مد معا على شامل له فانه لم يقيده بالجمعية **الرابع** زاد في التسهيل الابدال

التسهيل في الف شرحا المصدر وهو ان يكون بالالف همزة احترازا من مثل رواية وذلك ان ثاني اللينين
في ذلك همزة ثم ابدل ياء وقد يبين بقوله **صوائق وزد الهمز يا فيه اعلا كاماوج مثل صواق وجعل**
واوا ثانيا بالف واللام في الهمز للعهد والمراد الهمز المبدل من الواو العين الجمع المشابه معا على في النوعين
اعني ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثانيا لينين اكتنفا مدا معا على
فيجب في هذا النوع عند اعتلت لامه ان يبقى على ما يجعل كسرة الهمزة فتحة ثم تبدل الياء فيها لامه
ياء او واوا ولم تسلم في الواحد وهمزة مثال الالامه ياء هدية وهدايا ومثال الالامه واو لم تسلم الواو
حرف علة وهكايا ومثال الالامه همزة خطيئة وخطايا الاصل وجميع ذلك الجمع على وعايل نحو خطيئة
وعايلة بالاصل في هدايا هدائي بابدال الواو همزة مكسورة فاستثقل ذلك فحذفت بابدال
الكسرة فتحة فصار هدائي ثم قلبت الياء العلة تحركها وانفتاح ما قبلها فصار هدائا فاستثقل وقوع
همزة عارضة في جمع بين العين وهو مخرج الالف فكان خلاف كتوالي ثلاث اعلال فابدلت الهمزة ياء
فصار هدايا والعمل في مكايا كالعمل في هدايا واما خطايا ونحوه مما لامه همزة فاصله خطائي بهمزتين
الاولى مبدلة من همزة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب ابدال الثانية ياء لاجتماع همزتين فتحت
الاولى ثم قلبت الثانية العلة ثم ابدلت الثانية ياء كما سبق في هدايا هذا مذهب سيبويه وجمهور
البصريين وذهب الخليل الى ان همزة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين فقلب تقديم
الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يعمل كما تقدم واجاز حذف الياء بعد قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان
عمل فيهما على ما تقتضيه الاصول وبدا على هذا مذهب سيبويه فوزن بعض العرب **اللهم** اغفر لي خطائي
بهمزتين على الاصل وهو شاذ وهذا الاشتقاق النوع الاول الجمع فلا يلزم مثال ذلك مرباع نيف
زاوية وزوايا اصله زواوي فابدلت الواو همزة لكونه ثانيا لينين اكتنفا مدا معا على ثم خففت بالفتح فصار
زوائي ثم قلبت الياء العلة فصار زوائا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا **فان قلت** يشمل
كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة فانه خص ذلك بما لامه **قلت** قال الشارح حروف العلة
الواو والياء والالف والهمزة جاء رجما بكلامه وحكى النحويون في الهمزة ثلاثة اقوال **احدها** انها
حرف علة **والثاني** انها حرف علة وانه مذهب الفارسي **والثالث** انها شبيهة بحرف العلة وقوله
فيه نحو مدا وة جعل واو يعني ان المجموع على مثال معا على الا كانت لامه واوا لم تعل في الواحد بل اصلت
مدا وة همزة ثم جعلت في موضع الهمزة المذكورة في جمعه واو فيقال مدا واو الاصل هدائي فابدلت الف
مدا وة همزة ثم خففت بالفتح فصار هدا وة وقلبت الواو العلة تحركها وانفتاح ما قبلها فصار هدائا
الف زائدة بعد همزة لما سبق فابدلوا الهمزة واوا لطلب التشاكل لابدال الواو همزة في واحده بعد
همزة مجاورة في قوله ٥ فجاء رجت اقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى رثينا المنايا ويشذ افرادها
فيما لامه همزة وقد تقدم **الثاني** شذ ابدال الهمزة واوا في قولهم هراوى كلامه ياء في هكاوى كلامه
واذا اعلت في الواحد واجاز الاخفش القياس على هراوى وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة

الثالث مذهب الكوفيين ان همزة الجمع كلمة على وزن فعائل تحتمل الهمزة لما تحتمل في المفرد
في مثل يا لما اعلت في المفرد مبدلا على الاصل واما هنا يا جماء فعلى حقيقته لا بدل او لا علم
البصريون الى انها فعائل للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله حتى اذا ما
بعضهم عن الخليل ان وزنها فعالى كقولك الكوفيين **قلت** وليس موافقا لهم مركل وجه كما في الالف عند
نيث وعلة بدل الهمزة الموخرة وتقدم بيان مذهبه وقوله **ص ومثل الاول الواو من ربع بدء غير شذ** وفي
الاشموني يعني ان كل كلمة اجتمع في اولها واوان او واو ويا مما يجب ابدال الهمزة بينهما **الاول** ان لا تكون
الثانية بدلا من الف فاعل نحو ووو وورى **والثاني** ان لا يكون بدلا من همزة كنوو لو خفف ووو
من الجماء ممثلا لما يجب ابداله لوجود الشرط كصفة فوعل في جمع واصلة اواصل واصل فواصل مواصل
مما همزة وكذلك او قبل تصغير واصل واصله ووو فيصل ثلاثة اول جمع الاولى ظله ووو لو بنيت من الوعد
مثل كوكب قلت اوعد فان كانت الثانية بدلا من الف فاعل او من همزة لم يجب ابدال الاولى كائنة جاء **قلت** ليس
الاول لم يذكر مثل الشرط الثاني وذكره في الكافية لا او عبارته في الشرح الاول غير واجبة بالمراد لانه
شرط ان لا تكون الثانية بدلا من الف فاعل وذلك يوهم انها لو كانت همزة زائدة وليست بدلا من الف فيجب
وجب ان عللا وليس كذلك فتحرير العبارة ان يقال ان لا تكون الثانية همزة غير اصلية كما في التسهيل ليخرج
في ذلك ثلاث صور **الاولى** مسئلة وورى فانها مبدلة من زائد **والثانية** ان تبقى من الوعد مثل ووعل
ثم ترجع الى ما لم يسم فاعله **والثالثة** ان تبقى من الوعد مثل هم مار فتقول ووعل
لا يجب فيه ابدال بل يجوز وخالف فيه في الثالثة فاوجبوا ابدال لاجتماع الواوين وتكون الثانية غير
مبدلة من زائد وفي الهمزة التي قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول الاول
لوجوب كون الثانية وان كان مدعيا تحتمه لانه همزة زائدة ولم تقل عن الشبه بالالف المنقلبة **الثاني**
زاد في التسهيل الوجوب ابدال شرطا اخر وصورا لا يكون فاصلا الواوين عارضا نحو مزة فاصلة مثال
ذلك التي العوعل ووى فتقول اوأوى واصله اوأوأى فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة
وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا انقلبت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة هربت
همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الواو الى اصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة ووى
فيها اجتمع واوان اول الكلمة ولا يجب ابدال الاخر بل يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الى الواو فقلت
ووى جاز الوجهان وقال الفارسي قياس مذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية
ام لم تنقل **ص وهمزا ابدل ثانيا الهمزتين من كلمة او بسببي كثاني وائتزر** الهمزة حرف مستثقل في النطق
فاذا اجتمعت مع اخرى في كلمة كان النطق بها اثقل فيجب ان تخفف في غير ضرورة واذا اجتمع الهمزتان
في كلمة فلهما ثلاثة احوال **الاول** ان تقع في اولها وتسكن الثانية **والثاني** عكسه **والثالث** ان
تتحركا معا واما الاربع وهو ان يسكنا معا فمتعذر واذا تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب في غير نوادر
ابدال الثانية حرف من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفا بعد الفتحة نحو اثر وواوا بعد الضمة نحو اؤتمر
وياء بعد الكسرة نحو ايتزر واما قراءة من قرأ أؤتمن ولا مهم وأؤمنه بتحقيق الهمزتين فرارا من مثله واما

نحو أئمة

غير أئمة يجوز فيه الابدال وهو الاولى لانه مستعمل والثانية ياء الفعل فليستا من كلمة واحدة فلذا
ابدلت واو وفرقت الثانية ابدلت الثانية ياء ان وقعت في موضع اللام وصحت ان كانت في موضع العين
في موضع اللام الثاني نحو سئال وشئال صحت الهمزة لانها في موضع العين واما ابدال الثانية ياء لكونها
البتة واما نحو قرأ مما همزتاه في موضع كامن الكلمة فيوخذ من قوله مالم يكن لفظا اتم بزائد مكملا
جلب حياة وقد اشار الشارح الى ذلك **قال قلت** جاء واو فتحت الهمزتان في موضعي من الكلمة ولم
تكن ثانية لحرف فلا تصح ثانيتهما الف فتبدل ياء **قلت** بل تبدل ياء لانها لو صحت للزم الادغام وقد اجتمعت
واصله قرأأ فتبدلت همزات فابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثانية واذا
كانت الهمزتان متحركتين فاما ان يكون ثانيهما في موضع اللام اولا فيجب ابدال الاولى ياء
لجانبه واما الثاني فله تسعة انواع لان الثانية اما ان تكسر او تفتح او تضم وعلى كل من هذه الاحوال الثلاث
فالاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهذه تسعة منها اربعة تبدل ياء ومن المفتوحة بعد كسرة
بعد فتحة او كسرة او ضمة وخامسة تبدل واوا ومن المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة
بعد فتحة او كسرة او ضمة وستة من ذلك بالتفصيل ويتضح بالتمثيل وفي حكم المفتوحة بقوله **ص**
ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا وبعد اثر كسر ينقلب ش يعلم من هذا البيت حكم ثلاثة انواع **الاول**
المفتوحة بعد ضم نحو أؤيدم تصغير اءدم اصله أأيدم بهمزتين بدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها **قال**
قلت لعل الواو في أؤيدم بدل من الالف في اءدم لا من الهمزة فتكون كالواو في هؤلاء تصغير هاؤلاء فلا يصح
التمثيل به **قلت** هذا وجه وقع في كلام بعضهم فان صاحب الهمزية اذا صغرت اءدم وجمعته ابدلت
الالف واوا فقلت اؤيدم وأواءدم كما تقول في قارئ ضوربي وضوارب انتهى والراجح ما تقدم وان الواو
بدل من الهمزة لان المقتضي لابدالها البعد في اءدم زال في التصغير وفي الجمع والثاني المفتوحة بعد فتح نحو اءدم
جمع اءدم اصله أأدم بهمزتين بدلت الثانية واوا لكونها مفتوحة بعد فتح **قال قلت** وان كانت
الواو اولى بها من الياء **قلت** لمساواتها في صرف الخفة والخفاء بخلاف الياء **تنبيه** ذهب
المازني الى ابدال الهمزة في هذا النوع ياء فتقول في افعل التفضيل من زيد ايم وعمرو على مذهب الجمهور
تقول اؤم وعمرو **قال قلت** فكيف يصنع بواو اءدم جمع اءدم **قلت** يجعل الواو فيه بدلا من
الالف المبدلة من الهمزة في اءدم لانه صار بمنزلة خاتم الثالث المفتوحة بعد كسرة نحو ائم وهو مثال
اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء وان اصله إأمم فنقلت فتحة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار إأمّ
فابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ثم يرجع حكم المكسورة بقوله **ص والكسر خلفا كواش** يعني ان
المكسورة تبدل ياء مطلقا فيشمل ثلاثة انواع **الاول** المكسورة بعد فتحة نحو ائمة جمع اءام اصله
أأممة على وزن افعلة فنقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار أإمّة ثم ابدلت الهمزة الثانية
ياء لانكسار ما قبلها **والثاني** المكسورة بعد كسرة نحو ايم وهو مثال ثم مراد اصله إأيم فنقلوا ادغم

البيت

لانفتاح ما قبلها

فصار اام فابدلت الثانية ياء لانكسار ما قبلها وانكسار ما قبلها والثالثة المكسورة بعد ضم
نحو ايم مضارع انتقد اي لجعلته بيراء اصله اامر فنقلت كسرة الهمزة الى الميم واد غم فصار
الثانية ياء لانها تجانس حركتها ثم يرجع المضمومة بعد فتح نحو اوب جمع اب بقوله جمع اب
بضم واوا امر ش يعني ان المضمومة تبدل واوا مطلقا فيشمل ثلاثة انواع ايضا **الاول** المضمومة
بعد فتح نحو اوب جمع اب وهو المرعى اصله اابب على وزن افعل فنقلت حركة عينه الى فائه فصار
الى الاد غام فصار اابب ثم جعلت بابدال الثانية واوا لانها تجانس حركتها **والثاني** المضمومة بعد
كسر نحو اوم وهو مثال اصبع بكسر الهمزة وضم الباء مرام اصله اامم فنقلت ضمة الميم الى الهمزة
واد غم ثم ابدلت واوا لانضمامها **والثالث** المضمومة بعد ضم نحو اوع وهو مثال اصبع بضم
الهمزة والباء مرام اصله اامم فنقلت ضمة الميم واد غم كما تقدم ثم ابدلت الثانية واوا لانضمامها
وانضمام ما قبلها **تنبيه** خالف الاخفش في نوعين من هذه التبعة **احدهما**
المكسورة بعد ضم فانه لم يبدلها واوا **والاخر** المضمومة بعد كسر فابدلها ياء فيقول في مضارع انتقد
اوروم في مثال اصبع مرام يريد الهمزة في مثل النوعين بين كذا ما قبلها وغيره يريد بها بين بين
وهو الصحيح **واما** الفرق الاول فرض من اجتماع الهمزتين وهو ان يكون ثانيهما موضع اللام بعد
اشار اليه بقوله **ص ما لم يكن بعطا اتم** فوالياء **مكملا جاء** ش يعني ان الهمزة تبدل الى الكسر واوا
وجب ابدالها ياء سواء كان قبله فتح ام كسر ام ضم ولا يجوز ابدالها واوا كما ابدل الواو الاخيرة لو كانت اصلية
وليت كسرة او ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلو ابدلت الهمزة
الاخيرة واوا فيما نحن بصدده كما ابدلت بعد الياء فتعينت الياء وقوله **ص واوا وفي نحو وجيء**
ثانيه او ش يشير به الى انه كما يجب ابدال الهمزة الثانية فيما اول همزتيه للمضارعة نحو اوم مضارع ام بل
يجوز فيه وجهان الابدال والتحقيق فان شئت قلت اوم بالابدال وان شئت قلت ام بالتحقيق وكذلك
تقول في مضارع اوامر بالابدال اوامر ياء لانكسار ما وان شئت قلت اامر بالتحقيق لكن الاولى المضارعة وعلة
ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لما فيهما من المد والشدة والتاء **تنبيه** ذكر
فهم من هذا ان ابدال الهمزة الثانية فيما اول همزتيه لغير المضارعة واجب في غير ضرورة كما سبق **قال في الكافية**
وما اتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكثر على القياس مع خلاف يشير بقوله وما اتى على خلاف
ما مضى الى ائمة بالتحقيق وهي قراءة ابن عامر والكوفيين والى قول بعض العرب **اللهم اغفر** في حديث انس
بهمزتين محققتين وغير ذلك وقال في التسهيل وتحقيق غير الاولى كثير مع الاتصال القوة وهو مخالف لما في الكافية
وقال في ايجاز التعريف ما لم يشر التحقيق فهو موافق الكافية وقوله **ص وياء اقلب العلا**
كسرا تلا او ياء تصغير ش يعني ان الالف يجب قلبها ياء موضعين **احدهما** ان يقع عن كسرة ما قبلها
للجمع او التصغير فلم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالالف بعد كسرة فقلبت غير قبة دونا الى حرف
يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء **والثاني** ان تقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غزيل
لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلم يمكن النطق بالالف بعدها فقلبت ياء مكسورة ثم ادغمت ياء التصغير

فيها لقوله **ص وواو تعلا ياء واخرى** يعني انه يعل بالواو الواقعة اخرا ما يعل بالالف من الياء
لكسرتها قبلها كدعوا وعصا بعد ياء التصغير **فالاول** نحو هي وهي اصلهما رضو وعزو لانهما من
الرضوان والعز وقلبت الواو ياء لكسرها قبلها او لكونها اخرا لانها بالطرف تقرض السكون الوقف
وانما اسكنت تخفيفا سلامتها معوملت بما يقتضيه السكون من حذف الياء لالتقاء الساكنين
سبب اللام ومن لم تقاثر الواو بالكسر وسمى غير متطرفة كعوض وعوج لانه اكثر مما يعضدها
كعيا نحو سيا **والثاني** قوله في تصغير حرو حري اصله حريو واجتمعت الياء والواو وسبق
احدهما بالسكون وقبل الرابع مثل الالف فقلبت الواو ياء واد غمت في الياء فصار حري فالشارح
وليس هذا النوع بمقصود له وقوله بواو تعلا في اخرى انما مقصوده التنبيه على النوع الاول كان قلب
التصغير على ما سيأتي ان شاء الله تعالى **قلت** هذا صحيح ولهذا قال في التسهيل تبدل الالف
ياء اثر كسرة او ياء التصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة انتهى ويقتضي في الواو على كل الكسرة
وقوله **ص واو قبل تاء التانيث** ش مثاله شجيه اصله شجوة كانه من الشجو فعل الواو قبل تاء التانيث
ما فعل بها متطرفة كل تاء التانيث في حكم الانفصال وقوله **ص او زيادتي فعلان** ش مثاله شجيان ومثل
مثل ضربان من الشجو اصله شجوان فقلبت الواو ياء كان الالف والنون في حكم الانفصال ايضا مثل تاء التا
نيث وقوله **ص ايضا رووم مصدر المعتل عينا** ش يعني ان الاعتلال الذي يجب للواو الواقعة
عينا لمصدر فعل معتل العين يشترط ان يكون نعوتا كالف نحو صام صياما واصله صواما لانه لما
اعلت عينه في الفعل استثقل فيها وتبعت في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فاعلت بقلبها
ياء حملا للمصدر على فعله واحترز بالمعتل عينه من الصحيح نحو كاد وذلك اذا كان مصدرا كالعلو والاولى ان
يقال في مصدر المعتل عينا لانه نحو كاد يخلق عليه معتل اي كل ما عينه حرف علة معتل والم يعل
فان قلت ان مع خذا شتراط الالف **قلت** وقوله **ص والفعل منه صحيح غالبا**
نحو احول ش يعني ان ما كان على وزن فعل من مصدر الفعل المعتل العين فالغالب فيه التصحيح نحو حال
حولا وعاد المريض عودا قال في شرح الكافية ونبه بتصحيحه ما وزنه فعل على ان المصدر المذكور شرط
بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال **قلت** في تصحيحه فعل الخبر بل الاعلال المذكور لا يختص
به وقد مثل الشارح فانقاد انقيادا وانصاع انصواعا اما على كما سبق ذكره **تنبيه الاول**
نقل التصحيح في فعل المصدر قال الوانا زوارا اي نعوا وكان حقه الاعلال قال في شرح الكافية ولا تغير
له **الثاني** قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه الاعلال وفعل مصدرا او جمعا وفعال مصدرا فسوى بين
فعل وفعال في ان حقهما الاعلال وهو مخالف لما تقدم من الغالب في فعل التصحيح **ص وجمع ذي اعلال او**
سكون احكم بذا الاعلال فيه حيث عن ش اذا وقعت الواو مكسورا ما قبلها وهي عين جمع اعلت
في واحده او سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الالف بعد الواو والاول نحو ديار اصله دوار لان
الكسرة ما قبل الواو في الجمع وكانت في الواحد معلة بقلبها الفا فرجعت فسلمت الكسرة عليها

وهو في تسلمها وجود الالف نحو ثيابا بلا صلة ثواب وكلا فيما انكسر ما قبل الواو في الجمع كالمفرد
قبل اللام اذا ساكنة منعت ايضا فصلها الكسرة عليها وهو في تسلمها وجود الالف
فان قلت من أين جوز اشتراط الالف **قلت** من قوله **ص وصححوا بعلة ش**
فعل وجمان والاعلال اولى كذا تحيل ش يباين الحال كل واو متحركة ما قبلها مفتوح يجمع اعلال
في واحدها او ساكنة كما يخلوا وان يكون الالف تعرفها اولى فان لم تقع الالف في موزنيس
احدهما بعلة **والاخر** بفعل وقد يتركهما في هذا البيت بعلم او وجوب الاعلال انما يصح في
غيرهما وهو فعال والفعل فان الجمع المذكور ثلاثة اقسام **قسم** يجب اعلاله وهو فعال نحو عوذ
وثياب **وقسم** يجب تصحيحه وهو فعله نحو عوذة وعوذة وكوز وكوزة **وقسم** فيه وجهان
والاعلال فيه أولى وهو فعل نحو حاجة وحوج وحيلة وحيل وانما وجب التصحيح في فعلة لانها
لما عرضت الالف قل عمل اللسان فجب النطق بالواو فجبر الكسرة وصحت ولم يجز اعلالها لانه ادى
الى عدم الالف فعل الواو ليعوضا عن الحرف بسبب معاملة الثقيل وامّا فعل فجاز فيه التصحيح نظرا
الى عدم الالف والاعلال نظرا الى ما بقي بها والحرف فرضعفت وثقل فيه التصحيح فاعلت
تنبيهات الاول من قوله وجمع ذي غير اعلال المعرفة لا يعل نحو حوار النصر
بعد تقدم ذكر وشرفوا لهم في الصوار والصوار صيار وصيار **الثاني** احترز بقوله اعل اوسش
من نحو طويل وطوال فان الواو لم تعل فيه ولم تسكن وندر قوله وان اعراء الرجال كهامة واما جواد
وجياد فيحتمل ان يكون من الاشتغال يجمع جير **الثالث** زاد في التسهيل الوجوب الاعلال
شرطا اخر وهو صحة اللام احترازا نحو جوار في جمع جو وورآء في جمع ريا وانه يصح ليلا يجمع
اعلالان وابدال الغير بآء واللام همزة **الرابع** جعل في التسهيل اشتراط الالف في وجوب الاعلال
مخصوصا بما سكنت الواو في واحده فعال او غير جمع لواحد معتل الغير مطلقا او ساكنها او ينبغي الجمع
الالف وصحت اللام انتهى ومقتضاه ان الاعلال يجب في فعلة وفعلة اذا اعتلت عين واحدهما
نحو تارة وتيرة وقيمة وقيم ويكون قوله وصححوا فعلة وفي فعلة وجمان مخصوصا بما سكنت عين واحده
نحو زوج وزوجة ويكون نحو حاجة وحوج نادرا ويدل على ذلك قوله فيه وقد يصح ما حفه الاعلال
وفعل مصدرا او جمعا **الخامس** شرط اعلال فعلة في قولهم ثور وثيرة والقياس ثورة كما قالوا عوذ
وعوذة **وعن المبرد** قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان وثور قطعة من الاقط وقالوا في ذلك
ثيرة وفي معزا ثور وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين وقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وقلبت
الياء وقيل قالت العرب ثور وثيرة وقلبوا الواو فيهما واجروا الجمع مجرى واحده مذهب الفراء
والمبرد فيما حكى عنه المصنف ان ثيرة مقصور فعالة واصله ثيارة نحو حجارة فقلبت الواو ياء
لاجل الالف فلما قصرت بقيت الياء منتهية عن الاصل **ص والواو كالما بعد فتح يقلب كالمعطيان**
رضيان ش يجب ابدال الواو ياء اذا انفتحت بعد فتحة رابعة فصاعدا كان ما هي فيه اذا لم يعرض
تغيير يستحق الاعلال وسواء كانت في اسم كقولك المعطيان وان اصله المعطوان فقلبت الواو ياء لتحركها

لسبب المتعين

لسبب المتعين على بناء الفعل وكذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا اعطيت واصله اعطوت
حملا على يعطي **تنبيه** هذا الاعلال يستصحب لهذا التقليب نحو المعطيان وقوله
او الواو كالما يفعله وقوله **وجب ابدال الهاء بعدهم والعشر** يعني انه يجب ابدال الالف واوا اذا
انضم ما قبلها مثاله ضوربة تصغير ضارب وضويرب في بايع مبنيا للفاعل وقوله **ص ويا كمجوف**
بدا الملتقي بالتي ش يعني انه يجب قلب الياء الساكنة المعربة في غير جمع واوا اذا انضم ما قبلها نحو
موقن جمله مبتدا لانه مراد يقين وقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها واحترز بالساكنة من المتحركة نحو
سوط فانها تصحت نحو كتما ولا تقلب الا فيما سيأتي بيانه واحترز بالمعربة من المبنية نحو هيهات
فانها لا تقلب لتصحيحها بالادغام واحترز بغير جمع من تكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل
الضمة قبلها كسرة فتصح الياء وافي هذا اشار بقوله **ص وكسر المضموم في جمع كما يقال مبيع عن جمع**
مبيعا ش اصل مبيع مبيوع نحو الفتاة لانه جمع مبيع جمع نظير جمع جمع احمر فجمعت بابدال الضمة فاء
كسرة فصح الياء وانما لم تبدل ياء كما بعد في المفرد كما ان الجمع اثقل من المفرد فكان احق بمزيد التخفيف
بعدل عن ابدال العين واوا لانها اثقل من الياء **تنبيهات الاول** جمع في جمع عائد
عيد على الفعل سر وعوط بقلب الواو ياء وهو شاذ حكاه ابو عبيد **الثاني** كان ينبغي ان
يستثنى ايضا فعلى صفة نحو كبرى انثى الاكبر فانها ذات وجمعه عنده وفوقه كبرى اخر الفصل
الثالث ما اصل ما ذكر المصنف ان الياء الساكنة المعربة اذا انضم ما قبلها فاما ان تكون في جمع او
في فعلى صفة او في مفرد غير فعلى الصفة فان كانت في جمع ابدلت الضمة كسرة وصحت الياء
وان كانت في فعلى جاز الوجهان وسيأتي الكلام عليهما وان كانت في مفرد غير فعلى الصفة
قلبت الياء واوا وهذا يشمل نوعين **احدهما** ما الياء فيه جاء الكلمة نحو موقن فلا اشكال
في ابدال ياءه واوا **والاخر** ما الواو فيه غير الكلمة وهذا فيه خلاف مذهب سيبويه والخليل
ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وكلام
المصنف يوافقه فاذا بنيت من البياع نحو موقن **قلت** على مذهبهما يبيض وعلى مذهب
الاخفش يوعض ولذلك كان يقال عندهما مختلفان يكون فعلا وان يكون فعلا وتعبير عنده ان
يكون عندهما فعلا بالكسر واذا بنيت من العيش **قلت** على مذهبهما معيشة وعلى
مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما تحتمل ان تكون مفعلة ومفعلة وعنده يتعين
ان تكون مفعلة واستدل سيبويه بانه **احدها** قول العرب اعيس بين العيسة مصدر
كالحمولة **الثاني** قولهم مبيع اصله مبيوع فنقلت الضمة الى الياء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتي
بيان ذلك **الثالث** ان العين يحكم لها بحكم اللام فما بدلت الضمة لاجلها كما ابدلت لاجل
اللام واستدل الاخفش بانه **احدها** قول العرب مضوفة لما يجزر منه وهي من
ضاف يضيف اذا اشفق وحذر **قال الشاعر** كنت اذا جاري دعى لمضوفة اشمر حتى يبلغ
الساق مخفر **والثاني** ان الجمع لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب

في المفرد الا ترى ان الواو في المنتصر قبل فقلبها ياء في الجمع نحو عتو جمع عاتٍ ولا
يقلبها في المفرد نحو عتوا مصدر عتى **والثالث** ان الجمع اثقل من المفرد لانه
ادعى الى التخفيف وصح الكثير من مذهب سيبويه وأجاب بان الاول من الفرق لانه خفيف
بوجهين **احدهما** ان مضمومة شاذ فلا تبنى عليه القواعد **والآخر** ان ابا بكر
الزبيدي ذكر في مختصر العين من ذوات الواو وذكر انه اذا اشتق رباعيا وسرى
ظاء يضعف نحو قليل وعرا الثالث فانهما قياس معارض بالنص فلا يلتفت
اليه **ص وواو اثر الضم ردا ينا متى** يعني كلام فعل او فعل تاكيد بار من كمغزو
كذا اذا كسعار صير ش تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوا ان كانت لام فعل نحو فضو
الرجل ورمو ومذا متصرف بفعل في التعجب ولم يجئ مذا في فعل متصرف الا ما نذكره فلم نقو
الرجل نحو نمى اي كامل النعمة وهو العذاب وكانت لام اسم مبني على التانيث بالتاء
كمرموة مثال بمغزوة مرمى ملو كانت التاء عارضة بان يقدر بنا الكلمة على التذكير
ثم يعرض لها التاء وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجريد نحو
قوانٍ اصله قوانيو فابدلت الضمة كسرة فصار قوانيا ولا كسر فجب ابدال الضمة كسرة
لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما وآخره واو قبلها ضمة لازمة فاذا اتصلت التاء قلت قوانية
لانها عارضة ولا اعتداد بها **فان قلت** من اين يعلم ان هذه غير العارضة **قلت**
من تفسيره نحو مغزوة وقوله كذا اذا كسعار صير يعني انه يجب ابدال الضمة واو
قبل ياء في فعلان كبناء مثل سعار من الرمي ومن موضع فتقول فيه رموان واطد ميان
فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة كما في الالف والنون لانكون اضعف حالا من التاء اللازمة
في التحصن من الكلام **ص وان ذكر عينا لفعلى وصعا فزالحي بالوجهين عنهم يلفى ش** اي وان
ذكر الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصعا جاز فيها الوجهان **احدهما** ابدال الضمة
كسرة فتصح الياء **والآخر** ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا فتقول في انثى الاكيسر والاضيق
الكيسا والضيقا على الاول الكوسى والضوقى على الثاني قال الشارح تردد ابن عصفور
على مذكره تارة ويرى رعاية الزنة اخرى **تنبيهان الاول منهما** قوله وصعا
اي فعلا اذا كانت اسما تقلب يا وما واوا نحو هويى وما واسم مصدر من الكيس وقد رفع
كيسه لهم وهو قليل **الثاني** كلام الناظم هنا مخالف للكلام سيبويه ومن تبعه من اهل
التصريف ووجهين **احدهما** انه اجاز في فعلى وصعا وجهين ولم يجزموا باحدهما
فقالوا تقلب ياء فعلى اسما كالهويى والكوسى ومما والكيس والاكيس ولا تقلب في الصفة
ولا كسر ما قبلها فتسلم الياء نحو مشية حيكى فيقال حالي في مشيه يحيك حيكا
اذا حرك منكبيه وقسمة ضيزى اي جائرة وقولهم ظاري حقه يضيره اذا بخسه وجار
عليه والاصل حيكى وضيزى بالضم فانه ليس في الصفات فعلى بالكسر وفيه فعلى بالضم

فابدلوا

فابدلوا الضمة كسرة لتصح الياء على جرى فعلى في بيض فرقا بين الاسم والصفة فان الضم لم
يات في الصفات غير مذرى يعني حبلى وضيزى ولا آخر انهم ذكروا انثى الاكيسر في باب الاسماء
ولم يذكروها في الاسماء اعني فرار الضمة وقلبه الياء واوا فيكون من كلام سيبويه انه لا يجوز
فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان ابو
جعفر ذلك مسموعا من العرب وقال الاشبيلي لم يجئ مذا مقلوبا الا في انثى الاكيسر
في الاسماء ولا صفة دونها ومذا كله قياس من التغيير جعلوه تخفيفا وعلى وهو عكسه
لانه كانه لم يعتد بكونها واوا فاقيت الاكيسر **فصل** موقع فعلى
اسما اتى الواو بدل ياء كتقوى غالبا جاذا ابدل ش اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون
لامها واوا وتارة تكون ياء فان كانت واوا سلمت في الاسم كالدعوى وفي الصفة نحو تقوى
ولم يعرفوا في ذوات الواو من الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت في الصفة نحو خزيى وصديى
وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والبقوى والفتوى والعتوى وقد ابدل الاسم والصفة واوا في الاسم
هذا الاعلال لانه اخف وكان اهمل اكثر النحويين يجعلون هذا مطردا وقال بعضهم تقرر ذلك
بقلة واحدة ومن قولهم لحيى لولد البقرة جاءت باليا وكان القياس لحوى بالواو وزاد في
شرح اللامية لحضيني قال انما قال غالبا احترازا من الريا بمعنى الرئة والضحيا وهو ولد
البقرة الوحشية وسعيى اسم موضع انتهى والذي ذكر سيبويه وغيره من النحويين ان الريا صفة
فليس بشاذ والاصل راية ريا اي مملوة كحبلى **تنبيه** ما ذكره الناظم هنا وفي شرح
اللامية موافق لمذهب سيبويه واكثر النحويين انه في كون ابدال الواو ياء في فعلى اسما مطردا
واما الياء فيها شاذ وعكسه في التشكيل فقال وشذ ابدال الواو والياء في فعلى اسما كالتقوى
والتقوى والبقوى والفتوى والاصل فيهن الياء ثم قال واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا
بالمعنى بالاربعة المذكورة التقوى والبقوى والفتوى والدعوى زاعمين ان اصلها الياء
والاولى عندي جعل هذه الواو اخر والواو سد الباب للتكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين
ابدال ياء واوا شاذ تصحيح الريا ومعنى الرابعة والضحيا ولد البقرة الوحشية تقتحم هاي
وتضم وسعيى اسم جبل الثلاثة الجارية على الاصل والتجنب للشذوذ اولى بالاعتبار عليها
انتهى وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة قال الماريا فقد جعلها سيبويه صفة ثم قال ولو كانت
اسما لقلت روى واما الضحيا فلا دليل فيه لانه قد نقل فيه ضم الضاد مع فتح الياء فاستحبابا
للغة الضم واما سعيى فهو علم ويحتمل ان يكون منقولا من صفة كحزيى وصديى **ص وبالعكس**
جاء كلام فعلى وصعا نحو قصوى بادر الانحنى ش اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون
لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء سلمت في الاسم نحو القيثى وفي الصفة نحو القصيى
تاكيد الاقصى ولم يعرفوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو لما سبق وان كانت سلمت في الاسم
نحو حزوى اسم موضع وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا معنى قوله بالعكس

القيثى

بر شذوذ لك الفصوى في لغة تميم واما تميم فيقولون القصيا على القياس وشذ ايضا الحلوى
عند الجميع **تنبيه** ما ذكره المصنف من ان الاسم معتل اذا كانت واوا تقلب ياء في الاسم
الاسم مخالف لقول اهل التصريف فانهم يقولون وفعلى اذا كانت لاما واوا تقلب ياء في الاسم
الصفة ويقولون حزوى شاذا وقال المصنف في بعض كتبه النحويون يقولون هذا الاعلال
مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة او بالادنيا والاسمية فيها عارضة وفي عموم
ان تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول الاكثر ليل على صحته وما قلته موجود ايضا
وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا اما كان من
النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضم اوله ويصير فيه انقلاب
الواو الى اخر الكسر والواو في القصوى وتبع التميم قالوا القصيا انتهى واما قول الزجاجي
بخلاف الصفة كالحزوى فانه يشير الى المصنف فهو تمثيل من عنده وليس معه
نقل والقياس ان يقال العربي كما يقال العليا **فصل** ان سكن السابق من
واو وياء وانفصلا ومن حرف عريض فياء الواو اقلب مدغما وشذ معطا عين مسافر سما
شرح حاصل هذا الفصل ان الواو والياء اذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب ابدال الواو ياء ثم الادغام
وذلك مشروط بشروط **الاول** ان يتصلا يعني ان يكونا في كلمة واحدة فلو كانا في كلمتين نحو
ابو يوسف ومكذا ابو يزيد لم يجز الابدال والادغام **الثاني** ان يكون سكون السابق اصليا
فلو كان عارضا نحو قوي فهو مخفف قوي لم يبدل ولم يدغم **الثالث** ان لا يكون السابق بدلا
عن لازم نحو رويي مخفف رويي فلا يبدل العروض وحكى الكسائي الادغام في رويي اذا خفف
وسمع من بعض العرب تصرون فان كل بدل لازما نحو ايم وهو مثال الايام من الايمة اصله
ايم فابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار اويم وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء
وادغمت في الياء فصار ايم وهذا الشرط ما خوذ من قوله ومن عروض عريا اي من عروض
احدهما او من عروض سكون فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيد اصله سيود لانه
فيعل من ساد يسود ومرمى اصله مرموي لانه مفعول من رمى فابدلت الواو فيهما ياء ثم ادغمت
اول الياء في الاخرى **تنبيه** لوجود الابدال في هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه
هنا وهو ان لا يكون الثاني واوا تحركت لفظا في افراد وتكسير عين لازم بعد ياء التصغير نحو جيدر
فلك في تصغيره وجيدار **احدهما** جريال ما لا ابدال والادغام على القياس وهو الارجح **والا**
خر جريول بالتصحيح وقوله وشذ معطا عين ما فروسما يشمل ثلاثة اضرب **احدها** ما
ابدل واحد ثم ولم يستوف الشروط كقولهم في اثويابا وفوذا بعضهم اكتم للريا تعبرون
وحكى الفراء في رويته مخفف رويته بالادغام قال في شرح الكافية وحكى بعضهم اهراق على لغة
وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال في قوي مخفف قوي فيه بالادغام وهو ضعيف
الثاني ما صح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون وعوى الكلب عوية **الثالث**

ما شذ فيه

ما شذ فيه ابدال الياء واوا واذا غلام الواو في الواو كقولهم عوى الكلب عوة وهو نسوع من الشذ
قوله ومن واو وتاء يحرك اصل الابدال بدل يعرف منفصل شرح ابدال الواو تاء
بعد فتح الفاء بشروط **الاول** ان يكون التي فيه اصليا احترازا من ان يكون عارضا نحو تقوم
فيها مفعول توقم وجيئل **الثاني** ان يكون الفتح متصلا احترازا من ان يكون منفصلا نحو
تقوى وواو جاء والاف فاصلا او يكون من كلمة اخرى نحو اوتعد وقوله فانه لا يوتعد **الثالث**
ان يكون اتصالها اصليا احترازا من نحو بناء مثل عليه والمرمى والغزو فيقول فيه رمى
مفتوحا ولا تقلب الياء والواو الفا لاتصال الفتحة بها عارض بسبب حرف الالف انه
لا يقال رمايي وغزاوي كان عليها اصله علايه **فان قلت** لا يوجد هذا الشرط
من التقسيم **قلت** بل يوجد من قوله متصل فان هذا منفصل تقديرا واتصاله عارض فيكون
المعنى بعد فتح متصل لفظا وتقديرا مع الشروط الاخر ولا بد من اعتبار ما في الاعلال المذكور ولا
يشترط مع اعلال اللام لما شرط واهو وهو ان لا يتصل بها الف ولا ياء مشددة واما العين
فيشترط في اعلالها مع هذه الشروط الثلاثة شروطها اخر اولها ان لا يسكن ما بعدها وثانيها
ان لا يكون ما هي فيه فعلا على فعل اذا فعلا او مصدرا منه **وثالثها** ان لا يكون ما هي فيه فعلا على فعل او فعلا على افتعل بمعنى تفاعل او مصدرا منه **ورابعها** ان لا يجمل ما وليها
وخامسها ان يكون ما هو فيه اسما مختوما بزيادة (الاسماء) **وسادسها**
ان تكون هي بدلا من حرف لا يعل وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلا ان شاء الله تعالى فمثال
ما يعل لاستيفائه الشروط ومسمى كالمرمى ومدعو على اصلهما رمي ودعو فقلبت الياء والواو الفا
ومثال ما هو غير بائع فقال اصلهما بيع وقول فقلبت الياء والواو كذلك وفاتنا الواو لهذه
الشروط السبعة بقوله من حرف الثاني وان سكن كيف اعلال غير اللام شرح يعني ان اعلال الياء
والواو باعلال المذكور اذا كان غير لازم مشروط بان يتحرك ثانيهما كما مثلنا به فان سكن ثانيهما
مع الاعلال وكيف مطلقا نحو بيان وعيون وقول وخوف وما اللام فغير حكمها بقوله
وهي كالعين الخ شرح لما كانت اللام محل التغيير لم يكف اعلالها السابق كما كيف اعلال الغير ما لم
يكن الفا او ياء مشددة فانهما يكفيان اعلالهما دون غيرهما والسواكن قبل الالف نحو ميا وغزوا
والياء المشددة نحو علوي لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان مجتمعان احدهما يصير اللفظ
رماو غزا فلا فرق المشي هو ام المعجمة والرحيا وعصوان مجموعا عليه لانه ويايه واما نحو علوي
فلم يبدل واوه الفا لانه موضع تبدل فيه الالف واوا فاو ولي اللام غير الالف والياء المشددة
والسواكن اعلت نحو يخشون فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان
بحذف الالف لالتقاء الساكنين وكذلك تقول في جمع عصى مسمى به فلان عصون والاصل
عصوون فيعل بهما ما ذكر في نحو يخشون وعلى هذا لو بنيت من الرمي مثل عنكبوت **قلت** رميوت
والاصل رميوت ثم قلبت وحذفت لما فات الساكنين وسهل ذلك ام اللبس في الكلام وذهب بعضهم

الى تصحيح هذا الكون ما مضى فيه واحوالهم اشار الى ثانيهما بقوله **صح عين وعلو وعلا ذا الفعل**
كاعين واحوال من ما كان من الافعال على وزن عين وعلو عينه ياء او واو نحو اعين واعلم فاعلة على افعال في تصحيحه
حملا على فعل لموافقته له في المعنى كاعين وعلو من هذا النوع بخلاف عرا بالواو والغلو فيه غير فيه
اعين ونحو احوال فهو احوال مصدر فعل هذا محمول عليه في التصحيح ايضا نحو عين عينا واعين
حولا واحترز بقوله ذا الفعل من نحو خاف وغير فانه وزنه فعل وكذا كل ما علمه متوارد على اشار
الى ثالثها فقال **صح وان يسر تعا على افتعل والغير او تعلمت ولم تعل** اذا كان افتعل او
الغير بمعنى تعا على صح حملا على تعا لكونه بمعناه نحو اجتور واوازه وجوا بمعنى تعا
وتزاوجوا واحترز بقوله وان يسر تعا على من افتعل مما لا يدل على التعا على وجه لا يستقيم
في العلية فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختار بمعنى خار واجتاز بمعنى جاز واحترز بقوله
والغير او وان تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التعا على نحو امتاز واوانا عوا
واستفوا اذا انتظروا بالسيوف كان الياء اشبه بالالف من الواو وكلما كانت احق بالاعلال
منهما ثم اشار الى رابعهما بقوله **صح وان يعرض في الاعلال اسم نحو صحح اول وعكس فرعيق**
ثم اذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوا او ياء او واو وياء وكل منهما يستحق ان يقلب الفا
لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما لئلا يجتمع اعلالان والاخر احق بالاعلال فلا
جتماع الواو ثم كان نحو اصدر جوى اذا اسود ويدل على انه ابدل الواو منقلبة عن واو قولهم
في معناه حوة وفي جمع احوى حقو وفي مؤنثه حوله فاصل العوا حوو وكذا احدى الواوين
مستحق للانقلاب فلو قلبنا مهما لالتقا الفان يجب ممتنع وما افضا الى الممتنع ممتنع فلما
امتنع اعلالهما معا وجب اعلال احدهما وكان الثاني احق بذلك لان الحرف محل التغيير
والغير محصنة لوقوعها حشوا واجتماع ياء بين كل نحيا للغيث واصله حيي فاعتلت الثانية
لما تقدم واجتماع الواو والياء كالهوآء اصله هوى فاعلت الياء على ما ذكر في احيا وهكذا
تفعل في كل ما جاء من هذا النوع اما شذ نحو غاية واصله غيية فاعلت الياء الاولى
وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية تايلة ومن جمارة صفار
بعضها الى اجمع غير متباعد فيتوا عنهما وغاية ومن السلح والتوكان ايضا وكذلك
واية عند الخليل اصلها ايية فاعلت العين شذوذا وفي واية عند سيبويه مذهب غير مذهب
الخليل كما يتبين في غير هذا الموضع والى غاية واحوالها اشار بقوله وعكس فرعيق ثم اشار
الى خامسها بقوله **صح غير ما اخر فرد ما يخص في اسم واجب ان يسلما** ثم في الكلام الاعلال
وما عاد الفعل فرعا كان احق به من الاسم ولهذا اذا كان في اخر الاسم زيادة تختص به الاسم وجبت
زيادة عينه اذا كانت واوا او ياء تحركها وانفتاح ما قبلها كانه بتلك الزيادة بعد عن شبهه
بالحرف الاصل في الاعلال وخالف حكمه ويسلما فانهما فرضتا زيادة تختص بالاسماء ومنها
الالف والنون فصحت عينهما لذلك وما جاء من هذا النوع معتلا عن شذوذا نحو اداوة

هاروفيا سيبو

وما عاد فيا سماء واداوة وما اهل به خالف الفرد في هذا من عم الى الاغلب اهل القياس وعليه جماء
تنبيهات **الاول** ان ثبت طرد معتبر في التصحيح انما لا تخرجه عن ضرورة بعد ان تا التانيث تلحق الماضي فلا
ايضا تلحقها ساكنة في نحو قالت وبنات وانما تحرك فتصحيحه شاذ باقيا في **الثاني** اختلف
لا تصحيحها بل الاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لا تمنع الاعلال الا في الفرد عن شبه الفعل
في اللفظ بمنزلة الالف فعلا فتصحيح صور هذا المازني مقيس وعند الاخفش شاذ
لا يقاس عليه على بني مثلهم والقول الفصل على راي المازني قولا وعلى راي الاخفش قياسا وفرا اضرب
اختيار المصنف في هذه المسئلة باختلاف في التفصيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني
وجزم به الشارح هنا واعلم ان مذهب ابي المازني هو مذهب سيبويه **الثالث** لم ينبه الناظم
على الشرط الثاني وهو ان تكون العين بدلا من حرف لا يعلو فرد ذكره في التسهيل واحترز به من قولهم
في شجرة عشرة لم يعلوا لان الياء بدل من العين قال الشارح اذا لم يكن فيه علة وكذا جاء بلا بعد الله وشبهه
الرابع قال في الكافية وقد يكسب الاعلال ان بناء عن حرف تصحيح فيدل الشاذ من النوعين **احدهما**
ما يجيء من حرف لا يعل نحو شجرة وقرنفل **والثاني** ما هو حال محل حرف لا يعل ان لم يكن لا نحو ايس بعض
يسر فيصنعون الهمزة موضع الياء والياء في موضع الهمزة ويصحون الياء وان تحركت وانفتح ما قبلها لانها
وقعت موقع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تقبل بعد ملت مما ملتها لوقوعها موقعها هكذا قال في
شرح الكافية وهذا النوع الثاني لم يخرج شيئا وعلى الشرط المتقدم فيكون شرحا لما بعد ذكر بعضهم
ايس انما لم يعل لعروض انفصال الفتحة به كان الياء والكلمة فيه في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التاخير وعلى
هذا يستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اصالة اتصال الفتحة **الخامس** كما ابن بابشاذ لنوا
الاعلال شرطا اخر وهو ان لا يخرج منبهة على الاصل فلا احتراز من مثل الخونة والحولة والعوضة والقوة
انتهى وهو غير محتاج اليه لان هذا مما شرع استيفاء به الشروط ونحو ذلك من الشذوذ قولهم روح
وغيب جمع رايح وغايب وعبوة جمع عبو وهو الحشيش قال الشارح لان تاء التانيث غير مختصة بالاسماء
بعض في عبوة **ص وقبل بالقلب ميما النون اذا كان مسكنا كمرشب انبرا ثم** في النطق بالنون الساكنة قبل
الباء ميما غير لا اختلاف مخرجيهما مع مباينة ليس النون وغنتها لشبه الباء فلذلك وجب ابدالها قبل
الباء ميما لانها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة وفي جمعهما في قوله
كمرشب انبرا اي قطعا بالغة عربا ذلك والحرجة والف انبرا بدا من نون التوكيد الخفيفة **تنبيهات**
الاول غير بعضهم عن ابدال النون ميما بالقلب كما يقال الظلم والاول يعبر بالابدال والثاني بالقلب في الاصطلاح
انما يكون في حروف العلة وتقدم بيان ذلك **الثاني** نقل ابو علي الاهوازي احد الشلوبين ان العرب
ان النون الساكنة تخفى عند الباء وكما ينبغي ان يحمل على ما مر فان ذلك شيء لم ينقله احد والتعبير عن
العرب وانما يحمل على انه يجوز ويسمى الابدال اخفاء **الثالث** قد تبدل النون فيما ساكنة وفي كلمة دون

ياء فالاول نحو ٥ باهل ذات البيت في التمتاع ونحو الخصب النساء ٥ **فصل** ص لتعادي
مع انفعال الحركة غير ليس ان عين فعل ش اذا كان عين فعل واوا او ياء وقبلها ساكن صحيح
وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبيع الا ان يقوم مع الواو
ويبين مع الياء فتنقلب حركة العين الواو والياء الى الساكن قبلهما عينه الغاب في يقوم والبيع
فتصير وسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا انقلبت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة
للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم يغير بالكسر وتسكينه بعد النقل
وذلك ان تكون الحركة ضمة والعين واوا وكسرة والعين ياء وتقع تمثيلهما يقوم ويبين وان كانت غير
مجانسة لها ابدلت حرفا مجانسا للحركة فاذا كانت الحركة فتحة والعين واوا ابدلت العين الفا نحو
اقام وابدل اصلهما اقوم وابين فلما نقلت الحركة الى الساكن بقيت غير مجانسة لها فقلبت الفا
واذا كانت الحركة كسرة والعين واوا نقلت الكسرة ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يقيم اصله
يقوم يعلم به ما ذكر ولهذا النقل شروط **الاول** ان يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم
ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوق وضيق وكذلك الهمزة لا ينقل اليها نحو يأبى مضارع
ابى لانها معرضة للاعلال بقلبها الفا نحو على ذلك في التسهيل **فان قلت** لم يشترط الهمزة
هنا **قلت** الهمزة قد عدها المصنف من حروف العلة فعدم حبتها بقوله **الثاني** ان
يكون الفعل فعل تعجب نحو ما ابين الشيء وافوهه وابين به وافوه محمولة على نظيرها من اسماء في
الوزن والدلالة على الهيئة وهو افعل التفضيل **الثالث** ان لا يكون المضاعف اللام نحو ابيض واسود
شذوذا وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال الفرد بالمعتل او يضطروا اعلت عينه بالاعلال
المذكور لغير ما حرف كما ربضان انه جاء على من البضاضة ومنى نعومة البشرة وذلك خلاف المراد
فوجب صون الفعل مما يؤدي اليه **الرابع** ان لا يكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يدخله النقل
لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله **ص ما لم يكن معل تعجب ولا كابيض**
او اهوا بلام علالا ش وزاد في التسهيل شرطا اخر وهو ان لا يكون موافقا لفعل الغير بمعنى
افعل نحو مضارع يعور ويصير وكذا ما نص فيه منه نحو اعور الله وكذا ان استغنى عنه بمعنى
ذكر في الفعل السابق وصح غير فعل وفعلا اذا افعل كل لعلة واحدة **ص ومثل فعل في ذا الاعلال**
اسم ظ ما مضارعا وفيه واسم ش يعني ان الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف
والحركات يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط ان يكون فيه واسم يمتاز به عن الفعل
فانه يدرج في ذلك نوعان **احدهما** ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق
للفعل في وزنه وفي زيادة يقتضي انه ليس وقيل الافعال ومعنى الميم فاعل وكذلك مقيم ومبين ولو بنيت
من البيع مفعله بالفتح **قلت** مباعه ومفعله بالكسر **قلت** مبيعه او مفعله بالضم **قلت** على مذهب
سيبويه مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش **قلت** مبوعه وسبق ذكر مذهبه **والاخر** ما وافق
المضارع في زيادته دون وزنه كبناء مثل تعلم والبيع فانه تقول فيه تبيع بالاعلال المذكور لكونه

موافق الفعل

موافقا للفعل في عدد حروفه دون الزيادة وزيادته لا وزنه لا يتعلق بتفسير الهاء من الاسمية ٥
المخصوصة بالاسماء واذا ابنيت من البيع مثل ترتب **قلت** تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على
مذهب الاخفش واما ما يشابه المضارع في وزنه وزيادته معا فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود والهوله
معا لما علم انه لا يعل الاسم المشابه للفعل حركة وسكونا الا اذا خالفه بحركة نحو تبيع مثل تعلم
من حيث وجه واعلم ايضا مع كونه معلا فيجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل **فان قلت** لم كان كذلك **قلت** لانه اذا اشابه الفعل
نحو يبين ويوقن يعلم فلا يعلم اعلامه موافقة الفعل في الامر **فان قلت** يتعرض هذا
نقل الفعل بعد الاعلال لا اعلال بعد نقله الى اسماء وذلك بان عمل لم يصرح به فاورد فيه
افعل على حالة الفعلية ثم سمي به واما من صرح به فهو عند الفعال والبيع من هذا الباب ومنه
وغيره مما نقل بعد الاعلال **تنبيه** ما تقدم من الاعلال في مثل تبيع مثل تعلم لكونه
خلاف المضارع بكسر اوله وهو مذهب النحويين كافة الا المبرد فانه يصحح ذلك ونحوه لانه ليس
مبنيا على فعل فتقول تبيع بالتصحيح وتقول في مثل ترتب من القول تقول بالتصحيح ايضا وكذلك
انما اعلت لانها مصادر لفعل او اسم مكان لا لانها على وزن الفعل ومضارعه ومكوره عند
الجمهور ويدل على فساد ما ذهب اليه اعلال غير مصحة ومنوية وليسا بمصدر ولا اسمي
مكان وانما هما اسمان لما يعاين به من خير وشر **ص ومعل صح لا لمعال ش** كاخر حق معل
او يعل لانه على وزن تعلم وزيادته خاصة بالاسماء اعني الميم وكان فيه موافقة الفعل من
وجه ومخالفته من وجه وذلك يقتضي اعلاله لا كونه صح لشبهه لفظا ومعنى بما استحق
التصحيح وهو معل لانه غير موازن للفعل لاجل الالف التي قبل الام اما شبهه به لفظا
ومعنى فواضح واما شبهه معنى فلان كلا منهما يكون آلة تحيله ومكيلا او صفة مفعول
به للمبالغة كمعطاء ومنسور وقسوى في التصحيح وهو معل لا الى سبب تصحيح معل انتشار
بقوله كل معل معلة تصحيحه عند شبهه بمعل او فرع بذلك في غير هذا النظم وذكر
لئلا يتوهم ان علة تصحيحه كونه مقصورا من معل في موضع غير انه فرع **ص والف**
الافعال واستفعال اذا ذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل اذا عرض ش اذا
كان المقصود على افعال واستفعال مما اعلت عينه حمل على فعلة فنقل حركة عينه الى فائه ثم قلبت
الفتحة بما يليها العين وتحذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التانيث

وقد علمت عزيمتي مثيلة انني ... انا الليث معدوا عليه وغابتي ... انشد المجاز فيه مغروا
بالتصحيح وانشدوه غيره بلا اعلال **تنبيهات الاول** لم يذكر المصنف ما يمنع
التصحيح اما من القسم الاخير اعني ما يمنع فيه التصحيح واحال على المثال المخرج بقوله مرغوة
عوارا ما عينه واو نحو قوى فان المبعول منه يجب اعلاله وما هو على فعل نحو رضي فان المفعول
منه يمتنع اعلاله عند المصنف **فان قلت** لما ترك ذكر المفعول مما لا معنى نحو
رمي **قلت** لان حكمه فتقدم بيانه **الثاني** لخامس كلامه ان الاعلال في نحو معدى وان كان
التصحيح اجود مما ذكر بعض النحويين ان الاعلال فيه شاذ لا يطرد **الثالث** اختلف في تعليل
اعلال الواو في هذا النوع فقيل انه اعل حملا على فعل المفعول وهذا قول الفراء وتبعه المصنف
وقيل اعل تشبيها بباب اداوة لكون الواو الاولى ساكنة زائدة كهمزة اداوة بالادغام ولم يعتد
بما حاجز اقتضاه الواو التي هي لام الكلمة لكنها ولت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها بعد
وقال الزمخشري لما قلبوا في الكسا نحو قعلم في العصا واعتذر عن تعليل الفراء بوجود القلب في
المصدر نحو عتي عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقوله من كذا الى الوجهين
الفعول الا جمع او ورد بعض شاذ اذ كل الفعول مما لامه واو لم يعل اولى بكونه جمعا او مفردا وان كان
جمعا فقد جاء فيه الاعلال والتصحيح الا ان الاعلال اكثر نحو عصو وعدي جمع عصو وعدي
اصلهما عصوو وعدوو ابدلت الواو الاخيرة ياء حملا على باب اداوة اعلت الواو التي قبلها ما
استغرب لمثلها وابدل الواو ادغام وفروة بالتصحيح الغالب ومهوى جمع اب واخو جمع اخ
ونحو جمع نحو حكي عن بعضهم انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونحو جمع نحو بالجيم وهو السحاب الذي
هراق ماءه فان ابن سيدة لم يسمع فيه الاعلال وهو جمع بنوة كذلك نحو جمع ابن وفتو
جمع فتى على خلاف في لامهما وقول ابن عصفور وتقدم عن الجمع لغلط ومما نحو جمع نحو وفتو
جمع فتى يوهم انه لم يشذ غيرهما وليس كذلك وان كان معدودا فقد جاء فيه ايضا الاعلال والتصحيح
لان التصحيح اكثر نحو عدو علوا وغنا غنوا وفرجاء بلا اعلال فقول ابن عقيل الشيخ عقيل اي كبير وفسا
فسيا اي فسوة **فان قلت** كلامه كلام الناظم التسوية بين جمع المفرد وجمع الجمع
في الوجهين وليس سواء لان الاعلال في الجمع اكثر والتصحيح في المفرد اكثر **قلت** سوا
بينهما في مجيء الوجهين في كل منهما ولم يسو بين الوجهين في الكثرة وفرق تبعا وتبعا في غير
هذا الكتاب قال في الكافية ورجح الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح اولى ما فقد **فان قلت**
لم كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد ارجح **قلت** لثقل الجمع وخفة المفرد
تنبيهات الاول لا اشكال في اطراد الاعلال في الجمع والتصحيح في المفرد واما تصحيح
الجمع فمذهب الجمهور انه لا يقاس عليه والى هذا اشار في التسهيل وكان يقاس عليه خلافا
للفراء وضعف مذهبه لقلة ما ورد من ذلك واما اعلال المفرد فخاص بالتصغير والنسب والتذكير
غير انه شاذ لا يطرد **الثاني** ما تقدم في فعول من التصحيح مشروط بان لا يكون مرتابا فوي فلو

بني من الفعة

بني من الفعوة

بني من الفعوة فعول لزوم ان يعلل ما فعل بمعنى فعول الفعوة وقد تقدم **مر وشذ** نحو نيم ونوم
مر ونيلاع شذوذه **ش** يعني انه قد كثر فعل جمع جاء على الفعل عينه واو الاعلال فيقال في
نوم جمع نائم نيم وفي صوم جمع صائم صيم وفي جوع جمع جائع جيع قال عملت كهنه
لعزم جيع ووجه ذلك ان العين شبهت باللام التي بها مرالطرف فاعلت كما فعل اللام فقلبت
الواو الاخيرة ياء واجتمعت الياء في الياء والتصحيح في ذلك هو الاصل واما قياسا بالهمز نحو
صواع وقوام فالتصحيح فيه متعين لتعذر عينه من الطرف بسبب زيادة الالف وفرشذ الاعلال
في لفظ واحد لا يقاس عليه وهو نيلاع جمع نائم قال الشنتمري عن الكسائي قلنا ميت انية هذا
جدار ان النباع والنا الانماء **تنبيهات الاول** في قوله شاع بعض الكثرة وليس بنص
على الجواز وقد نص غيرهم من النحويين على انه مطرد ولا يجوز اشاذ كما ذكره المصنف وهو
ان لا يكون معتل اللام نحو شاو وشوى فمن لا يجوز اعلاله كراهة لتوالي الاعلال **الثاني**
يوزن جاء بعد المعل غير الفعول والكسر والضم نحو الاولى **فصل** ذو اللين وافقا
في افتعال ابدلا وشذ في ذا الهمز نحو ايتكلا **ش** اذا لام افتعال حرف لين اعني واوا او ياء
وجب في اللغة الفصحى ابدال الهمزة تاء في افتعال وفروعه اعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول
مثال ذلك في الواو اقتر يقتعر اقتعارا فهو مقتعر ومثاله في الياء اتسر يتسر اتسارا فهو
متسر وانما جعلوا التاء في ذلك تاء لانهم لو اقروا ما قبلها لانقلبت حركة ما قبلها وكانت تكون
بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فلما رأوا مضي بهم الى تغييرها تغييرا هو
ما قبلها ابدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير بما قبله وهو التاء وهو اقرب الحروف الى الواو والياء وفي
ما بعدها فيه غم فيه **تنبيهات الاول** قال بعض النحويين البدل في اقتعر انما هو
من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة وفي انقاد او في اتعد وعمل المضارع واسم الفاعل واسم
المفعول منه على اتعاد والمصدر **الثاني** قوله ذو اللين يشمل الياء والواو كما تقدم واما
الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما **الثالث** من اهل الحجاز
قوم يقولون هذا ابدال ويجعلون هاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون اتقد يتعد
فهو موتعد واتسر يتسر فهو موتسر **الرابع** حكى الجرمي عن العرب من يقول اتسر واتعد
وهو غريب وقوله وشذ في ذا الهمز اي شذ ابدال فاء افتعال تاء فيما اصله الهمز والقياس
فيه انه لا يبدل نحو ائتكل يئتكل ائتكالا لانه افتعل من الاكل فيجعل همزة ولانها
فجعلت بابدالها حرفا لينا عملا مع الهمزة التي قبلها فاوفي على ما يقتضيه التصغير
ولم تبدل الا فيما اصل وانما هي بدل همزة والهمزة لا تدغم فينبغي ان يكون بدلها كذلك وايضا
فقالوا ابدالها وهو مدل من الياء يوحي الى توالي اعلالين فرشذ ابدال الياء والواو في هذا الباب
كقول بعضهم اتزر اي لبس الازار فابدلت التاء في هذا ابدلت من الياء المبدلة من الهمزة والفتحة العجمة
في ذلك عدم الابدال **تنبيهات الاول** قوله وشذ يقتضي ان الابدال في غير الهمزة ليس

بلغة فلا يصح القياس عليه ومن الشواذ قولهم وحكى عن الفراء انه يبر الهم اجازوا الابدال في
الهمز وحكوا من لغة الطائيين ومن اخترت واخمرت واجازوا الامالة وانكر من الامالة وقيل
اخترت لا اخذه قال بعضهم هي لغة ردية متنازع في صحة نقلها قال ابو علي هذا خطأ
الرواية قال صح بما سمعت وقوم غيرهما لا يلتفت الى من خذ بلغتهم ولم يحط هذا سيبويه
ولا الائمة المتقدمين الغارقين بالصنعة وتحرير النقل **قلت وفي الحديث** ولكن
قصي اجلستزيد كذا الجمع جمع رواية الموطأ بالادغام **وفي حديث** عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني ان اتخصمت او اتزر بالادغام
فان قلت بما يصنع ابو علي بقولهم اتخزم اتخذ **قلت** خرجه على انه لاوى
اصليته كلام العرب قالت تخزيعني اتخزف **تعلى** تخزنت عليه اجرا **وانشد** في
تخزن وطا الى حنيا عزيزها فسيفا كالمحوص الصلاة المعروف وتنازع الزجاج في وجود
مادة تخزو عمل اصله تخزو حرف وصحح ما ذهب اليه الفارسي بما حكاه ابو زيد من قولهم تخزى
يتخزى تخزيا وذهب بعض المتاخرين الى ان اتخزا بدلت وأي تاء على اللغة الفصحى لا فيه لغة وهي
وخزيا الواو وهذه اللغة وان كانت قليلة لا ينبغي عليك لهم كلامهم نصوا على ان تمم لغة
ردية **الثاني** ما هو تمثيله بانتكل انه مما سمع فيه الابدال شذوذا ويحتمل ان يريد ان الابدال
سمع فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه ونص الشارح على هذا ولكن يريد انه يقال في افتعل
من الاكل انتكل **قلت** وفي كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع **حركات افتعال** اذا تومطني
نش يعني انه اذا بني الافتعال وفاؤه مما فاؤه احد الحروف المطبقة وهي الطاء والظاء
والصاد والضاد وجب ابدال تائه طاء كقولك في بناء افتعل من ضرب وظلم وصبر وضم
اضطربوا واظطلموا واصطبروا واضطموا والاصل في ذلك اضتربوا واظتلموا واصتبروا
وضتموا ولا كراهة استثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين
الصفة اذ التاء مهموسة منفتحة والمطبق مجهور مستعل فابدل من التاء
حرف الاستعلاء من مخرجها وهو الطاء **تنبيه** اذا ابدلت التاء طاء بعد
الطاء وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا ابدلت بعد الظاء في نحو اظلم ففيه
ثلاثة اوجه **احدها** البيان فيقال اظطلم **والثاني** ادغام الظاء في الطاء
فتقول اظلم بظاء مشددة **والثالث** تجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم
فيقال اظلم وينشد بالاوجه الثلاثة **قول زهير** من الوافر الذي يعطيه ناقله
عفوا ويظلم احيانا فيظلم واذا ابدلت بعد الضاد ففيه وجهان البيان فيقال اضطبر
والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اضبر بضاد مشددة قال سيبويه وحكى لنا
هارون ان بعضهم قرا يصلحا يريد ان يصطلحا واذا ابدلت بعد الصاد فثلاثة اوجه
البيان والادغام بوجهيه فيقال اصطبر واصبر ومن الثالث قاله ابو هشام الخضراوي

ومن الشاذ

ومن الشاذ ما ذكر شاذ وقد استثقل بعضهم اجتماع الصاد والطاء لما بينهما من التقارب
فذهب الظاء لا ما قال الجمهور وبالاوجه الاربعة يتشرف قوله مال الى الاربعة مذهب
والجمع **هي اذا وازدد واذكر الا بفي نش** يعني انه اذا بني الافتعال مما فاؤه احد
حروف اوزاي نحو ازدان اوزدد واذكر الا بفي نحو ازتان وازدان وازدلف واذكر الاصل
ازتان وازدان وازتلف واذكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الاحرف فابدل دالا **فتبيهان**
الاول اذا ابدلت تاء الافتعال دالا بعد الزاي وجب الادغام لاجتماع المثلين وليس في
ادغام الا وجه واحد واذا ابدلت دالا بعد الزاي فوجهان الاظهار والادغام فبقلب الثاني
الى الاول فيقال ازدجر ولا يجوز العكس لان الزاي لا تدغم فيما يسبقها ومخرجهما واذا ابدلت دالا
بعد الذال فثلاثة اوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذدكر واذكر بذال معجمة
الثاني مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعد احرف الاربعة وذال الا بعد
الثلاثة انها لا تقلب بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل تاء بعد التاء فيقال
اثرد بتاء مثلثة وهو افتعل من ثرد او تدغم فيها التاء فيقال اثرد بتاء مثناة وقال سيبويه
والبيان عنه جيد يعني الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في
التسهيل ايضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا في اجتمجوا قال
الشاعر وقلت لصاحبي كاقبصانا تنزع اصوله واجدمرشيلا ومن الا يقاس عليه
وهذا من كلام المصنف في بعض كتبه انه لغة لبعض العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه
ومن الاخر ما ذكره الناظم وباب الابدال وما يتعلق به ووجه الاعلال وقد علم مما ذكر
ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الياء والالف والواو وتبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف
والياء والميم تبدل من النون والتاء تبدل من خمسة وهي الواو والياء والهاء تبدل من الهاء والواو
تبدل من الهاء على ما سبق ذكره والتفصيل وقد تبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر وانما قصد
هنا ذكر الضروري ولذا لم يتكلم على ابدال الهمزة مع انه ذكرها في حروف البدل لان ذكر الهاء ليس
بضروري ولهذا قال في التسهيل والضروري في التصريف هجاء كهوتيه دائما واسفط الهاء وقد تقدم
في اول الباب الاعلال بالحروف ابدال التابع اثنا وعشرون حرفا وهي المجموعة في قوله
ثم صرف شكس او هو تقوب عزته واذا ابدال فروع في غيرها اخطا ولا كنه تبيه بتابع
وقد رأيت اذا خبا ما سبق ذكره باستيعاب الكلام على ابدال جميع الحروف على تسهيل الاعجاز من قبل
الحروف على ترتيبها في المخارج فاقول وبالله التوفيق الهمزة ابدلت من تسعة احرف وهي
الالف والواو والياء والهاء والغين والعين اما ابدالها من حروف الغين فمنه مذهب الابدال
الهمزة والالف في حمراء ومن الواو في كساء ومن الياء في رداء وقد تقدم بيانه مستوفى ومنه غير
مذهب الابدال الهمزة من الالف في الخاتم والعالم ومن الواو في اشاح واحر خلافا للمازني في اشاح
قال ابدال الهمزة من الواو فيه مذهب عند الاخفش وابدال في قولهم فقع الله اديه وفي اسنانه الذي يلي الوجه

فص الاسنان العليا وقيل العصا بما اي داحض الرجم واما ابدالها بالهاء وما بعدها مقصور على
السماع مثل ابدالها والهمزة ماء واصله ماء وهو العين فولهم اباب بمعنى واصل عباب بمعنى والهاء
فولهم هراق بمعنى صب حكاه الاخفش عن الخليل والغير فولهم زانه بمعنى زعمه حكاه الفرا
ابن اسمعيل عن الخليل وابدالها وهو يزيد في غريب جدا الالف ابدلت من اربعة احرف ومنها الياء نحو
ماع والواو نحو قال والهمزة نحو لاسر في كاسر والنون في نعيفة نحو تسعها الهاء ابدلت من
خمسة احرف ومنها الهمزة نحو هياك في اياك وهو كثير والالف كقوله رهانا ورهنه اي رهن
هنا والواو في حرفين محتملين احدهما هنيه تصغير هنة اصله هنيو ويحتمل ان تكون الهاء مبدلة
والياء المبدلة واو والاخر قولهم يا هناه عنوا في الفتح وفيه اقوال مشهورة والياء في
هنه وهنيهه على احد الوجهين والتاء في نحو كلمة في الوقف على مذهب البصريين وابدال الهمزة
في جميع ذلك غير مطرد الا في نحو كلمة الغير ابدلت وحرف الغاء في قولهم صبح بمعنى صبح والهمزة
في قولهم عزيز اقايم لغة تميم الغير ابدلت وحرف الفاء كقولهم غطرسوه يغطرسه بمعنى حكاه
حكاه ابن جني والعين في قولهم لغز في لغز ابدلت والغين قالوا رجل يرغ ويرع وهو قليل الغاء ابدلت من
حرف واحد وهو قولهم لاح يريدون الاعرفه ووقع التلاقي بينهما وذلك في غاية القلة
القاف ابدلت وحرف واحد وهو الكاف في وقته في وكته الظاء وهو ماء والجبل حكاه
الفليل الكلب ابدلت وحرف الكاف في قولهم عز في كعز اي فخ وقيل الاصمعي الفخ فقال هو الخالص
اللون وابدال الكلب والا اكثر من عكسه والتاء في قول الراجز يا ابن الزبير طالما عصيت
اي ما عصيت انشده ابو علي الجيم ابدلت من الياء مخففة ومشددة واكثر كون الياء المبدل
منها الجيم مشددة او مسبوقة بغير ومن مخففة فضاعة الشين ابدلت من ثلاثة احرف الكاف
المؤنث في نحو اكرمتك قالوا اكرمتش والجيم قالوا امرمش في مرمج قال انه ذلك اذ جعل
الوصال مرمشا اي مرمجا والسين قالوا جعشوش في جعسوس وهو الغمي الدليل ومجمع
بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم ان ابدال الياء وهو اوسع حروف الابدال ذكرها ابدلت
من ثمانية عشر حرفا ومنها الالف نحو دنيير في تصغير دينار والواو في نحو عزيت وماتوفي منه
والهمزة نحو بير بئر والهاء في نحو مايت في مدهت والسين في سلدى وخامسي وساطع
واصله سادس وخامس وساطع وسيما والباء في الاراغي والثعالي والاصل الارانب والثعالب
والراء في نحو فيراك وشيراز عند بعضهم والنون في نحو انا سي وضرابي جمع انسان وضربان
وفي تكنيت وهو من الخمر والطاء في نحو فصيت الهفاري والظاء في قوله تفض البلازي اي
البلازي كسر واللام في امليت واصله امالت والميم التميت واصله اتممت والعين في اضعاني
اي ضعاني والدال في تصديه والتاء في اتطت والثاء في الثلاث اي الثالث والجيم في ديابج
وشيرج في شجرة والكاف في ملاك اللام ابدلت وحرف وهما النون في اصيلال والظاء في الضجع
بمعنى اضجع الراء ابدلت من اللام في قولهم نثرة في نثلة ودعل بمعنى لعل الفور ابدلت من ثلاثة احرف

وهي اللام

وهي اللام كقولهم لعر في لعل وناير في علت كلا في لا بد علت كذا والميم كقولهم للحية ايم وابن
بالميم والنون حكاه الاصمعي وقالوا اسود فاحم وفاحر والهمزة كقولهم في النسب الى صنعاء
وبهراء صنعاني وبهراني وحكى الفراء حنان في حناء وهو الذي يخضب به الهاء ابدلت من
خمسة احرف التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق وفي تفعوف ذكره والدال حكى يعقوب عن الاصمعي
مثله الحروف ومدها والاطباق في الابعاد الدال ابدلت من ثلاثة احرف وهي التاء في الافتعال
بعد الذال والزاي والجيم في نحو اجدمعوا والهاء كقولهم المرد في المرضى وهو حيث
تمرك الشعر هو البشرة والدال كقولهم دكر في ذكر جمع ذكر التاء ابدلت من ستة احرف
وهي الهاء في دستاك والاصل دستاه لغة في فيساسيط دور وساتيك والدال كقولهم
لافة تريوت والاصل تريون اي مزلة لانه من الزرنة والواو في تراث وتجاه ونحوهما والياء
في تقتير وكيف وعتيق والطاء في لصت والسين في ست قال سيبويه ثم ابدلت تاء وحكاها
للفرزدق ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت كانه جعل الهاء اصلا الصاد ابدلت من السين في نحو
صراط الزاي ابدلت من حرفين السين في نحو مزدلف والصاد في نحو مزدف السين ابدلت
من ثلاثة احرف التاء في استخذ على احد الوجهين واصله اتخذ والشين في مشروه قال مسرود
واللام في استغفدا اي التغفد وهو في غاية الشذوذ الهاء لم اجد في ابدالها شيئا الذال
في فاذ من فراجيشر يعني بالذال المعجمة وفيه احتمال ومن التاء في قولهم تلعدم الرجل في تلعثم
اي اذا ابكم في الجواب التاء ابدلت من الهاء مقتورا واصله مقهور والدال في قولهم في الجبهة
والتاء حتوة العلاء ابدلت من التاء في قولهم فاح زيد وعمرو وحكاها يعقوب وقولهم فوم
بمعنى ثوم والياء في قولهم خنزاباته اي باباته الباء ابدلت من الميم في قولهم باسمك يريدون
ما اسمك وهي لغة بني مازن ومن العاء في قولهم البشكل بمعنى العشكل الميم ابدلت من اربعة
احرف وهي الواو في فم عند اكثرهم والنون في عنبر والبناء في نحو البناء والياء في قولهم
ما زال راتما على كذا وراتبا اي مقيما ويدل على البدل انهم قالوا راتب ولم يقولوا راتم واللام
التي للتعريف في لغة حمير الواو ابدلت من ثلاثة احرف الالف في نحو ضوريب تصغير ضاربي
والياء في نحو موفر والهمزة في نحو مومو والله سبحانه اعلم

فصل

في امر او مضارع مركوز عن احرف وفي كسرة ما قبل الحرف من اعلم ان الحرف وجد وجوده
الاعلال وهو ضرب من مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة
انواع **الاول** حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واوا استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة
وكسرة لازمة كقولك في مضارع وعد يعد الاصل يوعد فحذفت الواو لما ذكر وحمل على ذلك
اخواتها نحو اعد وتعد والامر نحو عد والمصدر الكثير على فعل بكسر العاء وسكون العين نحو عدة
فاصله وعد على وزن فعل فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه لحركة العاء ومعنى
الكسرة ليكون بقاء كسرة العاء دليلا عليها وعوض منها تاء التانيث ولذلك لا يجتمعان

وجاء العوض هنا في الامر والمجزوم مراد الحذف بعد ابن وابن وهو يعني الهمزة مثالا لابن وفي اجاز
بعض النحويين حذفها للاضافة مستدلا بقول الشاعر ٥ واخلعوا عنا الامر الذي عودا اي
بمعنى عودة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على ان عودا جمع عودة اي واخلعوا
نواحي الامر الذي عودا **تنبيهات الاول** فهم من قوله كذا ان حذف الواو
المذكورة مشروط بشروط اولها ان تكون الياء مفتوحة فلا تحذف وهو عند مضارع ابن
والامر وعند مبني للمفعول الا ما شذ وقولهم يدر ويدع في لغة **وثانيها** ان تكون غير
العين مكسورة فلو كانت مفتوحة نحو يوجل او مضمومة نحو حول تحذف الواو الا ما شذ
وقول بعضهم يخرف الشاعر ٥ لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا ٥
وهي لغة عامرية **فان قلت** فرجاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيفع ويسع
قلت اما يفع فان ماضيه وفع بالفتح فقياس مضارعه يفعل بالكسر فعوض عن
القياس حذف عينه لاجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرا بحذف الواو منه
لذلك واما يسع فماضيه وسع بالكسر فقياس مضارعه الفتح فيقال يوسع لانه لما
حذفت الواو منه دل ذلك على انه كان مما يجيء على فعل يفعل بالكسر نحو وجل يوجل ونحوه
والى هذا اشار في التسهيل بقوله ويرد ما هو مفتوحة وكسر ثانيه مقدرا كيعد او مقدرة كيسع ويفع
الا ان جعلها مقدرة تجوزا **وثالثها** ان يكون ذلك في فعل كان في الاسم لم تحذف
الواو لان الحذف في الفعل انما كان لاستثقال ذلك في يفعل بخلاف الاسم فعلى هذا تقول
في مثال يفعيل ويعريد **الثاني** فهم من قوله كعدة ان حذف هذه الواو من فعلة المشار
اليها مشروط بشروط **احدها** ان يكون مصدرا لعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف
واوها الا ما شذ وذلك قولهم رقة للبقة وحشة الارض الموحشة ولدة وفيها احتمال
وهو ان يكون مصدرا وصف به كما في التسهيل وفيه اعلال بذلك الا علال السماء
رقة وصفات كلدة وفيه نظر لان مقتضاه وجود افعل الجمع والنوع غير اما السماء فقد وجد
رقة وحشة وجمعه غير وجعلها اسما واما الصفات فلا يجعل غير لدة وقد انكر سيبويه
مجيء صفة على فعلة **وثانيها** ان لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والعوفة المقصود
بهما الهيئة فانهما لا يحذف منهما وقد احترز عن هذا في الكافية بقوله ٥ والفعلة الاصل
احذف ٥ **الثالث** ضرورة تصحيح فعلة المصدر المذكور وهو شاذ فالواو قوة
ووثة بكسر الواو حكاه ابو علي في اماليه قال الجوهري والعرب يخرجه على الاصل فيقول
وعدة هذا الا شذوذ في اثبات واو كانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي
يفهم من كلام سيبويه ونسب الى الفراء ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم
والمشهور كاثباتها فيه ٥ ورغيره والمصادر وانه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ
وجد فعله فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حملها على مضارعه

والا مضارع

والمضارع والفعل المستقبل منه توجه واتجه والمصدر التوجه والاتجاه
بحذف الواو ايضا وقيل وجه ورجح الشلوبين القول بانه مصدر لا وجهه وجهة بمعنى
واحد ولا يمكن ان يقال في وجهة انها اسم مكان اذ لا يبقى للمحذوف وجه **الرابع** فهم
من تخصيص هذا الحذف بما جاء واوا ما جاء ياء لا حذف له في هذا الحذف الا ما شذ من
قولهم يعضهم يعيض مضارع يعيض واصله يعيض فحذفت الياء وشذ ايضا يعيض مضارع
يعيض وانتقل الى النوع الثاني فقال ٥ وحذف همزة افعل استمر في مضارع وبنيتي منتصف
ش مما الحرف حذف همزة افعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله واليهما اشار بقوله
وبنيتي منتصف فتقول اكرم يكرم فهو مكرم ومكرم وكان حق افعل ان يجيء مضارعه
على يوفعل بزيادة حرف المضارعة على اول الماضي كما فعل في غيره من الامثلة نحو
ضارب يضارب وتعلم يتعلم الا انه لما كان وجود المضارعة همزة المتكلم حذفت
همزة افعل منعا لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على حذف الهمزة اخواته واسما
الفاعل والمفعول **تنبيهات الاول** لا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في
الضرورة او كلمة مستثنى فيها اثباتها في الضرورة قوله ٥ فانه اهل لان يؤكرما ٥ وانشد
سيبويه ٥ ومالياتك كلما يوتغر ٥ قال وانما منع اتعيت ووزن اتعيت على هذا افعلت
والهمزة زائدة قال الاسيرافي لا حجة فيه لاحتمال اصالة الهمزة فيكون اتعيت فعليت
كسلقيات وقد اجاز سيبويه في همزة اتعيت الاصالة والزيادة والكلمة المستثناة كقولهم
ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب
هذا على القول بزيادة همزة ارنب وهو الاظهر **الثاني** لو ابدلت همزة افعل هاء كقولهم
في اراق هراق وعينا كقولهم في ايمل الاهل عيهل الابل لم تحذف لعدم مقتضي الحذف
فتقول هراق يهرق فهو مهريق ومهراق وعيهل ايمل يعيهلها فهي معيهلة اي
مهملة ثم انتقل الى النوع الثالث فقال ٥ ظلت وظلت في ظللت استعملا وفر في
افرون وفر تعلا **ش** قال في شرح الكافية كل فعل مضاعف على وزن فعل فان اسناده
الى تاء الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة اوجه تاما نحو ظللت ومحذوف اللام مفتوح
العين نحو ظلت ومحذوف اللام مكسور العين نحو ظللت انتهى وفر فهم منه قولا ثالثا
الاول ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل والى هذا ذهب الشلوبين
وصرح سيبويه بانه شاذ وانه لم يرد الا في لغتين من الثلاثي ومما ظلت ومسست في
ظللت ومسست وفي لغة ثالثة من الزائد على الثلاثة وهو احسست في احسست
ومن ذهب الى عموم الحذف ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة بني تميم وبذلك
يرد على ابن عصفور **الثاني** مقتضى قوله على فعل اقتصاره على هذا الحذف بمكسوره
العين وقد عمم في التسهيل فشمل المفتوح والمكسور وقد حكى ابن الانباري الحذف

في لفظ والمفتوح ومعه بالتي في ملحقت **الثالث** مقتضى قوله على فعل ايضا
اختصاص ذلك بالثلاثي وكلامه في التسهيل فيشمل الزائد على الثلاثة ويقوم بتمثيله
باجمعت **الرابعة** صرح بان المحذوف في ظلت وظلت لام الكلمة وصرح في التسهيل
بان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه **فان قلت** ما وجه فتح الفاء وكسرها
قلت وجه فتحها بقاء حركتها لانها مفتوحة في الاصل ووجه كسرها نقل حركة
العين اليها وذكر ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم
وقوله وفرن في افرن يعني ان هذا المعنى فرجاء في اللام ايضا بشرط ان تكون عينه
مكسورة وفرا الكثير الفراء وفرن في يونس ومعمر فرزت بالمكان افربه بالفتح في الماضي
والكسر المستقبل فلما امر منه اجتمع مثلان **احدهما** مكسور مخفف فحسن الحذف كما
بعد الماضي **فان قلت** هل يطرد هذا في الامر **قلت** قال في الكافية وفرن
في افرن وفسر مقتضاه وذكر غيره ان ذلك لا يطرد وهذا ظاهر التسهيل فانه قال وربما
فعل ذلك في الامر والمضارع وزاد فيه المضارع ومثاله يفر في يفرن وذكر له في شرح
الكافية قال ولذلك يستعمل في نحو يفر وافرن فيقال فيهما يفرن وفرن ولا كثر فتح الفاء من
هذين وشبههما عنه جابر انتهى وقال الشارح الكافية في هذا النحو المضارع على يفعل
اذا كان مضاعفا يسكن الاخير لانتقاله بنون الاناث فجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل
حركتها الى الفاء وكذلك الامر منه تقول في يفر ويفرن وفي افر وافرن وقوله وفر نقلا
يعني بفتح الفاء وهو قراءة نافع وعاصم وهو امر وفرزت بالمكان افربه بكسر الماضي
وفتح المضارع وهو لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من انكرها فلما امر منه اجتمع الثلاثة
مثلان اولهما مفتوح فيفعل به ما فتح فابه وحذف عينه كما فعل باحبست وهذا نادر لا يقاس
عليه لان هذا الحرف انما هو المكسور **تنبيهان الاول** ذهب بعضهم الى ان فر على
قراءة الكسر امر من الوفار يقال وفر يفر فيكون فر محذوف الفاء مثل عد وزن ورجح الاول
لتوافق القراءتين وذهب بعض الى ان فر على قراءة الفتح امر من فار يفار **الثاني** اجاز
في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فاجاز في اغضض ان يقال اغض واحتج
بان ضم المضموم انتقل من ضم المكسور واذا كان ضم المفتوح فر فر منه الى الحذف في فر المفتوح
الحاق فيفعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم ار منقولا **الادغام**
يعني الادغام اللازم بالتشريع كما فيه في الكافية والادغام لغة الادخال واصطلاحا ادغام
بالتشديد افتعال منه وهو عبارة سيبويه قال ان يعتمد الادغام بالتشديد من العاطة
البصريين والادغام بالتضعيف من العاطة الكوفيين وهما اصطلاحان تاتي بهما ويرسلان فيجتمع
حرفان من مخرج واحد فيصير حرفا واحدا في كلمة ولا بد من تقديم العاطة بالاستعانة الكلام على
ادغام المثلين فاجوز اذا التقى المثلان واتفقا وهما على ثلاثة اضرب **الضرب الاول**

وفي المختار فر في كلمة وفي كلمتين وهو باب تسع وافتحي الظاهر هذا الفعل على ادغام المثلين المكسورين

ان يسكن الاول

ان يسكن الاول ويتحرك الثاني بما تحرك به الاول فهذا يجب ادغامه بثلاثة شروط **اولها**
ان لا يكون اول المثلين همزة سكنت فانه لا يدغم لان الوقف على الهمزة ممنوع وقد روي عن ورش
ادغام ما يتصل بالهمزة وهو ضعيف وجهة القياس **وثانيها** الا يكون همزة متوسطة
عن الفاء نحو اكلا احمر فلا ادغام في ذلك رد بل يجب تخفيف احداهما فلو كانت الهمزة
متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سئال **وثالثها** الا يكون مدة في اخره لا مبدلة من
غير الهاء ويلزم فان كانت مدة في اخره لم يدغم نحو يعطي ياسر ويغزوا وافر ليلا يذهب
المد بالادغام فان لم يكن في اخره مد وجب الادغام نحو مغزو واصله مغزوو واصله على وزن
مفعول واعتبر ذهاب المد في هذا القوة الادغام فيه وان كانت مبدلة من غير الهاء دون
الوقف لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلتبس نحو اثاثا وريايا وفي وقف حمزة ومنع ان السبع نحو
قوول بناء ما لم يسم فاعله وقال الائمة لو ادغم لالتبس بفعل فان كانت المدة مبدلة من
غير الهاء ابدا لازما وجب ادغامها نحو اوب وهو مثال ايلم مراوب واصله اووب فقلبت
ثانية الهمزتين واوا للسكون بعد ضمة ثم ادغم لزوما لوجوب الابدال **والضرب**
الثاني ان يتحرك الاول بما سكن به الثاني فهذا لا يجوز فيه ادغام لان شرط الادغام تحرك
المدغم فيه **ومثال ذلك** في كلمة ظللت وفي كلمتين رسول العسر **والضرب**
الثالث ان يتحركا فان كانا في كلمتين جاز الادغام بشرطين **احدهما** الا يكونا
همزتين نحو قراءة ابي فان الادغام في الهمزتين رديء **والاخر** ان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا
غير ياء نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه وان كانا من كلمة واحدة عند جمهور البصريين
وقد روي عن ابي عمرو ادغام ذلك وتاويلوه على اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغامه وان
كانا من كلمة واحدة فيجوز ان تعرض التاء لحكم الكلام عليه في قوله او المثلين في كلمة ص
ش فامر بادغام اول المثلين المتحركين في كلمة فيشمل ذلك الافعال نحو رد وخفف واصلهما
رددد وخفف ويب والاسماء نحو طب وصب اصلهما فعل بالكسر والادغام في ذلك واجب
بستة شروط **الاول** الا يتصدر نحو ددن فان ذلك لا يجوز ادغامه لتعذر الابتداء بالساكن
قال المصنف في بعض كتبه الا ان يكون اولهما حرف المضارعة فيجوز نحو يعض بعضهم او حركة
نحو لا تيمموا وتكلد تميزا انتهى ويجوز ايضا الادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه ذاءان
والثانية اصلية نحو تتابع ويوتمي بمعنى الوصل فيقال تابع ولم يذكر هنا هذا الشرط
وقد ذكره في الكافية وغيرها **الثاني** الا يكون مما هما فيه اسما على فعل نحو صعب او فعل
نحو دلو جمع ذلول او فعل نحو كلل او فعل نحو لبب وكذلك لا يجوز ادغامه والى هذا اشار
بقوله ص لا كمثل صعب وذلول وكلل ولبب ش **فان قلت** ما علة منع ادغام
هذا الامثلة **قلت** اما الثلاثة الاول فانما منعت للاعلال في الوزن والادغام
فرع عن الاظهار فخص بالفعل الذي عينه وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه

الادغام

واما الرابع فهو موازن للفعل لانه لم يدغم بخفته وليكون منبهة على دقيقة في الاسماء وهو موازنه حيث ادغم موازنه من الفعل نحو رد ليعلم ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل واعلم انه يمتنع الادغام فيما وازن امر هذه الامثلة فصدر لا جملته نحو مششا لعظم خلقه الاذى فانه موازن بصدر الفعل نحو صبعب ونحو ردد او هو مثال سلسلة من الرد فانه موازن لفعل نحو دحرج جميع جب فانه موازن بصدر الفعل نحو لبب ولو ثلثت من الرد نحو عضعض فلت مردد او بالفعل هذا مذهب الخليل وسيبويه وخالف الاخفش فقال رد بالادغام ووجهه ان الالف والنون زيادة فكما التزم تحريك الدال التي تليها فتقل توالي التحريك فلا دغم فصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو رد بل هو اولى بالادغام من الفعل لان حركة الدال الاخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه لانه هو الذي ورد به السماع انتهى ابو علي الفارسي يرغبوا بذا الرجل وجاه **فان فلت** كان ينبغي ان يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو فعلعل لكونه غالبا لا وزان الافعال فلم يثبت من الرد نحو بابل فلت رد بالفعل **فلت** العذر له في عدم استثنائه انه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المظاهر وهو فد استثناه في بعض نسخ التفصيل واعلم ان اوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين فصاعدا كما تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقيت اربعة منها واحد فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهي فعل نحو كتب وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فاذا بلغت من الرد نحو عضد وكتب فلت رد بالادغام لانهما موافقان لوزن الفعل وليسا في خفة فعل نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال رد مردود بالفعل واذا بلغت من الرد نحو دئل فلت رد بالفعل ومردود ان فعل اصل في الفعل يقيسه او يدغم او لهما وقياس مذهب ابن كيسان الاظهار بل هو في هذا اولى **الثالث** ان لا يتطرق باول المثلين مدغم فيه واليه اشار بقوله **مر ولا كجسس**

شر وهو جمع جاسس وان فيه مثلين محركين ولم يدغم اولهما في الثاني لان فيهما مثلا اخر مدغم في اول المتحركين فاذا ادغم فيه التقا ساكنان ويحصل الادغام السابق **الرابع** ان يعرض تحريك ثانيهما واليه اشار بقوله **مر ولا كاخصص لبعض شر** فهذا فيه مثلان متحركان ولم يدغم لان حركة الثاني عارضة وهي حركة النقل والاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة الى الساكن ولم يعتد بالعارض **الخامس** ان لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه اشار بقوله **مر ولا كمهدلش** وذلك نوعان **احدهما** ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين نحو هيلل اذا فك **لا اله الا الله** فان لام هيلل متحركان في كلمة ولا سبيل الى ادغام اولهما في الثاني لان فيهما مزيد الالحاق بدحرج وهو الياء فامتنع الادغام ليلا تفوت المماثلة **والاخر** ما حصل فيه الالحاق باخر المثلين نحو جلبب فان اخرى بابه مزيد للالحاق بدحرج فامتنع الادغام لاستلزامه فوات ما قصد

من الالحاق

من الالحاق **السادس** ان لا يكون مما شذ العرب في فك حيث ادغم وعلم العلة محفوظة كما يجيء عليه فانه اتى هذا اشارة بقوله **مر وشذ في الله وغيره فك فعل وفعل شر** وهي كالعلة الالف اسقطت اذا تغيرت رابعته وانسان اذا فسدت والاذان اذا رقت وذئب الانسان اذا انتفت الشعر في جبينه وصكك العير اذا صكك عرقوباه وضبت الارض اذا كثر ضباؤها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته وجعث العير النصف ومششت الدابة اذا شعثت وهيهاهيم دون ضلالة العظم وعزت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها وشرود ذلك الادغام في هذه كشذوذ ترك الاعلال في القود ونحوه وقد شذ الادغام ايضا في كلمات من الاسماء نحو قولهم رجل ضبب الحال ومحبب **وحكى** ابو زيد ادغام بعضهم اذا كان فيه تيسر ولا يجوز القياس على شيء من هذه المذكورات وما ورد من ذلك في الشعر عن الضرورات كقول الراجز الحمد لله العلي الاجلل **مر وحتم ان فك وادغم وجوز كذاك نحو تنجلي واشتشر شر** يعني ان الفعل والادغام جائزان في هذه المواضع الثلاثة **الاول** ما عينه ولامه ياءان نحو كان عيسى وعيسى مراد عم نظرا الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الادغام لانه راجع في الظاهر الى المفرد وانما نظر الى اجتماع المثلين في باب عيسى كالعارض لكونه مختصا بالماضي والمضارع دون الامر والعارض لا يعتد به غالبا **فان قلت** ان الوجهين اكثر في كلامهم **فلت** الفك اكثر فلت لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو لن يعيى ورايت عيسى لم يجز الادغام **واما قولهم** وكانهما بين النساء سبيكة تمشي بسدرا بينها فتعثر فشاذ لا يقاس عليه واجاز الفراء **الثاني** نحو تنجلي فان الخارج كلما فيه تاء ان مثل تلظى تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن اوله ويدخل عليه همزة الوصل فيقول انجلى وقال في شرح الكافية اذا اجتمع في اوله تاء اوتاءان همزة الوصل لتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تجلى اتجلى انتهى وفي هذا نظر لان تجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا تكون في مضارع والذي ذكره غيره والنحويين ان الفعل المفتتح بتاءين اذا كان ماضيا نحو تتبع وتضارب قلت اتبع واتضارب وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز الادغام وان قرئ به لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وهما في واوصل بما قبله جاز ادغامه بعد تحريك او ايراد نحو تكاد تميز ولا تيمموا الخبيث والاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل والله اعلم **الثالث** نحو استتر وهو كل فعل علم افتعل اجتمع فيه تاءان فيه ايضا يجوز فيه الفك وهو قياسه ليفا ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة اول المثلين الى الساكن فيقول استر يستر ستارا **فنبهان الاول** الادغام في افتعل ونحوه يوجب حذف همزة الوصل من اوله لتحرك الساكن بحركة النقل فلذلك قيل فيه منه **الثاني** اذا اوثر الادغام في استتار اللفظ

به كالبعض بستر المسرور بفعل بتضعيف العين ولا يجوز ان يكون بالمضارع عن الحضور
لانه تفوز في مضارع الزائد تفعل بستر بفتح اوله واصله يستتر فنقل الفتحة وتغيير
في مضارع المزيد وزنه فعل يستفعل على وزن تبعيل **الثالث** يجوز في استتر
وغيره اذا ادغم وجه ثاني وهو ان يقال ستر بكسر فائه على اصل التقاء الساكنين
وذلك ان التاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسر
اولهما على اصل التقاء الساكنين ويجري على هذه اللغة كسر التاء ابتداء في الكلمة
فيقول قتل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبني على ذلك اما اسم الفاعل فيشبه
بلفظ اسم المفعول على لغة وكسر التاء ابتداء فيصير ستر كالمختار وتبوف على
وجهين **الرابع** ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى والضابط المتقدم فان جميع
منصبة فيه فكان جعله الادغام على سبيل القرض والاستثناء ليعلم انه ذو وجهين
وذلك استثنوا ما نحو تقتل ولم يندرج في الضابط المتقدم انتصر المثلين والله اعلم
وقوله **صر وما بتاء ابتدى فوبقصر فيه على تا كلا تغير العبر** اذا اجتمع في اول
المضارع تاءان جاز حذف احدهما نحو تبين العبر واصله تتبين الاولى تاء المضارعة
والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى ادغام
لما يوجب اليه واجتلاب همزة الوصل مبني لا تصور في المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف
احدى التاءين **تنبيهات الاول** حذف الحرف كثير جدا وهو في القرآن
كثير نحو كانكم تفسر اما باذنه وتنزل الملائكة **الثاني** اعلم في قوله احداهما
ومذهب سيبويه والبصريين ان التاء الثانية هي المحذوفة لان الاستثقال بها حصل وكان
الاولى دالة على المضارعة وفرع بذلك في التسهيل في نسخة مغربية عليه فقال
والمحذوفة الثانية لا الاولى خلافا لهشام ويعني ان مذهب هشام ان المحذوفة هي
الاولى ونقله غيره عن الكوفيين **الثالث** الحلق في قوله وما بتاء ابتدئ وهذا
انما هو في المضارع لانه الذي يتعذر فيه الادغام واما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه
الادغام **الرابع** ما ذكره من تعذر الادغام في المضارع انما هو في الابتداء لا في الو
صف كما تقدم بيانه في الكلام على نحو تعلم **الخامس** قوله في شرح الكافية فريقال
تتعلم تعلم استثقالا لتوالي المثلين المتحركين والادغام المخرج الى زيادة همزة الوصل
فربيوهم ان الادغام في ذلك جائز وان كان مستثقلا كما يجوز ابقاء المثلين متحركين في ذلك
وكذلك قول الشارح لك بالامام توالي متحركين واما وادغام مخرج الى زيادة همزة الوصل
وقد صرح في التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال وقد تحذف تخفيفا المعتزاد ادغامه
لسكون الثاني كما ستحذف في الاظهار واستثقالا لعينه صدر الاول كتنزل **السادس**
قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نون وذلك ما حكاه ابو الفتح من قراءة

بعضهم ونزل

بعضهم ونزل الملائكة تنزل لا قال في شرح الكافية ... هذه القراءة دليل على
جواز الحذف وقراءة تنزل انما هي التلاوة قال الشارح ومنه قول الاخطل
قوله تعالى في قراءة ابن عامر وعاصم نجي المؤمنين اصله ننجي ولذلك سكن الجيم
صر وقد حيث مدغم فيه سكن لكونه بهمز الرفع اقترن اذا اسكن آخر
الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك لان ثاني المثلين قد سكن فيعذر
الادغام والمراد بضمير الرفع ناء ونون الاناث وتاء الضمير نحو ردت وردنا
وردن وقد مثل الناظم بقوله **صر نحو حللت ما حللته شرط** الادغام في ذلك
عند جمهور العرب قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم
الخليل ان ناسا من بكر يقولون ردوا ومردوا وهي لغة ضعيفة كانهم فروا
الادغام قبل النون والتاء وابقوا الفتحة على حالها وحكى بعض الكوفيين ردن
مردن قريبا من ساكنة قبل نون الاناث وتدغمها فيه كانها نون الاناث كانكم وما
قبلها الساكنة وما فتحة على بقاء الادغام وزاد الالف قبلها وقوله **صر وفي جمع
وشبه الجزم تخيير فعن شر** يعني ان المدغم فيه اذا سكن جزما وهو المراد بشبه
الجزم جاز فيه الفك والادغام نحو لم يحلل ولم يحلوا واحلل واحلوا والفك لغة اهل الحجاز
والادغام لغة تميم وقيل لغة عن اهل الحجاز وانما ادغم بنو تميم اذا تحرك الساكن
في بعض الاحوال نحو اردد القوم ولم تردد القوم **تنبيهات الاول**
انما جعل سكون الامر في نحو احلل شبه الجزم لان الامر يقابل اخر معاملة الفعل المضا
رع المجزوم **الثاني** يعني بالتخيير استواء الوجهان والمتكلم مخير في اتباع ايهما شاء
وليس المراد استواءهما في الفصاحة لان الفك لغة اهل الحجاز وبها جاء القرآن
غالبا كقوله تعالى ان تمسسكم حسنة وقوله عليه غضبي ولا تمتروا واغضض
من صوتك وجاء على لغة بني تميم قراءة ابي كثير وابي عمرو والكوفيين ومن يرتد في
الآية وقراءة السبعة ومن يشاقق الله في الحشر **الثالث** اذا ادغم في الامر
على لغة بني تميم وجب كسر همزة الوصل ولم يجز الاجتلاب اليها وحكى الكسائي
انه سمع من بعض العرب اردد واغضض بهمزة الوصل ولم يجئ ذلك احد من البصريين
الرابع اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون
توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوا بان الفعل حينئذ
مبني على هذه العلامات فليس كريه بعارض **الخامس** التزم المدغمون
فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب
نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية فلم يعتد بوجودها فكان الذي قبلها
الالف والواو نحو ردها او ردها وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ردها بالفتح

والكسر وذلك في الشرح ... وذكر تغلب ان لها وجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلطهم في
تجويز الفتح واما الكسر والضم فصحيح انه لغة لبعض العرب ولا يعرف من بني تميم قبل ما وقع
بالكسر وفي الضم الكسر قبل ساكن فقال ابو العزم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين
الاصل وضم وفتح وهم بنو اسد فان ... بعض العرب انه ... بالكاف
واما الضم فقال في التسهيل وكان ضم قبل ساكن بلا كسر وقد يفتح انتهى وحكى ابو الفتح
الضم ايضا وهو قليل فانهم تتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب او الساكن وفيه
ثلاث لغات الفتح والكسر والضم مطلقا نحو ... وهي لغة كعب وتميم والا
تباع لحركة الفاء نحو ... وهذا اكثر كلامهم **وهو ايضا فعل في التعجب التزم**
والتزم الادغام ايضا في مثلم شرط ذكر جواز ادغام في المجزوم ونحوه وهو الامر
استوى بها وحكم افعل في التعجب وانه قد اشتمل الجميع وكذا قال في شرح الكافية
يقولون باجماع قلت كلامه يعني اجماع العرب فاراد ادغامه غير مسموع في كلامهم وانما
المسموع الفك كقوله ... وقال في ... المرسلة قد موا واجب البناء ... المعروفا
وان اراد اجماع النحويين فليس كذلك لان بعض النحويين حكى عن الكسائي اجازة ادغامه واما
مثلم فادغامه لازم باجماع **فيهما الاول** اختلف العرب في مثلم فبني
عنهم الحجازيين اسم فعل بمعنى اهجم فبنوا على عنهم تميم فعل امر لا يتصرف فلزم ادغامه
وانما ذكرها باعتبار فعليتها وقد استعمل لها مضارعا وقيل لها مثلم وقال الاخفش مثلم **الثاني**
التزموا ايضا فتح هلم وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء
غائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وكذلك تفتح ايضا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل **الثالث**
الزموا هلم عند بني تميم فعلا اتصلت بها الضمائر المرفوعة البارزة والكوفيون بنون
التوكيد فيقال هلمنا وهلموا وهلموا بضم الميم قبل الواو وبكسرها قبل الياء واذا اتصل بها
نون الاناث فالقياس هلممن وزعم العرب والصواب هلممن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة
بعدها بفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكى ... عن ابي ... انه سمع من العرب هلمين
يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعض
هلم بضم الميم وهو شاذ وعلى لغة بني تميم بنا ابو الطيب قوله ... فصل له فصل الخطيب لغاية
البناء فلنا للسيوف هلمنا ... فاكرما بالنون الشريفة **الرابع** ذهب بعض
النحويين الى ان هلم لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل الى التزامهم فتح ميمها
وادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار **واجيب**
بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين في كلامهم كثير
الخامس نقل بعض الاجماع على ان هلم مركبة وهي البسيطة ومنهم من يقول
ليست مركبة وفي كيفية التركيب خلاف قال البعض هي مركبة من ها التنبيه ولم التي هي بمعنى

جامعة الملك سعود

... لم الله ... جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذف الهمزة تخفيفا وانظر الى ... لم
... وقال الخليل كيف قيل لاحد غلام محذوف الهمزة الدرج اذا كانت عين وصل وحذفت الالف
لكثرة الاستعمال ثم نقلت حركة الهمزة الى الميم واذا عمت وقال الاخفش وهمزة وهل الف للرجز
والجمع افصح فحذفت الهمزة بالقياس حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول
الى سيبويه وهو الذي يرافق الى الصواب والله سبحانه وتعالى اعلم **ولما انتهى الكلام**
عما ضمنه في فصل الادغام وهو افرد ما ... في فصل التخريج قال على سبيل التقريب **عود ما**
بجمع عنيت فرقه نحما على الممتنات اشتمل ... فاخبر بانتهاء ما قصد جمعه في هذا
الفن واشتماله على اعلام الممتنات ومن هذا القبيل عنى بكذا اي اهتم به ولا يصح تعلق المفعول
وفي لها علاقة حكاها في البواقيت **واشد عليها** ... عاريا خرجا هو بل الشغل
ثم ختم الكتاب بحمد الله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فقال
فحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا وآله الغر الكرام
الاولا وصحبه المنتخبين الخيرة وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما انتهى
وتم بحمد الله تعالى وحسن عونه هذا الشرح المطول والمسمى بالمراعي
على البغية من مطالب فعل الله خرج الجميع منه وكان الفراغ
منه في ضحى يوم الثلاثاء ... عشر من شهر ... صلى الله ... عام عشرة ومائة والف
عرفنا الله خيره ووفانا شره بجاه نبيه ورسوله مولانا محمد صلى الله عليه وسلم على يد عبيد
الله وافقر عبيده المعترف بذنبه الراجي عفو ربه ... الغلواني
رحمته ... الحاج محمد ... الشافعي ... غفر الله
ذنوبه ولوالديه ولاحبته ولمن اعانه وجميع
المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
... اسرافه
... غير ذلك
... جاه حبيبه
... امين

تسهيل تحبيرا

فصل

هذا اسم الله العظيم الاعظم

مس

ع حب

ع حب اه

٢

هذه الجوبة اسئلة فسئل عنها العالم الاديب والالمعي اللبيب ابو عبد الله ابن خميس التلمساني عن الافعال المختلفة باعتبار ما طرا عليها من الاعلال
وما يدخلها من التغيير ومواجبة اوزانها واختلافها السؤال الاول انتم يا زيدون تغزون والثاني انتن يا هندات تغزون والثالث انتم
تغزون والجواب ان الثاني مبني لاتصال نون النسوة به نحو الهندات يرغبن فهو مبني على السكون واما الاول والثالث فهما معربان
لانهما من قبيل رابع الافعال الخمسة وهو كل فعل مضارع مفتتح بتاء الخطاب واسند الى جماعة الذكور اما الاول فرابع واما الثالث فخامس
واما التي بعدهما ومتى بناء وزانها فالاول والثالث وزنهما تفعلون تفعلون والاصل تغزوون استثقلت الضمة على الواو فحذفت بالتقاء
ساكنين واما الثاني فوزنه تفعلن على وزن لعطه ولم يدخله تغيير السؤال الرابع والخامس انتن يا هندات لا تغزون وانت يا
هند لا تغزين واما الثاني فوزنه تفعلن على وزن لعطه ولم يدخله تغيير واما الاول فوزنه تفعلين لانه ثلاث الافعال الخمسة بخوانت يا هند تغزين
ان بعلال تغزين وانت يا هندات تغزين والجواب ان الاول معرب بالنون لكونه ثالث الافعال الخمسة ووزنه تفعلين تفعلين واصله تفعلين
التقا الساكنين والثاني انتن يا هندات تغزون او تغزين وانت يا هند تغزين او تغزون وانتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب
ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والثالث مبني على الكسر لاتصاله بياء المخاطبة
والرابع معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
والخامس معرب بالنون لكونه خامس الافعال الخمسة ووزنه تفعلين تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة
السؤال السادس انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان
والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال السابع انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب
ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان
واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال التاسع انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة
والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال العاشر
انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون
لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الحادي عشر انتم يا زيدون تغزون او تغزين
والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني عشر انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الثالث عشر انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع عشر انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الخامس عشر انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس عشر انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال السابع عشر انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن عشر انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال التاسع عشر انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال العشرون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الحادي والعشرون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني والعشرون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الثالث والعشرون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع والعشرون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الخامس والعشرون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس والعشرون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال السابع والعشرون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن والعشرون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال التاسع والعشرون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثلاثون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الحادي والثلاثون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني والثلاثون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الثالث والثلاثون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع والثلاثون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الخامس والثلاثون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس والثلاثون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال السابع والثلاثون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن والثلاثون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال التاسع والثلاثون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الاربعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الحادي والاربعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني والاربعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الثالث والاربعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع والاربعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الخامس والاربعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس والاربعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال السابع والاربعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن والاربعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال التاسع والاربعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الخمسون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الحادي والخمسون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني والخمسون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الثالث والخمسون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع والخمسون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الخامس والخمسون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس والخمسون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال السابع والخمسون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن والخمسون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال التاسع والخمسون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الستون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الحادي والستون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني والستون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الثالث والستون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع والستون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الخامس والستون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس والستون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال السابع والستون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن والستون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال التاسع والستون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السبعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الحادي والسبعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني والسبعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الثالث والسبعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع والسبعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الخامس والسبعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس والسبعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال السابع والسبعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن والسبعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال التاسع والسبعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثمانون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الحادي والثمانون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني والثمانون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الثالث والثمانون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع والثمانون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الخامس والثمانون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس والثمانون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال السابع والثمانون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن والثمانون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال التاسع والثمانون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال التسعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الحادي والتسعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثاني والتسعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال الثالث والتسعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الرابع والتسعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال الخامس والتسعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال السادس والتسعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة
السؤال السابع والتسعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع
الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال الثامن والتسعون انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان
والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة
ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة السؤال التاسع والتسعون انتم يا زيدون تغزون او تغزين والجواب ان الاول
مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلون تفعلين واصله تفعلين
بالكسر لاتصاله بياء المخاطبة السؤال المائة انتما يا زيدان تغزوان او تغزيان والجواب ان الاول مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث
وزنه تفعلان تفعلان والثاني معرب بالنون لكونه رابع الافعال الخمسة ووزنه تفعلان تفعلان واصله تفعلون بالضم لاتصاله بواو الجماعة